ISSN 2755-3418 (Online)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

مجلة علمية دولية محكمة

تصدرها دار النشر

رؤية للبحوث العلمية والنشر

International Journal for Scientific Research - IJSR

Vision for Scientific Research and Publishing

London, UK

Vol. (3), No. (3) March 2024

الإصدار (3)، العدد (3) مارس 2024

المجلة الدولية للبحوث العلمية

International Journal for Scientific Research (IJSR)

مجلة علمية دولية محكمة

المجلة حاصلة على رقم تسلسلي معياري دولي: ISSN 2755-3418 (Online)

رقم Doi المجلة: https://doi.org/10.59992/IJSR.ISSN.2755-3418
موقع المجلة: https://ijsr.vsrp.co.uk/
البريد الإلكتروني: ijsr@vsrp.co.uk
رقم التليفون (واتس): 442039115546+

تصدرها دار النشر **رؤية للبحوث العلمية والنشر**، لندن، المملكة المتحدة

Vision for Scientific Research and Publishing, London, UK

71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ

جميع حقوق النشر محفوظة لدار النشر رؤية للبحوث العلمية والنشر

تقديم

عزيزي الباحث

يسعدنا في دار النشر **رؤية للبحوث العلمية والنشر** أن نقدم لكم المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR وهي مجلة علمية دولية محكمة متعددة التخصصات، تهدف إلى أن تكون عوناً للباحثين العرب لتساعدهم على نشر إنتاجهم العلمي من الأبحاث، والدراسات العلمية. وتهتم المجلة بنشر الأبحاث العلمية التي يتوافر فيها الأصالة والحداثة والمنهجية العلمية والتي تشكل إضافة علمية في جميع التخصصات والعلوم باللغتين العربية والإنجليزية. وتخضع البحوث المنشورة في المجلة للتحكيم على يد نخبة من الأساتذة الأكاديميين المتخصصين من العديد من دول العالم.

تنشر المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR الإنتاج العلمي في العديد من المجالات والتخصصات العلمية لإتاحة الفرصة أمام الباحثين وطلاب الدراسات العليا لنشر بحوثهم وأوراقهم العلمية. ومن أهم هذه التخصصات على سبيل المثال (وليس الحصر):

- علوم الحاسب، وتكنولوجيا المعلومات، نظم المعلومات، نظم المعلومات الإدارية.
- العلوم المالية والإدارية، وإدارة المعرفة، والاقتصاد.
- تخصصات كليات التربية.
- علم النفس وعلم الاجتماع.
- الإعلام والصحافة والعلوم السياسية.
- اللغة العربية والدراسات الإسلامية.
- اللغة الإنجليزية وآدابها.
- القانون والشريعة وحقوق الإنسان.
- التاريخ والجغرافيا، والسياحة والآثار.
- تخصصات كليات الفنون.
- تخصصات كليات الزراعة.
- تخصصات كليات العلوم.
- تخصصات الكليات الطبية.

- تخصصات الكليات الهندسية.

كما تشجع المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR نشر الإنتاج العلمي في العلوم والموضوعات المتداخلة ذات الفائدة العلمية أو التطبيقية الواضحة. وهذه النوعية من الأبحاث تشمل موضوعين أو أكثر من الموضوعات المذكورة سابقاً.

نظراً لأهمية الوقت لجميع الباحثين، تتعاون المجلة الدولية للبحوث العلمية IJSR مع مجموعة من المحررين المتميزين والمراجعين النظراء الذين لديهم الخبرة الكافية والمهارات الفنية والأدوات لتسريع عملية المراجعة والنشر قدر الإمكان. وغالباً ما تستغرق هذه العملية فترة زمنية من أسبوع إلى 3 أسابيع على الأكثر.

رئيس التحرير

أ.د. / ناجي رمضان

هيئة التحرير

- الأستاذ الدكتور/ ناجي رمضان درويش، أستاذ نظم المعلومات، جامعة القاهرة، مصر (رئيس التحرير).
- الأستاذ الدكتور / ياسر بن أحمد بن حامد مرزوق، أستاذ الأدب والنقد، جامعة تبوك، السعودية.
- الأستاذ الدكتور/ الهادي بووشمة، أستاذ علم الاجتماع، جامعة تامنغست، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور/ إياد طعمه، أستاذ التربية، جامعة قطر، قطر.
- الأستاذ الدكتور/ زكريا يحيى الجمال، أستاذ الإحصاء، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ إدريس محمد عبد الله مقبوب، أستاذ علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد الأول، المغرب.
- الأستاذة الدكتورة/ وفاء عبد اللطيف عبد العالي، أستاذ ورئيس قسم اللغة الإنجليزية، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ عبد الغفور جاسم سليم، أستاذ الحاسوب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ عباس الطيب بابكر مصطفى، أستاذ الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، جامعة الملك فيصل، السعودية.
- الأستاذ الدكتور/ صالح محمد الرواضية، أستاذ التربية والدراسات الاجتماعية، جامعة قطر، قطر.
- الأستاذ الدكتور/ مصطفى علي إبراهيم دويدار، أستاذ التاريخ في جامعة طيبة، السعودية.
- الأستاذة الدكتورة / أسماء سعود ادهام، أستاذ اللغة العربية، عميد كلية الآداب (سابقاً)، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ فؤاد بن غضبان، أستاذ الجغرافيا والتقنيات الحضرية، معهد تسيير التقنيات الحضرية، جامعة أم البواقي، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور/ أمجد محمود درادكة، أستاذ إدارة تربوية، جامعة عجلون الوطنية، الأردن.

- الأستاذ الدكتور/ عبد الرحمن أحمد عبد الرحمن القزاز، أستاذ اللغة الإنجليزية والترجمة، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ حسن عبد الله الدعجه، أستاذ العلوم السياسية، رئيس قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية، كلية الآداب، جامعة الحسين بن طلال، المملكة الأردنية الهاشمية.
- الأستاذ الدكتور/ محمد عمر الفال، أستاذ اللغة العربية، جامعة انجمينا، جمهورية تشاد.
- الدكتورة/ هناء محمد خلف الشلول، أستاذ مساعد اللغة العربية، جامعة جدارا، الأردن.
- الدكتور/ منير الجراية، مدرس علم المناخ وجغرافية الصحة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة صفاقس، تونس.
- الدكتور/ نصرالدين الشيخ بوهني، أستاذ اللغويات المشارك، قسم اللغة العربية، جامعة حائل، السعودية.
- الأستاذ الدكتور/ سلام عبود حسن السامرائي، أستاذ علوم القرآن، الجامعة العراقية، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ محمد محمود محسن، أستاذ طرق ومناهج البحث، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، رئيس قسم البحوث والاستشارات، مجمع الكليات الطبية، جامعة طبرق، رئيس قسم البحوث التطبيقية، المركز الليبي للذكاء الصناعي وتكنولوجيا المعلومات، ليبيا.
- الأستاذ الدكتور/ إبراهيم جليل علي، أستاذ الفقه المقارن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ شيبان أديب رمضان عبد الله الشيباني، أستاذ الصرف والتحقيق في قسم اللغة العربية، كلية الآداب، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ عمر صابر قاسم، أستاذ الرياضيات والتقنيات الذكائية، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الدكتور/ إبراهيم علي محمد المومني، خبير علم النفس التربوي، وزارة التربية والتعليم، الأردن.
- الدكتور/ حيدر محسن سلمان الشّويلي، أستاذ مساعد مناهج وطرق التدريس، جامعة ذي قار، العراق.
- الأستاذ الدكتور/ أحمد رشيد حسن، أستاذ تفسير وعلوم القرآن، كلية العلوم الإسلامية، جامعة بغداد، العراق.

- الأستاذ الدكتور / حمزة خيرجة، أستاذ الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، جامعة أحمد درايعية، أدرار، الجزائر.
- الأستاذ الدكتور/ بشار عبد العزيز مجيد الطالب، أستاذ مشارك في الإحصاء، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الدكتور/ أسامة بشير شكر الحنون، أستاذ مساعد الإحصاء التطبيقي، كلية علوم الحاسب والرياضيات، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ الدكتور / مؤيد عبد الرزاق حسو، أستاذ التربية البدنية وعلوم الرياضة، كلية التربية البدنية وعلوم الرياضة، جامعة الموصل، العراق.
- الأستاذ المساعد الدكتور/ أوس ابراهيم سليمان نادر، تخصص البكتريا المرضية، قسم علوم الحياة – البيولوجيا، كلية العلوم، جامعة الموصل، العراق.
- الدكتورة /منوبية محمد عيسى العبيدي، رئيس القسم العام، كليه التقنية الطبية، جامعه بني غازي، ليبيا.
- الدكتورة /سعدى السيد محمد مختار، أستاذ مساعد، كيمياء، كليه العلوم، جامعه الباحة، المملكة العربية السعودية.
- الأستاذ الدكتور/ صالح محمد حميد، أستاذ الاتصال الجماهيري المشارك، كلية الإعلام. جامعة صنعاء، نائب عميد مركز التنمية الشاملة، جامعة صنعاء اليمن

قائمة الأبحاث المنشورة بالعدد

م	عنوان البحث	اسم الباحث الجامعة، الدولة	تخصص البحث	الصفحة
1	دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسر الريفية في اليمن: دراسة حالة مديرية جبل الشرق انس ذمار	الطاف علي حسن الموشكي، صـالح محـمد حُـميد جامعة صنعاء، اليمن	تمويل، تكنولوجيا معلومات	46-11
2	Effect of Profitability on the Stock Price of Luxury Goods Retail Companies in the Retailing Industry from Stock Market in Saudi Arabia	Mohamad Maamoun Alneaman Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia	Finance	90-47
3	الشخصية القانونية للروبوت الجراحي ومدى إمكانية تحديد المسؤولية الجنائية	فاطمة المصباح عبد الله مضوي جامعة المستقبل، المملكة العربية السعودية	قانون	114-91
4	The Regulatory Framework on the Legal Duties of the Stakeholders in Commercial Marine Accidents at Saudi Arabia's Regional Sea	Reem Mohammed Jalal Kattach Prince Sultan University, Kingdom of Saudi Arabia	Law, International Law	135-115
5	أثر التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030	صفاء حسن علي كرار، مني النيل مصطفي مرسال جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية	إدارة الأعمال	164-136
6	Estimated Taxation Method in the Saudi Income Tax Law	Yazeed Khalid Mohammed Alkhowaiter Prince Sultan University, Saudi Arabia	Law, Commercial Law	178-165

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

قائمة الأبحاث المنشورة بالعدد

م	عنوان البحث	اسم الباحث الجامعة، الدولة	تخصص البحث	الصفحة
7	تأثير أعداد البقع الشمسية على الضغط الجوي، ودرجة الحرارة وإشعاعات الموجات القصيرة ومعدل سقوط الأمطار للفترة الزمنية من 2018-2022	ايمان الفتحي جامعة سبها، ليبيا راسم عامر جامعة وادي الشاطئ، ليبيا محمد ابولعوينات جامعة سبها، ليبيا	الفيزياء، تغير المناخ	198-179
8	An Overview of AI Data Protection in the Context of Saudi Arabia	Reema Bakheet Alzahrani Prince Sultan University, Saudi Arabia	Law, Information Technology	218-199
9	The Degree of Availability of Teaching Competency Standards Among students of the Diploma in Educational Qualification at A'Sharqiyah University from the point of view of the Teaching Staff	Muhammad Bin Khalifa Alsinani A'Sharqiyah University, Sultanate of Oman Noura Ali Al-Sinania Arab Open University, Sultanate of Oman	Educational Sciences	268-219
10	Historical Background on the Limitation of Liability in Saudi Arabia	Abdulrahman Aljaser, Zlatan Meskic Prince Sultan University, Saudi Arabia	Law, Commercial Law	309-269
11	Hyponormality of Toeplitz Operators with Trigonometric Polynomial Symbols	Huwaida Elsiddig Haroun Tabuk University, Kingdom of Saudi Arabia	Mathematics	323-310

قائمة الأبحاث المنشورة بالعدد

م	عنوان البحث	اسم الباحث الجامعة، الدولة	تخصص البحث	الصفحة
12	المكتبات المدرسية التونسية: خيارات الهيكلة والتنظيم نحو العصرنة	طارق حامدي جامعة الشرقية، سلطنة عمان	المكتبات	350-324
13	الحالة الأسرية ميزة شخصية وصلاحية قانونية	أسامة محمد عثمان خليل أستاذ بكلية الحقوق، جامعة البريمي، سلطنة عمان	القانون، قانون الأسرة	373-351
14	The Role of Saudi Arabia's Intellectual Property (IP) Law in Governing the Modern Video Game Landscape	Sara Alsaud Prince Sultan University, Saudi Arabia	Law, Commercial Law	391-374

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسر الريفية في اليمن: دراسة حالة مديرية جبل الشرق انس ذمار

الطاف علي حسن الموشكي

طالبة دكتوراة في التنمية الدولية، مركز أبحاث ودراسات التنمية الشاملة، جامعة صنعاء، اليمن

Altaf.AL-mosheki@su.edu.ye

صالح محمد حُميد

نائب عميد مركز التنمية الشاملة، أستاذ الاتصال الجماهيري المشارك، كلية الإعلام، جامعة صنعاء، اليمن

Salah.huomid@su.edu.ye

ملخص البحث:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في تعزيز المهارات الحياتية للأسرة الريفية عن طريق دراسة حالة للمجتمع الريفي في منطقة انس في مديرية جبل الشرق في محافظة ذمار من خلال مشروع برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية، ولتحقيق ذلك فقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي المسحي وطبقت أداة استبانة على عينة من النساء المستفيدات وكان قوامها (150) مستفيدة من برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية. وتم تحليلها بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها بأن مشروع التحويلات النقدية المشروطة في التغذية أثر بشكل ملحوظ على تعزيز المهارات الحياتية للمستفيدات، أبرزها المهارات المتعلقة بالجوانب الصحية والتغذوية بالإضافة الى تحسين بعض الأوضاع المعيشية التي كانت شبه منعدمة قبل التدخل من المشروع. كما أظهرت نتائج الدراسة العديد من الجوانب السلبية والصعوبات التي تعيق تعزيز المهارات الحياتية أبرزها أن نسبة الأمية منتشرة في أوساط المجتمع الريفي، حيث تعد مشكلة جسيمة تعيق التقدم والتنمية، لذا يجب أن توليها الجهات المعنية جانبا كبيرا من الاهتمام.

الكلمات المفتاحية: الدور، تعزيز، الأسرة الريفية، المهارات الحياتية.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

The role of social fund for development in Empowering Life Skills for Rural families: A case Study of Jabal Asharq- Directorate Anis-Thamar

Altaf Ali Hassan Al-Mushki
Ph.D. Candidate, Gender Research and Development Studies Center,
Sana'a University, Yemen
Altaf.AL-mosheki@su.edu.ye

Saleh Mohammed Homied
Vice Dean of Gender Research and Development Studies Center, Associate Professor of Mass Communication, College of Mass Communication, Sana'a University, Yemen
Salah.huomid@su.edu.ye

Abstract

This study aimed to investigate the role of the Social Fund for Development (SFD) in promoting life skills for rural families in Yemen. The study focused on a case study of the rural community of Ans District in Thamar Governorate, specifically the Conditional Cash Transfer Program for Nutrition (CCTPN). The study used a descriptive survey approach and applied a questionnaire to a sample of 150 women beneficiaries of the CCTPN. It was analyzed using the Statistical Package for Social Sciences (SPSS). The study found that the CCTPN had a significant impact on enhancing life skills among the beneficiaries, particularly in the areas of health and nutrition. The study also found that the CCTPN had improved some living conditions that were almost non-existent before the project's intervention. The study showed many negative aspects that impedes the enhancement of life skills, the most prominent of which is that illiteracy is widespread in the rural community, which is a serious threat and a major obstacle to economic and development that should be given significant attention by the relevant authorities.

Keywords: Role, Enhancing, Rural family, Life Skills.

المقدمة

تعاني الأسر الريفية في المجتمع اليمني عدة صعوبات لعل أبرزها شحة الموارد الطبيعية نظرا لتقلبات المناخ وتغير الأجواء، بالإضافة إلى تفشي ظاهرة الفقر الناتج عن الوضع الاقتصادي الراهن جراء الحروب والصراعات التي طالت اليمن منذ2015 بين الأطراف السياسية. والتدني في الوضع الاقتصادي أدى بدوره الي تدني المستوى المعيشي والصحي مما أدى إلى التسرب من التعليم وعمالة الأطفال وانتشار ظاهرة الأمية وغيرها من الظواهر المؤلمة التي لا تبشر بمواكبة عملية التنمية التي تهدف اليها اغلب الدول النامية وتحلم بتحقيقها. كما عانت الأسرة الريفية على المدى البعيد من الإهمال والتقصير من الجهات المعنية حيال تحسين وضعها بشكل عام. كل هذه الظروف متشابكة أدت الى هجرة العديد من أرباب الأسر بحثا وطلبا للرزق، لذا أصبحت المهمة كلها ملقاة على عاتق المرأة فهي المسؤولة عن الأسرة في غياب رب الأسرة، ولكي تكون أهلا للمسؤولية فلابد من إكسابها المهارات الحياتية المختلفة وتدريبها وتشجيعها وتعزيز المهارات الحياتية لديها لكي تكون قادرة على مواجهة الصعوبات والتحديات في معترك الحياة التي تعيشها. وبدعم ومساندة المرأة الريفية وتعزيز مهارتها الحياتية المتمثلة في كيفية إدارة أوضاعها وشئونها ابتداء من الضروريات الأساسية كالإدارة التغذوية والصحية وكذلك الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المهارات الحياتية التي تسهم في تحسين الأوضاع لدى الأسرة الريفية. والصندوق الاجتماعي للتنمية كأحد الهيئات التنموية التي تدعم وتساعد الأسر الفقيرة من خلال تقديم المساعدات والدعم وبالأخص المناطق الريفية. وهذه الدراسة في إطارها النظري والميداني تركز على معالجة الخلل القائم وإبراز الدور المجتمعي للصندوق الاجتماعي للتنمية ومدى مساهمته في تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسر الريفية اليمنية.

مشكلة الدراسة

تواجه النساء في المناطق الريفية في اليمن العديد من المشاكل وفق المؤشرات والتقارير الدولية حيث تشير بأن هناك فجوة في تعزيز المهارات الحياتية للأسر الريفية ووجود جهل في كيفية تنظيم وإدارة شئون الحياة والاهتمام بالتغذية المفيدة والمتنوعة والوعي الصحي والاهتمام بالتعليم ومحاربة الأمية، بالإضافة إلى عدم الاستفادة من الدعم والتمويلات التي تتلقاها هذه الأسر من الجهات الداعمة، فكما نعلم بأن هذه الأسر الريفية وبالأخص في الريف اليمني تعيش أوضاع متدنية سواء من حيث الجانب الصحي أو المعيشي أو التعليمي وكلها جوانب تنموية يجب تولية الاهتمام نحوها حيث تعتبر الأساس لبناء جيل سليم يتمتع بصحة جيدة وخالي من الأمراض والإعاقات ، جيل قادر على الابتكار والتنظيم ، وأمام هذه الفجوة التي ظهرت وشكلت عائق أمام الأسر الريفية في كيفية إدارة وتحسين أوضاعها والاستفادة المثلى من الدعم المقدم لها، والمرأة كعضو فعال في الأسرة الريفية حيث تمثل دورا لا

يستهان به في الأسرة فالاهتمام بدعمها وتمويلها ينعكس اثره على الأسرة بأكملها، وهناك العديد من التصورات حول الأدوار النمطية للمرأة، والقليل منها يعترف بقدرات المرأة. ويحد هذا التصور بشكل غير مباشر من فرص عمل المرأة وتمكينها، إلا انه مع الارتفاع المستمر لمستوى المعيشة وتكاليفها الباهظة مقارنة بالدخل المحدود للأسر في هذه المناطق ، يجب ألا يقتصر عبء كسب المال على الرجال فقط، وعليه لا بد من ضرورة دعم المرأة اقتصاديا واجتماعيا والسماح لها بالعمل لتساهم في دخل الأسرة ولا يتأتى ذلك إلا من خلال إكسابهن المهارات الحياتية المختلفة وهنا ظهر دور الصندوق جليا في برنامجه برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية حيث تم تصميم ووضع إستراتيجية خاصة بالبرنامج تستهدف النساء وربات الأسر الفقيرة ومن هنا تثار التساؤلات التالية للدراسة.

أسئلة الدراسة

1- ما دور الصندوق الاجتماعي للتنمية في مساعدة الأسرة الريفية في اليمن من خلال برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية؟
2- ما أنواع المهارات الحياتية التي ينفذها الصندوق من خلال البرنامج؟
3- ما الاحتياجات التنموية لدى الأسرة الريفية في اليمن لتعزيز المهارات الحياتية؟
4- ما الصعوبات التي تواجه الأسرة الريفية في اليمن؟

أهداف الدراسة

1- معرفة دور الصندوق الاجتماعي في مساعدة الأسرة الريفية اليمنية من خلال برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية.
2- التعرف على أنواع المهارات الحياتية التي ينفذها الصندوق من خلال البرنامج.
3- استكشاف الاحتياجات التنموية لدى الأسرة الريفية اليمنية
4- توضيح الصعوبات التي تواجه الأسرة الريفية في اليمن.

أهمية الدراسة

- تعد الدراسة وسيلة مساعدة في معرفة فعالية الدور التنموي الذي يقدمه الصندوق الاجتماعي من خلال برامجه التنموية المستهدفة مساعدة الأسر الريفية.
- تعد الدراسة وسيلة مساعدة لتحديد تأثير برامج التحويلات النقدية المشروطة على تنمية المهارات الحياتية للأسرة الريفية.
- ستساعد هذه الدراسة على تجويد تصميم برامج التحويلات النقدية المشروطة بهدف زيادة تأثيرها على تنمية المهارات الحياتية للأسرة الريفية، عن طريق تحديد الإيجابيات والسلبيات التي توصلت اليها الدراسة.
- تساعد الدراسة في الكشف عن احتياجات الأسر المستفيدة وتوضيح العوائق التي تواجههن وإيصالها للجهات المعنية.

- تساعد الدراسة في إيجاد جهات داعمة لمثل هذه النوعية من البرامج لما لها من تأثيرات إيجابية في تنمية المهارات الحياتية التي تنعكس إيجابا على وضع الأسر الريفية المستفيدة منها.

مجال الدراسة وحدودها

حدود الدراسة المكانية: تم إجراء الدراسة بمديرية جبل الشرق انس محافظة ذمار.

حدود الدراسة الزمانية: تم إجراء الدراسة خلال الفترة من ديسمبر إلى فبراير 2024م.

حدود الدراسة البشرية: تم اختيار عينة مكونة من 150 مفردة وهن المستفيدات من البرنامج.

منهج الدراسة

تنتمي هذه الدراسة الى الدراسات الوصفية ومن ثم فإن المنهج المستخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي بشقيه المسحي والتحليلي الذي يعد من اهم المناهج المستخدمة في الدراسات والعلوم الإنسانية حيث يتناول وصف الأحداث والظواهر وذلك عن طريق جمع الحقائق والمعلومات وتفسيرها وتحليلها وفق نظم ومعايير علمية معينة ومن ثم اقتراح خطوات وطرق وأساليب يمكن اتباعها إلى وصول إلى تعميمات منطقية بشأن الظواهر التي يدرسها وله عدة أدوات من ضمنها الملاحظة والمقابلة والاستبيان والاختبارات (المحمودي، 2019.ص 45).

مصطلحات الدراسة

دور:

من دار يدور دوران ، أي ترك باتجاهات متعددة في مكانه ، وكلمة الدور مستعارة من المسرح ، وأول من استعملها بهذا المعنى هو نيتشه (Nitcha)،حيث أن الفرد يمثل مجموعة من السلوك على خشبة المسرح، وكأن التنظيم الاجتماعي مسرح الحياة الجماعة وأفرادها يمثلون تلك الأدوار المتعددة والمختلفة حسب اختلاف مراكزهم وقد تلفظ كلمة دور على الشخصية المجسدة للوسائل الفنية فوق خشبة التمثيل أمام المتفرجين ، وقد تلفظ على الدور الرئيسي أو الثانوي ، وقد تعني كلمة دور لشيء محدد سواء من ناحية الكم أو الكيف ، مثل دور وصيفة أو حاجب أو شاهد مما لا يتطلب غير أداء بضعة سطور ومثلها التحركات.(صالح حميد، 2011، 38).كما يمكن تعريف الدور بأنه جملة من الأفعال والواجبات التي يتوقعها المجتمع من منظماته وأفراده ممن يشغلون مكانة اجتماعية في مواقف معينة. (ياسين، 2014، 50).

التعريف الإجرائي:

الدور هو النشاط أو الفعل الذي يقدمه شخص معين او جهة معينة تهدف الى دعم ومساندة الأخرين. والدور التنموي يتمثل في الخدمات والمساعدات التي تقدمها الجهات المعنية بهذا الأمر للأفراد

المحتاجين للدعم والمساعدة بهدف تحسين أوضاعهم اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا عن طريق تأهيلهم تأهيلا جيدا ليكونوا عنصرا فعالا في تحقيق التنمية.

تعزيز:

جاء تعريف ومعنى تعزيز في معجم المعاني الجامع بأنه من المصدر عزز (الفعل) يعزز تعزيزا فهو معزز، والمفعول معزز. ويقال عزز فلانا او غيره: قواه ودعمه، شدده جعله عزيزا، أمده، أيده انظر: https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ /.

أما التعزيز اصطلاحا: هو عملية تثبيت السلوك المناسب أو زيادة احتمالات تكراره في المستقبل، وذلك بإضافة مثيرات إيجابية وإزالة مثيرات سلبية بعد حدوثه ولا تتوقف وظيفة التعزيز على زيادة احتمالات تكرار سلوكه في المستقبل، فهو ذو آثر إيجابي من الناحية الانفعالية، حيث يؤدي إلى تجويد مفهوم الذات وتحسينها، ويستثير الدافعية ويقدم تغذية راجعة بناءة. (القبلي2014، 12،11)

التعريف الإجرائي:

التعزيز للمهارات الحياتية للأسر الريفية يعتبر التقوية والتأهيل والدعم للأفراد من خلال فهم متطلباتهم واحتياجاتهم، بهدف تمكينهم من تطوير وتحسين مستوى المعيشة لديهم واستغلال كافة الإمكانيات والبدائل المتاحة.

الأسرة الريفية:

مفهوم الأسرة:

أولا المفهوم اللغوي: الأسرة مأخوذة من كلمة الأسر أي بمعنى القوة وأتي بمعنى الدرع الحصينة فأعضاء الأسرة الواحدة يشيد بعضهم بعضا، ويعد كل فرد منهم بمثابة الدرع للأخر ويأتي اللفظ بمعنى القيد والأسر، كما يمكن تعريف الأسرة من الناحية اللغوية بالعشيرة فأسرة الرجل تعني رهطه وعشيرته لأنه يقوي بهم. (صيام ،2018،130).

أما في الاصطلاح فيشير (السامرائي، 2018 ،204) بأن (كونت) عرف الأسرة" بأنها النقطة الأولى التي تبدأ فيها التطور وهي الخلية الأولى في جسم المجتمع وهي الوسيط الطبيعي الاجتماعي الذي يتربى وينشط ويكبر ويترعرع فيه الفرد.

أما مفهوم الأسرة الريفية: هي مجموعة من الأفراد تربطهم رابطة الدم والقرابة، ويعيشون في القرى بعيدا عن المدينة، وفي الغالب يعتمدون على الزراعة ويمارسونها كمهنة. (تواتي،2013،18).

التعريف الإجرائي:

الأسرة الريفية هي الأسرة التي تتكون من أفراد يعيشون في نفس المنزل، ويقطنون الأماكن البعيدة عن المدن، كما أنها تتميز بالتماسك الأسري والاستقرار العائلي. وتعتمد الأسرة الريفية على الزراعة كمصدر دخل رئيسي لها، أو غيرها من الأنشطة الريفية، وغالبا ما يسود روح التعاون والتكافل فيما بين أفرادها.

المهارات الحياتية:

عرفت المؤسسة العالمية للمهارات الحياتية (1993) بأن المهارات الحياتية هي "أنماط سلوك تمكّن الإنسان من تحمل المسئولية بشكل أكبر بما يتصل بحياته من خلال القيام باختيارات حياتية صحية أو اكتساب قدرة أكبر على مقاومة الضغوط السلبية". https://www.moh.gov.bh/Blog/Article/Details/89

وتؤدي تنمية المهارات الحياتية للمرأة الريفية إلى زيادة قدرتها على التعلم الذاتي بما يمكنها من اتخاذ القرارات السليمة وحل المشكلات التي تواجهها في إدارة مشروعاتها الصغير وتحقيق التمكين الاقتصادي والاجتماعي لها وبناء قدرتها على العمل مع الأخرين في منظومة الإنتاج الأسرية في نطاق من القيم الاجتماعية السائدة. (جلال،2014،2).

وجاء في دليل مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الصادر من مكتب اليونيسف بأنه نتيجة للتحديات الغير مسبوقة التي تعصف بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومجالات التعليم والتوظيف والتلاحم الاجتماعي، وهي تحديات تفاقمت نتيجة لعدم الاستقرار والصراعات السياسية القائمة لذا تم تحديد اثنتي عشرة مهارة حياتية يهدف تعزيزها الى تحقيق اقصى قدر من النمو والإنتاجية. (LSCE،2015، 1،7) وهي مبينة في الشكل التالي:

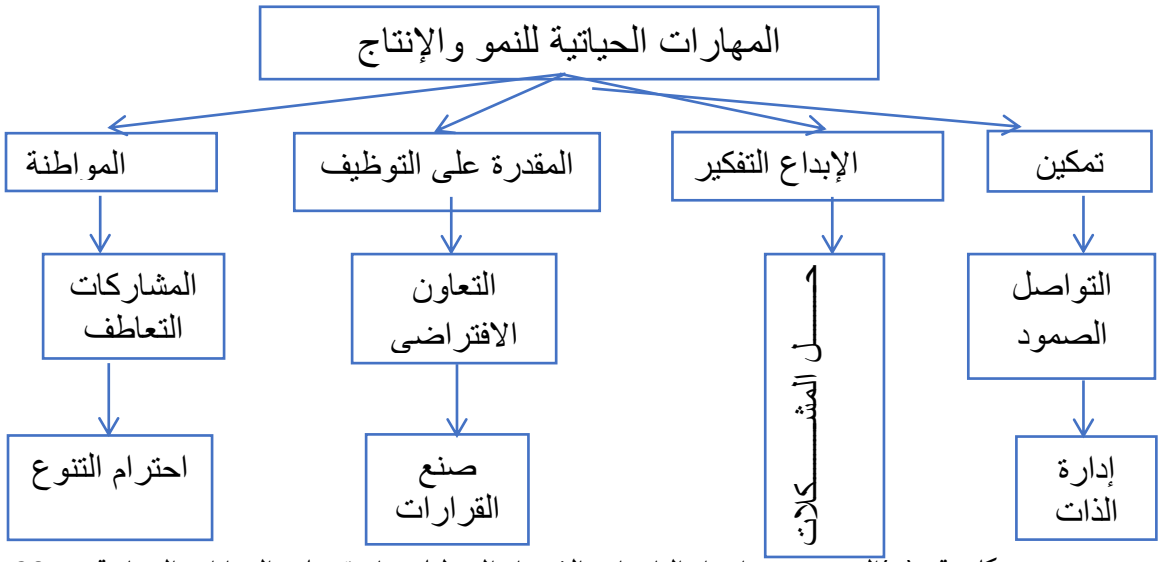

شكل رقم (1)المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد الى دليل مبادرة تعليم المهارات الحياتية ،2015

التعريف الإجرائي:

إن المهارات الحياتية حسب مفهومها في سياق التنمية الريفية، تُعد من أهم العوامل التي تُساعد الأسر الريفية على تحسين مستوى معيشتها والتكيف مع الظروف المتغيرة في تطوير نوعية الحياة الريفية

لهذه الأسر. كما تسهم المهارات الحياتية في تعزيز القدرة لديهن باستغلال الموارد المتاحة لهذه الأسر لتحقيق مستوى معيشي أفضل.

التنمية:

التنمية بشكل عام هي التي تشمل التغيير الإرادي نحو الأفضل سواء كان التغيير اجتماعيا أم اقتصاديا أم سياسيا بحيث ينتقل من الوضع الحالي المعاش إلى وضع أفضل مما هو عليه ويتم ذلك عبر إصلاحات جذرية واستغلال لجميع الموارد والطاقات حتى يحدث التغيير نحو الأفضل. (نوري،2020. http://www,ResearchGate.net). بالإضافة إلى أن التنمية عملية تشمل انطلاقًا قويًا يُعزز النمو السريع الذي يسهم في تحسين نوعية وجودة الحياة للمجتمعات. وتقاس التنمية بمقاييس علمية دقيقة وجهود منظمة ومدروسة من تخطيط وتنفيذ وتقييم وقد تكون التنمية شاملة لجميع جوانب الحياة سواء الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية. وقد تكون تنمية متخصصة تركز على مجال محدد مثل التنمية الزراعية أو الصناعية أو التعليمية (مليكة، 2011، 5).

التعريف الإجرائي:

التنمية عملية شاملة إرادية ومدروسة تهدف إلى تحقيق الازدهار في مختلف جوانب الحياة، سواءً على المستوى الفردي أو المجتمعي. وتؤدي هذه العملية إلى تحسينات جذرية تقود بالمجتمعات مضيا نحو الإمام. وتكون مبنية على استراتيجيات محددة هدفها الحد من الفقر عن طريق توفير فرص العمل والخدمات الأساسية للجميع، وتوفير خدمات صحية جيدة وتعليم جيد للجميع بمختلف مراحله. بالإضافة إلى تعزيز المساواة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

البعد التاريخي للتنمية في اليمن

منذ القدم شهدت اليمن تقدما تنمويا ملحوظا وحضارات واحدة تلو الأخرى استمرت ردحا من الزمن في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية والثقافية وكذلك الدينية .فاليمنيون عاشوا عصورا من الازدهار والرقي وبرعوا في مجال تطوير أساليب الزراعة وتنظيم الري فكانت أراضيها أيقونة من الجمال الأخضر وجنات ليس لها مثيل لذا منحها القدماء من فلاسفة وكتاب لقب العربية السعيدة وأشار القران إلى ذلك بقوله تعالي ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ سورة سبأ الآية 15. كما انهم برعوا في مجال الصناعة والنحت والزخرفة، وامنوا الطرق التجارية البرية والبحرية إلى جانب تحسين طرق التبادل التجاري. (لسعدي، 2013،5).

التنمية الاقتصادية

عرف (عالي، 2015، 107) بأن التنمية الاقتصادية هي تولية البلدان الكثير من العناية والاهتمام للجانب المادي باعتباره العمود الفقري لأي تنمية يصاحبه انتقال نحو التطور مما يتطلب التغيير في جميع محاور الاقتصاد فيحدث نمو لعمليات الإنتاج كما أن التنمية الاقتصادية تهدف الى زيادة مستوى الدخل القومي بحيث يرتفع متوسط دخل الفرد وتتضمن التنمية الاقتصادية تحسين فروع الإنتاج الموجودة كفرع الإنتاج الزراعي وفرع المواد الخام خاصة في الدول النامية.

متطلبات التنمية الاقتصادية

التنمية الاقتصادية لن تنجح وتؤدي مهامها إلا في ظل توجيه الاهتمام للفرد وتسخير كل الموارد في خدمة تأهيله للدور الذي يطلب منه. ولها متطلبات تتمثل في العوامل التالية:

أولا استقرار السياسي الذي يعمل على التحكم بالأوضاع المالية في البلد والتخطيط الاقتصادي الجيد إلى جانب الحفاظ على الأمن الذي يعتبر مشجعا رئيسيا لنجاح العملية التجارية ونشاط الأسواق التجارية.

ثانيا: مسار ثقافي ينبع من منهج تعليمي جيد الهدف منه إيقاظ روح الإبداع وملكة التفكير لدى الفرد وتشجيعه على التخطيط وإبداء الرأي والمشاركة في صنع القرار بدلا عن المناهج النمطية الروتينية التي تعوده على الكسل وتهوي به في دوامة الإحباط فيظل دائما مسحوبا للوراء غير قادر على مواكبة التطورات السريعة والمتغيرة دوما.

ثالثا: مسار اجتماعي يحث على تلاشي النظام التقليدي في العلاقات الأساسية في المجتمعات التي تتبناها الوساطة والمحسوبية والانتماء الحزبي أو السياسي وإنما تكون الجدارة والكفاءة هي المسيطرة والمتحكمة.

رابعا: التغيير الإداري الذي يتطلب قوانين مرنة تشجع على التغيير الإداري وكذلك الاستثمارات وإنشاء مرافق وهيئات تخدم هذه العمليات وتخدم المصالح الوطنية الاقتصادية. (جمو ورشيد، 2015،103).

التمكين الاقتصادي التنموي للمرأة

مرت المرأة بخطوات ومراحل عدة قبل أن تصل إلى مرحلة تولد الثقة بأن لها دور جوهري في أي تنمية سوا اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية كالتالي:

- إعالة المرأة اقتصاديا :كانت المرأة تعتمد بشكل كامل على رب الأسرة، ودورها يقتصر على الأعمال المنزلية وتربية الأطفال.

- إشراك المرأة في الإعالة جزئيا :ظهرت هذه المرحلة نتيجة غياب رب الأسرة لأسباب سياسية أو اجتماعية (حروب، فقر) .تلقت المرأة مساعدة من الجمعيات الخيرية وبرامج التنمية الاجتماعية، لكنها ظلت تابعة للرجل دون كيان مستقل.
- بداية النهوض الاقتصادي للمرأة :ثورة ضد الظلم والتهميش، ونبذ النظرة الدونية للمرأة .تم تشجيعها على العمل بمشاريع صغيرة مستفيدة من القروض والمساعدات.
- النهوض الاقتصادي الفعلي للمرأة :مرحلة النضوج الفكري لدى المجتمعات .فكرة أن كل فرد يعمل وينتج حسب مجهوده وكفاءته دون تمييز .تقديم أشكال الدعم للمرأة من تدريب وتشغيل وتمكين. (الكتبي واخرون،2010،223).

أما في المجتمع اليمني بدأ الاهتمام بقضية المرأة بعد مؤتمر بيجين في العام 1995م وذلك عن طريق إنشاء اللجنة الوطنية للمرأة التي كان جل غايتها تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمرأة بالإضافة إلى إنشاء المجلس الوطني للمرأة برئاسة رئيس الوزراء وتم تأسيس فروع للجنة الوطنية بالمحافظات وفروع إدارية الغرض منها المتابعة والتنسيق للبرامج التي تستهدف تنمية المرأة وتهيئتها لتمارس الدور المرجو منها على أكمل وجه. (صندوق الأمم المتحدة للسكان، 2020،64).

التنمية الاجتماعية

تعرف التنمية الاجتماعية بأنها السير وفق استراتيجيات مرسومة تنشد إحداث تغيرات للوصول إلى أعلى مستويات التقدم والتطور وهذا لن يكون إلا بتكاتف كل من الجهد المادي والبشري مولدا تطورا إيجابيا في مجال الحياة العامة عبر تقديم الخدمات الاجتماعية في قطاعات التعليم والصحة والشباب والأسرة والإسكان (عبود،2020،214). إن الغرض الأساسي من التنمية الاجتماعية هو العمل على تقدم مستوى الحياة الاجتماعية المتضمنة لعدة جوانب منها الصحة والتعليم كذلك المستوى المعيشي والخدمات يكل أشكالها وأنواعها (المهدي، 2016، 7).

متطلبات التنمية الاجتماعية وشروطها

ذكر كل من (الملا وتوهامي، 2022،518) بأن هناك متطلبات وشروط ترتبط بنجاح وتطور التنمية الاجتماعية وهي كالتالي:

- الشروط البيئية: حيث لا يقصد بها البيئة الطبيعية وإنما تعني البيئة المادية الناتجة عن الجهد البشري المتعلق بالنمو الاقتصادي من حيث التعرف على موارد جديدة والتطور الأساسي للبيئة حيث تؤثر بدورها سلبا أو إيجابا في التنمية الأساسية.
- الشروط الاجتماعية: هي القدرات الذهنية وملكات الابتكار لدى الأفراد حتى يستطيعوا إحداث تغيير وتطوير للمؤسسات الاجتماعية والتكيف مع أي تطوير أو تحديث يطرأ عليها.

- الشروط المؤسسية: وترتبط بإدماج الأفراد مع أفراد وجماعات أخرى عن طريق مساعدة المؤسسات الحكومية والمجالس المحلية والجمعيات الأهلية ودور القضاء عوضا عن عزلتهم وتوفير الحماية ومصادر الرزق لهم.

أهمية وأهداف التنمية الاجتماعية

هدف سامي للتنمية الاجتماعية مبتغاه تأمين المتطلبات الرئيسة للأفراد وتخليصهم من وضعهم المتردي وضمان عنصر الاستقرار لهم والأخذ بأيديهم نحو الرقي والتقدم ونبذ الفرقة والحث على العمل الجماعي وتقارب وجهات النظر بين مختلف دول العالم (العمري، 2016،171).

التمكين الاجتماعي

يعرف التمكين بأنه رحلة تحويلية تنير دروب الاستقلالية وتعزز الثقة بالنفس، وتشكل البذرة لاتخاذ القرار السليم. رحلة أساسها ومتاعها استثمار الموارد الداخلية والخارجية، لتشكيل مستقبلٍ أفضل للفرد والمجتمع. فبالنسبة للمستوى الفردي يصبح التمكين بوصلة لاختيار طريق الحياة، بدءا من أبسط الاحتياجات كالغذاء والسكن، ووصولًا إلى رسم خارطة مُستقبلية تُحقق السعادة والرضا. أما على المستوى الجماعي فتتجسد رحلة التمكين من خلال المنظمات والمؤسسات التي تقدم الدعم للفئات المهمشة، وتزودهم بالموارد اللازمة للنهوض بأنفسهم. ويهدف التمكين الى الدفاع عن الفئات الضعيفة (كالأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة) وحماية حقوقها والفئات المهمشة وغيرها من المتضررين اقتصاديا واجتماعيا(Sunkad,2023,2). أما تمكين المرأة اجتماعيا فيتيح لها مجموعة من الفرص والبدائل لاكتساب المعارف والمهارات والمعلومات وكذلك الموارد التي تساعدها على تحسين أوضاعها وتحقيق أهدافها وتولد القدرة لديها في المساهمة الفعالة في رفع مستوى الأسرة وتطور المجتمع من عدة جوانب اقتصادية واجتماعية وكذلك السياسية (علي،2022،30).

التنمية الريفية

عندما نسمع مفهوم التنمية الريفية يتبادر إلى الأذهان التنمية الزراعية حيث تمثل العنصر الرئيسي للتنمية الريفية، ولكن يجب النظر إليها من زاوية أخرى حيث تعتبر التغيير والتحسين في البنى الاجتماعية والاقتصادية وفي المرافق والهيئات الخاصة بالمجتمعات الريفية ويؤكد تودارو (Todaro) بأن التنمية الريفية تتعلق بكل ما يطور ويحسن مستوى المعيشة عن طريق توفير الدخل الملائم وفرص العمل وتحسين الظروف الصحية والتعليمية والمستوى الغذائي ومختلف الخدمات. (حسون،2015،317). وفي اليمن تحد المعوقات والصعوبات من الوصول للتنمية الريفية، التي تتمثل في الفقر، وضعف البنية التحتية، والبطالة التي سببت الهجرات الداخلية من القرية إلى المدينة وارتفاع نسبة الأمية وغيرها من المشكلات. مما أدى إلى رغبة سكان الريف وحاجتهم الملحة للتغيير نحو

الأفضل فهم يطمحون إلى تغيير مستدام ومستوى معيشي أفضل ونظام تعليمي جيد ورعاية صحية وطرق معبدة تسهل لهم الانتقال ودعم إنتاجهم الزراعي وغيرها من الخدمات. (Al-fareh, 2018,62) وفي الآونة الأخيرة تفاقمت المشكلات في اليمن بشكل عام والريف بشكل خاص من حروب وصراعات فعانى سكان المناطق الريفية من نقص الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها من الخدمات المؤسسية. ونتيجة الحرب الدائرة ظهر الشبح الثلاثي المفزع الجهل والفقر والمرض. (الوادعي، 2021 Yemen Policy Center: https://www.yemenpolicy.org/ar

المرأة الريفية والتنمية

تعد المرأة الريفية رمزًا للعطاء والتضحية، فهي تشارك بفعالية في مسيرة التنمية، وتقدم مساهمات جليلة في مختلف المجالات. فهي مصدر لا ينضب من العطاء والإيثار، وتتحمل مسؤوليات جمة لتوفير متطلبات الحياة للمجتمع الريفي، بل يتجاوز عطائها حدود إقليمها ليصل إلى المجتمع ككل. ولكن على الرغم من دورها المحوري، إلا أنها تواجه العديد من التحديات، حيث تعاني من نقص في فرص التعليم والتثقيف والرعاية الصحية، وتفتقر إلى التقدير والاعتراف بجهودها. كما تحرم من حقوق أساسية تحصل عليها المرأة في المدن. وتدرك هيئة الأمم المتحدة للمرأة (UNW) أهمية تمكين المرأة الريفية، وتدعم العديد من المناطق الريفية بهدف تعزيز دورها وإمكاناتها. وتعمل الهيئة على اتخاذ السياسات والإجراءات التي تساهم في تمكينها اقتصاديًا واجتماعيًا (هيندو،2021 ،311) كما أن للمرأة دور رئيسي وبارز في مساندة الأسرة والمجتمع والعمل على تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الدخل وتطوير أسلوب ونظام المعيشة ورعاية مصالح الأسرة العامة عن طريق المشاركة في الأعمال الريفية كالزراعة وغيرها من الأعمال الاقتصادية. لذا تشكل المرأة جانب مهم للسعي نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولكنها للأسف تواجه معوقات وصعوبات جذرية ومستمرة تشكل حاجزا يمنعها من نيل حقوقها الإنسانية الكاملة وتقلل من دورها في تحسين وتطوير حياتها وحياة من ترعاهم (الوقائع،2012،1). وهذه المعوقات أو المشكلات تكون مرتبطة بالتعليم والصحة وكذلك زواج القاصرات. والحل الأمثل لمثل هذه المعوقات يكمن في الاهتمام بالتعليم الذي يعد سلاحا قويا يحميها من العنف الأسري ويحد من ظاهرة الزواج المبكر ويوفر لها حياة كريمة وأمنة وعمل لائق والإنجاب لأطفال أصحاء لكونها تتمتع بصحة جيدة ناتج عن الوعي والإدراك التعليمي لها (خضرة،2021،16).

البرامج والتنمية الريفية:

هناك العديد من البرامج التي تعتمدها سياسة التنمية ومن ضمنها البرامج التي تستهدف التنمية الريفية كبرامج الحماية الاجتماعية التي تعرف بأنها مجموعة من السياسات والبرامج التي تهدف إلى دعم

وحماية الفئات الفقيرة وإلى جانب المتضررين من انعدام الأمن الغذائي وتخليصهم من حلقات الجوع والفقر وافي الجدول التالي اهم البرامج المصنفة ضمن برامج الحماية الاجتماعية: (FAO، 2015).

جدول رقم (1) المصدر: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)،2015

برامج المساعدة الاجتماعية	برامج الضمان الاجتماعي	برامج سوق العمل
هي برامج تقدم دعما ماليا وعينيا من خلال التحويلات النقدية التي قد تكون مشروطة وغير مشروطة وبرنامج الأشغال.	وهي برامج مصدر تمويلها غالبا ما يكون مصدرها مساهمات من قبل الموظفين والمستخدمين والدولة ويهدف هذا البرنامج إلى حماية الأشخاص من المخاطر والأضرار عن طريق تجميع الموارد مع عدد أكبر من الأفراد أو الأسر المعرضة لها.	تهدف إلى تأمين موارد مالية للعاطلين العمل وفرص عمل للحد من بطالتهم وتدريبهم على اكتساب المهارات مما يؤدي إلى زيادة في الإنتاجية.

وبرامج التحويلات النقدية حيث يعتبر عملية مباشرة لتحسين دخل الأسر الريفية وتعزيز ودعم الإنتاج الريفي. وبما أن التنمية الريفية هي سلسلة متكاملة من العمليات الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية والثقافية والبيئية مما شجع العديد من المبادرات والبرامج الأخرى من تطبيق سياستها وأهدافها في المناطق الريفية. (Rosada Gomes,&etal 2015,4,2)

الصندوق الاجتماعي للتنمية

تأسس الصندوق الاجتماعي للتنمية (SFD) عام 1997بموجب القرار رقم 10 كصندوق حكومي مستقل ذو شخصية اعتبارية، ويهدف الصندوق إلى المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية في اليمن، من خلال تمويل المشاريع والبرامج التي تدعم وتحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للخطة الوطنية وكذلك الحد من الفقر. ومصدر تمويل الصندوق: هو الحكومة اليمنيةو المنظمات الدولية المانحة مثل البنك الدولي والاتحاد الأوروبي.https://www.sfd-yemen.org/ar/content/1/42 ويهتم الصندوق بمشاركة النساء حيث تشكل النساء حوالي النصف من إجمالي عدد المستفيدين من تدخلات الصندوق لما لها من أهمية ودور في المجتمع لا يمكن التغاضي عنه.

أهم مشاريع الصندوق التنموية

- برنامج التنمية المحلية وتنمية المجتمع: يهدف إلى تمكين المجتمعات المحلية من تحديد احتياجاتها وتنفيذ مشاريع تنموية ذات أولوية.
- وحدة تنمية المنشآت الصغيرة والأصغر والتي من ضمن أهدافها استدامة وتنمية المنشآت الصغيرة والأصغر في المناطقة الريفية. ومن خلال هذا البرنامج يتم تمويل العملاء ومساعدتهم في مشاريعهم أما بالقروض أو بتوفير البضائع أو المواد الخام أو الآلات والمعدات وهناك العديد من البنوك والمصارف والمؤسسات والهيئات التي تدعم مثل هذه البرامج (السبئي، 2016،110).

- برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية: يستهدف البرنامج المجتمعات الفقيرة والمجتمعات الأكثر عرضة للخطر مسترشدا بالإطار العام لسياسة الصندوق الاجتماعي للتنمية، بيد أنه تم ترشيح حوالي 107 مديرية في الجمهورية اليمنية الواقعة تحت خط الفقر حسب المعايير والمؤشرات لكتلة الصحة والتغذية ومعدل الإصابة بسوء التغذية ومن ثم اختيار مديريات مستهدفة متوافقة معياريا مع متطلبات تنفيذ المشروع بجودة ودقة عالية. ويتم تحديد الأسر المؤهلة وتسجيل النساء المرشحات اللاتي تنطبق عليهن معايير التأهيل للاستفادة من منافع البرنامج. وعمل توعية مجتمعية بأهداف وأنشطة المشروع. بالإضافة إلى الحصول على بيانات دقيقة عن المستهدفات ونطاق تقديم الخدمات الصحية من اجل تخطيط أفضل لأنشطة المشروع. (الصندوق الاجتماعي للتنمية،2021،4).

خلفية عن موقع الدراسة

تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبة الجزيرة العربية في الجنوب الغرب من قارة آسيا. وتبلغ مساحة الجمهورية اليمنية 527،968 وسكانها 26،687،000 نسمة حسب الإسقاط السكاني للعام 2015. ويحتوي التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية على (20) محافظة بالإضافة إلى أمانة العاصمة انظر: https://yemenambassade.ma/?page_id=7). وتعد مدينة ذمار واحدة من احدى المحافظات اليمنية التي تقع على بعد 100 كيلومتر من جنوب العاصمة صنعاء ويشكل سكان المحافظة حوالي 6.8 %من إجمالي سكان الجمهورية وعدد مديرياتها حوالي 12مديرية كما في الجدول التالي.

جدول رقم (2) المصدر: تستند الأرقام إلى النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2021 في اليمن، وفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية. وتشمل أرقام السكان عدد النازحين داخليا والمقيمين انظر:
https://yemenlg.org/ar/governorates

اسم المديرية	المساحة(كم2)	عدد السكان (الاناث)	عدد السكان (الذكور)	مجموع السكان
حداء	1,622	94,790	99,089	193,879
جهران	558	73,605	79,790	125,343
جبل الشرق	366	50,142	50,040	100,182
مغرب عنس	682	43,061	44,666	87,726
عتمة	441	129,704	114,647	244,351
وصاب العالي	247	146,403	129,458	275,862
وصاب السافل	448	144,356	127,248	271,605
مدينة ذمار	592	145,648	160,668	306,316
ميفعة عنس	834	47,190	50,113	97,304
عنس	558	92,686	95,545	188,231
ضوران أنس	558	96,120	100,378	196,498
المنار	681	38,828	39,983	78,810
المجموع	7,587	1,102,533	1,091,626	2,194,159

واليمن كجزء لا يتجزأ من هذا العالم تأثر بكل ما خلفته المنازعات والصراعات الداخلية من انعدام الأمن الغذائي وتفشي البطالة وغيرها من الأسباب السالفة ذكرها حيث شهدت معظم مناطق اليمن نزوحا لأعداد هائلة من سكانها إلى مناطق مختلفة ، وعانت محافظة ذمار كغيرها من محافظات الجمهورية اليمنية حيث بلغ عدد النازحين إليها أكثر من 47 ألف أسرة إلى مختلف مديرياتها مما جعلها في اشد الحاجة الى المساعدات الإنسانية والغذائية والايوائية الطارئة وحيث أن هذه المساعدات لا تغطي 40% من عدد الأسر النازحة ناهيك عن استمرار النزوح للمحافظة حيث تستقبل من 50 إلى 70 نازح بشكل يومي (المروني، 2019).وجاء في تقرير المنظمة اليمنية للدراسات والتنمية ،2018) ا ن محافظة ذمار عانت من ويلات الحرب في اليمن والنزوح بأعداد كبيرة اليها ، وتوجه نداء عاجلاً إلى منظمات الأمم المتحدة في صنعاء للتكاتف معها لإنقاذها من هذه الكارثة الإنسانية.

الدراسات السابقة

أولا: الدراسات العربية والمحلية

- دراسة :(Roushdy& etal,2014) عن تعزيز فرص العيش للشابات في ريف صعيد مصر:(برنامج نقدر نشارك) وهو برنامج تم تنفيذه من مكتب مجلس السكان في مصر وتم دعمه من قبل وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية(USAID) والشركاء المحليين كمؤسسة التنوير والتنمية(FED) بالفيوم وجمعية تنمية الأسرة والبيئة (FEDA) بقنا وجمعية المرأة لتحسين الصحة (WAHI)بسوهاج. حيث استهدف البرنامج حوالي 4500 شابة مهمشة تتراوح أعمارهن في 30 قرية بمحافظات الفيوم وقنا وسوهاج بصعيد مصر. وفي خلال مدة زمنية أقصاها 3 سنوات تمكن البرنامج من إحداث أثار ونتائج تمخضت عن الأهداف التي تبناها البرنامج حيث حقق البرنامج نجاحاً باهراً في تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعيا، من خلال تزويدهن بمهارات حياتية وفهم حقوقهن ومسؤولياتهن كمواطنات مما ساعد على تحسين مهاراتهن وجعلهن أكثر قدرة على الاعتماد على أنفسهن. بالإضافة الى تحسين دخل الأسر، وساعد تغيير نظرة المجتمع تجاه دور المرأة. وساعد على تنمية المجتمعات المحلية.
- دراسة (أسبر،2014) عن تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية (دراسة حالة في المنطقة الساحلية السورية). وتهدف الدراسة الي معرفة الدور التي تلعبه السياحة في تحسين واقع المجتمعات الريفية وحل مشاكلها واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي وكذلك المنهج التاريخي وبالنسبة لعينة البحث فتم اختيار عينة قصدية (غير عشوائية) مكونة من 56 أسرة في منطقة كسب في الريف السوري. وتوصلت الباحثة الى نتائج أبرزها أن هناك مساهمة فعالة للمنظمات الغير حكومية والمجتمع المحلي وكذلك القطاع الخاص في دعم السياحة الريفية ولكن مع وجود الكثير من الصعوبات التي

تعرقل سير عملية التنمية وكذلك غياب دور المرأة الفعلي في البرنامج الهادف لتفعيل دور السياحة في التنمية.

- دراسة (علي, 2011،270) عن مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية. حيث تهدف الدراسة إلى معرفة المشاركة المجتمعية ومفهومها وأهميتها في التنمية الريفية ودور السلطة المحلية والجهات والمنظمات العاملة في تفعيل المشاركة والتركيز على تجربة الصندوق الاجتماعي للتنمية، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي وكذلك أداة استبانة الموزعة على عينة المبحوثين وهم العاملين في مجال التنمية وعددهم 110 من ضباط المشاريع و140 من الاستشاريين و65 من المستفيدين. وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها أن المشاركة المجتمعية لها دور كبير في التنمية الريفية أدى الى شعور التملك للمشروع بنسبة كبيرة وصلت إلى 87.3%، وساهمت في بناء القدرات بنسبة 74.6%. وأنها تؤدي إلى استدامة التنمية بنسبة 90% من خلال المجالات التي تدعمها هذه المشاركة كمجال المياه والتعليم والطرق الريفية والصحية. كما توصل الباحث إلى اهم مرحلة يشارك فيها المجتمع هي المشاركة في تحديد المشكلة بنسبة 91%. وأن مشاركة النساء في مرحلة تحديد المشكلة وكمستفيدات ومشاركتهن في التقييم الريفي السريع كانت بنسبة اعلى من مشاركتهن في مرحلة التنفيذ والتقييم واتخاذ القرار. وأن اهم الدوافع للمشاركة المجتمعية هي حاجة المنطقة للمشاريع بنسبة 29% وان هذه المشاريع ساهمت في تحسين الأوضاع بشكل كبير بنسبة 92.3%. وتوصل الباحث إلى اهم المعوقات التي تعيق عمليات المشاركة المجتمعية وتؤثر عليها بشكل سلبي وهي ضعف روح التعاون والمبادرة من المجتمع، الصراع القبلي، ضعف الوعي، والصراعات الحزبية، إلى جانب ضعف خبرة الاستشاريين.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

- دراسة (توم، 2023) عن أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في ظل التدريب كمتغير وسيط.(دراسة حالة المرأة في ولاية وادي- جمهورية تشاد) . وهدفت الدراسة إلى معرفة أثر تمويل المشروعات الصغيرة على مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في والية وداي بجمهورية تشاد. واستخدم الباحث المنهج الوصفي بحيث أجري دراسة ميدانية على عينة من النساء المستفيدات من تمويل مؤسسة القروض الصغيرة بولاية وداي، وتم جمع البيانات من خلال الاستبيانات والمقابلات. وتوصل الباحث إلى نتائج أهمها ان البرنامج أحدث أثر كبير في تعزيز مشاركة المرأة في التنمية المحلية بولاية وداي. كما ساهم في الحد من ظاهرتي البطالة والفقر إلى جانب تحسين المستوى المعيشي للمرأة، وكشفت الدراسة عن وجود عائق تواجهه المستفيدات من حيث أن القروض التي تمنحها مؤسسة القروض الصغيرة غير كافية لتمويل المشاريع الصغيرة في المنطقة المستهدفة.

- دراسة (Nawaz,2020) عن أثر المنظمات الغير حكومية على حرية المرأة في الحياة العامة (دراسة تطبيقية في الريف البنجلادشي). وهدفت الدراسة الى تحليل وقياس الأثر الذي تحدثه المنظمات الغير حكومية في دعم وتمكين المرأة الريفية في الريف البنجلادشي واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي القائم على الملاحظة والتحليل وقامت بإجراء مقابلات مع المستفيدات من التمويل المصغر حيث أجرت مقابلة مع 30 مستفيدة و10 من أزواج بعض المستفيدات. وتوصلت الباحثة الى أن التمويل المصغر أحدث نقلة نوعية في حياة المرأة البنجلادشية وجعلها ترتقي أول خطوة على سلم التنمية وذلك لما أحدثه من تغيير جذري في حياته فبعد أن كانت حبيسة جدران أربعة أصبحت تخرج وتشارك في خطى التنمية وكذلك تغيير معتقدات أزواجهن الذي كان يقتصر على النظرة الدونية لهن بالمكوث بالمنزل خوفا من العار والخروج منه والمشاركة في الحياة اليومية الاجتماعية والعملية.
- دراسة :(Hossain& etal,2020) عن دور المنظمات الغير حكومية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأرياف الفقيرة (بنجلاديش). وتهدف الدراسة للتحقق من المبادرات والممارسات التي تتبناها المنظمات الغير حكومية وكيفية تأثيرها اقتصاديا واجتماعيا في تحقيق التنمية المستدامة في الأرياف الفقيرة في بنجلاديش. واستخدم الباحثون المنهج الوصفي وجمعوا ببين الطريقتين الكمية والنوعية وكان من ضمن أدوات القياس والبحث الاستبيان يتخلله المقابلة ومن خلالها الملاحظة. وبالنسبة لجمع المصادر الأولية فقد تم جمعها من خلال المسح لعينة الأسر المستفيدة والتي كانت عباره عن عينة عشوائية من 10 قرى من 2 مقاطعتين من بنجلاديش وكان جمع البيانات على مرحلتين: الأولى قبل أن يتم دعم المنظمة الغير حكومية للأسر المستفيدة والثانية بعد الدعم وتوصل الباحثون الى أن الأسر التي كانت تعاني اقتصاديا واجتماعيا تغير المستوى المعيشي لها بشكل كبير من حيث المستوى الغذائي والوعي الصحي ومعدل التحاق الأطفال للمدارس.
- دراسة (Pasa, 2017):وهي دراسة تهدف الى معرفة الدور التحولي لبرنامج تدريب وتطوير القدرات/المهارات على سبل العيش في السياقات الريفية في قرية هابور الواقعة في الجزء الشمالي من مقاطعة دانج. اعتمدت الدراسة على منهجية دراسة الحالة الكمية لاختبار العلاقة الهامة بين متغيرات الدراسة. تم تطبيق الاستبيانات ومقابلات مع مسؤولين رئيسيين أثناء جمع المعلومات. تم ملء مجموعة من الاستبيانات من قبل 108 مشارك تم اختيارهم باستخدام طريقة العينات العشوائية الطبقية. أظهرت النتائج أن هناك دورًا مهمًا لبرنامج تدريب تطوير القدرات/المهارات الذي يجرى على المستوى المحلي في تحسين معيشة أهل الريف. من خلال استثمار راس المال البشري المتمثل في الشباب من الذكور والإناث المدربين والماهرين بحيث يساهمون في تحسين

اقتصاد الأسرة من خلال الانخراط في أنشطة مدرة للدخل. كما يساعد على تعزيز المعرفة والقدرة وتطوير المهارات المهنية لهم. مما يجعلهم يلعبون دورًا تحوليًا في المجتمع ويحققون الازدهار الريفي.

النظريات المرتبطة بالدراسة

- **نظرية ما سلو للاحتياجات:**

وهي نظرية نفسية تعرف أيضا باسم هرم ما سلو للاحتياجات، وتعنى بترتيب احتياجات الإنسان ووصف الدوافع التي تحرّكه. (بصيلة، 2021). وحسب هذه النظرية فإن كل فرد يحتاج إلى خمس احتياجات مقسمة إلى فئتين :احتياجات المستوى الأدنى وهي الاحتياجات الأساسية التي لا يمكن للإنسان البقاء بدونها (الفيزيولوجية والأمنية) واحتياجات المستوى الأعلى (الاجتماعية وتقدير الذات وتحقيق الذات) .عندما يتم تلبية الاحتياجات الأساسية، يمكن أيضًا الحصول على الاحتياجات الأعلى .والاحتياجات الأساسية تتمثل في الطعام والشراب والمأوى كما. تشمل المرحلة الثانية الأمن، والذي يشمل الأمن الشخصي والأمن المالي والصحي، بالإضافة إلى الأمن من تعسف السلطة(Othman, & etal, 2022) . و تساعد هذه النظرية الدراسة الحالية بتطبيقها من خلال برنامج التحويلات النقدية المشروطة للتغذية في تعزيز المهارات الحياتية لدى هذه الأسرة وهل انعكست إيجابا في تلبية احتياجات الأسرة. والشكل التالي يبين تطبيق نظرية ما سلو على تعزيز المهارات الحياتية للأسر الريفية

جدول رقم (3) المصدر من إعداد الباحثان بالاستناد لنظرية ماسلو

تحقيق الاحتياجات العليا تحقيق الذات: عن طريق الدعم المالي للمرأة الريفية وتشجيعها في إدارة شئونها المالية وتشجيعها على الادخار وابتكار مشروعات صغيرة تدر عليها وعلى أسرتها دخلا مستداما.
التقدير واحترام الذات توفير فرص التعليم والتدريب من خلال دورات البرامج المقدمة وكذلك التشجيع على التعليم وإلحاق الأطفال بالمدارس.
تعزيز الاحتياجات النفسية بالانتماء من خلال دعم النشاطات المجتمعية وتشجيع النساء في اتخاذ القرار
احتياجات الأمان: توفير الحماية الاجتماعية للأسرة الريفية وخاصة النساء والأطفال دون سن الخامسة. الصحة: تحسين خدمات الرعاية الصحية الأولية. وتوفير برامج التثقيف الصحي.
– تلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء ومسكن ومأوى: – دعم مشاريع الأمن الغذائي والزراعة المستدامة. وتحسين المستوى المعيشي للأسرة الريفية.

–

- **نظرية النوع الاجتماعي:**

من اهم النظريات التي تناولت موضوع النوع الاجتماعي والجدل الذي أثير حوله هي نظرية البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي التي تناولت الهوية الجندرية والتمايز الطبقي بين الأنوثة والذكورة التي فرضت على المجتمع للاعتقاد السائد بعلو مكانة الجنس الذكري لما يتمتع به من خصائص مقترنة بالقوة الاجتماعية وأن الأنثى تأتي بالمرتبة الأدنى وأوضح علماء النسوية والاجتماع بأنه بالرغم من الاختلافات البيولوجية المحددة بين الجنسين إلا أن التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الأسرة والمدرسة والعادات والأعراف والدين والمنظمات المختلفة ووسائل الإعلام تلعب دورا رئيسيا في تكوين الهوية الجندرية والتأثير عليها على حد سوا وتنعكس من خلال تصرفاتهم في المجتمع كاللبس والحديث والتعامل وحتى الإيماءات (عبدالحافظ،2018، 59).

وخلاصة القول نجد أن نظرية البناء الاجتماعي للنوع الاجتماعي شددت على أن النوع الاجتماعي هو نتاج عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسيكولوجية التي تبني وتحدد الأدوار الجندرية في المجتمع وتمثل سلوكا مناسبا للهوية الجندرية التي ترتكز على تبادل الأدوار وانه لا سمو لأحد على الثاني فيحدث أن تكون الفرص متاحة لكلا الجنسين وتوزيع عادل ومتوازن للموارد المتاحة وتكافؤ الفرص لهما بغض النظر عن تكوينهم البيولوجي. وفي سياق الدراسة الحالية نجد بأن تطبيق هذه النظرية عن طريق تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسرة الريفية يساعد في التنشئة السليمة للأفراد المكونين لهذه الأسر ونبذ المفاهيم المغلوطة التي تميز بين الذكر والأنثى. خصوصا في المناطق الريفية التي غالبا ما تتسم بالتحيز نحو النوع الذكوري نتيجة لقصور الوعي في هذا الشأن، لذا فالاهتمام بالمرأة كفرد من أفراد الأسرة الريفية وتعزيز مهاراتها الحياتية تمكنها من تقدير ذاتها وفهم حقوقها وكيفية المشاركة في صنع القرار الأسري بشكل خاص وعلى المستوى الخارجي بشكل عام.

أداة الدراسة والإجراءات المتبعة في الدراسة (المنهجية)

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة ومدى ارتباطها بالدراسة الحالية، اعتمدت الدراسة الحالية على المنهج الوصفي وتم فيه استخدام الحزمة الإحصائية SPSS، وذلك لتغطية الجانب التطبيقي للدراسة ولتناسبه مع هذا النوع من البحوث، وتم تصميم أداة استبانة مكونة من أربعة محاور، تمثل المحور الأول البيانات الديموغرافية (خصائص وسمات عينة الدراسة) بينما المحاور الأخرى تضمنت عدة فقرات هدفها الحصول على معلومات أساسية من عينة الدراسة للإجابة عن تساؤلات الدراسة المتمثلة في معرفة الدور الذي يقوم به الصندوق الاجتماعي للتنمية عن طريق برنامجه التنموي التحويلات النقدية المشروطة في التغذية بمساعدة الأسر الريفية عن طريق المستفيدات من البرنامج في محافظة ذمار(مديرية جبل الشرق) وتعزيز المهارات الحياتية لديهن لمعرفة مدى الاحتياجات والمتطلبات وما الصعوبات التي تواجه الأسر الريفية.

أدوات الدراسة

استقت الدراسة مصادرها عن طريق مصادر أولية وهي أداة الاستبانة التي تم توزيعها على المستفيدات من البرنامج والمصادر الثانوية: والتي تم أخذها من الأطروحات (ماجستير-دكتوراه)، الكتب والمقالات، تقارير الصندوق، الإنترنت (مقالات -تقارير).

اختبار الصدق والثبات

تم عرض استمارة الاستبيان على مجموعة متخصصة من الأكاديميين في جامعة صنعاء للتأكد من وضوح العبارات وشموليتها وتغطيتها للموضوع وقابليتها للقياس وتم تعديل الفقرات حسب توجيهاتهم من قبل الباحثان وهذا ما يسمى بالصدق الظاهري للاستبانة. أما من حيث التحقق من الثبات فتم عن طريق التوزيع القبلي والبعدي على عينة الدراسة واتضح أن هناك تقارب كبير بين الإجابات القبلية والبعدية.

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من النساء المستفيدات من البرنامج المقدم من الصندوق الاجتماعي للتنمية بمديرية جبل الشرق- انس- محافظة ذمار.

عينة الدراسة

تم اختيار العينة العشوائية البسيطة التي هي الأنسب لمثل هكذا دراسات، ومن المعلوم أن العينة العشوائية البسيطة هي تلك التي تتيح فرص الظهور بشكل متساوي لأفراد المجتمع. (الأسود، 2019.ص269). حيث تم اختيار عينة مكونة من 150 مستفيدة.

المحور الأول: خصائص وسمات عينة الدراسة

جدول رقم (4) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائية SPSS

م/م	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
1	متزوجة	147	98.0
2	مطلقه	3	2.0
الإجمالي		150	100.0

يوضح الجدول (4) خصائص عينة الدراسة وفقاً للحالة الاجتماعية والذي يتبين منها أنها مكونه من النساء المتزوجات بنسبة 98% ويوجد 2% من العينة نساء مطلقات وحيث أن في اطار أهداف الدراسة وهي الوصول الى الأسر الريفية ومعرفة دور الصندوق في تحسين المهارات الحياتية لدى هذه الأسر الريفية التي تتمثل في تحسين المستوى الغذائي والصحي والتعليمي والاقتصادي والاجتماعي وكما نعرف أن هدف البرنامج هو الوصول الى تحسين الأمن الغذائي والتغذية والحماية الاجتماعية للنساء والأطفال وهم الفئة الأكثر ضعفاً وهشاشة في اليمن (وخاصة النساء الحوامل والمرضعات والأطفال دون سن الخامسة)، وكذلك النساء اللواتي يعيشن في مناطق تعاني من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر والتهميش والتمييز (البنك الدولي، 2020)*فإننا نستطيع القول بأن البرنامج نجح في الوصول الى مجتمع الدراسة وهو الأسر الريفية المتفق عليه والمحدد وفق وثيقة البرنامج والذي هو جزء من مشروع الاستجابة الطارئة للأزمة في اليمن الذي يدعمه البنك الدولي، وينفذه الصندوق الاجتماعي للتنمية بالتعاون مع اليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي وغيرهم من الشركاء.

جدول رقم (5) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً لعدد أفراد الأسرة
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	عدد أفراد الأسرة	التكرار	النسبة
1	لا يزيد عن أربعه	50	33.3
2	من 5 - 6	39	26.0
3	أكثر من 6	61	40.7
	الإجمالي	150	100.0

يوضح الجدول (5) خصائص عينة الدراسة وفقاً لعدد أفراد الأسرة. ويتبين منه أن أكثر من نصف العينة (66.7%) تتكون من أسر تضم أكثر من أربعة أفراد، وهذا يدل على أن العينة تمثل الأسر الكبيرة والمتعددة الأفراد، والتي قد تكون أكثر عرضة للفقر والهشاشة والحاجة إلى الدعم النقدي. ويظهر الجدول أيضاً أن 40.7% من العينة تتكون من أسر تضم أكثر من ستة أفراد، وهذا يدل على أن العينة تمثل الأسر الضخمة والمترامية الأطراف، والتي قد تكون أكثر تضرراً من الأزمة الإنسانية والاقتصادية في اليمن. ويظهر الجدول أخيراً أن 33.3% من العينة تتكون من أسر تضم أربعة أفراد أو أقل، وهذا يدل على أن العينة تمثل الأسر الصغيرة والمحدودة الأفراد، والتي قد تكون أكثر قدرة على التكيف والتغلب على التحديات.

جدول رقم (6) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً للعمر
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	العمر	التكرار	النسبة
1	اقل من 20 عام	8	5.3
2	أكبر من 20 واقل من 40 عام	122	81.3
3	أكبر من 40 واقل من 50 عام	20	13.4
الإجمالي		150	100.0

يوضح الجدول (6) خصائص عينة الدراسة وفقاً للعمر. ويتبين منه أن معظم العينة (81.3%) تتكون من نساء في مرحلة الشباب والنضج، وهي المرحلة التي تتطلب احتياجات أكبر وتولية اهتمام ورعاية صحية وغذائية واجتماعية، خاصة للنساء الحوامل والمرضعات وتعزيز المهارات الحياتية لديهن مما يجعلهن أكثر قدرة على الاستفادة من الدعم التنموي من البرنامج. ويظهر الجدول أيضاً أن 13.4% من العينة تتكون من نساء في المرحلة المتوسطة من العمر، وهي المرحلة التي تتطلب أيضاً دعما وتعزيزا للمهارات الحياتية لديهن وصقلها بما لديهن من خبرات ومهارات حياتية سابقة. ويظهر الجدول أخيراً أن 5.3% من العينة تتكون من نساء في مرحلة الطفولة والمراهقة، وهي المرحلة التي تتطلب تعليماً وتنمية وحماية من العنف والاستغلال. أي أن العينة شملت ثلاث مراحل عمرية حيث تثري الجانب التنموي من خلال هذا التنوع.

جدول (7) عينة الدراسة وفقا للنزوح
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	وفقا للنزوح	التكرار	النسبة
1	من سكان القرية	130	86.7
2	نازح	20	13.3
الإجمالي		150	100.0

يوضح الجدول (7) خصائص عينة الدراسة وفقاً للنزوح. ويتبين منه أن معظم العينة (86.7%) تتكون من نساء من سكان القرية، وهذا يدل على أن العينة تمثل النساء اللواتي لم يتأثرن بالنزوح الداخلي الناجم عن النزاع المسلح في اليمن. ويظهر الجدول أيضاً أن 13.3% من العينة تتكون من نساء نازحات، وهذا يدل على أن العينة تمثل النساء اللواتي اضطررن لمغادرة منازلهن ومواقعهن الأصلية بسبب العنف والاضطرابات والفقر والجوع.

جدول رقم (8) يوضح خصائص عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
1	أميه	87	58.0
2	تقرأ وتكتب	28	18.7
3	أساسي	22	14.7
4	ثانوي	10	6.7
5	جامعي	3	2.0
الإجمالي		150	100.0

يوضح الجدول (8) خصائص عينة الدراسة وفقاً للمستوى التعليمي. ويتبين منه أن معظم العينة (76.7%) تتكون من نساء ذوات مستوى تعليمي منخفض، وهذا يدل على أن العينة تمثل النساء اللواتي لم يحصلن على فرصة التعليم الكافية أو النوعية في اليمن. ويظهر الجدول أيضاً أن 23.3% من العينة تتكون من نساء ذوات مستوى تعليمي متوسط أو عالي، وهذا يدل على أن العينة تمثل النساء اللواتي استطعن الوصول إلى التعليم الأساسي أو الثانوي أو الجامعي في اليمن.

جدول (9) خصائص عينة الدراسة وفقاً لـ طريقة اختيار المستفيدات
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	طريقة اختيار المستفيدات	التكرار	النسبة
1	شيخ القرية	34	22.7
2	صديق	12	8.0
3	الإعلام	36	24.0
4	المجلس المحلي	68	45.3
الإجمالي		150	100.0

يوضح الجدول (9) خصائص عينة الدراسة وفقاً لطريقة اختيار المستفيدة. ويتبين منه أن معظم العينة (45.3%) تم اختيارها من قبل المجلس المحلي، وهي اعلى نسبه حيث تمثل نصف النساء اللواتي التحقن بالبرنامج أو تم تسجيلهن في البرنامج. وهذا يدل على أن المجلس المحلي يعد هيئة ذات سلطة وحضور عند تنفيذ البرنامج في المنطقة ويجب أن يستفاد منه بطريقة تضمن الشفافية في التسجيل. كما يظهر أيضا من الجدول أن 24% من العينة تم اختيارها من خلال الإعلام، وهذا يدل على أن الإعلام بوسائله المختلفة مثل الراديو أو التلفزيون أو الإنترنت. يسهم بـ 24% في إبلاغ النساء عن البرنامج ويظهر الجدول أيضاً أن 22.7% من العينة تم اختيارها من قبل شيخ القرية، وهذا يدل على أن لشيخ القرية تأثيرا ورايا قوياً ومن المهم أن يتم دمج شيوخ القرى في برامج تنموية وإنسانية لزيادة توعيتهم

وتطويرهم في التخطيط والإشراف على البرامج الإنسانية في ظل شفافية وإنسانية. ويظهر الجدول أخيراً أن 8% من العينة تم اختيارها من قبل صديق.

جدول (10) خصائص عينة الدراسة وفقاً لمصدر الدخل الرئيسي لرب الأسرة
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	مصدر الدخل الرئيسي	التكرار	النسبة
1	الزراعة	35	23.3
2	الثروة الحيوانية والدواجن	6	4.0
3	البيع بالتجزئة والتجارة	3	2.0
4	موظف حكومي	13	8.7
5	متقاعد	1	0.7
6	موظف قطاع خاص	5	3.3
7	العمل بأجر يومي	35	23.3
8	عمل حر	25	16.7
9	بدون عمل	21	14.0
10	أخرى	6	4.0
	الإجمالي	150	100.0

يوضح الجدول (10) خصائص عينة الدراسة وفقاً لمصدر الدخل الرئيسي لرب الأسرة. ويتبين منه أن معظم العينة (46.6%) تتكون من أسر تعتمد على الزراعة أو العمل بأجر يومي كمصدر دخل لها، وهذا يدل على أن العينة تمثل الأسر الفقيرة والمحتاجة إلى الدعم النقدي. ويظهر الجدول أيضاً أن 23.3% من العينة تتكون من أسر تعتمد على العمل بأجر يومي أو القطاع الخاص أو الحكومي كمصدر دخل لها، وهذا يدل على أن العينة تمثل الأسر الأكثر استقراراً وقدرة على الإنفاق. ويظهر الجدول أخيراً أن 14.0% من العينة تتكون من أسر بدون عمل أو متقاعدة أو تعتمد على مصادر دخل أخرى، وهذا يدل على أن العينة تمثل الأسر الأكثر هشاشة وضعفاً وتعرضاً للمخاطر. وعليه فإن اغلب العينات هي من الأسر التي تحتاج الى مثل هذا البرنامج وما يتضمنه من تعزيز للمهارات الحياتية لديها مما يجعلها قادرة على تحسين مستوى معيشتها وتلبية احتياجاتها.

المحور الثاني: الوضع المعيشي للأسرة قبل التدخل

جدول (11) يوضح متوسط إجابات عينة الدراسة على محور الوضع المعيشي للأسرة قبل التدخل ببرنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية بمحافظة ذمار

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه (ت) وحيد العينة	مستوى الدلالة
1	كان لدى الأسرة ما يكفى من الطعام قبل الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	1.9200	0.47090	-2.081	0.039
2	كان لدى الأسرة ما يكفي من الملابس قبل الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	1.8792	0.54417	-2.71	0.008
3	كان لدى الأسرة ما يكفى من احتياجات الطهي قبل الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	1.8933	0.53277	-2.452	0.015
4	كان المنزل مزودا بالأجهزة الضرورية قبل الالتحاق بالمشروع	1.5267	0.58730	-9.871	0
5	كان لديك نشاط مدر للدخل قبل الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	1.5676	0.59661	-8.818	0
6	كان لديك القدرة قبل المشروع على زيارة المراكز الصحية والمتابعة مع الطبيب خلال فترة الحمل	1.7800	0.55406	-4.863	0
7	كانت لديك المقدرة على دفع رسوم المدرسة وتعليم أفراد الأسرة قبل الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية المشروطة	1.8255	0.56630	-3.761	0
8	كان هناك نقص في مستوى الاستهلاك لأغلب الأسر في القرية قبل الالتحاق بالمشروع	1.8533	0.51012	-3.521	0.001
المتوسط الكلي لمحور الوضع المعيشي للأسرة قبل التدخل		1.7750	0.38398	-7.177	0

من خلال النتائج للجدول (11) يمكن التوصل الى عدد من النتائج الهامة كما يلي:

- المتوسط الكلي لمحور الوضع المعيشي للأسرة قبل التدخل هو 1.7750 والانحراف المعياري هو 0.38398. وهذا يعني أن الوضع المعيشي للأسرة كان سيئاً قبل التدخل بالبرنامج بشكل عام، ولكن هذا الوضع قد يختلف باختلاف الأسئلة والمؤشرات المطروحة.
- جميع الفقرات التي تتعلق بالمحور تأتي بمتوسطات حسابية أقل من القيمة المتوسطة (2) على المقياس، وهذا يعني أن المستفيدات شعرن بنقص في مختلف جوانب الوضع المعيشي قبل الالتحاق بالبرنامج.
- جميع الفقرات التي تتعلق بالمحور تأتي بفروق ذات دلالة إحصائية في متوسط الإجابات عنها، وهذا يعني أن النتائج ليست عشوائية أو متغيرة، ولكنها تعكس الواقع الذي عاشته المستفيدات قبل الالتحاق بالبرنامج.

وهذه النتائج تتوافق مع التقارير الدولية التي أظهرت تأثير الصراع على تدهور الوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي والتعليمي في اليمن، وخاصة في المناطق الريفية فعلى سبيل المثال بالنسبة

للتعليم: جاء في تقرير البنك الدولي (2023) والذي أظهر أن الصراع أدى إلى تراجع النمو التعليمي والمهني في اليمن، وأن 2 مليون طفل خارج المدرسة، وأن 75% من المعلمين لم يتلقوا رواتبهم. اما من الناحية الصحية بأن الصراع قد أثر سلباً على توفر وجودة الخدمات الصحية في المناطق الريفية، وأن المرأة الريفية كانت تواجه صعوبات في الوصول إلى الرعاية الصحية الأساسية والإنجابية. وهذه النتيجة تتوافق مع تقرير اليونيسف (2022) والذي أظهر أن الصراع أدى إلى تدهور الوضع الصحي للنساء والأطفال في اليمن، وأن 14.4 مليون شخص يعانون من نقص في الخدمات الصحية، وأن 3.3 مليون امرأة وطفل يحتاجون إلى الرعاية الصحية الإنجابية (اليونيسف، 2022)[1]

المحور الثالث: الوضع المعيشي للأسرة بعد التدخل:

جدول (12) يوضح متوسط إجابات عينة الدراسة المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية بمحافظة ذمار بعد التدخل بالبرنامج

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	العبارة	متوسط الإجابة	الانحراف المعياري	قيمه (ت) وحيد العينة	مستوى الدلالة
1	أصبح لدى الأسرة ما يكفي من الطعام بعد الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	2.6733	0.58501	14.097	0.000
2	أصبح لدى الأسرة ما يكفي من الملابس بعد الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	2.5800	0.57076	12.446	0.000
3	أصبح لدى الأسرة ما يكفي من احتياجات الطهي بعد الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	2.6467	0.61455	12.887	0.000
4	أصبح المنزل مزوداً بالأجهزة الضرورية بعد الالتحاق بالمشروع	2.3733	0.71931	6.357	0.000
5	أصبح لديك نشاط مدر للدخل بعد الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية	2.1862	0.64535	3.474	0.000
6	أصبح لديك القدرة بعد المشروع على زيارة المراكز الصحية والمتابعة مع الطبيب خلال فترة الحمل	2.4966	0.64330	9.424	0.000
7	أصبح لديك المقدرة على دفع رسوم المدرسة وتعليم أفراد الأسرة بعد الالتحاق بمشروع التحويلات النقدية المشروطة	2.5800	0.64787	10.964	0.000
8	أصبح هناك زيادة في مستوى الاستهلاك لأغلب الأسر في القرية بعد الالتحاق بالمشروع	2.5667	0.59547	11.655	0.000
	المتوسط الكلي لمحور الوضع المعيشي للأسرة بعد التدخل	2.5017	0.48336	12.711	0.000

من خلال تحليل فقرات الاستبيان في الجدول (12) نجد أن البرنامج كان ناجحاً:

في تعزيز المهارات الحياتية المتعلقة بالجانب الصحي والجانب المعيشي من حيث تحسن النظام الغذائي تحسن الوضع المعيشي والصحي والتعليمي للأسرة الريفية في اليمن. وبالتالي يمكن القول بأن المستفيدات شعرن بزيادة في مستوى الاستهلاك بعد الالتحاق بالبرنامج. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن البرنامج ساهم في تحسين الوضع المعيشي للمرأة الريفية وأسرتها من خلال توفير التحويلات النقدية

[1] اليونيسف (2022). التقرير السنوي لليونيسف للعام 2022، على الرابط: التقرير السنوي لليونيسف لعام 2022 | الموقع العالمي(unicef.org)

التي تمكنها من شراء السلع والخدمات من السوق، ومن خلال توعية المستفيدات بأهمية الادخار والتخطيط للمستقبل. وهذه النتيجة تتوافق مع تقرير البنك الدولي (2023) والذي أظهر أن البرنامج كان فعالاً في تحسين الوضع المعيشي والاقتصادي للمرأة الريفية في اليمن، وأن 80% من المستفيدات زادت من مستوى الاستهلاك والادخار بعد الالتحاق بالبرنامج، وأن 60% من المستفيدات شاركن في صناديق التوفير والقروض الجماعية. ولكن البرنامج لم يكن كافياً لتمكينها اقتصادياً وتوفير فرص العمل والإنتاج لها.

المحور الرابع: دور البرنامج في تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسر الريفية

جدول رقم (13) يوضح متوسط إجابات عينة الدراسة على فقرات محور: دور البرنامج في تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسر الريفية من خلال

المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه (ت) وحيد العينة	مستوى الدلالة
1	زيادة النفقات في التغذية	2.2365	0.67372	4.27	0.000
2	تحسين دخل الأسرة	2.2600	0.70881	4.492	0.000
3	توفير مدخرات للظروف الطارئة	1.7671	0.80551	-3.493	0.001
4	توظيف المبالغ المالية في مشاريع لها عوائد مالية	1.8200	0.77780	-2.834	0.005
5	القدرة على ضبط المصروفات في أساسيات الحياة	2.3867	0.68333	6.93	0.000
6	تحسين مستوى سكن الأسرة	2.3467	0.60186	7.054	0.000
7	استفادت نساء القرية من المشروع بشكل ملحوظ	2.4228	0.58334	8.848	0.000
8	خلق فرص عمل للمستفيدات	1.8333	0.68949	-2.961	0.004
9	تحسين المستوى التثقيفي في الاستهلاك للأسرة	2.4333	0.61760	8.593	0
10	الاهتمام بالوضع الصحي للمرأة الحامل وتغذيتها	2.4122	0.62737	7.992	0.000
11	تسويق المنتجات الأسرية	1.8800	0.79360	-1.852	0.066
12	قضاء الديون المتراكمة	1.8733	0.55920	-2.774	0.006
13	استقلال المستفيدة مادياً	1.9392	0.61970	-1.194	0.234
14	زيادة الإنتاجية الحيوانية	1.8800	0.58985	-2.492	0.014
15	تنوع مصادر دخل الأسر الريفية الفقيرة	2.0068	0.61584	0.134	0.893
16	زيادة الإنتاجية الزراعية	1.8523	0.58559	-3.078	0.002
17	شراء معدات أو أدوات زراعية جديدة	1.6107	0.65462	-7.258	0.000
18	تلبية احتياجات الأسرة الأساسية	2.3467	0.64493	6.583	0.000
	المتوسط الكلي	2.0600	0.40023	1.836	0.068

جدول (13) يوضح متوسط إجابات عينة الدراسة على فقرات: دور البرنامج في تعزيز المهارات الحياتية لدى الأسر الريفية وهذا المحور يهدف إلى قياس مدى تأثير هذا البرنامج على زيادة النفقات في التغذية وتحسين دخل الأسرة وتوفير مدخرات للظروف الطارئة وتوظيف المبالغ المالية في مشاريع لها عوائد مالية وغيرها من الجوانب التي تعزز المهارات الحياتية وتنعكس إيجابا لتلبية احتياجات هذه الأسر. تم فيه استخدام ليكارت ثلاثي لقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف مع كل فقرة، حيث تم ترتيب الخيارات كالتالي: 1 = بشكل منعدم، 2 = بشكل غير كاف، 3 = بشكل كاف.

ونجد أن الفقرات التي حصلت على أعلى متوسط إجابات من المستفيدات هي: الاهتمام بالوضع الصحي للمرأة الحامل وتغذيتها (2.4122)، تحسين المستوى التثقيفي في الاستهلاك للأسرة (2.4333)، واستفادت نساء القرية من المشروع بشكل ملحوظ (2.4228). وهذا يعني أن المستفيدات أبدن مستوى عال من الاتفاق على أن البرنامج ساهم في تعزيز المهارات الحياتية للأسر الريفية من حيث تحسين الوضع الصحي والتثقيفي والاجتماعي للمرأة الريفية في مجال التغذية. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن البرنامج زاد من تعزيز المهارات الحياتية عن طريق توعية المستفيدات بأهمية التغذية السليمة والمتوازنة لهن ولأطفالهن، وبالاهتمام بصحتهن وتغذيتهن خلال فترة الحمل والرضاعة، ومن تقدير المجتمع لدورهن في التنمية، فإذا أردنا إنشاء جيل صحي وواع يجب تولية الاهتمام بالمرأة التي تمثل نصف المجتمع والاهتمام بها ينعكس إيجابا على الأسرة بشكل عام.

أما الفقرات التي حصلت على أدنى متوسط إجابات من المستفيدات هي: شراء معدات أو أدوات زراعية جديدة (1.6107)، خلق فرص عمل للمستفيدات (1.8333)، وتوظيف المبالغ المالية في مشاريع لها عوائد مالية (1.8200). وهذا يعني أن المستفيدات أبدن مستوى منخفض من الاتفاق على أن البرنامج ساهم في تعزيز المهارات الحياتية المتعلقة بتمكينها اقتصاديا ومهنيا في المجال الزراعي.

المحور الخامس: أهمية برنامج التحويلات النقدية في التغذية في تلبية احتياجات الأسرة الريفية

جدول رقم (14) يوضح متوسط إجابات المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية في التغذية على المحور الرابع
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمه (ت) وحيد العينة	مستوى الدلالة
1	تحسين العلاقات بين أفراد الأسرة	3.3333	0.89493	0.000	0.000
2	تحسين الحالة الصحية للأسرة	3.3533	0.95634	0.000	0.000
3	زيادة عدد الأطفال الملتحقين بمرحلة التعليم الأساسي	3.0533	1.06050	0.539	0.000
4	انخفاض نسبة عمالة الأطفال	3.3667	1.18953	0.000	0.000
5	قدرة المرأة على تحسين تعليمها ومهاراتها	3.1200	1.27400	0.251	0.000
6	تولد الشعور بالثقة الذاتية عند المرأة	3.5973	1.19073	0.000	0.000
7	الحصول على أغذية متنوعة ومتعددة	2.6733	0.90113	0.000	0.000
8	تحسين الوضع الصحي للأم الحامل والأطفال	3.5133	1.07277	0.000	0.000
9	تشجيع الأمهات للالتحاق بمراكز محو الأمية إن وجدت	3.2733	1.39941	0.018	0.000
10	الإسهام في تحسين مستوى نظام المعيشة للمرأة الريفية في الأسر الفقيرة (امتلاكها الأصول)	2.7467	1.37175	0.025	0.000
11	الاهتمام بالأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة	3.1533	1.26245	0.139	0.000
12	القدرة على اتخاذ القرارات بشأن الحياة	3.4333	1.26606	0.000	0.000
13	المساهمة في اتخاذ القرارات الأسرية	3.3733	1.28777	0.001	0.000
	المتوسط الكلي لمحور الاحتياجات الاجتماعية	3.2282	0.86348	0.001	0.000

وتلخصت هذه الأهمية في دور البرنامج في تلبية الاحتياجات للأسرة المشتملة عدة جوانب كالجانب الصحي وجانب التعليم والثقة الذاتية والقدرة على اتخاذ القرارات للمرأة الريفية في مجال التغذية، تم فيه استخدام مقياس ليكرت خماسي لقياس مدى الاتفاق أو الاختلاف مع كل فقرة، حيث تم ترتيب الخيارات كالتالي: 1 = منعدم، 2 = محدود، 3 = متوسط، 4= كبير، 5= كبير جداً.

ويوضح الجدول رقم (14) أن المتوسط الكلي لمحور الأهمية الناتج عن الالتحاق ببرنامج التحويلات النقدية في التغذية هو 3.2282، مع انحراف معياري 0.86348. وهذا يعني أن المستفيدات أبدن مستوى متوسط إلى كبير من الاتفاق على أن البرنامج كان له أهمية إيجابية على التغذية. ولمعرفة ما إذا كان هذا المتوسط يختلف بشكل ذو دلالة إحصائية عن القيمة المتوسطة (3) على المقياس، تم استخدام اختبار t للعينة الواحدة. وأظهرت النتائج أن هناك فرقاً ذا دلالة إحصائية في متوسط الإجابات عن هذا المحور، $t= 0.001, p < 0.05$. وبالتالي يمكن القول بأن المستفيدات شعرن بأن البرنامج كان له أهمية على التغذية بشكل مقبول.

كما أن الفقرات التي حصلت على أعلى متوسط إجابات من المستفيدات هي: تولد الشعور بالثقة الذاتية عند المرأة (3.5973)، تحسين الوضع الصحي للأم الحامل والأطفال (3.5133)، والقدرة على اتخاذ القرارات بشأن الحياة (3.4333). وهذا يعني أن المستفيدات أبدن مستوى موافقة مقبولة من الاتفاق

على أن البرنامج ساهم في تعزيز الثقة الذاتية والصحة الجنسية والإنجابية والقيادة والتمكين للمرأة الريفية في مجال التغذية. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن البرنامج زاد من احترام المرأة لنفسها وثقتها بقدراتها وقراراتها، ومن صحتها ورفاهيتها وسعادتها وأطفالها، وتتفق هذه النتائج مع تقرير للصندوق الاجتماعي للتنمية (2021) أشار فيه الى أن برنامج التحويلات النقدية في التغذية يحرز نتائج إيجابية (الصندوق الاجتماعي للتنمية، 2021)[1]

أما الفقرات التي حصلت على أدنى متوسط إجابات من المستفيدات هي: الحصول على أغذية متنوعة ومتعددة (2.6733)، والمساهمة في تحسين مستوى نظام المعيشة للمرأة الريفية في الأسر الفقيرة (امتلاكها الأصول) (2.7467). وهذا يعني أن المستفيدات أبدن مستوى محدود إلى متوسط من الاتفاق على أن البرنامج ساهم في تحسين الوضع الغذائي والمادي للمرأة الريفية في مجال التغذية. ويمكن تفسير هذه النتائج بأن البرنامج لم يكن كافياً لتوفير تنوع وجودة الأغذية المتاحة للمستفيدات، ولم يزد من قدرتهن على امتلاك الأصول الثابتة أو المتحركة التي تحسن من مستوى معيشتهن.

المحور السادس: تحديد الصعوبات التي تواجه المستفيدات من وجهة نظرهن:

جدول رقم (15) يوضح متوسط إجابات المستفيدات على الصعوبات التي تواجههن
المصدر: من إعداد الباحثان بالاستناد لمخرجات حزمة البرامج الإحصائيةSPSS

م/م	العبارة	متوسط إجابات عينة الدراسة	الانحراف المعياري	قيمه (ت) وحيد العينة	مستوى الدلالة
1	المبلغ النقدي قليل	2.2973	0.66455	5.442	0.000
2	المشروع مؤقت	2.3378	0.76090	5.401	0.000
3	صعوبة التواصل مع القائمين على البرنامج	1.7432	0.68135	-4.584	0.000
4	تعامل القائمين على البرنامج بشكل متعالي مع المستفيدات	1.6757	0.74884	-5.269	0.000
5	هناك تعقيدات وبطء في الإجراءات للحصول على المساعدات النقدية	1.7483	0.68089	-4.482	0.000
6	السلطة الذكورية وتسلطها على التحويل النقدي	1.6014	0.69732	-6.955	0.000
7	الطريق غير آمن للذهاب الى المراكز التدريبية	1.3425	0.61519	-12.915	0.000
8	عدم الانتظام في حضور الدورات التوعوية من قبل المشروع	1.3129	0.61714	-13.498	0.000
9	لا أجد وقت فراغ لحضور الدورات التدريبية	1.3378	0.62329	-12.924	0.000
10	ارتفاع الأسعار مشكلة جديدة بالنسبة لي	2.7027	0.57687	14.819	0.000
11	أجرتي في العمل قليلة مقارنة بالرجل	2.2432	0.82166	3.601	0.000
	المتوسط الكلي للمحور	1.8458	0.27827	-6.740	0.000

يوضح الجدول (15) متوسط إجابات المستفيدات من برنامج التحويلات النقدية المشروطة في التغذية المنفذ من قبل الصندوق الاجتماعي للتنمية بمحافظة ذمار على فقرات محور الصعوبات التي تواجههن.

[1] الصندوق الاجتماعي للتنمية (2022): النقد مقابل التغذية يحرز تقدماً إيجابيا. على الرابط: الصندوق الاجتماعي للتنمية - النقد مقابل التغذية يحرز تقدماً إيجابياً(sfd-yemen.org)

تم الاعتماد على مقياس ليكارت الثلاثي حيث: 1= موافق بدرجه كبيرة، 2 = متوسط الموافقة، 3 = غير موافق. كما يوضح الجدول الانحراف المعياري وقيمة (ت) وحيد العينة ومستوى الدلالة لكل فقرة.

يمكن ملاحظة من الجدول أن المتوسط الكلي لمحور الصعوبات التي تواجه المستفيدات هو 1.8458 وهو أقل من القيمة الوسطى للإجابة (2) بفارق معنوي عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة (ت) = -6.740 ومستوى الدلالة = 0.000). هذا يعني أن المستفيدات موافقات بدرجة كبيرة على أنهن تواجهن صعوبات مختلفة في تنفيذ البرنامج أو الاستفادة منه.

أيضا: تبين القيم الموجودة في الجدول أن هناك فروق بين الفقرات المختلفة فيما يتعلق بدرجة الموافقة على وجود الصعوبات. فقرتي عدم الانتظام في حضور الدورات التوعوية من قبل المشروع ولا أجد وقت فراغ لحضور الدورات التدريبية هما الأدنى متوسطاً (1.3129 و1.3378 على التوالي) وهما أقل من القيمة الوسطى للإجابة (2) بفارق معنوي عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة (ت) = -13.498 و-12.924 على التوالي ومستوى الدلالة = 0.000 لكليهما). هذا يعني أن المستفيدات موافقات بدرجة كبيرة جداً على أنهن لا يستطعن الالتزام بالتدريبات اللازمة للبرنامج بسبب ضيق الوقت أو عدم توافر الفرصة. وهذا يشير إلى أن البرنامج يحتاج إلى مراعاة الظروف الحياتية والاجتماعية للمستفيدات وتقديم تسهيلات وحوافز لهن لزيادة مشاركتهن في الدورات التوعوية.

كما أن فقرة ارتفاع الأسعار مشكلة جديدة هي الأعلى متوسطاً (2.7027) وهي أعلى من القيمة الوسطى للإجابة (2) بفارق معنوي عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة (ت) = 14.819 ومستوى الدلالة = 0.000). هذا يعني أن المستفيدات غير موافقات بدرجة كبيرة على أن الارتفاع الكبير في الأسعار يشكل مشكلة جديدة بالنسبة لهن. وهذا يدل على أن المستفيدات كانت تعاني من مشكلة الغلاء قبل البرنامج وأن البرنامج لم يزيد من هذه المشكلة بل ربما ساعد في التخفيف منها.

ونجد الفقرات الأخرى (المبلغ النقدي قليل، المشروع مؤقت، صعوبة التواصل مع القائمين على البرنامج، تعامل القائمين على البرنامج بشكل متعالي مع المستفيدات، هناك تعقيدات وبطء في الإجراءات للحصول على المساعدات النقدية، السلطة الذكورية وتسلطها على التحويل النقدي، أجرتي في العمل قليلة مقارنة بالرجل) أظهرت فروقاً معنوية عند مستوى دلالة 0.05 مقارنة بالقيمة الوسطى للإجابة (2). هذا يعني أن المستفيدات موافقات بدرجة كبيرة على أن هذه الصعوبات تعيق تنفيذ البرنامج أو الاستفادة منه.

النتائج:

- أثبتت النتائج الإحصائية بأن نسبة الأمية مرتفعة في منطقة جبل الشرق بمحافظة ذمار.
- أثبتت النتائج ان الوضع المعيشي بالنسبة لهذه الأسر قبل الالتحاق بالبرنامج كان متدني للغاية ولا تتوافر لديهن المهارات الحياتية نظرا للإمكانيات المحدودة العاجزة عن تلبية احتياجاتهن

وتحسين أوضاعهن وذلك نتيجة للوضع الاقتصادي والاجتماعي والصحي المتدهور التي تعاني منه المنطقة.

- توصلت النتائج الى أن التحاق الأسر بالبرنامج أدى إلى تحسن النظام الغذائي وتحسن الوضع المعيشي والصحي والتعليمي للأسرة الريفية في اليمن الذي بدوره يؤدي الى تعزيز المهارات الحياتية المتعلقة بالجانب الصحي والجانب المعيشي..
- كان هنا قصور ملحوظ للبرنامج من حيث المساهمة في تعزيز المهارات الحياتية المتعلقة بالجانب الاقتصادي والمهني للمرأة الريفية في المجال الزراعي.
- البرنامج ساهم في تعزيز الثقة الذاتية والصحة الجنسية والإنجابية والقيادة والتمكين للمرأة الريفية في مجال التغذية ومن ناحية أخرى كان هناك قصور البرنامج لم يكن كافياً لتوفير تنوع وجودة الأغذية المتاحة للمستفيدات، ولم يزد من قدرتهن على امتلاك الأصول الثابتة أو المتحركة التي تحسن من مستوى معيشتهن.
- أثبتت النتائج بأن هناك صعوبات عدة تواجه المستفيدات من حيث أن الدعم المالي من المشروع يعتبر غير كافيا بالمقارنة بالاحتياجات المتنوعة والمتجددة لهذه الأسر. بالإضافة الى عدم قدرتهن بالالتزام بالحضور الى الدورات التدريبية التابعة للبرنامج بسبب ضيق الوقت أو عدم توافر لفرص. وصعوبة التواصل مع القائمين على المشروع.

توصيات الدراسة:

- ضرورة توسيع نطاق البرنامج ليشمل عدداً أكبر من الأسر الفقيرة والمحتاجة في المناطق الريفية، وزيادة قيمة التحويلات النقدية لتتناسب مع ارتفاع التضخم والتكاليف المعيشية.
- ضرورة التخطيط لعمل دورات توعوية بأهمية الالتحاق بمراكز محو الأمية لخفض نسبة الأمية المرتفعة في المجتمع الريفي.
- ضرورة ربط البرنامج ببرامج أخرى تهدف إلى تمكين المرأة الريفية التي هي أساس بناء الأسرة الريفية اقتصادياً واجتماعياً، وذلك من خلال توفير فرص العمل والإنتاج والتدريب والتعليم والمشاركة في صنع القرارات.
- ضرورة متابعة وتقييم أثر البرنامج على الوضع المعيشي للأسرة بعد التدخل، ومقارنة النتائج مع النتائج قبل التدخل، وتحديد نقاط القوة والضعف والفرص والتحديات التي تواجه تنفيذ واستمرارية البرنامج.
- يستحسن تعزيز الجانب التوعوي والتثقيفي للبرنامج من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية وحملات توعية للمستفيدات وأسرهن والمجتمع المحلي حول موضوعات مهمة مثل حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين والتعليم والصحة والتغذية والادخار والتخطيط والتنمية البشرية والمشاركة الاجتماعية والسياسية.

- ضرورة مراعاة الظروف الحياتية والاجتماعية للمستفيدات وتقديم تسهيلات وحوافز لهن لزيادة مشاركتهن في الدورات التوعوية.
- ينصح بتوفير فرص العمل والإنتاج للمرأة الريفية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة والتعاونيات النسائية والصناديق الجماعية والمبادرات الابتكارية والمستدامة التي تستفيد من الموارد المحلية وتحترم الثقافة والتقاليد والبيئة.

الدراسات المستقبلية المقترحة

- يفضل عمل دراسات متابعة وتقييم وتحليل أثار البرامج التنموية على المرأة الريفية وأسرتها والمجتمع المحلي بشكل دوري وشامل وموضوعي، وذلك بالاستعانة بأدوات ومؤشرات ومنهجيات علمية وموثوقة، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية والمستفيدة من هذه البرامج.

المراجع باللغتين العربية والإنجليزية

أولا: المراجع بالعربية

1- محمد سرحان علي المحمودي. (2019). *مناهج البحث العلمي*. صنعاء: دار الكتب الطبعة الثالثة ص 45.
2- الزهرة. الأسود. (2019). العينات في البحث العلمي (إجراءات واعتبارات). *مجلة تنوير للبحوث الإنسانية والاجتماعية. العدد 12 -جامعة الوادي الجزائر*، ص 269.
3- صالح حميد، دور الإذاعات اليمنية المحلية في ترسيخ مفهوم الوحدة الوطنية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص، 38
4- هيفاء مسعد ياسين. (2014). تقييم مدى استفادة المرأة الريفية من بعض البرامج التنموية المقدمة من مشروع التنمية الريفية بالمشاركة بمحافظة ذمار (خلال الفترة من 2006-2012). رسالة ماجستير *جامعة صنعاء. كلية الزراعة. قسم الاقتصاد والإرشاد الزراعي*، ص50.
5- معجم المعاني الجامع. https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/ /
6- عناية حسن القبلي. (2014). التعزيز في الفكر التربوي الحديث. القاهرة: شركة امان للنشر والتوزيع ص12،11.
7- ولاء عبد الهادي صيام. (2018). رؤية استراتيجية لمواجهة إشكالية الأسرة في التنشئة الاجتماعية للأبناء في عصر شبكات التواصل الاجتماعي. *جائزة البحوث والدراسات دورة15-الشارقة*، 130
8- اسراء شاكر احمد السامرائي. (2018). ثقافة الترف الاستهلاكي وعلاقتها بالتماسك الأسري في دولة الإمارات. *جائزة البحوث والدراسات دورة 15-الشارقة*، 204.
9- عبدالفتاح تواتي. (2013). تأثير تكنولوجيا الاتصالات على الروابط والعلاقات الاجتماعية داخل الاسرة الريفية-دراسة ميدانية بريف عين بلبال ،بلدية تمقتن-ولاية ادرار. *جامعة قاصدي مرباح- ورقلة كلية العلوم الانسانية والاجتماعية.*، 18.

10- مروة احمد محسن جلال. (2014). وحدة تدريبية مقترحة لتنمية بعض المهارات الحياتية للمرأة الريفية في إدارة المشروعات الصغيرة. جامعة القاهرة معهد الدراسات والبحوث التربوية- رسالة ماجستير، 2.

11- المؤسسة العالمية للمهارات الحياتية. (1993) https://www.moh.gov.bh/Blog/Article/Details/89

12- LSCE. (2015). مبادرة تعليم المهارات الحياتية والمواطنة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. مكتب اليونيسيف الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 7،1.

13- غني نوري. (20 يناير, 2020). *التنمية بين المفهوم والاصطلاح*. تم الاسترداد من http://www,ResearchGate.net.يوم 2022/04/09الساعة 11.33

14- بلحاج مليكة. (2011). مساهمة المرأة الريفية في تنمية المجتمع المحلي. دراسة ميدانية بريف تلمسان. رسالة ماجستير. *جامعة* أبي بكر بالقايد تلمسان-كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

15- محمد سعيد السعدي. (2013). تقرير التنمية البشريةالوطني الرابع(تنمية الموارد البشرية). *UNDP*، 5.

16- حسن عالي. (2015). استحالة التنمية الاقتصادية دون تنمية بشرية. *دراسات في التنمية والمجتمع. جامعة وهران*، ص 107-125.

17- فائزة بن جمو، ودريس رشيد. (2015). المعوقات الثقافية للمشروع التنموي الاقتصادي. (تحولات الاقتصاد الزراعي والصناعي وبنية المجتمع). *دراسات في التنمية والمجتمع*، ص 103-114

18- صندوق الأمم المتحدة للسكان. 4 يونيو/ (2020). *القدرات المؤسسية في اليمن لتحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف السكانية للتنمية المستدامة والتزامات قمة نيروبي*. صنعاء: المجلس الوطني للسكان-أمانة العاصمة

19- زينب هاشم عبود. (2020). التنمية الاجتماعية وأثرها في الحد من ظاهرة تعاطي المخدرات (دراسة ميدانية في مدينة بغداد). *مجلة كلية التربية الأساسية عدد 107*، ص214.

20- مالك عبد الله المهدي. (2016). مفهوم التنمية الاجتماعية. رؤية مستقبلية. *مجلة الدراسات المستقبلية. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا*، ص7 عدد 1.

21- منى علي الملا، وإبراهيم توهامي. (2022). مؤشرات التنمية الاجتماعية والتنمية الشاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة. *مجلة الآداب عدد 140*، ص 518

22- عيسات العمري. (2016). معوقات التنمية الاجتماعية بالمجتمع المحلي ورهانات الفعل التنموي. *تنمية الموارد البشرية- جامعة محمد عين عدد 2 - دباغين - سطيف*، ص 171

23- انتصار علي حسن علي. (2022). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة المعيلة (دراسة ميدانية في القنطرة-شرق). *Journal of Agricultural Economics & Rural Development; Suez Canal University*، ص30.

24- سارة عبد الله حسون. (2015). التخطيط الإقليمي والتنمية الريفية في قضاء خانقين. *مجلة ديالي -عدد 67 - كلية التربية والعلوم الإنسانية - رسالة ماجستير*، 317.
25- علاء شريجي هيندو. (2021). الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمرأة الريفية في قضاء الجبايش لعام 2020. *مجلة كلية التربية- جامعة واسط*، ص 311.
26- صحيفة الوقائع. (2012). المرأة الريفية والاهداف الانمائية للألفية. *Rural-Women-MDGs-print*، 1.
27- راشدي خضرة. (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية. *مجلة الدراسات في علوم الإنسان والمجتمع -جامعة جيجل مجلد 04- عدد 02*، ص16.
28- كوكب الوادعي. (يوليو, 2021). *التنمية الريفية هي مفتاح السلام المستدام في اليمن.* تم الاسترداد من Yemen Policy Center: https://www.yemenpolicy.org/ar/
29- http://www.sfd-yemen.org/ar/index.phتم الاسترداد من صفحة الصندوق الاجتماعي 6-8-2022-12:06pm
30- https://yemenambassade.ma/?page_id=7
31- صادق أحمدعبدالله السبئي. (2016). دور مؤسسات وبرامج التمويل الصغير في تمويل وتنمية المشروعات الصغيرة. مجلة العلوم الاقتصادية، 119،110.
32- *الصندوق الاجتماعي للتنمية (2021). التقرير النهائي لعملية الإدخال للصندوق الاجتماعي للتنمية. ص4.*
33- //https://yemenlg.org/ar/governorates
34- منير المروني. (21 10, 2019). *الهيئة الوطنية لتوثيق الشئوون الإنسانية محافظة ذمار.* تم الاسترداد من وكالة الصحافة الإلكترونية:
http://www.ypagency.net/207057 11:20pm on Monday 19/09/2022
35- صحيفة الوقائع. (2012). المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية. *Rural-Women-MDGs-print*، 1.
36- ابتسام الكتبي، وآخرون. (2010). النوع الاجتماعي وأبعاد تمكين المرأة في الوطن العربي. *منظمة المرأة العربية*، ص 223-227.
37- الامين موسى توم. (2023). أثر تمويل المشروعات الصغيرة في تعزيز مشاركة المرأة في تنمية المجتمعات المحلية في ظل التدريب كمتغير وسيط. (دراسة حالة المرأة في و لاية وادي-جمهورية تشاد). *المجلة العربية للعلوم الانسانية والاجتماعية*،
38- ميساء داود أسبر. (26 يونيو , 2014). تفعيل دور السياحة في التنمية الريفية (مع دراسة حالة في المنطقة الساحلية السورية). رسالة ماجستير، *جامعة تشرين كلية الاقتصاد*، الصفحات.

39- مرشد جابر احمد علي. (2011). مشاركة المجتمع ودورها في التنمية الريفية في الجمهورية اليمنية. *جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا - رسالة دكتوراه* ،

40- نجيب بصيلة. (2021). السياسة االجتماعية واالستجابة لالحتياجات ألالساسية لإلنسان على ضوء نظرية ماسلو. *مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي-الجزائر، مجلد 8عدد1ص622.*

41- FAO. (2015). تقويض الحلقة المفرغة للفقر الريفي. روما- ايطاليا: منظمة الاغذية والزراعة للأمم المتحدة -يوم الغذاء العالمي 16 اكتوبر.

42- راشدي خضرة. (2021). التمكين الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الريفية في الجزائر ودوره في التنمية الريفية. *مجلة الدراسات في علوم الانسان والمجتمع -جامعة جيجل مجلد 04- عدد 02*، ص16..

English References

43- Gayatri Sunkad .(2023) .Social Empowerment .ResearchGate- India.2,3

44- Faraha Nawaz(2020) The Impact of Non-Government Organizations Women's Mobility in Public Life: An Empirical Study in Rural Bangladesh. Journal of International Women's Studies

45- Nada Ramadan ،Nahla Abdel-Tawab ،Khaled El Sayed و ،Rania Roushdy .(2014) . Enhancing livelihood opportunities for young women in rural Upper Egypt: The Neqdar Nesharek Program .*Population Council-Cairo*.9,11 ،

46- Jumaa Jaki ،Sajjad Hossian و ،Altab Hossian .(2020) .The role of NGOs in sustainable socio-economic development of rural poor:evidence from Bangladish .*South Asian Journal of Social Studies and Economics*.

47- Al-fareh, A. M. (2018). The Role Of Mass Commmuncation Means In Addressing Rural Development Issues In Yemen A Descrptive E Study OnThe Communicator. *Sanaa Uiversity*, 62

48- Johan Alexander Gomes و ،Tomas Rosada) .January -2015 .(Rural Development Programms and Conditional Cash Transfers .*Research Gate*.4-2 ،

49- Rajan Binayek Pasa. (2017). Role of Capacity/Skill Development Trainings in Rural Livelihood: A Case Study of Hapur, Dang. Journal of Training and Development ،Volume 3.

50- Othman, N., A Rahman , R. R., & Kamaruddin, H. (2022). Competences of Rural Women Entrepreneurs and Their Quality of Life. *Sustainabiity*, 3.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

Effect of Profitability on the Stock Price of Luxury Goods Retail Companies in the Retailing Industry from Stock Market in Saudi Arabia

Mohamad Maamoun Alneaman

محمد مأمون النعمان

Master of Science in Finance, Qassim University, Kingdom of Saudi Arabia

ماجستير العلوم في المالية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية

mmsn1986@hotmail.com

Abstract

The purpose of this study is to analyze profitability by using the return on assets, return on equity and a net profit margin and know their effect on the stock price in order to know the relationship between profitability and the stock price. This study uses secondary data. The sample used are six luxury goods retailers companies in the retail industry from Stock Market in Saudi Arabia for the period from 2015 to 2019. Samples in this study were taken using purposive sampling technique. The data was collected from the index of the stock market in KSA (The Tadawul All Share Index "TASI"). Independent variables in this study are the return on assets (ROA), the return on equity (ROE) and the net profit margin (NPM). The dependent variable is the stock price (SP). Multiple linear regression analysis was used to test hypotheses in this study. EViews program was used to calculate the multiple linear regression. It has been confirmed that the data is suitable for conducting a multiple linear regression analysis, and this was done by test the unit root by using ADF and PP techniques on the time series of this study, and examining multicollinearity test, heteroscedasticity test and normality test. The results of the multiple linear regression analysis showed that the (ROA) partially has a significant positive effect on the stock price, and that the (ROE) partially has a positive but not significant

effect on the stock price, and that the (NPM) partially has a significant negative effect on the stock price, and that the three profitability variables combined have a significant positive effect at the same time on the stock price. The study recommends relying on profitability when evaluating the stock price, because the results of this study as well as the results of similar studies showed that the profitability have a significant effect on the stock price.

Keywords: Financial Analysis, Financial Ratios, Stock Price, Profitability, ROA, ROE, NPM.

1. Introduction

1.1. Background of the Study

Saudi Arabia is a rich country at the level of Arab countries, and its economy is growing rapidly among the countries of the world. This sustainable economic growth made the level of income for individuals high, and this led to an increase in spending on luxury services and products such as cars, hotels, perfumes, watches, etc. Saudi Arabia is investing in economic diversification and has made the retail industry a major path for growth, and it is supporting this industry by encouraging retail investments. Saudi Arabia has appeared as a country with the luxury products industry as one of the largest industries among the Arab Gulf states, due to changing economic trends, accelerating digital transformation and change and the evolution of consumer tastes. Young people in Saudi Arabia have one of the highest income rates in the world, and this has led to an increase in the demand for luxury products in the country (Sheridan, 2021). The Kingdom is investing in economic diversification and has established retail as a key growth channel. This promotes the growth of the retail sector by promoting public spending in retail infrastructure projects. The luxury products industry in Saudi Arabia is considered one of the growing industries, as its size in 2020 amounted to approximately 15.7 billion US dollars, and there are expectations to increase its size by 7% annually between 2021

and 2026 to reach approximately 23.6 billion US dollars (Expert Market Research, 2021).

The capital markets and the securities industry is one of the important indicators to know the progress of the economic process of a country, and this is because the companies listed in the stock market are large companies and have value in the state, so when the performance of the capital market declines, this leads to a decline in the real performance of the sector (Sutrisno, 2001). According to Tease (1993), he found that the stock market has an important role in the state's economy and in the allocation of resources, because it acts as a source of funds and has the ability to determine the value of companies and their ability to lend and borrow, and it also acts as an intermediary between money owners and companies wishing to obtain financing to expand their production lines and businesses, it is also a platform for trading and investment through the purchase of shares and bonds between governments, companies, organizations and individuals, so the stock market is one of the most important activities that lead to achieving sustainable economic growth because it helps in the investment and productivity process in the country. There are two functions performed by the capital market, the first function: capital market is a means to financing companies through investors in order to develop their business and meet their financial needs, and the second function: capital market is a means for individuals to invest in securities such as bonds and stocks (Wartoyo and Nurhayati, 2018). According to Shawer and Al Ajlouni (2018), it can be said that the performance of the stock market is one of the important points for the market value and performance of companies, because the performance of companies is reflected in response to stock market changes, as well as the presence of other external factors that affect the industry and the economy. Cherif and Gazdar (2010) considered that the main function of the stock market is to create an exchange for the buyers and sellers to benefit from in order to exchange and trade shares, bonds and securities. The stock market is an attractive investment destination for investors

looking for returns and profits, and investors get high or low returns according to the risks that the investor agrees to bear, so investors and financial institutions must have a research department to analyze and evaluate stocks and know their appropriate prices. (Hashim and Shahrumzaki, 2020).

Tadawul (The Saudi Stock Exchange) is the only stock exchange in Saudi Arabia. Joint stock companies started in Saudi Arabia in the 1930s, when the first joint stock company was the Arab Automobile Company. The emergence of the Saudi Stock Exchange was in the late seventies, as the number of joint stock companies in the country increased as a result of the nationalization of foreign companies. In 1975 the number of companies became approximately 14 public companies, and the market remained informal until the Saudi government established the National Stock Exchange in the early eighties. A Ministerial Committee was formed in 1984 with the aim of regulating and developing the market. This committee is composed of: Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), Ministry of Finance and National Economy and Ministry of Commerce. In the beginning, the governmental body responsible for monitoring and regulating market activities was the Saudi Arabian Monetary Agency (SAMA), until July 2003, the Capital Market Authority (CMA) was established. (CMA) is the only regulating and supervising body of the capital market, it issues the necessary regulations and rules that protect investors and ensure efficiency and justice in market. On March 19, 2007, the Council of Ministers approved the establishment of the Saudi Stock Exchange (Tadawul) as a joint stock company, consisting of 21 sectors, each sector containing companies with joint businesses operating under one industry (Asiri and Alzeera, 2013).

Investors and creditors use a company's financial report because it is the main source of information for making an investment decision. The analysis of financial ratios of the company's financial report is used to read and understand its past performance for expect future performance. Ratio analysis is also useful in knowing the company's financial position such as liquidity and funding sources. This means that

the analysis of financial ratios affects the stock prices on the stock exchange, and this is illustrated by the resulting change in supply and demand. Kusumawati (2016) focused on the financial performance of companies, as a company interested in profit from selling shares must show excellent performance that helps it attract investors to buy its shares and attract capital, which is reflected in the financial statements, this makes it valuable and increases its valuation in the capital market. There are many companies that have great achievements shown in their financial statements such as earnings per share, market share and asset growth, but some companies are ignoring their main goal of Creating added value for stockholders (Brigham and Houston, 2018). Financial performance can be defined as the use of accounting information from the company's financial statements for the purpose of analyzing them in order to make useful financial decisions.

The stock price is the present value of the income that the shareholders will take in in the future. The market price is the current price of a stock in a market, which is the easiest price to determine. The closing price is the market price at the closing of the exchange, meaning it is the price that the seller and the buyer agreed upon at the end of the exchange day. Hutami (2012) classifies stocks in terms of valuation into three classes:

1. Book Value: It is the value calculated on the accounting basis and prepared by the accounting department in the company issuing the shares. It is the remaining value of the assets after deducting the company's liability.
2. Market Value: It is the price that is formed according to supply and demand in the capital market (secondary market), and this price reflects the value of the company, which is reflected in the stock price at the stock market, and this market value is not affected by loans or issuers.
3. Intrinsic Value: It is the value that determines the fair price of the share, so that this price reflects the real value of the share. The term (overvalued) indicates that the market value of the stock is greater than the intrinsic value, this means that

the stock price is overvalued, and in this case: selling the stock is the best. The term (undervalued) indicates that the market value of the stock is less than the intrinsic value, this means that the stock price is undervalued, and in this case: buying the stock is the best.

The stock price is important to the company, because it reflects the value of the company to the investors, for example, when the stock price is high, the value of the company will rise to the investors. Theoretical variations are affected by the law of demand and supply as well as affected by the company's financial performance. It can be said that the stock price in the market is the expectations of investors, so it is considered an indicator of the investment value of the company. When the company's financial performance increases, the stock price will rise indirectly, because investors in the stock exchange will assume that the company's value increases due to good performance, which leads to compensation for investors as well as dividends, also, the opposite could happen if the company's financial performance declined, which would lead to a drop in the share price in the stock exchange (Purnomo, 2008).

There are many variables that can affect the company's stock price, and these variables may be related to the company's internal environment or come from the external environment (Suad, 2008). Considering internal factors such as condition of financial company, prospects of return, inflation rate, marketing strategy, amount of profit, level of risk, and deposit interest rate, all of these can be affect on the stock price (Brigham and Houstorn, 2018). Also, given the external factors surrounding the company's environment, the stock price can be affected by factors such as economic, psychological, trade, political, and others (Sutrisno, 2012).

According to Besley and Brigham (2007), the justification for the continuity and existence of any company is profit, which is considered one of the important indicators for evaluating the company’s financial performance, and most theories in

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

financial management agree that the main goal of companies that the company's management should seek is to maximize the owners' wealth by maximizing the company's value in stock market. The establishment of the company must have clear objectives to seek profit by obtaining maximum profit so that the continuity of the company can be maintained. The purpose of looking for profit requires each company to be able to carry out certain strategies and certain policies so that they remain competitive and keep abreast of the increasingly rapid times. In addition, profit by obtaining maximum profit is done to achieve the company's goals both in the long and short term. It can be said that there are three main goals and purposes for establishing companies, the first purpose is in order to achieve the maximum possible profit, the second purpose is for the prosperity of shareholders and owners, and the third purpose is to maximize the market value of the company and its stocks. These three goals are actually not substantially different, only achieving the goals that each company wants to achieve is different (Alfiyah and Lubis, 2021). The primary financial objective of companies is to increase the welfare of their investors. When the company's stock prices are high, this is reflected in the exchange of profits and capital, as the stock price is directly proportional to its profits. According to Kusumawati (2016) companies wishing to get profit from the sale of stocks must first show excellent financial performance in order to attract as much investment as possible in the market. This attractive ability is considered one of the important aspects in evaluating the company, and this ability is shown through the financial statements. Most of the companies listed on the stock exchange have high achievements to achieve their financial goals, but there are some companies that do not pay attention to the goal of maximizing the wealth of owners, which is the main goal of financial management in companies to attract capital and investors. The company's financial result is one of the most important evaluation criteria that helps to attract many parties in the business environment, such as the authorities, competitors and investors. In order for the financial statements to be attractive to

investors, they must be analyzed from all sides in order to ensure the company's financial ability and efficiency, so the main purpose of the company's financial analysis is to determine the company's position by obtaining financial values for investment decisions. Investors review company's annual financial accounts and reports to evaluate the historical and current financial performance of a company to project the future financial performance of a company. According to Rafiq et al. (2013), the goal of investors is to earn certain returns by owning shares, so they anticipate and calculate the returns they want to achieve before buying stocks. When the results are less than expected, these results will influence their investment decisions. Analysts and financial managers are important parties in analyzing and evaluating the share price in the market and help in making investment decisions by investors. Market investors need to know the most important factors affecting the stock price and its movements.

Profitability is one of the most important aspects of businesses' survival. The purpose of profitability is to measure the effectiveness of management in the company, and to know the amount of profits that have been achieved through investment and sale. The company's profits rise as its profitability increases, as well as the stock price and investor returns. Investors are looking for companies that have high profitability, and they are interested in profitability analysis to know the company's ability to take profits in order to make their investment decisions, which is to obtain returns from their stocks and increase the stock price in the stock market (Nadyayani and Suarjaya, 2021). Profitability ratio is a central measure to the performance of a company. Through information from the profitability ratio, the company's consolidated financial information users can view the company's ability to generate profits. Investor also can use the information about profitability ratio to predict the stock price, because the level of the company's ability to generate earnings will affect the company's stock price increase. If condition of company are favorable or promising to gain profits in the future, many investors will be attracted to invest their

funds to buy the shares. A growing number of investors who buy the shares, of course, will drive up the stock price to be higher. Investors should examine and analyze different types of investment that can be chosen since there are many types of investments. Profitability ratios which are one of the fundamental analysis tools of financial ratios indicate the company's ability to generate profits and it is one of the ways to determine the performance of the company (Razdar and Ansari, 2013). According to Keef and Roush (2001), measures that reflect the capital and profitability are the best measures of financial performance. There are three common ratios for measuring profitability: return on assets, return on equity, and net profit margin.

- Return on Assets (ROA): According to Kasmir (2017) that (ROA) is the ratio that calculates the return generated by using the company's assets. The (ROA) is useful for determining the level of effectiveness of operations in the company as a whole. The rise in this ratio gives a good indication of the company's position because it reflects the company's ability to effectively use its assets in order to generate profits. The low percentage also indicates a weak profit generation using the assets.
- Return on Equity (ROE): According to Kasmir (2017) that (ROE) is the ratio that calculates net income after tax using own capital. The rise in this ratio gives a good indication of the company's position, because it shows the efficiency of the company's use of own capital and its ability to increase profits.
- Net Profit Margin (NPM): According to Kasmir (2017) that (NPM) is the ratio that calculates profit by comparing sales with earnings after interest and taxes. The rise in this ratio gives a good indication of the company's position, because it reflects the company's ability to generate a large net income using its sales, and this increases investors' demand for the company's stocks, which leads to an increase in its prices.

1.2. Objective of the Study

The objective of this study is to explore the effect of profitability on the stock price of retailing of luxury goods Industry from stock market in Saudi Arabia, and investigate the impact of return on assets, return on equity and net profit margin on the stock prices in this industry.

1.3. Study Problem and Questions

Based on the above background and objective of the study, the research questions in this study are as follows:

Does return on asset (ROA) affect the stock price of retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia?

Does return on equity (ROE) affect the stock price of retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia?

Does net profit margin (NPM) affect the stock price of retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia?

Does profitability (ROA, ROE & NPM) affect the stock price of retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia?

1.4. The Scope of the Study

A regression model is used to describe the relationship between the variables in this study. The dependent variable here is the stock price, and the independent variables are: Return on assets, Return on Equity and Net Profit Margin. The period from 2015 to 2019. Retail Industry in Saudi Arabia consists of 8 companies. In this research, 6 companies were sampled from the industry: United Electronics Company (EXTRA), Saudi Automotive Services Co (SASCO), Jarir Marketing Co, AlHokair Company, Saudi Company for Hardware (Saco) and Al Hassan Shaker Co. Two companies were excluded from Retail Industry: Abo Moati Co and Baazeem Trading Co, due

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

to the lack of complete data required for the study period. Data is used from the index of the stock market in KSA (The Tadawul All Share Index "TASI").

1.5. Importance and Benefit of the Study

- Importance of study: The importance of this study appears when looking at the importance of analyzing the profitability ratio and stock prices and matching with the great and accelerating development in retail luxury goods companies, and this increase in growth leads to expansion in this industry and the emergence of investors willing to invest in retail companies, so investors will need to collect applicable studies in this industry and review them in order to make their investment decisions, therefore it is interesting to conduct this study, which it considered the first of its kind for this industry in Saudi Arabia. The variables of this study are important in evaluating the performance of companies in the stock market. Return on assets is the ratio that shows how efficiently a company is using its owned and borrowed assets to generate returns and generate profits. The return on equity ratio is important and useful for investors because it shows how efficient the company is in using and managing its own money perfectly to achieve a high net income. The net profit margin is the ratio that shows the company's ability to collect returns through its sales, this ratio is important for investors to assess the company's operating activity and to know the strength of the sales side in achieving profits.

- Benefit of study: This study can provide useful information for managers, financial analysts, investors, decision makers and others, in order to know the extent of the impact of these factors on the stock prices of this industry, as well as to know the degree of impact of profitability and whether it is considered the main reason or there are more important factors than them In determining the share price of sector companies, such as economic conditions and rumors, for example, especially with some conflicting results from previous studies. This research is also among the studies that conducted a market study for the period preceding the spread of the

Corona virus, as it studied the effect of profitability on the stock price in the normal case away from the negative effect resulting from the virus, so this study will be useful and will support the decisions of stakeholders when viewing it.

1.6. Review of Literature

- Murniati's (2016) study discusses the relationship between independent variables: return on assets (ROA), return on equity (ROE), net profit margin (NPM), debt to Assets ratio (DAR), debt to equity ratio (DER) and size the company with the dependent variable: stock price (SP), for 11 companies in the food and beverage industry listed on the Indonesia Stock Exchange during the period from 2011 to 2014. This study uses the associative approach (causal relationship) with purposive sampling (non-random samples), using multiple regression analysis. The results of this study show that (ROA) has the greatest effect on (SP) and it is a positive effect on the stock price, and that (ROE) and (NPM) have a positive effect on (SP). This study is useful in showing the difference in the effect of profitability variables on stock prices, and that each variable can have a different effect from the other.

- Wartoyo and Nurhayati (2018) conduct a study on the effect of net profit margin (NPM), return on assets (ROA) and return on equity (ROE) on share price (SP), for industrial sector companies (31 companies) listed on the Indonesia Stock Exchange in 2016. This study uses the descriptive method and multiple linear regression analysis technique. The results of this study show that (NPM) and (ROA) have no effect on (SP) individually, and that (ROE) has a positive effect on the stock price, and the results show that (NPM), (ROA) and (ROE) effect on (SP) at the same time. This study helps to know the financial performance more clearly because it analyzes the effect of each independent variable alone on the dependent variable, as well as the effect of all the independent variables together on the dependent variable.

- Objective of the study by Islahuzzaman et al. (2021) is to determine the effect of the variables: Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE) and Net Profit

Margin (NPM) on the share price of 15 agricultural companies listed on the Indonesia Stock Exchange during the period from 2015 to 2019. This study employs multiple linear regression models using time series data analysis. The results of this study show that (ROA) has a positive significant effect on the stock price, which gives investors the knowledge of how to use corporate assets to make a profit, and that (ROE) has little effect on the stock price, and that (NPM) has little effect on (SP) meaning The company's net income does not reflect the fluctuations in the share price, and that the three independent variables at the same time greatly positive affect the share prices, meaning that the high value of the three combined ratios attract investors due to the increase in the profitability index.

- Sunaryo's study (2020) discusses the effect of net profit margin (NPM), return on assets (ROA) and return on equity (ROE) on stock prices of 9 metal companies listed on the Southeast Asian Stock Exchange (Indonesia, Malaysia, Thailand, Filipina and Singapore) during the period from 2012 to 2018 using hypothesis test, F test and t test. The results of this study show that (NPM), (ROA) and (ROE) do not have a significant effect on (SP). This study gives an idea about the metal industry and that the effect of profitability ratios is small on the stock prices of this industry.

- Pradhan (2017) has conducted a study about the effect of Return on Assets (ROA), Return on Equity (ROE), Net Profit Margin (NPM), Earnings per Share (EPS) and Dividends (DPS) on the dependent variable share price (SP) of 13 banks business in Nepal from 2007 to 2014 using linear regression analysis. The results show that (ROA), (EPS) and (DPS) have a positive effect on the share prices of banks in Nepal, that (ROE) has less positive effect, and (NPM) has Negative effect on prices (SP).

- Objective of the study of Rafaqat et al. (2021) is to determine the effect of the variables: return on equity, net profit margin, return on assets, debt equity ratio, firm size, earnings per share, current ratio, operating cash flow ratio, and asset turnover ratio on the stock price (SP) of 18 technology companies listed on NASDAQ from

2015 to 2019. The study uses multiple regression analysis, multicollinearity, ANOVA, normality, heteroscedasticity, autocorrelation test, Pearson correlation. The results of this study show that return on assets (ROA), earnings per share and company size have a positive significant effect on (SP), and that debt equity ratio, net profit margin (NPM) and return on equity (ROE) have a negative insignificant effect on (SP), and that the current ratio and the asset turnover ratio have a negative significant effect on (SP), and that the independent variables collectively have a positive significant effect on the share price of the companies.

- Objective of the study by Bayrakdaroglu et al. (2017) is to determine the effect of the variables: return on assets (ROA), return on equity (ROE), net profit margin (NPM), gross profit margin (GPM) and operating profit margin (OPM) on the stock price of 87 diversified companies that are traded at ISE-100 in Turkey during the period from 2012 to 2017 using regression analysis. The results of this study show that only the variable (NPM) explains the changes in (SP) and has a positive effect, and the other variables have no effect on (SP) of the companies of this study.

- Alaagam's (2019) study discusses the impact of net profit margin (NPM), return on assets (ROA) and return on equity (ROE) on stock prices of 11 banks listed on the Saudi Stock Exchange (Tadawul) during the period from 2011 to 2018 using panel data analysis and Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. The results of this study show that there is a positive significant association between (ROA) and stock prices in the short term, and the results also show that there is no relationship between profitability and stock prices in the long term.

2. Methodology and Data

2.1. The Model

The multiple regression analysis formula used in this research is:

$$\text{Stock Price} = \beta 0 + \beta 1\ \text{ROA} + \beta 2\ \text{ROE} + \beta 3\ \text{NPM} + e$$

Where: - (ROA) return on asset = net income ÷ total assets

- (ROE) return on equity = net income ÷ equity
- (NPM) net profit margin = net income ÷ sales
- β0 = constant of model
- β1,2,3 = parameters of model (Regression Coefficients)
- e = random error

2.2. Variables

A variable is a quantity (a number or a letter) that can take various and different values that change over time. Variables can be divided into two basic types: independent variables and dependent variables. This division is based on the ability of the variable to influence without the intervention of another variable. The independent variables are considered variables that have no dependence on other variables, and they depend on the researcher who is doing the study, they are also called the expectation variables, and they determine the value of the dependent variable. The dependent variables are considered variables that depend in their change on the independent variables, meaning that their values will not change until the value of one of the independent variables is changed, and the direction of change is determined by a function that gives the relationship between the independent variables and the dependent variable. Independent and dependent variables can be distinguished by knowing the main differences:

- In the definitions: The dependent variable is a variable that follows and is affected by another variable, while the independent variable is a variable that does not follow any other variable and depends on the researcher who is doing the experiment.

- In the nomenclature: The dependent variables are called the expected variables, meaning they are the variables that are expected by the independent variables, while the independent variables are called the predictors, meaning they are the variables that predict the changes of the dependent variables.

- In dependence: The dependent variables depend on independent variables, while the independent variables depend on several external influencing factors, the most important of which is the researcher, and the dependent variables depend on external factors indirectly because of their dependence on the independent variables.

- In uses: The dependent variables are used to know the results of the experiment directly, while the independent variables are used to know the values of the dependent variables. It can be considered that the independent variables have an indirect effect on the outcome of the experiment.

- In the advantages: The researcher can control the independent variables and obtain them simply and easily by using some simple and uncomplicated techniques and techniques that do not need mathematical equations such as the dependent variables, while no one can control the dependent variables and manipulate them from the researcher, as they are considered far from any forms of bias.

2.3. Dependent Variable

- Stock Price is one of the important indicators of the successful management of companies. After the rise in the stock price of a company, those wishing to invest will consider that the company has succeeded in managing its business. It can be said that the stock price is the closing price in the stock exchange during the observation period for the stocks that investors notice and monitor their movements

always. Investors' trust is very beneficial for the issuer, as the more trust there are in the company issuing stocks, the more investors want to own and buy the stocks of this company. The higher the demand for the issuer's stocks, the higher the stock price with it. If the company managed to maintain the high price of its stocks, this would lead to an increase in the trust of investors and those willing to buy, which would lead to an increase in the company's value (Sunaryo, 2020). According to Hidayat et al. (2021), the price of existing stocks in the market reflects the performance of companies, and the increase in the stock price indicates an improvement in the company's performance. It is noted that stock prices are always changing and volatile, so investors want to own stocks that increase with experience.

2.4. Independent Variables

1- Return on Assets (ROA): According to Horngren et al. (2009), return on assets calculates how well a company uses its assets to generate income. In the same context, Gitman et al. (2011) told that the return on assets reflects the effectiveness of the company's management in achieving returns through its assets.

Return on assets is calculated as follows: $ROA = \frac{Net\ Income}{Total\ Assets}$

2- Return on Equity (ROE): Syamsuddin (2009) stated that: "Return On Equity (ROE) is a measurement of the income available to the owners of the company (both ordinary shareholders and preferred shareholders) for the capital they invest in the company". This ratio indicates the efficiency of capital use itself. According to Reilly and Brown (2012), the return on equity is very important to shareholders, because it is an indicator to the rate of return that the company achieves using the capital provided by shareholders. The more this ratio, the better.

Return on equity is calculated as follows: $ROE = \frac{Net\ Income}{Total\ Equity}$

3- Net Profit Margin (NPM): Kasmir (2012) states that, "Net income is a profit that has been deducted from costs that are the expense of the company in a certain period,

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

including taxes". While Syamsuddin (2009) stated that, "Net Profit Margin is the ratio between net profit (net profit) and sales after deducted with expenses including tax compared to sales.

Net profit margin is calculated as follows: $NPM = \frac{Net\ Income}{Revenue\ (Sales)}$

2.5. Hypotheses:

The research hypothesis is defined as a temporary solution or interpretation that is scientifically formulated, in which the researcher tries to verify the validity of this interpretation using the material he has, so that he sets his decisions and experiences as a solution to the research problem. When writing hypotheses, they must be written in a way that makes them closely related to the research problem, so that the researcher must be fully aware of the problem and the options for solutions to it. A scientific research hypothesis must have several characteristics to be considered a scientific research hypothesis, and the most important of these characteristics are: the possibility of verifying the hypothesis through data collection and analysis, the hypothesis's connection to the problem to be solved, the hypothesis's relationship with facts and results of previous studies, the accuracy and simplicity of the hypothesis and the ability to explain the phenomenon based on the hypothesis. The hypothesis consists of three basic elements: (1) Variables: There are two types of variables: the independent variable: the variable whose behavior and results are being studied, and the dependent variable: the variable being studied in order to know the relationship of the independent variable in it. (2) The relationship of the variables to each other. (3) Statistical population: It is the sample on which the study should be conducted. The validity of the hypothesis is tested statistically by following the following steps: determining the relationship that may result if the hypothesis is true, developing a model for the hypothesis that is zero or alternative, collecting data related to the problem, using inferential statistics in order to know the probability of occurrence of the hypothesis where the process of acceptance and

rejection is based on comparing the probability of a hypothesis occurring with the statistical significance that was chosen.

When formulating a scientific hypothesis, the following matters must be taken into account: the hypothesis is comprehensive for all aspects of the research and its selection is not random, the formulation of the hypothesis is either in denial or proof and is not both in negation and proof in order to give the ability to verify it experimentally, the formulation of the hypothesis in a way that is easy to understand and easy to identify, the variable clarity and identification of predictions and assumptions related to the hypothesis. Based on the formulation of the research problem, the hypotheses that can be made in this study are:

H1: (ROA) has a significant positive effect on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

H2: (ROE) has a significant positive effect on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

H3: (NPM) has a significant positive effect on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

H4: (ROA), (ROE), and (NPM) have a significant positive effect simultaneously on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

2.6. Data Collection Method

The study data was taken using the annual financial statements published by luxury retail companies that were listed on the stock exchange in the Saudi Arabia. Retail Industry in Saudi Arabia consists of 8 companies, 6 companies were sampled from

the industry, two companies were excluded from Retail Industry due to the lack of complete data required for the study period. The secondary data sources in this study are the financial statements of the companies included in the study sample. These financial statements are available on the Saudi Stock Exchange (Tadawul) website. Information and financial data extracted from the financial statements are organized in the form of panel data. The panel data method helps the researcher to use the regression model in order to test the model and extract the results. The companies' financial statements (statement of financial position and income statement) were used to calculate return on assets, return on equity and net profit margin. Concerning the stock price, the data for the stock prices for this study were collected from the website: investing.com. The company's stock prices are available on a monthly basis, so the annual price was calculated by taking the average of the prices by adding the monthly prices in each year and dividing it by the number of months in the year.

2.7. Multiple Linear Regression

Multiple linear regression is one of the advanced statistical methods that ensure the accuracy of inference in order to obtain significant and reliable research results by finding a mathematical equation that expresses the relationship between the variables. Multiple linear regression is used to explain the relationship between a continuous dependent variable and two or more independent variables in order to predict the value of the dependent variable based on the value of the independent variables. The idea of multiple linear regression is based on semantic relationships that use what is known as scattering or dispersion. After obtaining the results of the multiple regression equation, it must be ensured that these coefficients are statistically acceptable, meaning that they are statistically significant. Multiple linear regression can be applied through Microsoft Excel, but it is preferable to use statistical software specialized in statistics and econometrics such as IBM SPSS Statistics and EViews, which greatly simplifies the process of using multiple linear regression equations, models and formulas. The importance of linear regression in

its relative simplicity, accurate results, and widespread use in many disciplines, because it provides mathematical formulas that are easy to interpret and predict, and linear regression can be applied to various fields in business and academic study, as it is used in the biological, behavioral, environmental, social and business sciences. Linear regression models have become a proven way to predict the future in a scientific and reliable manner, and it helps business leaders and institutions to make better decisions using linear regression techniques, where institutions collect large amounts of data and then analyze them using linear regression for better manage reality rather than relying on experiments.

In this study, the analysis technique used is Multiple Linear Regression analysis, and it was used to test the hypothesis in this study. According to Anderson et al. (2011), multiple regression analysis is the process of analyzing and studying the extent to which one dependent variable is related to the independent variables. Multiple linear analysis is important in calculating the degree of influence of independent variables on dependent variable, as well as showing the direction of the effect of the multiple linear regression equation (Ghozali,2011). In this study, EViews software was used to calculate linear regression. EViews program is considered one of the advanced programs used in conducting standard analysis as well as in the processes of building, estimating and studying economic models. This program is useful and has very distinct results for researchers in the economic field. Several regression models such as multicollinearity, heteroskedasticity, autocorrelation and misspecification, and it also contains many advanced techniques that are used in analyzing time series, methods and mechanisms for checking and detecting unit root and cointegration tests, in addition to Panel data analysis.

3. Interpretation of Results

3.1. Descriptive Analysis

Descriptive analysis is a type of data analysis that helps show, describe or summarize data points in a simplified way in order to read these data and extract important information from it. Descriptive analysis is one of the most important steps in conducting statistical data analysis, as it shows the relationship between variables and it also analyzes variables data and shows mean, median, minimum, maximum, observations and standard deviation of the data and other useful results for the purpose of the study. From the data of this study, the following descriptive analysis results were extracted:

Table 1: Group Statistics

	PRICE	ROA	ROE	NPM
Minimum	8.6	-0.123681	-0.445287	-0.261207
Maximum	161.05	0.343982	0.598588	0.130403
Median	38.805	0.052971	0.136082	0.038364
Mean	50.84967	0.079285	0.158964	0.03216
Std. Dev.	41.90855	0.115635	0.245849	0.088074
Observations	30	30	30	30

Based on Table 1, the stock price obtained a minimum variance of 8.6 SR, a maximum variance of 161.05 SR, a median of 38.805 SR and a ratting score of 50.84967 SR with a 30 observations. Return on assets obtained a minimum variance of -12.36%, a maximum variance of 34.39%, a median of 5.29% and a ratting score of 7.92% with a standard deviation of 11.56% and a 30 observations. Return on equity obtained a minimum variance of -44.52%, a maximum variance of 59.85%, a median of 13.60% and a ratting score of 15.89% with a standard deviation of 24.58% and a 30 observations. Net profit margin obtained a minimum variance of -26.12%, a maximum variance of 13.04%, a median of 3.83% and a ratting score of 3.216% with a standard deviation of 8.8074% and a 30 observations.

3.2. Correlation Table

Correlation is the relationship between two measurable variables that are observed simultaneously on each individual or unit of the statistical group, and the main objective of the correlation analysis is to find an appropriate formula to determine the strength of the relationship between two variables. Correlation analysis calculates the degree of correlation between two variables using numbers known as the correlation coefficient. The correlation coefficient is a measure of the degree to which the movements of the two variables are correlated, and the range of values for the correlation coefficient is from -1.0 to 1.0. According to Sugiyono (2010), it is possible to give an explanatory scale for the degree and strength of the correlation between the variables as follows:

0,8 – 1,00: too strong correlation
0,6 – 0,79: strong correlation
0,4 – 0,59: medium correlation
0,2 – 0,39: low correlation
0,0 – 0,19: too low correlation

From the data of this study, the following correlation analysis results were extracted:
Covariance Analysis: Ordinary Sample: 2015 - 2019 Included observations: 30

Table 2: Correlation Analysis Results (C: Correlation, P: Probability)

	PRICE	ROA	ROE	NPM
PRICE	C: 1.000000 P: 0.0000	C: 0.893255 P: 0.0000	C: 0.846244 P: 0.0000	C: 0.657223 P: 0.0001
ROA	C: 0.893255 P: 0.0000	C: 1.000000 P: 0.0000	C: 0.936915 P: 0.0000	C: 0.826016 P: 0.0000
ROE	C: 0.846244 P: 0.0000	C: 0.936915 P: 0.0000	C: 1.000000 P: 0.0000	C: 0.867235 P: 0.0000
NPM	C: 0.657223 P: 0.0001	C: 0.826016 P: 0.0000	C: 0.867235 P: 0.0000	C: 1.000000 P: 0.0000

Based on Table 2, through the results of the correlation analysis it is shown that there is a very strong correlation between the stock price and the return on assets with correlation coefficient = 0.893. There is also a very strong correlation between the stock price and the return on equity with correlation coefficient = 0.846. The results show that the net profit margin has a strong correlation with the stock price with correlation coefficient = 0.657. ROA & ROE correlation coefficient values are 0.936, ROA & NPM correlation coefficient values are 0.826 and ROE & NPM correlation coefficient values are 0.867.

3.3. Test the Unit Root by Using ADF and PP Techniques

There is an implicit but essential assumption behind the regression theory that uses time series in estimation, which is that these time series have the property of stability, and in the absence of stability, the regression we get between time series variables is often (Regression Spurious), meaning that The mean and variance of the variable are not independent of time. This is because time series data often have a general trend that reflects certain conditions that affect all variables, making them change in the same direction despite the absence of a real relationship between them, and this often happens in waves of depression or stagnation that sweep across the various economies of the world. The condition of stability is essential in the study and analysis of time series, and unless the time series are stable, sound and logical results will not be obtained. If the time series are unstable in their levels, it means that they contain a unit root, and this will lead to the existence of a false regression (regression spurious) and problems in the analysis and standard inference. The goal of unit root tests is to examine the time series of all variables during the study period, to ensure their dormancy, and to determine the integration rank of each variable separately. Therefore, it is necessary to ensure the integrity of the data by conducting unit root tests for time series.

Table 3: Test unit root by using ADF and PP techniques (At 2nd Difference)

Variables	ADF Test (None Trend and Intercept)			PP Test (None Trend and Intercept)		
	Method	Statistic	Probability	Method	Statistic	Probability
Price	Fisher Chi-square	62.1957	0.0000	Fisher Chi-square	63.2485	0.0000
	Choi Z-stat	-6.15803	0.0000	Choi Z-stat	-6.23465	0.0000
ROA	Fisher Chi-square	30.5197	0.0023	Fisher Chi-square	30.4034	0.0024
	Choi Z-stat	-2.58818	0.0048	Choi Z-stat	-2.56451	0.0052
ROE	Fisher Chi-square	46.5047	0.0000	Fisher Chi-square	46.5047	0.0000
	Choi Z-stat	-3.88038	0.0001	Choi Z-stat	-3.88038	0.0001
NPM	Fisher Chi-square	40.5117	0.0001	Fisher Chi-square	40.3724	0.0001
	Choi Z-stat	-3.62932	0.0001	Choi Z-stat	-3.60044	0.0002

Augmented Dikey-Fuller test (ADF) and Phillips-Perron test (PP) were applied to the time series of this study, and the result was that the variables are unstable At Level and At First Differences, and the variables are stable At Second Difference with None Trend and Intercept as shown in the Table 3 as found in the probabilities which all point to a degree less than 1%.

3.4. Multicollinearity Test

According to Ghozali (2006), the objective of the multicollinearity test is to discover whether there is a correlation between the independent variables included in the regression model. It often takes the value: VIF > 10 to indicate that there is no multicollinearity problem. The results of Multicollinearity test showed the following:

Table 4: Multicollinearity Test

Constant	R^2	VIF
ROA	0.878545	8.2335
ROE	0.905226	10.5514
NPM	0.753585	4.0582

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

Based on Table 4, all independent variables have a VIF value less than 10 (except for ROE because it tends to be similar and not very different from ROA traits). This means that there is no multicollinearity, so the data is good to use regression model.

3.5. Heteroscedasticity Test

According to Ghozali (2006), the objective of the heteroscedasticity test is to detect the lack of inequality of variance that may occur from one residual observation to another observation. scatterplot graph is used to detect the heteroscedasticity.

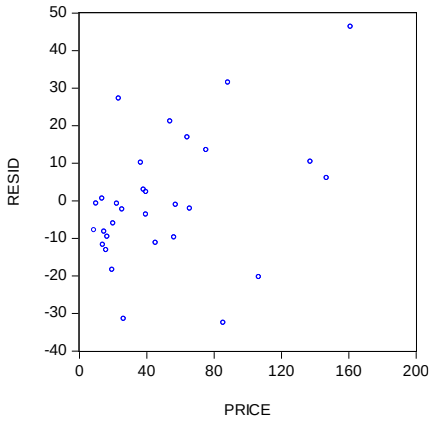

Figure 1: Scatterplot Graph for Heteroscedasticity Test

In Figure 1, the scatter graph shows that the points are randomly distributed and spread under the number zero and above on the residual regression axis. It is also noticed that there is no specific pattern formed from these spread points in the figure. This indicates that there was no heteroscedasticity in this study and that the regression model is testable.

3.6. Normality Test

The normality test is to find out and determine whether there is a normal distribution in the residual confounding variables or the regression model. According to Humiang (2012), the aim of the normality test is to find out whether there is a normal distribution between the dependent variable and the three independent variables in

the regression model. The normality test to test the data used in regression analysis on parametric statistics requires that the data be normally distributed (Edison, 2016). According to Ghozali (2006), the purpose of the normality test is to verify that the regression model and the residuals are normally distributed.

To test for Normality, there are many methods to test for the Normal Distribution:

Method 1: By calculating the value of (Lilliefors) and comparing its probability with the degree of significance of 5%, if (Lilliefors probability) is greater than 5%, this indicates that the distribution is normal.

Empirical Distribution Test for RESID Hypothesis: Normal

Sample: 2015 - 2019 Included observations: 30

Table 5: Normality Test by Lilliefors

Method	Value	Adj. Value	Probability
Lilliefors (D)	0.139476	NA	> 0.1
Cramer-von Mises (W2)	0.10941	0.111233	0.0789
Watson (U2)	0.099234	0.100887	0.0877
Anderson-Darling (A2)	0.56305	0.578534	0.1327

Based on Table 5, the results of the above normality test indicate that the value of (Lilliefors) is 0.139476 and its probability is greater than 10% means that it is also greater than 5%, it can be concluded that the data used in this study are normal distribution data.

Method 2: Observe the spread of data around the diagonal line and follow it. When the data spreads next to the diagonal line, and these data follow the direction of the diagonal line, this indicates that the model takes the normal distribution, and when the data spreads far from the diagonal line, and these data do not follow the direction of the diagonal line, this indicates that the model does not achieve a normal distribution.

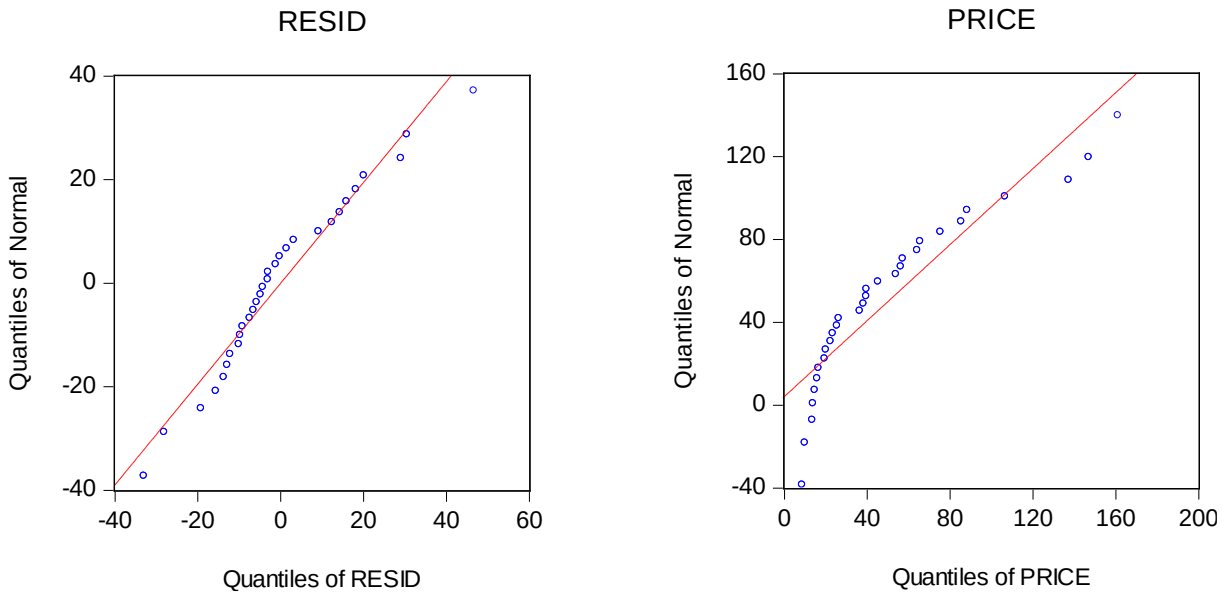

Figure 2: Normality Test by observe the spread of data

According to Figure 2, the study data are spread next to the diagonal line, and this data follows the direction of the diagonal line. This indicates that the model takes a normal distribution.

Method 3: By calculating the value of (Jarque-Bera) and comparing its probability with the degree of significance of 5%, if (Jarque-Bera probability) is greater than 5%, this indicates that the distribution is normal.

Based on Figure 3, the results of the above normality test indicate that the value of (Jarque-Bera) is 2.249495 and its probability is 32.47% greater than 5%. Also by looking at the graph, it can be seen the shape of the normal distribution. It can be concluded that the data used in this study are normal distribution data.

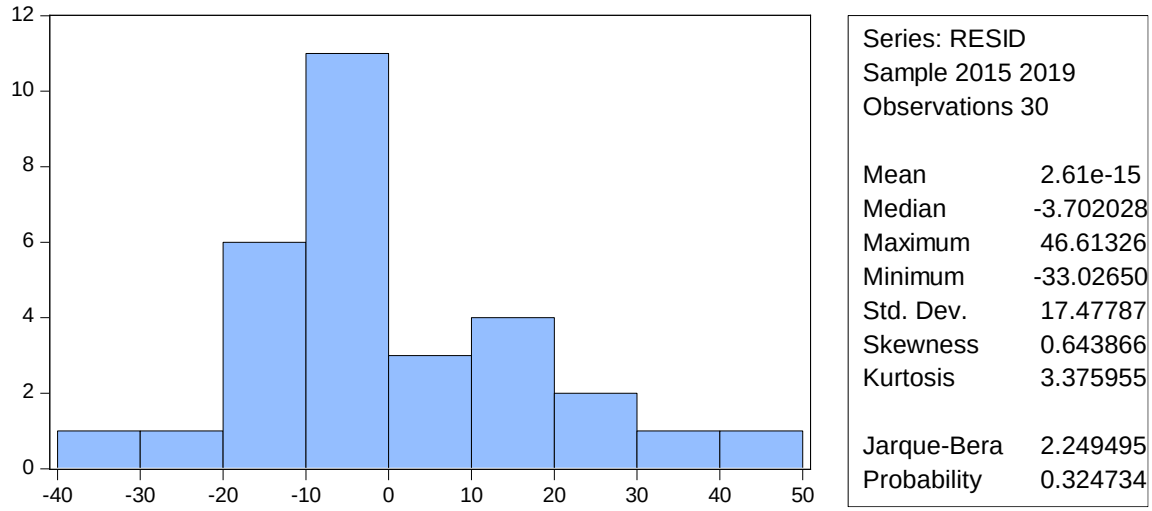

Figure 3: Normality Test by Jarque-Bera

3.7. Cointegration Test (Granger Causality Test)

Non-stationary sequences are subject to pseudo-regression, and the importance of co-integration is to test whether the causality described by the regression equations is pseudo-regression, so the Engel-Granger test is used to explain the causality of the dependent variable through the independent variables.

Step One: VAR Lag Order Selection (Determining the optimum slowdown period):
Endogenous variables: PRICE, ROA, ROE & NPM

Exogenous variables: C Included observations: 18 Sample: 2015 – 2019

Table 6: VAR lag order selection criteria

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-17.60329	NA	0.00013	2.400365	2.598225	2.427647
1	39.04157	1.82034*	1.50E-06	-2.11573	-1.126428*	-1.979318
2	59.72302	20.68146	1.25e-06*	-2.635891*	-0.855148	-2.390351*

* Indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan - Quinn information criterion

Based on Table 6, the lowest score for AIC, SC and HQ resides at Lag 2, which means VAR Lag at 2.

Step Two: Granger Causality Test:

Table 7: Granger Causality Test

Null Hypothesis	F-Statistic	Prob.
ROA does not Granger Cause PRICE PRICE does not Granger Cause ROA	4.25934 0.14368	0.0378 0.8675
ROE does not Granger Cause PRICE PRICE does not Granger Cause ROE	3.4639 0.1613	0.0623 0.8527
NPM does not Granger Cause PRICE PRICE does not Granger Cause NPM	1.01271 3.11407	0.3902 0.0785

Based on Table 7, there is a causal relationship that goes from ROA to PRICE at a probability of 5%, there is a causal relationship that goes from ROE to PRICE at a probability of 10%, and there is also a causal relationship that goes from PRICE to NPM at a probability of 10%. And based on Table 7 there is no causal relationship going from PRICE to ROA, PRICE to ROE, and NPM to PRICE.

3.8. Regression Analysis

Regression analysis is one of the statistical tools that makes a statistical model and formulates an equation in order to estimate the relationship between a single quantitative variable, the dependent variable, and several quantitative variables known as the independent variables. This model is used to estimate the value of the dependent variable as well as to find out the type of relationship between the

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

variables. Here, regression analysis was performed in its three forms: Pooled Regression Model, Fixed Effect Model and Random Effect Model, and the results were compared to choose the best model for estimating the regression equation.

Table 8: Results of Pooled Regression Model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	22.11831	4.29681	5.147611	0
ROA	312.0285	84.122	3.709238	0.001
ROE	59.39704	44.79144	1.32608	0.1963
NPM	-169.455	77.5403	-2.185379	0.0381

Based on Table 8 shows the results of a pooled regression model which examined the relationship of stock price with ROA, ROE and NPM. The results show that the ROA has a positive significant relation with the stock price at the 1% significance level. ROE has a positive relation but non-significant with the stock price. NPM has a negative significant relation with stock price at the 5% significant level.

Table 9: Results of Fixed Effect Model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	36.55897	8.775046	4.166243	0.0004
ROA	5.745656	155.0816	0.037049	0.9708
ROE	107.2193	44.17186	2.427321	0.0243
NPM	-99.77637	107.9117	-0.924611	0.3657

Based on Table 9 shows the results of a fixed effect model which examined the relationship of stock price with ROA, ROE and NPM. The results show that the ROA has a positive relation but non-significant with the stock price. ROE has a positive significant relation with the stock price at the 5% significance level. NPM has a negative relation but non-significant with the stock price.

Table 10: Results of Random Effect Model

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.18097	5.69928	4.06735	0.0004
ROA	261.3706	86.40208	3.02505	0.0055
ROE	81.14604	41.68032	1.946867	0.0624
NPM	-185.1131	78.93235	-2.345213	0.0269

Based on Table 10 shows the results of a random effect model which examined the relationship of stock price with ROA, ROE and NPM. The results show that the ROA has a positive significant relation with the stock price at the 1% significance level. ROE has a positive significant relation with the stock price at the 10% significance level. NPM has a negative significant relation with (SP) at the 5% significant level.

3.9. Housman Test

The Housman test is used to determine the best model between a fixed effect model and a random effect model.

H0: difference in coefficients of fixed effect model & random effect model is not systematic.

H1: difference in coefficients of fixed effect model & random effect model is systematic.

Table 11: Correlated Random Effects - Hausman Test

Test Summary	Chi-Sq. Statistic	Chi-Sq. d.f.	Prob.
Cross-section random	5.466634	3	0.1406

Based on Table 11, the result of the Hausman test shows that the probability is 14.06%, and this result is greater than 5% as well as greater than 10%, so we accept H0, which means that the best model is a Random Effect Model.

3.10. Multiple Linear Regression Analysis & The Model (Equation)

Multiple linear regression is one of the advanced statistical methods that ensure the accuracy of inference in order to improve research results through optimal use of data in finding causal relationships between the phenomena of the subject. Multiple linear regression is about finding a mathematical equation that expresses the relationship between many variables, one of which is a dependent variable and the other variables are independent. This means that it is used in predicting changes in the dependent variable that affects several independent variables. Therefore, the use of multiple linear regression is important to explain the relationship between the dependent variable, which must be continuous, and the independent variables, which may be continuous or discontinuous, and its idea depends on the semantic relationships that use what is known as the form of dispersion or spread. Based on output from EViews:

Dependent Variable: PRICE

Method: Panel Least Squares (Cross - section random effects)

Sample: 2015 - 2019 Periods included: 5

Cross - sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 30

Table 12: Results of Multiple Linear Regression & Weighted Statistics (Random Effect Model)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	23.18097	5.69928	4.06735	0.0004
ROA	261.3706	86.40208	3.02505	0.0055
ROE	81.14604	41.68032	1.946867	0.0624
NPM	-185.1131	78.93235	-2.345213	0.0269

R-squared	0.721299	Mean dependent var	32.56425
Adjusted R-squared	0.689142	S.D. dependent var	29.92634
S.E. of regression	16.68534	Sum squared resid	7238.412
F-statistic	22.43002	Durbin-Watson stat	1.396053
Prob (F-statistic)	0		

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

Based on Table 12, can be expressed by a mathematical equation as follows:

STOCK PRICE = 23.181 + 261.371 ROA + 81.146 ROE – 185.113 NPM

From the equation of the multiple regression model the following can be observed:

1. Constant (C) value of the model = 23.181. This value indicates that the stock price = 23,181 when the return on assets, return on equity and net profit margin = zero.

2. ROA value of the model = 261.371. This value indicates that the stock price will increase by 261.371 when the return on assets increases by one unit and other independent variables are constant.

3. ROE value of the model = 81.146. This value indicates that the stock price will increase by 81.146 when the return on equity increases by one unit and other independent variables are constant.

4. NPM value of the model = –185.113. This value indicates that the stock price will decrease by 185.113 when the net profit margin increases by one unit and other independent variables are constant.

3.11. Coefficient of Determination (R^2)

Coefficient of Determination is a measure that assesses the ability of the model to predict or interpret a result in the preparation of linear regression, it indicates the degree of correlation between the variables in the model, symbolized by R2 because it is equal to the square of the correlation coefficient. R2 takes values between 0 to 1 and the closer the value of the coefficient of determination to 1 this indicates a low value of the random error. So, R2 is the percentage change in the dependent variable, which is explained by the linear regression model. In general, a high R2 indicates that the model fits well with the data.

Based on Table 12, it is concluded that there is a strong correlation between the independent variables and the dependent variable in the model, because the R-square value is 0.721299 which is close to 1. This indicates and explains that the regression

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

equation explains 72.13% of the change in the dependent variable (SP) that occurred due to the change in the independent variables (ROA, ROE & NPM), and the rest of the change of 26.87% occurred due to factors other than the independent variables (residual) and is also due to the random error.

3.12. Analysis of Variance (ANOVA)

Analysis of variance (ANOVA) is one of the important analyzes in the multiple linear regression model. It contains a set of statistical models in addition to other procedures associated with these models. It compares the statistical averages of various groups by dividing the total variance into various parts. The first methods of analysis of variance were developed by the statistician and geneticist Ronald Fisher in the twenties and thirties of the last century, so it is sometimes known as Fisher's analysis of variance. In decision making, this method is called "analysis of variance" which tests whether the averages are all equal at once without decreasing the probability of making a correct decision or increasing the probability of error when making it. It is called ANOVA for short. This method of statistical analysis is based on what is known as the F-Test, which mainly depends on the analysis of variance.

3.13. Hypothesis Test: Simultaneous Test (F-Test)

The F-Test is based on the F-statistic, which is the value obtained from performing ANOVA or regression analysis to find out if the means between two or more groups are significantly different. F-test is performed between a dependent variable with two or more independent variables, and the test result shows a group of variables are jointly significant. If the result is significant, this means that the results most likely did not happen by chance. If the result is not significant (not statistically significant), this means that the independent variables have no effect on the dependent variable in the model. In general, if calculated F value in the test is larger than F critical value (F tabular value), and if calculated F probability is less than significance ratio 5%, then the null hypothesis (H0) is rejected and alternative hypothesis (H1) is accepted

and the model is considered significant, meaning that the independent variables have A real significant effect on the dependent variable.

The F-Test is used to find out the result of the research hypothesis H4:

H4: (ROA), (ROE), and (NPM) have a significant positive effect simultaneously on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

Based on Table 12, F-Test probability result is 0 and it is less than 5%, so null hypothesis (H0) is rejected and alternative hypothesis (H1) is accepted and the model is significant, it means ROA, ROE and NPM simultaneously affect into stock price (SP), and that means accepting H4.

3.14. Hypothesis Test: Individual Parameter Significance Test (t-Test)

The t-Test is one of the most common and important statistical tests that are widely used by researchers to measure the significant differences between the means, meaning that the t-test is used to test a hypothesis related to the arithmetic mean. The t-Test is between the dependent variable and one independent variable. According to Ghozali (2006), a t-Test is important to clarify and know the degree of influence of one independent variable in the model in part on the dependent variable. The t-Test is used to find out the result of the research hypotheses H1, H2, and H3:

H1: (ROA) has a significant positive effect on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

Based on Table 12, the results of t-Test between stock price and ROA show that the value is significant because the probability of t-Test for ROA is 0.0055 (less than 5%) and coefficient of ROA is positive equal 261.371. From the above indicates that ROA has a significant positive effect on stock price, and that means accept H1.

H2: (ROE) has a significant positive effect on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

Based on Table 12, the results of t-Test between stock price and ROE show that the value is no significant because the probability of t-Test for ROE is 0.0624 (more than 5%) and coefficient of ROE is positive equal 81.146. From the above indicates that ROE has a positive but not significant effect on stock price, and that means reject H2.

H3: (NPM) has a significant positive effect on stock prices of Retail luxury goods companies in the Retailing Industry from stock market in Saudi Arabia for the 2015 - 2019 period.

Based on Table 12, the results of t-Test between stock price and NPM show that the value is significant because the probability of t-Test for NPM is 0.0269 (less than 5%) and coefficient of NPM is negative equal -185.1131. From the above indicates that NPM has a significant negative effect on stock price, and that means reject H3.

3.15. Comparing the Results with Previous Studies

- Effect of ROA on Stock Price: Return on assets is a rate that is calculated in order to know the ability of companies to generate profits using their assets, and a higher return on assets leads to an increase in the value of the company and an increase in the stock price in the stock exchange. Based on the results of multiple linear regression, ROA has a significant positive effect on the stock price. This finding is supported by the results of Murniati (2016), Islahuzzaman et al. (2021), Pradhan (2017), Rafaqat et al. (2021) and Alaagam (2019).

- Effect of ROE on Stock Price: Return on equity is useful for investors as it shows them the level of income generated from shareholders' investments, and this ratio is useful for comparing companies in the industry. The higher this ratio, the better

indicator of the company's efficiency in dealing with shareholders' investments. If conditions are good, this will lead to higher corporate profits and improved profitability. Based on the results of multiple linear regression, ROE has a positive but not significant effect on the stock price. This finding is supported by the results of Islahuzzaman et al. (2021), Pradhan (2017) and Alaagam (2019).

- Effect of NPM on Stock Price: Net profit margin is the rate that measures the ability of sales to generate profits, calculated by dividing the net profit after tax by sales. A high percentage of net profit margin indicates that the company has the ability to produce efficiently, which increases investor confidence and raises the share price in the stock market. Based on the results of multiple linear regression, NPM has a significant negative effect on stock price. This finding is supported by the results of Murniati (2016) and Pradhan (2017).

- Effect of ROA, ROE and NPM on Stock Price: The three combined ratio measures are useful for measuring the profitability of companies to attract investors. Investors can think about how the company can efficiently generate income on net sales, income from the amount of assets used and the ability to make profits with its own capital. If these three ratios are of high value, then the share price and the value of the dividend will rise more easily, and the result can also be important for investors to predict the share price of the company that is able to give a gain. Based on the results of multiple linear regression, ROA, ROE and NPM have a significant positive effect on stock price. This finding is supported by the results of Wartoyo and Nurhayati (2018) and Islahuzzaman et al. (2021).

4. Summary, Conclusions and Recommendations

4.1. Summary

Stock prices are the most widely used indicators by investors to make their investment decisions because they are easily available as well as the high importance and value of this indicator. Stock price changes in the stock exchange are always of interest to investors. The timely change in the share price is one of the most important indicators for investors, because understanding the reasons for the rise and fall in prices helps investors achieve exceptional profits. Investing in stocks offers the advantage of earn high returns. Fundamental variables in the share price are very useful for investors as it will help them in making profitable investment decisions.

This study was conducted to find out whether there is a relationship between the profitability ratios of luxury goods companies in the retail industry of the stock market in the Kingdom of Saudi Arabia and the share price of these companies for the purpose of trying to find out whether it is possible to guide the profitability ratios of companies when investors make their investment decisions.

4.2. Conclusions

In the analysis part of the research, more than one profitability ratio was studied and the variables used for the study are: return on assets (ROA), return on equity (ROE) and net profit margin (NPM). Datasets related to stock prices and profitability ratios were obtained from the analysis software (EViews). The hypotheses of the study were tested in order to determine the relationship between profitability ratios and share price through a multiple regression model. To apply a regression model, the necessary conditions must be acceptable. The stability of the variables was tested by unit root tests by applying the Augmented Dikey-Fuller test (ADF) and the Phillips-Perron test (PP) on the time series of this study, it was observed that the variables are stable at the second difference. It was also noted that there was no Multicollinearity

relationship between the independent variables, also there was no Heteroscedasticity in the study model, and through the test of Normality it was concluded that the data used in this study are normal distribution data, and therefore the data is good for use in the regression model. In regression analysis, regression analysis was performed in its three forms: Pooled Regression Model, Fixed Effect Model and Random Effect Model, and Random Effect Model was chosen as the best model for estimating the regression equation based on the Hausman test. It is observed that there is a strong correlation between the independent variables and the dependent variable in the model, because the R-square value is 0.721299 which is close to 1.

The final conclusions of this research are:

1- Effect of ROA on stock price: based on the results of multiple linear regression; the results of the t-Test between stock price and return on assets show that ROA has a significant positive effect on SP.
2- Effect of ROE on stock price: based on the results of multiple linear regression; the results of the t-Test between stock price and return on equity show that ROE has a positive but not significant effect on SP.
3- Effect of NPM on stock price: based on the results of multiple linear regression; the results of the t-Test between stock price and net profit margin show that NPM has a significant negative effect on SP.
4- Effect of ROA, ROE and NPM on stock price: based on the results of multiple linear regression; the results of the F-Test between stock price and return on assets, return on equity and net profit margin show that profitability variables have a significant positive effect on SP.

4.3. Recommendations

The investor is recommended to put the profitability at the forefront of the points that must be examined when taking the decision to invest in the luxury retail sector in Saudi Arabia, as it has been proven that the profitability have a significant effect on

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

the stock price. However, considering only one factor while investing, e.g. profitability, cannot bring about successful results to achieve the desired goals. For this reason, it is recommended that investing in stocks should be supported by diversifying a group of factors such as liquidity, indebtedness and solvency, taking into account other micro and macro-economic factors. It is recommended that the time period of more than five years be extended so that the results are more accurate and logical, as well as the use of various methods and not only using correlation and regression analysis, but also other methods such as a fixed random model, a fixed effect analysis, a generalized method of moments or other. It is also recommended to expand the scope of the study, such as by including two or more sectors for research. From the results of this study, the ratio of return on assets, return on equity and net profit margin has a significant impact at the same time on the stock price, so investors are recommended to pay attention to these ratios when making investment decisions in luxury goods retailers. Also, luxury goods retail companies are recommended to pay attention to improving these ratios, because it has been proven that these three ratios have a simultaneous effect on the share price and are considered important in evaluating investment and buying shares. Investors who want to buy a stake in a luxury retailer should pay special attention to (ROA), because it has a partial effect on the market share price, as the (ROA) ratio can be used to determine an investment decision. Also, for users of financial statements who will make a decision, they should not rely on statements about (ROE), but should also pay attention to other factors and ratios regarding stock price appreciation such as company size, economic factors, solvency ratio, asset ratio and other liquidity ratios.

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p2 E-ISSN 2755-3418

References

- Alaagam, A. (2019). The Relationship Between Profitability and Stock Prices - Evidence from the Saudi Banking Sector. *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.10, No.14.
- Alfiyah, F. and Lubis, I. (2021). Effect of Return on Equity and Debt to Equity Ratio to Stock Return. *Indonesian Financial Review*, Vol.1, No.1.
- Anderson, Sweeney and Williams. (2011). Statistics for Business and Economics. China: South-Western.
- Asiri, B. and Alzeera, H. (2013). Is the Saudi Stock Market Efficient? A Case of Weak-Form Efficiency. *Research Journal of Finance and Accounting*, Vol.4, No.6.
- Bayrakdaroglu, A. Mirgen, C. and Kuyu, E. (2017). Relationship between profitability ratios and stock prices: an empirical analysis on BIST-100. PressAcademia Procedia (PAP), Vol.6.
- Besley, S. and Brigham, E. (2007). Essentials of managerial finance: Cengage learning.
- Brigham and Houston, (2018). Essentials of Financial Management. Translation Novietha and Febriany. Edis 14 Book 1. Cengage Learning, Jakarta: Publisher of Salemba Empat.
- Cherif, M. and Gazdar, K. (2010). Macroeconomic and institutional determinants of stock market development. The International Journal of Banking and Finance, Vol.7, No.1.
- Edison, A. (2016). Regression and Path Analysis with SPSS pathways. Second edition. Bandung: Sun.
- Expert Market Research (EMR). (2021). Saudi Arabia Luxury Market: Historical Market and Forecast (2017-2027); Market Dynamics; Value Chain Analysis; Competitive Landscape; Industry Events and Developments.
- Ghozali, Imam. (2006) & (2011). Application of Multivariate Analysis with SPSS Program. Semarang: Diponegoro University Publishing Agency.
- Gitman, L., Joehnnk, M., & Smart, S. (2011). Fundamentals of Investing. Australia: Pearson.
- Hashim, S. and Shahrumzaki, N. (2020). The Impact of Profitability, Leverage and Dividend on the Share Price of Food and Beverage Sector in Malaysia. Global Business and Management Research: An International Journal, Vol.12, No.4.
- Hidayat, R. Roespinoedji, D. and Haizam, M. (2021). Effect of Return On Assets, Net Profit Margin and Earning Per Share on Stock Prices. Turkish Journal of Computer and Mathematics Education (TURCOMAT), Vol.12, No.8.
- Horngren, C., Harrison, W., & Oliver, M. (2009). Accounting. Upper Saddle River, NJ: Pearson.

- Humiang, G., P. (2012) The Influence of Return on Equity (ROE), Return on Assets (ROA), Earnings per Share (EPS) to Stock Return. Thesis (unpublished), Sam Ratulangi University.
- Hutami, R. Putri. (2012). The Effect of Dividend Per Share, Return On Equity and Net Profit Margin on Stock Prices of Manufacturing Industry Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange for the Period 2006-2010. ISSN 2303-2065. Nominal Journal, Vol.1, No,1.
- Islahuzzaman, Mardiana, D. and Afdal, D. (2021). Profitability Ratio Influence Over Stock Price in Agricultural Companies Listed On the Indonesia Stock Exchange in 2015 - 2019. Review of International Geographical Education (RIGEO), Vol.11, No.3.
- Kasmir. (2012) & (2017). Financial Statement Analysis (Analisis Laporan Keuangan). Jakarta: PT. Rajagrafindo Persada.
- Keef, S. and Roush, M. (2001). Residual Income: A Review Essay. Australian Accounting Review, Vol.11, No.1.
- Kusumawati. (2016).” Effect of Profitability, Dividend policy and Systematic Risk on stock price. Study on Manufacturing Companies Listing in IDX Period 2012-2014”. Journal of Business Administration (JAB), Vol.35, No.2.
- Murniati, S. (2016). Effect of Capital Structure, Company Size and Profitability on the Stock Price of Food and Beverage Companies Listed on the Indonesia Stock Exchange. Information Management and Business Review, Vol.8, No.1.
- Nadyayani, D. and Suarjaya, A. (2021). The effect of profitability on stock return. American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR), Vol.5, No.1.
- Pradhan, R (2017). Impact of Fundamental Factors on Stock Price: A Case of Nepalese Commercial Banks
- Purnomo, H. (2008). Effect of Financial Performance Share Price Corporate Banking In BEI. Semarang University.
- Rafaqat, S. Rafaqat, S. Rafaqat, S. & Rafaqat, D. (2021). The Impact of Fundamental Factors on the Share Price of Micro-Sized Nasdaq Listed Technology Companies. The Economics and Finance Letters, Vol.8, No.2.
- Rafiq, H. Fatima, T. Sohail, M. Saleem, M. and Khan, M. (2013). Parental Involvement and Academic Achievement; A Study on Secondary School Students of Lahore, Pakistan. International Journal of Humanities and Social Science, Vol.3, No.8.
- RAZDAR, M. and ANSARI, M. (2013). A Study of Stock Price and Profitability Ratios in TEHRAN Stock Exchange.

- Reily, F., and Brown, K. (2012). Analysis of Investments & Managements of Portfolios. Canada: South-Western, Cengage Learning.
- Shawer, M. and Al-Ajlouni, A. (2018). Impact of Profitability on Stock Market Value: Evidence from Petrochemical Industry in Saudi Arabia. Journal of Administrative and Economic Sciences, Qassim University, Vol.11, No.2.
- Sheridan. (2021). Saudi Arabia Luxury Market Growth Rate, Industry Share, Size, Forecast Report 2021-2026. According to the latest report by IMARC Group. Alabama, United States.
- Suad, H. (2008). Basics Portfolio Theory and Analysis Securities. Fourth Edition. Publisher: STIM YKPN. Yogyakarta.
- Sugiyono. (2010). Business Research Methods (Quantitative, Qualitative and R&D Approaches). Bandung: CV. Alphabet.
- Sunaryo, D. (2020). The Effect of Net Profit Margin, Return on Asset, Return on Equity on Share Prices in The Southeast Asian Metal Industry. International Journal of Science, Technology & Management, Vol.1, No.3.
- Sutrisno. (2001). Financial Management Theory, Concepts and Applications, First Edition, Ekonisia, Yogyakarta.
- Sutrisno, (2012). Financial Management Theory, Concepts and Applications. Ekonisia, Yogyakarta.
- Syamsuddin, L. (2009). Corporate Financial Management. New edition. Jakarta: PT. King Grafindo Persada.
- Tease, W. (1993). The stock market and investment. OECD Economic Studies, Vol.20, No.2.
- Wartoyo, H. and Nurhayati. (2018). Analysis of The Effect of Net Profit Margin, Return on Assets, and Return on Equity on Stock Price (Case Study on Consumption Industrial Sector Companies Listed in Indonesian Sharia Stock Index at Indonesia Stock Exchange in 2016). The Management Journal of BINANIAGA, Vol.3, No.2.
- Concerning the stock price, the data for the stock prices for this study were collected from the website: investing.com.
- The companies' financial statements (statement of financial position and income statement) were used to calculate ROA, ROE and NPM.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الشخصية القانونية للروبوت الجراحي ومدى إمكانية تحديد المسؤولية الجنائية

فاطمة المصباح عبد الله مضوي
أستاذ مساعد، قسم الحقوق، كلية العلوم الإدارية والإنسانية، جامعة المستقبل، المملكة العربية السعودية
mudawifatima@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى التعرف على بيان مفهوم الشخصية القانونية والمقصود بالروبوت الجراحي، والتعرف على إمكانية تحمل الروبوت الجراحي المسئولية الجنائية، واستخدمت الدراسة المنهج الاستنباطي، وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج، أهمها: أن الشخصية القانونية هي قابلية الفرد إلى اكتساب الحقوق والالتزام بالالتزامات، كما تبين أن الروبوت الجراحي هو روبوت مبرج للقيام بالتدخل الجراحي في جسم الإنسان، بالإضافة إلى وجود صعوبة في تحديد المسئولية الجنائية للروبوت، وإن كان من الممكن تحديد المسئولية المدنية للمنتج أو للجهة العلاجية الي استخدم الروبوت في الجراحة، وقد أوصت الدراسة بالعديد من التوصيات أهمها: ضرورة سن تشريعات جنائية تحدد الجهة أو الأشخاص المسؤولين جنائيا عن أفعال الروبوت، ووضع ضوابط وشروط لمنح الروبوت الشخصية الاعتبارية وقواعد المسئولية الجنائية المترتبة على أفعاله.

كلمات مفتاحية: الشخصية القانونية، الروبوت الجراحي، المسؤولية الجنائية.

The Legal Personality of Robotic Surgery and the Possibility of Determining Criminal Liability

Fatima Al-Misbah Abdullah Madawi
Department of Law, College of Administrative and Human Sciences, Future University, Kingdom of Saudi Arabia
mudawifatima@gmail.com

Abstract

The study aimed to identify the concept of legal personality and the meaning of robotic surgery and to identify the possibility of robotic surgery bearing criminal liability. The study used the deductive approach and it study reached several

results including that legal personality is the individual's ability to acquire rights and be obligated to obligations. It was also found that robotic surgery is a programmed robot to perform surgical intervention in the human body. Additionally, there is difficulty in determining the criminal liability of the robot, although it is possible to determine the civil liability of the manufacturer or the medical entity that used the robot in surgery. The study recommended several recommendations including the necessity of enacting criminal legislation that determines the entity or persons criminally responsible for the robot's actions and setting controls and conditions for granting the robot legal personality and rules of criminal liability arising from its actions.

Keywords: Legal Personality, Robot-assisted Surgery, Criminal Liability.

المقدمة

أنتجت الثورة الصناعية جيلًا جديدًا يعتمد على البيانات الضخمة وتقنيات وأدوات الذكاء الاصطناعي، ومن أبرز ما يميز الذكاء الاصطناعي آثاره الإيجابية المهمة في العديد من المجالات، بما في ذلك الروبوتات، وإنترنت الأشياء، والمدن والمرافق الذكية، والهندسة الوراثية، والعديد من المجالات المعاصرة الأخرى التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي.

يتميز العصر الحالي بالثورة المعلوماتية التي أفرزت العديد من التقنيات الحديثة أهمها الذكاء الاصطناعي والروبوت الذكي الذي أصبح دوره إيجابي في حياتنا اليومية، فقد ظهرت العديد من الروبوتات الذكية منها ما يتعلق بالمجال الطبي، والاقتصادي، والعسكري، وغيرها (دريال، 2022، ص 454).

فبعد الثورات العديدة التي قام بها الإنسان لتطوير نفسه لا سيما الثورة الصناعية، عمل في النصف الثاني للقرن السابق على أن تكون ثورته هذه المرة معرفية أساسها التطور التكنولوجي والمعرفي، وهو ما دفعه للبحث عن مساعد له، فانتقل من مجر آلة بسيطة تحفظ له المعلومات وترتبها ثم تقدمها إليه كيفما أراد إلى خلق نظام يحاكي الذكاء البشري من خلال قدرته على التعلم والحفظ والاستنتاج ليفكر معه، وربما يصل قبله إلى إيجاد الحلول، وهذا ما يسمى بالذكاء الاصطناعي (بن عثمان، 2020، ص. 157).

فلم يعد من الخيال العلمي أن نتحدث عن شخصية "الروبوت" فاليوم باتت الروبوتات جزءًا أساسيًا من حياتنا اليومية دون أن نشعر بها، فقد تغلغلت في صورتها البرمجية في مفاصل تعاملاتنا ومجتمعاتنا، ولم نعد نستطيع الاستغناء عنها (القوصي، 2019، ص 13).

كما تتميز هذه الروبوتات بالعديد من الخصائص، بما في ذلك الاستقلالية والذكاء الشبيه بذكاء الإنسان، وهي تؤدي الآن العديد من الوظائف والأنشطة التي كانت في السابق وظائف وأنشطة بشرية مثل: نقل الأخبار، والتمريض، وتشخيص الأمراض.

مشكلة الدراسة

نتيجة لتطور النظم البرمجية وظهور ما يسمى بالذكاء الاصطناعي، تمكنت الآلة من التصرف والسلوك بشكل مستقل بطرق شبيهة بالسلوك الإنساني بمعنى ظهور شخصية للآلة مستقلة بشكل كامل عن السيطرة الإنسانية.

فقد أعطت البرمجة المتطورة لبعض الآلات التي تعمل بالذكاء الاصطناعي قدرات تصل خطورتها إلى بناء خبرة ذاتية تمكنها من اتخاذ قرارات منفردة في أي مواقف تواجهها مثل الإنسان البشري، كما أن الضرر الناجم عنها غير محدود تقريبًا، فأننا أمام آلة أساسًا كشيء، ولكن لها استقلالية في صنع القرار، كما قد يحدث الضرر بسبب الجسم الميكانيكي للآلة وهي متوقفة عن العمل، أو بسبب عيب في إنتاجها أو برمجتها أو سوء استخدامها، مما يصعب تحديد المسؤولية القانونية عن الضرر الناجم عن الجريمة (سماعيلي، 2023، ص 147). وفي حالة حدوث الضرر نتيجة لتصرف الآلة بشكل مستقل تثور مسألة المسئولية الجنائية عن تصرفات الآلة، فالمسئولية الجنائية ترتبط بالشخصية القانونية سواء كانت شخصية طبيعية أو شخصية اعتبارية. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى تنظيم الأحكام القانونية للروبوت ولذلك يشير المدبولي (2024) أن النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي لا زال يعاني من نقص في التنظيم التشريعي نظرا لعدم وجود نصوص قانونية شاملة تستوعبه من جميع جوانبه.

وبناء على ذلك تتضح مشكلة الدراسة والتي تتحدد في السؤال الرئيس التالي: ما طبيعة الشخصية القانونية للروبوت الجراحي وما إمكانية تحديد المسؤولية الجنائية؟

أسئلة الدراسة

1. ما مفهوم الشخصية القانونية؟
2. ما المقصود بالروبوت الجراحي؟
3. ما طبيعة الشخصية القانونية للروبوت الجراحي؟
4. ما إمكانية تحمل الروبوت الجراحي المسئولية الجنائية؟

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان مفهوم الشخصية القانونية.

2. بيان المقصود بالروبوت الجراحي.
3. معرفة طبيعة الشخصية القانونية للروبوت الجراحي.
4. تحديد إمكانية تحمل الروبوت الجراحي المسئولية الجنائية.

منهج الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الاستنباطي حيث يعتمد الباحث على استنباط الأحكام المتعلقة بالمسئولية الجنائية للروبوت من خلال الأحكام العامة للمسئولية الجنائية لبيان مدى انطباقها على الروبوت، ومن ثم إمكانية تحمل الروبوت الجراحي للمسئولية الجنائية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في حداثة موضوعها وطبيعة المشكلة التي تعالجها، فالذكاء الاصطناعي بشكل عام والروبوت الجراحي بشك خاص من نتائج الثورة التكنولوجية التي يعيشها العالم في الوقت الحاضر، بالإضافة إلى الطبيعة الغامضة للذكاء الاصطناعي وصعوبة تصنيفه من جهة أخرى يعطي لمشكلة الدراسة أهمية كبيرة.

الدراسات السابقة

1. **دراسة المهيري (2016) بعنوان أسس وأنواع المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري في القانون الإنجليزي وقانون العقوبات لدلة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة:** هدفت الدراسة إلى تحديد أساس ونوع المسؤولية الجزائية للشخص الاعتباري في قانون العقوبات لدولة الإمارات العربية المتحدة، وقد أظهرت الدراسة أن مسئولية الشخص الاعتباري هي مسئولية مباشرة باعتبار أنها مسئولية مستقلة عن الشخص الطبيعي.
2. **دراسة العبيدان (2021) بعنوان المسؤولية المدنية التقصيرية عن أخطاء الروبوت: دراسة بين نظرية حارس الأشياء في القانون الكويتي ونظرية النائب الإنساني في القانون الأوروبي:** هدفت الدراسة إلى تحديد الخطوات المطلوبة من المشرع الكويتي بغاية الوصول إلى نصوص قانونية مدنية معاصرة في ظل فقدان القواعد العامة القائمة في القانون المدني لقدرتها على تنظيم الوقائع التي يكون الروبوت طرفا أساسيا فيها. وقد أظهرت الدراسة عدم مناسبة النظريتين (حارس الأشياء، والنائب الإنساني) للتعامل مع الأضرار الناتجة عن الروبوت لأن الأولى تجاوزها الزمن بالنسبة أما الثانية فهي استشرافية للمستقبل ويصعب تطبيقها.
3. **دراسة أعراب (2022) بعنوان مسؤولية الروبوت في ظل الذكاء الاصطناعي:** هدفت الدراسة إلى بيان أحكام مسؤولية الروبوت في ضوء تطبيقات الذكاء الاصطناعي، وقد أظهرت الدراسة أن معظم

قوانين الدول لم تنظم مسألة الروبوتات في قوانينها الوطنية، لذلك نرجع على آراء الفقهاء في هذا الأمر إذا هناك من ينادي بفكرة مساءلة الروبوت وهناك من يرفض هذه الفكرة.

4. **دراسة داغر وماشاف (2023) بعنوان مدى إمكانية تمتع الروبوت بالشخصية المعنوية:** هدفت الدراسة إلى تحديد الشخص المسؤول عن الأضرار التي يحدثها الروبوت، وقد أظهرت الدراسة عدم اتفاق الفقه القانوني على منح الروبوت الشخصية القانونية وهي القدرة على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات.
5. **دراسة المدبولي (2024) بعنوان الأساس القانوني للمسؤولية عن أضرار الروبوت:** هدفت لدراسة إلى بيان الأساس القانوني للمسئولية الناشئة عن الأضرار التي يسببها الروبوت، وقد أظهرت الدراسة أن النظام القانوني للروبوتات ذات الذكاء الاصطناعي لا زال يعاني من نقص في التنظيم التشريعي نظرا لعدم وجود نصوص قانونية شاملة تستوعبه من جميع جوانبه، وكذلك أظهرت الدراسة أن قواعد المسؤولية عن الخطأ الشخصي غير ملائم لجبر الأضرار المترتبة على عمل تقنيات الذكاء بمعناه الفني الدقيق.

الإطار النظري

المبحث الأول: الشخصية القانونية للروبوت

الشخصية القانونية هي أساس اكتساب أي شخص للحقوق كما أنها أساس تحمله للمسئولية الناتجة عن تصرفاته، ولذلك فإن فكرة الشخصية القانوني هي أساس نشوء العلاقات القانونية الناشئة عن التصرفات القانونية.

فإن المتعارف عليه قانونًا أن الشخصية القانونية إما شخصية طبيعية أو شخصية معنوية، لكن التطور العلمي الذي شهده العالم اليوم، والذي نتج عنه تقنيات تكنولوجية رقمية وذكية، دفع إلى التساؤل عن مدى إمكانية التوسع في فكرة الشخصية القانونية التقليدية، أو إدراج مفهوم جديد للشخصية القانونية يتماشى مع الطبيعة الخاصة للروبوت الذكي، خصوصًا أن فكرة الشخصية القانونية المعنوية التي أصبحت اليوم واقع قانوني لا جدال فيه كانت محل اختلاف في وقت مضى (دريال، 2022، ص 457).

أولاً: مفهوم الشخصية القانونية وأنواعها:

تعرف الشخصية بأنها "وصف قانوني يجعل لمن يمنحه أهلية كسب الحقوق والالتزام بالواجبات". (اسكندر وعطية وعبد الرحمن، 1999، 104).

وتعتبر الشخصية القانونية كل شخص أو كيان أو إنسان أو منظمة أو مكتب، يقوم بتفعيل وتطبيق الحقوق والواجبات التي تجعل المؤسسات أو الأفراد يعملون في نظام قانوني، ويمكن القول إن

الشخصية القانونية هي شخصية موروثة في بعض الأفراد والكيانات (دربال، 2022، 457).

وتنقسم الشخصية القانونية إلى قسمين وهما الآتي:

1. شخص طبيعي

تعترف القوانين الحديثة على عكس الحال بالنسبة للقوانين القديمة لكل إنسان بالشخصية القانونية بصرف النظر عن مدى ما يتمتع به من حقوق، وما يتحمل به من واجبات (سعد، 2010، ص. 144).

فالشخص الطبيعي هو الإنسان الذي له إرادة محسوسة عكس الجماد والحيوان اللذين لا إرادة لهما، ويعد كل إنسان اليوم شخصًا في نظر القانون ويصلح أن يتمتع بالحقوق ويلتزم بالواجبات، أي تثبت له الشخصية القانونية باعتباره كائنًا اجتماعيًا متميزًا تشرع القواعد القانونية لتنظيم شؤونه، فهو علة وجود القانون والغاية منه (الداودي، 2004، ص. 246). ويمنح القانون الإنسان الطبيعي الشخصية القانونية منذ الولادة وحتى الوفاة، وينبغي أن يولد الإنسان حيًا، فلا تثبت الشخصية القانونية لمن يولد ميتًا، وعلى هذا الأساس أن الإنسان يضل متمتعًا بالشخصية القانونية طيلة حياته، وتنتهي بالوفاة الطبيعية التي ينبغي تأكيدها بموجب السجلات المدنية الخاص بالدول (جاسم، 2023، ص. 779).

2. شخص معنوي

يتمتع الشخص المعنوي بشخصية قانونية ومادية مستقلة عن الأشخاص القائمين عليه، ويقوم بإجراء التصرفات القانونية لحسابه، وله ذمة مالية مستقلة، وتثبت له الحقوق مثلما يتحمل الواجبات (حامد، 2010، ص. 39).

ويعرف الشخص المعنوي بأنه "جماعة من الأشخاص أو مجموعة من الأموال، يرمي إلى تحقيق غرض معين، ويمنحه القانون شخصية بالقدر اللازم لتحقيق هذا الغرض، ويكون مستقلًا، ومتميزًا عن الأشخاص المكودين به أو المنتفعين منه، كالدولة، والجمعيات، والشركات، وغيرها (التكروري، 2017، ص. 103). ويمنح المشرع الشخصية الاعتبارية لمجموعة من الأشخاص، أو لمجموعة من الأموال، تهدف إلى تحقيق غرض معين، والحكمة التي استهدفها المشرع من منح الشخصية القانونية لهذه المجموعات، أو الوحدات، هو تمكينها من مواجهة الغير، كشخص واحد متميز ومستقل عن الأعضاء المكونين له، ليسهل تحقيق الغرض الذي اجتمعت من أجله مجموعة من الأشخاص، أو الأموال (الشرقاوي، 1986، ص. 20).

وبالرجوع إلى مفهوم الشخص الاعتباري نجد أن إضفاء صفة الشخصية الاعتبارية تكون بحكم القانون، كما أن الشخصية الاعتبارية هي معنوية أي غير ملموسة مثل ما هو الحال في الشركات التجارية التي تعتبر كيانات اقتصادية تكتسب الشخصية القانونية المعنوية عند قيدها في السجل التجاري، خلافًا للروبوت

الذكي الذي يتميز يطابعه الملموس أي هو عبارة عن أشياء مصنوعة من طرف الإنسان (دريال، 2022، ص. 459).

تعرف الشخصية الاعتبارية Legal personhood على أنها مجازًا قانونيًا يستخدم في المقام الأول مع الشركات لتحقيق التنسيق بين أطراف مختلفة (بدلاً من العقود)، وفصل الأصول، وتقييد المسؤولية. وبالمثل، قد تُنسب فئة معينة من التطبيقات القائمة على الذكاء الاصطناعي إلى الشخصية القانونية على أسس وظيفية، عندما يُنظر إلى ذلك على أنه أفضل من الحلول القانونية البديلة لأسباب تحتاج إلى تبرير على أساس كل حالة على حدة. وهنا نجد أن الأساس الوظيفي Functional ground يتضمن عدد من الاتجاهات التي يمكن استعراض كل منها على النحو التالي:

1. تحديد طرف واحد مسؤول مبدئيًا تجاه الضحية عندما يكون من المستحيل أو مكلفًا جدًا على المدعي تحديد الوكيل (أو الوكلاء) المسؤولين بشكل أساسي عن المخاطر التي يشكلها المنتج أو الخدمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي أو الاستفادة منها وبخاصة عند مشاركة أطراف متعددة في العملية والتي تتولى مسئوليات مثل إنشاء وتدريب وإدارة وتقديم وتطوير الخدمات الأساسية.
2. السماح بفصل الموجودات، باعتبارها طريقة أكثر ملاءمة تجاه المدعي لتقييد المسؤولية، بدلاً من تحديد حد أقصى للتعويضات من خلال نص قانوني محدد.
3. الإلزام بالقيام بواجبات التسجيل والإفصاح لتسهيل تحديد الأطراف التي يمكن مساءلتها في المنتج أو الخدمة المعتمدة على الذكاء الاصطناعي (European Parliament, 2020, 33).

ثانياً: التعريف بالروبوت الجراحي:

إن الذكاء الاصطناعي ينشأ من عمل الإنسان ومهاراته وقدراته، وهو عبارة عن محاكاة للذكاء البشري، فإن الروبوت الذكي لا يتمتع باستقلالية تامة، لأنه دائمًا ما يحتاج لتدخل الإنسان في حالة حدوث أي مشكل تقني.

وقد عرف المعهد الأمريكي للروبوت الروبوت أنه "مناول يدوي قابل لإعادة البرمجة ومتعدد الوظائف ومصمم لتحريك المواد والأجزاء والأدوات أو الأجهزة الخاصة من خلال مختلف الحركات المبرمجة بهدف أداء مهمات متنوعة (داغر وماشاف، 2023، ص 420).

فقد علم الذكاء الاصطناعي لبناء الذكاء الآلي، ومعنى ذلك تصميم آلة قادرة على القيام بنفس الوظائف التي تقوم بها الأعضاء البشرية الطبيعية، الأمر الذي جعل أصحاب الذكاء الاصطناعي يتخذون من محاولة إعادة إنتاج آليات التفكير والاستدلال من طرف الآلة أحد المواضيع الرئيسية للتمحيص والدراسة، ومن ثم تغيرت النظرة إلى الذكاء الطبيعي لتشمل كل ما هو صناعي، وأدى هذا الأمر إلى قلب الموازين وخلق هوة بين مفهوم الذكاء الطبيعي والصناعي سيما أمام الغموض والضبابية التي يصعب

معها فك خيوط هذا المفهوم المبهم ورسم خريطة الطريق لتهدينا إلى تعريف جامع مانع للذكاء الصناعي الذي يعتبر أساس الروبوتات (السوسي، 2020، ص. 57).

وتعتبر تقنيات الذكاء الاصطناعي من أهم الركائز الأساسية في المجالات العلمية الطبية، والتي ساهمت في إنتاج عالم الروبوتات الطبيعة، والتي يتم استخدامها في العديد من التطبيقات الطبية مثل: روبوتات الرعاية الصحية التي تعتني بكبار السن أو أصحاب الإعاقات المختلفة، والروبوتات التي يتم استخدامها في العمليات الجراحية، وتعرف الجراحات الروبوتية على أنها تدخل جراحي في جسم الإنسان عن طريق تقنية حاسوبية مبرمجة مسبقًا بالمعلومات والإجراءات الخاصة بالعملية دون تدخل من الطبيب؛ حيث تستهدف تلك الجراحات الروبوتية زيادة الدقة وقدرات الجراحين التكنولوجية والفنية (عبد الناصر، 2022، ص. 478).

وتعد الجراحة الروبوتية واحدة من أحدث التقنيات المستخدمة في الجراحة، بوصفها استراتيجية لتقليل الألم والوقت المستغرق في التعافي من خلال تنفيذ تقنيات جراحية معقدة (Darweesh, Abdel-Rahman & Diab, 2024, 53).

وتعرف الجراحة الروبوتية بأنها استخدام التكنولوجيا الروبوتية والحاسوبية لإجراء العمليات الجراحية، وهي تعتمد على التقدم التكنولوجي؛ مما يتيح إجراء جميع العمليات الجراحية بالمنظار في جميع التخصصات، وتساعد الجراحة الروبوتية في التغلب على قيود الجراحة التقليدية، وتحسين دقة الجراحين.

والجراحة الروبوتية عبارة عن تكنولوجيا متطورة يمكن اعتبارها أخر ما توصلت إليه التطورات في مجال الجراحة، ذلك بأنها تسمح بإنجاز العمليات التي تجرى بالمنظار بشكل أدق وبألم أقل، وقد بات عمل الروبوت في غرف العمليات الجراحية مكملًا لعمل الطبيب، ولا يمكن القول إنه حل مكانه، لأن الطبيب الجراح هو من يديره أو يقوده؛ مما يعني استحالة إجراء الروبوت العملية منفردًا (عبد الناصر، 2022، ص. 486-495).

حيث تسمح الجراحة الروبوتية بإجراء تدخلات أكثر دقة أو تدخلات عن بُعد، استنادًا إلى توافر كميات كبيرة من البيانات. إن المثال النموذجي الذي يمكن الاستشهاد به في ذلك السياق هو روبوت دافنشي DA VINCI، الذي يحمل نفس اسم الشركة الذي صنعته، والتي نالت العديد من براءات الاختراع المتخصصة في تكنولوجيا الروبوت المصممة للمساعدة في العمليات الجراحية (Macías, 2021, 127-128).

ويرجع تاريخ جراحة الروبوت إلى عام 1985 في مركز ميموريال الطبي بكاليفورنيا في الولايات المتحدة،

عندما سمحت ذراع روبوت صناعي معدل (يونيميشن بوما 200) بالحصول على خزعة إستيريوتاكتية موجهة بواسطة جهاز الحاسوب المقطعي للدماغ بدقة تصل إلى 0.05 ملم (والذي حصل على موافقة إدارة الغذاء والدواء في عام 1999). وفي عام 1991 في لندن، المملكة المتحدة، تم استخدام الروبوت الجراحي لأول مرة (Probot – والذي تم تطويره في إمبريال كوليدج لندن) للإزالة الذاتية لكمية كبيرة من الأنسجة أثناء عملية (استئصال البروستاتا عبر الإحليل). وفي عام 1992، تم تعديل روبوت صناعي آخر لإجراء العمليات الجراحية في اليابان لاستبدال مفصل الفخذ. وبعد بضع سنوات، وتحديدًا في عام 2000، استخدمت ألمانيا لأول مرة نظامًا آليًا للتخطيط الجراحي بمساعدة الكمبيوتر والروبوتات لإجراء تدخل لإصلاح الرباط الصليبي الأمامي. ويرى الكثير من الباحثين أنه يمكن تقسيم مراحل تطور الروبوت الجراحي إلى قسمين أساسيين وهما الفئة الأولى من الروبوتات الجراحية المعتمدة على الروبوتات الصناعية المستقلة مما يعني أن الروبوت يتولى تنفيذ مهمة دون تدخل الجراح. أما الفئة الثانية من الروبوتات الجراحية فهي الروبوتات المصممة لمساعدة الجراح والعمل معه أثناء التدخلات الجراحية (مثل روبوت دافنشي) (Graur et al., 2018, 161-162).

ولقد تطورت الجراحة الروبوتية بشكل غير مسبوق في هذه الآونة بوصفها مجال مبتكر في عالم الطب، وتمكنت من إحداث ثورة في الممارسات الجراحية في مختلف التخصصات بما في ذلك جراحة الأعصاب، وجراحة العمود الفقري، وجراحة الغدد الصماء، وجراحة الأورام، وجراحة العظام، وطب العيون، وطب النساء، وجراحة التجميل، وجراحة الأطفال، جراحة الصدر، وطب الأسنان (Pai et al., 2023, 1). وعليه، فإن التقدم التكنولوجي في أنظمة التحكم الروبوتية والذكاء الاصطناعي يجعل من المرجح أن يغير الجيل المقبل من الروبوتات أفاق التكنولوجيا الجراحية على المستوى العالمي (Marcus, 2024, 61).

لا أن مثل هذه الثورة غير المسبوقة في عالم الجراحة الروبوتية تتطلب إعادة النظر في التشريعات القائمة، واستحداث عدد من القوانين الجديدة من أجل التوصل إلى صيغ تشريعية مناسبة تعزز من الاستخدام المفيد للروبوتات والذكاء الاصطناعي في قطاع الرعاية الصحية (Macías, 2021, 120).

إلا أن الإشكالية الرئيسية تمكن في كونها تشكل تحديًا للأطر القانونية الحالية فيما يتعلق بتعويض الأضرار الناتجة عنها (Vedder, 2021 i) وهو الأمر الذي يمكن مناقشته على أكثر من مستوى. أولاً، يشكل عدم وجود تدريب وتصديق قياسي للجراحة الروبوتية مخاطر محتملة على سلامة المرضى. ثانيًا، تتطلب عمليات الإذن المستنير اعتبارات إضافية لضمان أن يكون المرضى على دراية تامة بقدرات التكنولوجيا الفعلية والمخاطر المحتملة. أخيرًا، تصبح قضية المسؤولية القانونية معقدة بسبب تورط أطراف متعددة في عمل نظام الروبوت (Pai et al., 2023, 1).

ثالثاً: الشخصية القانونية للروبوت الجراحي:

إن تطور مفهوم الشخصية القانونية ومدى إمكانية انتقال هذا المفهوم من أبعاده التقليدية إلى أبعاد جديدة تتعلق بالذكاء الاصطناعي، وهذا يستدعي توضيح ارتباط مفهوم الشخصية الاعتبارية بالإنسان وإمكانية منح الشخصية القانونية لكيانات جديدة تمهيدًا للاعتراف بطبيعة وخصوصية الحقوق والالتزامات المرتبطة بهذه الشخصية.

فأشخاص القانون هما أما الشخص الطبيعي، وأما الشخص الاعتباري؛ حيث لا يعترف القانون بوجه عام إلا بوجود هذين النوعين من الأشخاص القانونيين، مانحًا كلًا منهما مركزًا قانونيًا يتماشى مع طبيعته وخصوصيته (سماعيلي، 2023، ص. 147).

وبالتالي فإن الطبيعة المتميزة للروبوت تحتاج إلى تنظيم قانوني جديد بحيث يمكن التعامل مع قدرات الروبوت وما ينتج عنه من آثار قانونية، فيذكر السوسي (2020، ص 62) أن ظهور الروبوت أدى ظهور شخص قانوني جديد يتمتع بنفس الخصائص البشرية من إدراك وتمييز كما هو الشأن بالنسبة للشخص الطبيعي، غير أن هذا التأثر من شأنه تغيير القواعد القانونية المطبقة على الإنسان الطبيعي. وللاعتراف بوجود حق ما، من الضروري الاعتراف بوجود الشخص الذي ينسب إليه هذا لحق، وفي المصطلحات القانونية يعني "الشخص" أي كيان قادر على اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات، وتثبت الشخصية القانونية للإنسان ويطلق عليه الشخص الطبيعي، بينما يطلق على مجموعة من الأفراد أو مجموعة من الأصول شخص طبيعي وكيان قانوني.

أما الروبوت فمازال في نظر المشرعين شيء تقليدي أصم، وهذه النظرة لا تختلف بين أنواع الروبوتات، فكل هذه الاختراعات بنظر المشرع هي آلات، أي أشياء لا تعقل، فإن الاستمرار في تطبيق فلسفة الشيء على الروبوت يعني أن الذكاء الاصطناعي بنظر القانون هو والعدم سواء (القوصي، 2019، ص. 17).

وبناء على ما سبق فإن مصطلح الذكاء الاصطناعي يثير لغزًا قانونيًا مهمًا، خاصة وأنه أصبح اليوم الركيزة الأساسية للتكنولوجية التي يعيشها العالم؛ حيث تخطى المرحلة التي يعتمد فيها على الحواسيب من جمع البيانات واسترجعها إلى المرحلة التي أصبح فيه يحاكي الإنسان، هذا ما أضفى إشكالية مفهومه وتمييزه عن الذكاء البشري، إلى جانب تحديد شخصيته القانونية بين الرفض والتأكيد (سماعيلي، 2023، ص. 148).

فالحديث عن منح الشخص الافتراضي شخصية قانونية مازالت فكرة لم تلق تأييد كلي ولا معارضة كلية، فقد اختلف آراء الفقهاء ورجال القانون بخوص هذا الرأي، منهم من عارض هذا الطرح على أساس أن الروبوتات الذكية مازالت إلى يومنا هذا لم تصل إلى درجة عالية من الذكاء الذي تحاكي به الذكاء

الإنساني، وبالتالي ليس من المنطقي اكتسابها للشخصية القانونية (دريال، 2022، ص. 460). فإن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي يعني خلق منظومة قانونية خاصة بغير البشريين، وهذا ما يعني مجتمعًا آخر في موازاة المجتمع البشري، وهاذ قد ينم عن الوقوع بالضرورة في إشكالات عديدة فيما بين المجتمعين قد يؤدي في النهاية إلى إنصاف أحد عن الأخر، وهذا ما يتعارض تمامًا مع الكرامة الإنسانية التي خلق القانون لحمايتها والمحافظة عليها (بن عثمان، 2020، ص. 166).

وعلاوة على ذلك فأن البيئة التي يمكن أن يعمل بها قد تسمح له بأن يكون معروفًا في أكثر من مجتمع، بحيث يمكن لأي شخص شراؤه واستخدامه، إذن فلابد من تحديد اللحظة التي تبدأ فيها الشخصية القانونية، ومن هو الشخص الطبيعي الذي يمثله، وما هو موطنه.

ويعتبر بعض فقهاء القانون أن لروبوتات الحالية ليست ذكية، ما يؤدي لاستحالة منحها الشخصية القانونية، فتقنيات الذكاء الاصطناعي لم تتطور لدرجة الوصول إلى برمجة تطابق الإنسان، وعليه فالوضع الحالي للتشريعات عاجز عن تقبل فكرة الاعتراف للروبوت بالشخصية القانونية (دريال، 2022، ص. 456).

فمنح الشخصية القانونية هو قرار من المشرع، ويتبع سلسلة من الإجراءات، وأهم هذه الإجراءات هو تحديد لحظة بدء الشخصية القانونية؛ لذلك لابد من وجود حل لمشكلة منح الشخصية القانونية بل يجب أن ينص عليها القانون، فعلى سبيل الثمال الأشخاص الاعتبارية تفتقر إلى الوجود الحقيقي وتحتاج إلى ممثل قانوني من الأشخاص الطبيعية، فلا يمكن تصور مثل هذا الأمر بالنسبة للروبوت، وهذا يرجع إلى طبيعته الخاصة المتمثلة في إمكانية استخدامه من قبل أكثر من شخص.

حيث أن شخصيات الذكاء الاصطناعي يلزم لها مواد قانونية تتطلع عملها وواجباتها وحقوقها، وهنا هي المقارب فهذه الكيانات تعمل في الوقت الحاضر معامل الإنسان رغم عدم إقرار التشريعات لها بالشخصية القانونية (جاسم، 2023، ص. 796).

إذ تشترط القوانين في هذا الشخص الطبيعي الأهلية القانونية لنفاذ تصرفاته وتحمله الالتزامات والمسؤولية القانونية، وتحميل هذا الشخص القانوني الجديد أو الشخص القانوني التكنولوجي المسؤولية عن كافة أعماله، ومن ثم يلزم تمتيعه باسم يميزه عن غيره، وذمة مالية لكي يعوض الضرر في حالة إلحاق الضرر بالغير؛ لذلك لابد من إعادة تنظيم العلاقات التي يكون الروبوت طرفًا فيها (السوسي، 2020، ص. 62).

فالمعلوم أن الشخص الطبيعي يتمتع بعدة حقوق أو مميزات تنتج من الاعتراف له بالشخصية القانوني مثل: الاسم، والموطن، والحالة، والأهلية القانونية، في حين أنه يعصب توفر هذه الحقوق أو المميزات

في الروبوتات، كما أن الأهلية القانونية، والتي تعتبر من مميزات الشخص الطبيعي، لا يتصور توافرها بمفهومها القانوني الدقيق في الروبوتات، سواء كانت أهلية الوجوب أم أهلية الأداء، خاصة أن الأخيرة تتقرر للشخص الطبيعي لمروره بمراحل عمرية وزمنية معينة، وهو ما لا يتوفر بالتأكيد في الروبوت، أما بالنسبة للشخص المعنوي، فهو يتمتع بالعديد من الحقوق إلا ما كان منها ملازمًا لصفة الإنسان الطبيعية، مثل: الذمة المالية المستقلة، وحق التقاضي، والموطن المستقل، وهو ما يصعب كذلك توفره في الروبوتات (فتح الباب، 2021، ص. 69). فإن النتيجة الطبيعية لمنح الشخصية القانونية لكيانات الذكاء هو أن تصبح له ذمة مالية مستقل بشقيها السلبي والإيجابي، وكيان الذكاء الاصطناعي حتى لو أرق له بالشخصية القانونية فليس له ذمة مالية، ولا يوجد ما يمثل مصدر لهذه الذمة كما هو الحال مع الأشخاص الاعتبارية، وبهذا فلو سلمنا بفكرة منح الشخصية القانونية للروبوتات من الناحية الفلسفية إلا أن عدم تقديم حي بمشكل وجود ذمة مالية مستقلة لهذه الكيانات لتحمل المسؤولية القانونية دون مستخدمي، سيجعل هذا الشخص (الروبوت) غير مفيد إطلاقًا (جاسم، 2023، ص. 802).

والغرض من منح الشخصية القانونية للأشخاص الافتراضيين هو تحملهم المسئولية في حالة وقوع ضرر ما وليس حمايتهم، ولذلك لابد من رفض فكرة منح الشخصية القانونية للروبوت على أساس أن الشركة المصنعة تحاول إعفاء نفسها من المسئولية عن أفعال أجهزتها الخاصة، وبالتالي فإن منح الشخصية القانونية لهذه الروبوتات لن تشكل خطرًا على النظام العام فقط، وإنما قد تؤدي أيضًا إلى سحب مسؤولية الصانع.

وبالتالي فالاعتراف بالشخصية القانونية للروبوتات المزودة بالذكاء الاصطناعي يعني التوصل إلى تحديد وعاء المسؤولية عن الأضرار التي تسبب فيها الذكاء الاصطناعي، فالاعتراف للذكاء الاصطناعي بالحقوق يحميه من اعتداء الغير، وتحمله للالتزامات الناشئة عن أفعال؛ ليحمي الأشخاص الآخرين (الجزولي، 2022، ص.223).

فإنه ليس من الضروري أن تمنح كيانات الذكاء الاصطناعي ذات الخصائص الشخصية القانونية الطبيعية، إذا أضيفت عليها الشخصية القانونية، فالشخص المعنوي حينما أقر له القانون بالشخصية لم يمنح كل خصائص الشخصية، بل منحه الخصائص التي تتناسب مع طبيعته (الكلابي وصدخان، 2023، ص. 434).

خلاصة ما سبق هناك اختلافات حول إمكانية اكتساب الروبوت للشخصية القانونية، وترى الباحثة عدم إمكانية منح الروبوت الشخصية القانونية وذلك لأنه رغم أن الروبوت أصبح يمتلك إمكانيات هائلة على التصرف بطريقة تشبه إلى حد كبير وتكاد تتطابق مع السلوك الإنساني إلا أن موضوع الشخصية

القانونية تحتاج إلى نوعية معينة من الإدراك، وكذلك توافر المشاعر الإنسانية التي تجعل الشخص يحجم عن مخالفة القانون، وهذا النوع يتوافر سواء للشخص الطبيعي أو الشخص المعنوي حيث يتم إدارة الشخص المعنوي عن طريق أشخاص طبيعية بمعنى أن الإدراك الإنساني يتوافر في الحالتين وإن كانت أحكام المسئولية – وخاصة الجنائية- تختلف في الحالتين إلا أن الخوف من مخالفة القانون وما يترتب عليها متوفرة في الشخص الاعتباري كما هي متوفرة للشخص الطبيعي، في حين أن الآلة تفتقد ذلك الإدراك.

المبحث الثاني: أحكام المسئولية الجنائية للروبوت

المسؤولية الجنائية هي صلاحية الشخص لتحمل الجزاء الجنائي الناشئ عما يرتكبه من جرائم، وعلى هذا يمكن تعريف المسؤولية الجنائية بأنها "صلاحية الشخص لتحمل العقوبة أو التدبير الوقائي الذي يقرره القانون كأثر للجريمة التي ارتكبها"، ويمكن القول في ظل التنظيم القانوني الراهن بأن "كل من كان أهلًا لارتكاب الجريمة فهو أهل لتحمل التدبير الوقائي المقرر لها"، وهذا يعني أن كل إنسان مسئول جنائيًا، لأن كل إنسان أهل لارتكاب الجريمة (العباد، 2016، ص. 29).

فارتكاب شخص لفعل يحظره القانون الجنائي يثير فكرة المسؤولية الجنائية، وتوقيع الجزاء الجنائي على هذا الشخص بمقتضى حكم قضائي يعني أنه مسؤول مسئولية جنائية، وليس معنى هذا أن المسؤولية وليدة الجزاء. فإن الجزاء الجنائي لا يخلق المسؤولية الجنائية، ولكنه يحصرها (إمام، 1991، ص. 82).

ووفقًا للمفاهيم التقليدية فالجريمة تتكون من ركنين، ركن مادي يتمثل في أفعال الجاني ونتائجها، وركن معنوي يتمثل فيما يدور في ذهب الجاني أي علمه وإرادته، وباعتباره المصدر أو المنشأ العام للجريمة، فهو الذي يرسم حدود الجريمة ويحدد معالمها، ولا يمكن اعتباره أحد أركان الجريمة، وبالتالي بدون اتفاق بين الركن المادي والمعنوي معًا، فلا وجود للجريمة ولا قيام للمسؤولية الجنائية.

أولاً: قيام المسؤولية الجنائية للذكاء الاصطناعي

أصبح الذكاء الاصطناعي ضرورة حتمية لمتطلبات التقدم التكنولوجي الذي تسارعت وتيرته في الفترة الحالية؛ مما أدى إلى ظهور العديد من الجرائم الحديثة؛ حيث أعطت البرمجة المتطورة لبعض آلات الذكاء الاصطناعي قدرات تصل خطورتها إلى بناء خبرة ذاتية تمكنها من ارتكاب أفعال صارت على قمة الجرائم المستحدثة، متجاوزة أحيانًا رغبة الشخص المسؤول عنها أو المصنع أو المبرمج، باعتبار المسؤولية الجنائية أثر قانوني مترتب عن الجريمة، وبالتالي تحمل الفاعل للجزاء الذي تفرضه القواعد القانونية الجزائية كان ضروريًا بحث المسؤولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي (سماعيلي، 2023، ص. 159). فلم يصل الذكاء الاصطناعي حتى الآن إلى درجة الإدراك التي تؤهله للمسؤولية

الجنائية، فهو آلة مخترعة لا يمكن أن يعمل إلا كما تم برمجته، وهو عرضه للأخطاء والعمل التقني، كما يمكن أن يرتكب أفعالًا تشكل جريمة جنائية. وفي إطار المسؤولية الجنائية التي تعتمد على العقاب الذي يكون في غالبيته ماديًا لا يمكن في الواقع تجسيده على الذكاء الاصطناعي الموصوف بلا ماديته، بالإضافة إلى ذلك أن الذكاء الذي أكد داعموه على أنه يمكن أن ما لم يصل إليه العقل البشري، وبأن قراراته غير متوقعة، فكيف سيكون الأمر لو كانت تلك القرارات الغير متوقعة تهدد أمن واستقرار البشرية (بن عثمان، 2020، ص. 166).

وتعتبر المسؤولية الجنائية في جرائم الذكاء الاصطناعي مسألة معقدة إلى حد ما؛ حيث إن الاتهامات حتى الآن موجهة فقط للأشخاص الطبيعية، فهم الأشخاص الوحيدون المؤهلون لتطبيق المسؤولية الجنائية، وأحكام القانون الجنائي.

وتستوجب الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي قيام مسؤوليته حيال الغير، وهذا يعني البحث في المراحل التي اتبعها، وخوارزمياته لمعرفة حقيقة اتخاذه القرار الذي تسبب في الضرر، وهذا ما قد يتعارض مع أهم مقومات الذكاء الاصطناعي ألا وهو الكشف عن أسرار عمل نظامه، وهذا ما يمثل مساسًا بحقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى ذلك فإن كشف أسرار الذكاء وعمله من شأنه أن يوقف عملية تطوره (بن عثمان، 2020، ص. 166).

ويرجح الفقه القانوني المسؤولية لجنائية على حرية الاختيار، باعتبار أن الإنسان عندما يرتكب جريمة يكون له اختيار في ارتكاب الجريمة أو عدم ارتكابها، وغم ذلك فهو يرتكب الجريمة باختياره، وهذا هو أساس المسئولية الجنائية، أما إذا ثبت أن ارتكاب الجريمة كان نتيجة عوامل تسببت في فقدان حرية الاختيار، فلا تتم المسائلة القانونية، والرجوع إلى الذكاء الاصطناعي (الروبوت) يتبين أنه لم يصل إلى درجة الاختيار الحر أو الوعي الكافي بالمسئولية الجنائية عن الأفعال التي يرتكبها، والتي تصنف كجرائم من المنظور القانوني.

وتصير المسئولية الجنائية عن جرائم الذكاء الاصطناعي معقدة ومتعددة الأطراف على اعتبار أنها تقع على النائب الإنساني الذي ساهم في وجود الخلل المؤدي إلى ارتكاب الجرمية، نظرًا لطبيعة عمل تقنيات الذكاء الاصطناعي، خاصة المصنع لتقنية الذكاء الاصطناعي والمبرمج والمالك أو مستخدمه (سماعيلي، 2023، ص. 162).

فمن أثار منح الشخصية القانونية اكتساب الشخص مجموعة من الحقوق وتحمل مجموعة من الواجبات، وقد امتد النقاش في موضوع منح الشخصية القانونية إلى الروبوتات الذكية إلى طبيعة الحقوق والواجبات الواقعة على هذه الشخصية من الجانب التشريعي والفقهي (جاسم، 2023، ص. 803).

فيصبح المسؤول عن الضرر ملزمًا بالتعويض عن الضرر الصادر عنه، إذ الهدف الأساسي من قواعد المسؤولية القانونية هو إرجاع التوازن المفقود بسبب الضرر، وإعادة المضرور إلى الحالة التي كان عليها لو لم يكن الفعل الضار قد حدث، والحصول على تعويض كفيل لتخطي الضرر (الجزولي، 2022، ص. 225).

فالمسؤولية الجنائية غالبًا ما تقع على النائب الإنساني الذي ساهم في وجود الخلل المؤدي إلى ارتكاب جريمة، سواء أكان مصنعًا ومبرمجًا، أو كان المستخدم لهذه التقنيات، كما أن الأصل في المسؤولية الجنائية هو الإنسان باعتباره الوحيد الذي يتميز بالاختيار والإدراك، غير أنه أحيانًا لا يتوقف الأمر عن هذا الحد فقد، بل قد يصل إلى حدوث تطوير ذاتي داخل الذكاء الاصطناعي بسبب القدرات البرمجية التي حصل عليها، يمكنه من الخروج عن الضوابط والحدود الموضوعة له، فيخرج عن السيطرة؛ لذلك من الضروري تحيد قواعد قانونية تجبر المصنع على وضع حد للصلاحيات الممنوحة للذكاء الاصطناعي، حتى يظل تحت السيطرة (سماعيلي، 2023، ص. 163).

ووفقًا لقرار البرلمان الأوروبي لعام 2017 بشأن قواعد القانون المدني المتعلقة بالروبوتات، فإنه يجب «التوصل إلى وضع قانوني محدد للروبوتات على المدى الطويل، بحيث يمكن على الأقل إثبات أن الروبوتات المستقلة الأكثر تطورًا تتمتع بوضع الأشخاص الإلكترونيين المسؤولين عن إصلاح أي ضرر قد يتسببوا فيه، وهو ما قد يدفع إلى تطبيق الشخصية الإلكترونية في الحالات التي تتخذ الروبوتات قرارات مستقلة أو تتفاعل مع أطراف ثالثة بشكل مستقل». إلى أنه بعد العديد من المناقشات بداخل البرلمان الأوروبي فقد تم التوصل إلى أنه «ليست هناك حاجة حاليًا لمنح شخصية قانونية للتكنولوجيات الرقمية الناشئة. وعليه، فإن الضرر الذي تسببه -حتى الأدوات التكنولوجية المستقلة بالكامل- يمكن اختزاله عمومًا في المخاطر المنسوبة إلى الأشخاص الطبيعيين أو الفئات القائمة من الأشخاص الاعتباريين، وحيثما لا يكون الأمر كذلك، تكون القوانين الجديدة الموجهة إلى الأفراد بمثابة استجابة أفضل من إنشاء فئة جديدة من الشخصيات الاعتبارية. إن العلة من ذلك الأمر هو أنه قد تثير الشخصية القانونية للتكنولوجيات الرقمية الناشئة عددًا من القضايا الأخلاقية. والأهم من ذلك أنه لن يكون من المنطقي السير على هذا الطريق إلا إذا كان ذلك يساعد الأنظمة القانونية على مواجهة تحديات التكنولوجيات الرقمية الناشئة. وعليه فإن اقتراح أي شخصية إضافية يجب أن يتوافق مع مستوى المخصصات المالية لتلك الكيانات الإلكترونية بما يسمح بتقديم المطالبات ضدها بشكل فعال. لكن ستبقى هناك إشكالية أخرى متمثلة في أن الشركات ستحاول تجاوز هذه القيود من خلال رفع المطالبات ضد الأشخاص الطبيعيين أو الشركات التي يمكن أن تنسب إليها الكيانات الإلكترونية. بالإضافة إلى ذلك، فإنه من أجل منح الحجم الحقيقي للمسؤولية، يجب أن يكون للوكلاء الإلكترونيين القدرة على امتلاك أصول خاصة بهم. وهذا سيتطلب حل عدة مشكلات تشريعية تتعلق بأهليتهم القانونية وكيفية تصرفهم

عند القيام بالمعاملات القانونية» (European Parliament, 2020, 34). يعتمد قرار البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بقواعد القانون المدني الأوروبي بشأن الروبوتات على سلسلة التقارير التي أعدها مشروع Robolaw. وكان الأخير مدته عامين ممولًا بموجب قانون البرنامج الإطاري السابع للمفوضية الأوروبية للبحث والتطوير التكنولوجي European Commission's 7th Framework Programme for Research and Technological Development والذي استهدف مراجعة التحديات التنظيمية التي تطرحها تكنولوجيا الروبوتات الناشئة. لقد كان الهدف الرئيسي لمشروع Robolaw هو تقييم ما إذا كانت لوائح الاتحاد الأوروبي الحالية كافية لمعالجة المشاكل القانونية المختلفة التي تفرضها تكنولوجيا الروبوتات، والتأكد من أنها توفر الظروف الكافية لتحفيز الإبداع الأوروبي في قطاع الروبوتات. ولقد نجح ذلك المشروع في نشر العديد من الدراسات، وأدى إلى إحداث تقدم ملحوظ في الحوار حول الروبوتات على مستوى العالم (European Union, 2024, 1).

ولقد اعتمد الاتحاد الأوروبي على تشريعيين أساسيين في تعامله مع الروبوت الجراحي وهما التشريع Regulation (EU) 2017/745 الصادر عن البرلمان الأوروبي فيما يتعلق بالأجهزة الطبية Medical Devices، والتشريع Regulation (EU) 2017/746 والصادر عن البرلمان الأوروبي ذو الصلة بالأجهزة الطبية التشخيصية المختبرية vitro diagnostic medical devices حيثما عرف التشريع الأول الأجهزة الطبية على أنها "أي أداة أو جهاز أو مادة أو برنامج حاسوبي بما في ذلك البرمجيات الحاسوبية التي يقصد مصنعه أن تستخدم على وجه التحديد لأغراض التشخيص أو العلاج أو كليهما. ونظرًا لكون التعريف السابق تعريفًا شاملًا، فإن الروبوتات الجراحية تندرج ضمن نطاقه (Vedder, 2021, 17-18). وفي أبريل 2021، كشفت المفوضية الأوروبية عن إطارها التنظيمي المقترح لتطبيقات الذكاء الاصطناعي. وكما هو الحال في اللوائح التنظيمية المتعلقة بالأجهزة الطبية، تلتزم لائحة الذكاء الاصطناعي بنهج قائم على المخاطر مستند إلى أربعة مستويات وهما: (1) الحد الأدنى من المخاطر، (2) المخاطر المحدودة، (3) المخاطر العالية، و (4) المخاطر المحظورة. وبما أن المفوضية الأوروبية قد ذكرت بوضوح أن تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الجراحة بمساعدة الروبوت هي أنظمة عالية المخاطر، فيجب على الشركات المصنعة لهذه التطبيقات أن تأخذ في الاعتبار العديد من المتطلبات التي يمكن استعرضها على النحو التالي:

- أنظمة كافية لتقييم المخاطر والتخفيف من آثارها (المادة 9).
- جودة عالية لمجموعات البيانات التي تغذي النظام لتقليل المخاطر والنتائج التحيزية (المادة 10).
- وثائق مفصلة توفر جميع المعلومات اللازمة عن النظام والغرض منه لكي تتمكن السلطات من تقييم مدى امتثاله (المادة 11).
- تسجيل النشاط لضمان إمكانية تتبع النتائج (المادة 12).

- معلومات واضحة وكافية للمستخدم (المادة 13).
- تدابير الرقابة البشرية المناسبة لتقليل المخاطر (المادة 14).
- مستوى عال من الموثوقية والأمن والدقة (المادة 15) (Vedder, 2021, 19-20).

وخلاصة ما سبق ترى الباحثة أنه لا معنى لتقرير عقوبة جنائية أو حتى جزاء مدني على الروبوت، لأن الروبوت لن يتأثر بأية قواعد قانونية فهو يتبع خوارزميات برمجية ولا يدرك وجود قواعد قانونية يجب اتباعها، ولا يغير من ذلك إمكانية برمجته على اتباع تلك القواعد، لأن المشكلة لا تثور إلا إذا خالف القاعدة القانونية، وبالتالي فإن القول بإمكانية برمجته متناقض مع موضوع النقاش حول المسئولية الجنائية التي تفترض مخالفة قاعدة قانونية، فالخلاصة أن الروبوت لا يهتم بالقواعد القانونية وإنما يتبع البرامج التي تتحكم فيه، ومن هنا فإن التعامل معه يجب أن يكون من منطلق أنه مجرد آلة، غير أن ميزة الاستقلال تجعل من النظريات القانونية التي تتعامل مع المسئولية الجنائية أو حتى المدنية قاصرة على التعامل مع الأضرار الناتجة عن تصرفات الروبوت.

ثانياً: تشريع البرلمان الأوروبي لعام 2024 بصدد أنظمة الذكاء الاصطناعي

إن الاتحاد الأوروبي ليس لديه بعد أي تشريعات مخصصة بشأن الروبوتات الجراحية. ومع ذلك، كمنتجات، تخضع الروبوتات لمجموعة متنوعة من الأطر القانونية، بما في ذلك التشريعات بشأن المسؤولية عن المنتجات المعيبة the Directive on Liability for Defective Products وتشريعات سلامة المنتج Product Safety Directive. وتُنظم الروبوتات الصناعية بموجب التشريعات المنظمة للمعدات، في حين تخضع الروبوتات المهنية والروبوتات الاستهلاكية لتشريعات الأجهزة الطبية Medical Devices Regulation (كما هو الحال في الروبوتات الجراحية) (European Union, 2024, 1). ووفقًا لأحدث تشريع صادر عن البرلمان الأوروبي في السادس والعشرين من شهر يناير لعام 2024، فإنه يمكن التعامل مع "نظام الذكاء الاصطناعي" على أنه نظام قائم على الآلة مصمم للعمل بمستويات متفاوتة من الاستقلالية، والذي يستنتج من المدخلات التي يتلقاها كيفية توليد مخرجات مثل التنبؤات والمحتوى والتوصيات أو القرارات التي قد تؤثر على البيئات الفعلية أو الافتراضية. أما "المزود" 'provider' فيعني شخصًا طبيعيًا أو اعتباريًا أو سلطة عامة أو وكالة أو هيئة تعمل على تطوير نظام ذكاء اصطناعي أو نموذج للذكاء اصطناعي ليتم استخدامه لخدمة أغراض عامة أو لديها نظام ذكاء اصطناعي أو لديها بالفعل نموذج ذكاء اصطناعي لكن تم تطويره وطرحه في السوق من جديد تحت اسمه أو علامته التجارية سواء مقابل الدفع أو مجانًا (Council of the European Union, 2023, 97). ووفقًا لتشريع البرلمان الأوروبي الصادر في السادس والعشرين من شهر يناير لعام 2024، فإنه قد يكون لأنظمة الذكاء الاصطناعي تأثير سلبي على صحة الأشخاص

وسلامتهم، وعليه فمن المهم أن يتم التحكم في المخاطر التي تؤثر على عنصر السلامة التي قد تنشأ عن المنتج ككل بسبب مكوناته الرقمية بما في ذلك أنظمة الذكاء الاصطناعي؛ فعلى سبيل المثال، يجب أن تكون الروبوتات المستقلة -سواء تلك المستخدمة في التصنيع أو المساعدة والرعاية الصحية- قادرة على العمل بأمان وأداء وظائفها في بيئات معقدة. وبالأخذ في الاعتبار أن هناك روبوتات مستخدمة فعليًا في قطاع الصحة، والتي قد يصاحب استخدامها العديد من المخاطر على الحياة والصحة بشكل خاص، فإنه يجب أن تكون أنظمة التشخيص المتطورة والأنظمة الداعمة للقرارات البشرية موثوقة ودقيقة. وعليه، فإنه لابد من دراسة التأثير السلبي الذي يمكن أن يسببه نظام الذكاء الاصطناعي على الأفراد وحقوقهم وبخاصة مع الأخذ بعين الاعتبار أن نظام الذكاء الاصطناعي مُصنف على أنه نظام عالي المخاطر (Council of the European Union, 2024, 33-34).

كما أكد ذلك التشريع على أن يتحمل الشخص الطبيعي أو الاعتباري المحدد، المعروف باسم المزود provider مسؤولية طرح نظام الذكاء الاصطناعي عالي المخاطر في السوق أو وضعه في الخدمة، بغض النظر عما إذا كان ذلك الشخص الطبيعي أو الاعتباري هو الشخص الذي صمم أو طور النظام. ولضمان مزيدًا من التيقن القانوني، فمن الضروري توضيح أنه في ظل ظروف معينة، يجب اعتبار أي طرف سواء أكان موزع أو مستورد أو ناشر أو أي طرف ثالث بأنه "مزود" لنظام الذكاء الاصطناعي عالي المخاطر، وبالتالي يتحمل جميع الالتزامات ذات الصلة. وسيكون هذا هو الحال إذا وضع ذلك الطرف اسمه أو علامته التجارية على نظام ذكاء اصطناعي عالي المخاطر وتم طرحه بالفعل في السوق أو تم وضعه في الخدمة، دون الإخلال بالترتيبات التعاقدية التي تنص على تخصيص الالتزامات بطريقة أخرى، أو إذا قام ذلك الطرف بإجراء تعديل جوهري على نظام الذكاء الاصطناعي ذو المخاطر العالية الذي تم وضعه في السوق أو تشغيله بحيث يبقى نظام الذكاء الاصطناعي ذو مخاطر عالية وفقًا للمادة 6، أو إذا قام بتعديل الغرض المقصود لنظام الذكاء الاصطناعي، بما في ذلك نظام الذكاء الاصطناعي عمومي الغرض، والذي لم يتم تصنيفه على أنه ذو مخاطر عالية وتم طرحه في السوق أو تشغيله، وأصبح فيما بعد نظام ذكاء اصطناعي ذو مخاطر عالية وفقًا للمادة 6 (Council of the European Union, 2024, 52-54).

كما أكد تشريع يناير لعام 2024 على أنه يجب تطوير أنظمة الذكاء الاصطناعي لحماية المصلحة العامة من قبل سلطة عامة أو شخص طبيعي أو اعتباري آخر يحكمه القانون العام أو القانون الخاص وبخاصة على مستوى السلامة العامة والصحة العامة، بما في ذلك الكشف عن الأمراض والتشخيص والوقاية منها ومكافحتها وعلاجها وتحسين أنظمة الرعاية الصحية (Council of the European Union, 2024, 181). كما يجب على مزود نموذج الذكاء الاصطناعي أو ممثليهم -في حالة الأشخاص القانونيين أو الشركات، أو عندما لا يكون لديهم شخصية قانونية، أو الأشخاص المخوّل لهم تمثيلهم بموجب القانون أو بموجب دستورهم- توفير المعلومات المطلوبة نيابة عن نموذج الذكاء الاصطناعي. يجوز

للمحامين المخوّل لهم العمل تزويد المعلومات نيابة عن عملائهم. إلا أنه تبقى المسؤولية كاملة على العميل إذا كانت المعلومات المقدمة غير كاملة أو غير صحيحة أو مضللة (Council of the European Union, 2024, 219). كما أقر ذلك التشريع بوجوب أن يظل المزودون والمزودون المحتملون أثناء فترة التجريب الخاصة بمنتجات الذكاء الاصطناعي مسؤولين بموجب تشريعات المسؤولية المطبقة من جانب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء عن أي ضرر يلحق بأطراف ثالثة نتيجة لتلك التجارب. ومع ذلك، شريطة احترام مزودي الخدمة المحتملين للخطة المحددة وشروط المشاركة ومتابعة الإرشادات التي تقدمها السلطة المختصة الوطنية، فلن يتم فرض غرامات إدارية من قبل السلطات عن التجاوزات لهذه اللائحة في تلك الفترة (Council of the European Union, 2024, 177). لا يمكن تحميل الروبوتات المسؤولية عن الأفعال أو الإغفالات التي تسبب ضررًا لأطراف ثالثة بموجب الأنظمة القانونية الحالية. ومع ذلك، قد يتحمل المصنعون أو أصحاب أو مستخدمو التقنيات الروبوتية المسؤولية عن الأضرار التي تسببها الروبوتات، إذا كان من الممكن إرجاع سبب سلوك الروبوت إليهم. قد يتم تحميل هذه الجهات المسؤولية إذا كان بإمكانها توقع سلوك الروبوت وتجنبه بموجب قواعد المسؤولية عن الخطأ. ومع ذلك، من الصعب تقديم أدلة على الصلة بين السلوك البشري والأضرار التي تسببها التكنولوجيات الروبوتية، ولا سيما في الحالات التي لا يستطيع فيها شخص ما أن يتحكم بشكل واضح في أفعال الروبوت. وقد يكون الضرر أيضا نتيجة لعوامل عديدة، لأن من المرجح أن يكون عمل الروبوت معقدا وقد لا يعتمد على الأجهزة وبرمجيات (التعلّم الذاتي) فحسب، بل أيضا على أجهزة الاستشعار والتفاعل مع العوامل البيئية التي لا يمكن التنبؤ بها. وهذا يجعل تقدير مخاطر المسؤولية أكثر صعوبة، مما قد يؤدي إلى عدم التيقن القانوني الذي قد يتعين على الهيئة التشريعية معالجته (European Commission, 2024).

وبالرغم من أن فرض مسؤولية كبيرة على صانعي الروبوتات أو مالكيها أو مستخدميها عن الأضرار التي تلحق بالأطراف الثالثة قد يؤدي إلى تعزيز السلامة وبالتالي دعم القبول الاجتماعي الأوسع نطاقا للروبوتات، لكنه يمكن أيضا أن يؤدي إلى إبطاء تطوير وبدء تطبيقات روبوتات جديدة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن يؤدي خفض مستوى المسؤولية إلى حفز الابتكار والتجريب مع أنواع جديدة من الروبوتات، مما يمكن أن يؤدي في نهاية المطاف إلى تعزيز الجودة والدقة في قطاعات مثل القطاع الصحي. ولذلك، ينبغي أن يتوصل المشرعون إلى صيغة تحقق توازنا دقيقا بين المصالح المتضاربة للمصنعين والمستفيدين والأطراف الثالثة، وبما يكفل تنظيم المخاطر وحفز الابتكار (European Commision, 2024).

وترى الباحثة عدم إمكان تحميل الروبوت للمسئولية الجنائية للأسباب السابق ذكرها وتتحدد المسئولية الجنائية – وكذلك المدنية – على طبيعة الخطأ المؤدي إلى الأضرار، ويتوقف حسب مدى

التدخل البشري في الخطأ الناتج عنه الضرر، بمعنى أن الروبوت مجرد جهاز يتم تصنيعه من المصنع ويتم استخدامه من قبل المستخدمين، وتتحدد المسئولية حسب مصدر الخطأ.

فإن كان مصدر الخطأ تعليمات برمجية أي خطأ في البرمجة أو في التصميم فمثلا يكون فيه عيب في التصميم يمنعه من التحرك بموضع معين ليتمكن من أداء المهمة الجراحية فإن المسئولية تكون مسئولية المصنع، أما إن كان الضرر ناتج عن خطأ استخدام كأن يعطي الطبيب المسئول الروبوت تعليمات يقوم الروبوت بتنفيذها وينتج عنها ضرر فإن المسئولية تقع على الطبيب الذي أعطى الأمر.

إلا أنه في الحالة الأولى فإن المسئولية تضامنية، فرغم أنها تقع على المصنع إلا أن الجهة المعالجة تضمن التعويض ثم تعود على المصنع، وذلك لأنها هي الجهة التي تقدم الخدمة الجراحية والجهة التي يتعامل معها المريض، وبالتالي يجب أن تضمن كافة الآثار القانونية المترتبة على الطرق المستخدمة في الجراحة.

الخاتمة والنتائج

تناولت الدراسة الشخصية القانونية للروبوت الجراحي ومدى إمكانية تحديد المسؤولية الجنائية، فالروبوت أو الذكاء الاصطناعي بشكل عام شكل استثنائي للشخصية، فإن القانون يعترف بالشخص الطبيعي ويمنحه حقوق ويحمله بامتيازات، وكذلك يعترف بالشخص الاعتباري ويمنحه حقوق ويحمله التزامات، وإن كانت طبيعة الحقوق والالتزامات في حالة الشخص الاعتباري تختلف عن الشخص الطبيعي إلا أنه في النهاية يمكن التعامل القانوني مع الشخص الاعتباري سواء في جانب المعاملات المدنية أو في القوانين الجنائية، حيث تراعى طبيعة كل شخصية.

إلا أن وضع الروبوت يختلف، من جهة فإن هناك إمكانية لمنحه القدرة على التصرف بشكل مستقل يحمل كثير من العقلانية الإنسانية لدرجة كبيرة، ومن جهة أخرى فإنه ليس أكثر من آلة، لا يمكن تحميله عقوبات جنائية لأنه لا جدوى منها، رغم أنه يمكن أن يكون هو نفسه موضوع العقوبة، بمعنى أن يتم معاقبة المسئولين عنه بمصادرته أو تدميره، ولكن الروبوت نفسه لا تعني له العقوبة الجنائية شيئا. وهذا ما دفع بالنظم التشريعية إلى محاولة الوصول إلى حلول تساعد على التعامل القانوني مع الروبوت وتراعي خصائصه مثلما حاول الاتحاد الأوروبي، إلا أن تلك المحاولات لا زالت قاصرة على وضع نظام قانوني يعالج موضوع المسئولية الجنائية للروبوت.

غير أنه من الواضح أن المسألة لا تتوقف فقط على القصور التشريعي وإنما تمتد للأساس القانوني للتشريع، بمعنى أنه إذا كان من السهولة تحديد المسئولية المدنية فإنه من الصعوبة تحديد المسئولية الجنائية عن أفعال الروبوت، لأنه في النهاية مجرد آلة مهما تم تطويرها.

نتائج الدراسة

1. الشخصية القانونية هي قابلية الفرد إلى اكتساب الحقوق والالتزام بالالتزامات.
2. تنقسم الشخصية القانونية إلى شخصية طبيعية وشخصية اعتبارية أو معنوية.
3. الروبوت الجراحي هو روبوت مبرج للقيام بالتدخل الجراحي في جسم الإنسان.
4. من غير المفيد البحث في توقيع عقوبة على الروبوت سواء كانت جنائية أو مدنية، وذلك لعدم إدراك الروبوت لأبعاد العقوبة وكذلك عدم شعوره بالإيلام المقصود من العقوبة.
5. هناك تشريعي في التعامل مع المسئولية الجنائية للروبوت نظرا لخصوصية الروبوت التي تتجاوز الآلة بمفهومها التقليدي كما أنها لا تصل إلى الشخصية القانونية.
6. رغم محاولة الاتحاد الأوروبي لوضع اللوائح المنظمة لعمل الروبوت الجراحي إلا أن الواضح أنها تتعامل معه باعتباره آلة أو جهاز طبي لا يمكن تحميله المسؤولية عن الأفعال والإغفالات التي تسبب ضررا لأطراف ثالثة.
7. يصعب تحديد المسئولية الجنائية للروبوت، وإن كان من الممكن تحديد المسئولية المدنية للمنتج أو للجهة العلاجية الي استخدم الروبوت في الجراحة.

التوصيات

1. ضرورة سن تشريعات جنائية تحدد الجهة أو الأشخاص المسؤولين جنائيا عن أفعال الروبوت.
2. وضع معايير لإنتاج وتشغيل الروبوت لضمان عدم خروجه عن السيطرة وارتكابه جرائم تضر بالبشر.
3. وضع ضوابط وشروط لمنح الروبوت الشخصية الاعتبارية وقواعد المسئولية الجنائية المترتبة على أفعاله.
4. القيام بدراسات حول النظرية العامة التي يمكن على أساسها إسناد المسئولية الجنائية عن جرائم الروبوت إلى شخص طبيعي.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

1. إسكندر، أوديث؛ وعطية، شعبان عبد العاطي؛ وعبد الرحمن، محسن. (1999). معجم القانون. القاهرة: مجمع اللغة العربية.
2. أعراب، كميلة. (2022). مسؤولية الروبوت في ظل الذكاء الاصطناعي. الملتقى الدولي: الاستثمار المالي والصناعي في الذكاء الاصطناعي– التكنولوجيا المالية والثورة الصناعية الرابعة، مركز جل للبحث العلمي، طرابلس.
3. إمام، محمد كمال الدين. (1991). المسئولية الجنائية أساسها وتطورها (دراسة مقارنة في القانون

الوضعي والشريعة الإسلامية). (ط 2)، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
4. التكروري، عثمان. (2017). الوجيز في مبادئ القانون والقانون التجاري. ط 2، الخليل: المكتبة الأكاديمية.
5. جاسم، أميرة عبد المحسن. (2023). الشخصية القانونية للروبوتات الذكية. مجلة الدراسات المستدامة، 5(4)، 821-776.
6. الجزولي، هاجر. (2022). الإشكالات القانونية للذكاء الاصطناعي. مسارات في الأبحاث والدراسات القانونية، (23)، 228-220.
7. حامد، حسام طه عبد القادر. (2010). مسؤولية الشخص الاعتباري التقصيرية في ظل قواعد المباشرة والتسبب. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة عمان العربية، الأردن.
8. داغر سارة محمد؛ ماشاف، مثنى عبد الكاظم. (2023). مدى إمكانية تمتع الروبوت بالشخصية القانونية. مجلة الدراسات المستدامة، الجمعية العلمية للدراسات التربوية المستدامة، 5(ملحق)، 418 -440.
9. الداودي، غالب علي. (2004). المدخل إلى علم القانون. عمان: دار وائل للنشر.
10. دربال، سهام. (2022). إشكالية الاعتراف بالشخصية القانونية للروبوت الذكي. مجلة الاجتهاد القضائي، 14(1)، 464-453.
11. سعد، نبيل إبراهيم. (2010). المدخل إلى القانون نظرية الحق. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.
12. سماعيلي، مصطفى. (2023). المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي. مجلة الشؤون القانونية والقضائية، (15)، 171-147.
13. السوسي، حسن. (2020). تأملات في الشخصية القانونية للإنسان الآلي: محاولة في بناء نظرية. مجلة القضاء المدني، 11(21،22)، 53-65.
14. الشرقاوي، محمود سمير. (1986). الشركات التجارية في القانون المصري. مصر: دار النهضة العربية.
15. العباد، أيمن بن ناصر بن حمد. (2016). المسئولية الجنائية لمستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي (دراسة مقارنة). السعودية: مكتبة القانون والاقتصاد.
16. عبد الناصر، محمد حسين موسى. (2022). المسئولية الجنائية عن أخطاء الجراحات الروبوتية. المجلة القانونية، 13(2)، 534-477.
17. بن عثمان، فريدة. (2020). الذكاء الاصطناعي: مقاربة قانونية. دفاتر السياسة والقانون، 12(2)، 156-168.

18. فتح الباب، محمد ربيع أنور. (2021). الطبيعة القانونية للمسؤولية المدنية عن أضرار الروبوتات: دراسة تحليلية مقارنة. مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، (عدد خاص)، 101-54.
19. القوصي، همام. (2019). نظرية الشخصية الافتراضية للروبوت وفق المنهج الإنساني: دراسة تأصيلية تحليلية استشرافية في القانون المدني الكويتي والأوروبي. مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، (35)، 60-11.
20. الكلابي، حسين عبد الله عبد الرضا؛ صدخان، كاظم حمدان. (2023). الشخصية القانونية لكيانات الذكاء الاصطناعي بين القبول والرفض. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 12(46)، 450-419.
21. المدبولي، باسم محمد فاضل. (2024). الأساس القانوني للمسؤولية عن أضرار الروبوت. مجلة الأمن والقانون، أكاديمية شرطة دبي، 32(1) 1 – 68.
22. المهيري، بطي سلطان بطي. (2016). أسس وأنواع المسؤولية الجنائية للشخص الاعتباري في القانون الإنجليزي وقانون العقوبات لدلة الإمارات العربية المتحدة دراسة تحليلية مقارنة. مجلة الشريعة والقانون، كلية القانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 30 (66)، 21 – 112.

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Council of the European Union. (2024). Proposal for a Regulation of the European Parliament and of the Council laying down harmonised rules on artificial intelligence (Artificial Intelligence Act) and amending certain Union legislative acts. European Union.
2. Darweesh, D. A. S., Abdel-Rahman, A. E., & Diab, N. F. M. (2024). Robotic Surgery on the Verge of Medical Ethics and Liability: Cross-Sectional Study in Ain Shams University Hospitals. Ain Shams Journal of Forensic Medicine and Clinical Toxicology, 42, 53-67.
3. European Commission (2024). Final Report Summary - ROBOLAW (Regulating Emerging Robotic Technologies in Europe: Robotics facing Law and Ethics). https://cordis.europa.eu/project/id/289092/reporting
4. European Union. (2024). What is a Robot under EU Law? The National Law Review, 2024, 1-4.
5. Graur, F., Radu, E. Al Hajjar, N., Vaida, C., & Pisla, D. (2018). Surgical Robotics—Past, Present and Future. In M. Husty and M. Hofbaur (eds.), New Trends in Medical and Service Robots, Mechanisms and Machine Science, Springer International Publishing AG.
6. Macías, E. A. (2021). Legal challenges for robots and autonomous artificial intelligence systems in the healthcare context with special reference to Covid-19 health crisis. IUS ET SCIENTIA, 7(1), 119-134.

7. Marcus, H. J., Ramirez, P. T., Khan, D. Z., Horsfall, H. L., Hanrahan, J. Williams, S. Beard, D. Bhat, R., Catchpole, K., Cook, A., Hutchison, K., Martin, J., Melvin, T., Stoyanov, D., Rovers, M., Raison, N., Dasgupta, P., Noonan, D., Stocken, D., Sturt, G., Vanhoestenberghe, A., Vasey, B., McCulloch, & The IDEAL Robotics Colloquium. (2024). The IDEAL framework for surgical robotics: development, comparative evaluation and long-term monitoring. Nature medicine, 30(2024), 61-75.
8. Pai, S. N., Jeyaraman, M., Jeyaraman, N., Nallakumarasamy, A., & Yadav, S. (2023). In the Hands of a Robot, From the Operating Room to the Courtroom: The Medicolegal Considerations of Robotic Surgery. Cureus 15(8), 1-6.
9. Vedder, A. (2021). Robotic-Assisted Surgery Key aspects on liability in the EU and US. (Unpublished Master Dissertation), KU Leuven Campus Brussels, Belgium.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

The Regulatory Framework on the Legal Duties of the Stakeholders in Commercial Marine Accidents at Saudi Arabia's Regional Sea

Reem Mohammed Jalal Kattach
Prince Sultan University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia
ReemKattach@hotmail.com

Abstract

The Kingdom of Saudi Arabia is aiming to diversify sources of income, develop the infrastructure of the maritime sector, and enhance interconnection with all transport sectors in the Kingdom; especially that more than 75% of maritime trade is non-oil; the most recent regulated division between the transportation divisions is the Sea Transportation. Until recently, Saudi Arabia was part of some of the international treaties and conventions that are related to the marine sector, and no local laws and regulations were enforced -except for some provisions which are part of laws and regulations that regulate other matters-. That said, the local maritime laws and regulations in the Kingdom of Saudi Arabia were recently issued, and there is some un-clarity and ambiguity regarding the framework that determines the responsibilities of different stakeholders involved in a commercial accident when such an accident occurs on the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia. The issue becomes more important when a ship which is not registered or does not hold the Saudi Flag is involved in such an accident. The ambiguity of the framework makes the application of the law complicated, and accommodates negative impacts related to -without limitation-: the time consumed while removing the accident and its effects, the environmental impact on the sea, and decreasing the cost of removing or resolving such accident. The research aims to study the challenges and gaps related

to the legal framework of the maritime law when it comes to accidents of commercial ships at the regional water of the Kingdom and the responsibilities of the stakeholders. The research will use the historical and descriptive-analytical doctrinal research methodology. The researcher will find where there is a room to adapt or amend regulations that might help in resolving, seizing, or covering the current gaps and challenges related to the current regulatory framework of the regional sea of Saudi Arabia attributed to the commercial marine accidents.

Keywords: Regulatory Framework, Legal Duties of the Stakeholders, Commercial, Marine Accidents, Saudi Arabia, Regional Sea, Roles.

1. Background of the Research

The commercial laws and regulations are one of the most interesting and important topics all over the world. The importance of commercial law comes from its impact on businesses, the overall economy of a country, and local and foreign investments. The wide range of applications related to commercial transactions and the inability to limit the provisions related to the applications of the subject matter is another indicator to the importance of the commercial laws and regulations and the sensitivity of regulating the sector.

Another important topic in the legal field is marine laws and regulations; as one of the aspects that it regulates is the provisions related to the several countries that might be involved, where any sea or ocean is shared between different countries. Therefore, its impacts might extend to political issues if the provisions that regulate such activities do not respect the other countries' boundaries and the international agreements and conventions in this regard.

As a result, we are witnessing the creation and adoption of provisions that will ease the restrictions on commerce internationally while keeping the provisions that helps in the overall benefits. While the world now is more internationally connected, the

commercial activities are no longer limited within the boundaries of a country. According to the Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), the value of the G20 international trade in the third quarter of 2010 was around 3,000 billion US dollars in both exporting and importing; compared to around 5,000 billion US dollars during the third quarter of 2022[1].

The growth of international trade means utilizing all types of international shipping, including transportation through the sea. In other words, as the importance of international trade is increasing; the importance of international transportation means will increase as well. One of the essential elements to consider in this case is the different stakeholders (such as countries and parties) involved with international trade using the marine shipping means.

Those facts were also well-noted in the Kingdom of Saudi Arabia, where the regulator realized the need to develop regulations related to the transportation sector. Keeping an eye that the Kingdom of Saudi Arabia is aiming to diversify sources of income, develop the infrastructure of the maritime sector, and enhance interconnection with all transport sectors in the Kingdom; especially that more than 75% of maritime trade is non-oil; the most recent regulated division between the transportation divisions is the Sea Transportation.

According to the Transportation General Authority Annual Report of 2022[2]; the increase in the activities of transferring reached out to 422 licenses related to the sea transportation, which represents 17% increasement from the year before. The report also mentioned that the commercial activities using ships increased to 102 activity,

[1] International Trade Statistics: trends in third quarter 2023. rep. Organisation for Economic Co-operation and Development. Available at: https://www.oecd.org/newsroom/international-trade-statistics-trends-in-third-quarter-2023.htm (Accessed: 12 March 2024).
[2] TGA Annual Report (2022). rep. Transportation General Authority, pp. 1–67. Available at: https://tga.gov.sa/Content/Uploads/Images/TGA%20Annual%20Report%202022.pdf. (Accessed: 27 November 2023).

with an increasement ratio of 262% from the year before. Additionally, Allianz Report[3] issued on May 2023 reported that the Arabian Gulf represents one of the top 10 ten regions with the losses incurred by vessels over 100GT, with 45 accidents reported within the last decade.

It is worth noting that the Kingdom of Saudi Arabia is peninsula, which means that there are different seas joints with other countries, and that regulating the commercial marine accidents within its regional water is an essence. However, when it comes to international trade, and being part of international treaties or agreements; make it harder to regulate such sector.

The developed Regulations related to the sea law started to be issued and made available to the public consultation back at 2019. Therefore, the application of those regulations is yet to be attested during this couple of years. Hence that based on the periodic reports of the results and impact of the application of any new laws or regulations in the Kingdom of Saudi Arabia, usually, those laws or regulations are being attested and developed again after its application for a couple of years.

One of the aspects that has been regulated within those recent regulations; is the marine accidents. The Marine Accidents Investigation Regulations was first introduced in May 2019, followed by another different version in April 2020, which prevailed the older one. It is unusual to have a law or a regulation which become revoked within a year of its issuance, which means that such regulations was not proper for application or caused chaos rather than regulating the subject matter of the regulations. The Transportation General Authority Annual Report of 2022[4] reported

[3] Allianz Global Corporate & Specialty (2023). Rev. Safety and Shipping Review 2023 - An annual review of trends and developments in shipping losses and safety, pp. 1–44. Available at: https://commercial.allianz.com/content/dam/onemarketing/commercial/commercial/reports/AGCS-Safety-Shipping-Review-2023.pdf. (Accessed: 27 November 2023).

[4] TGA Annual Report (2022). rep. Transportation General Authority, pp. 1–67. Available at: https://tga.gov.sa/Content/Uploads/Images/TGA%20Annual%20Report%202022.pdf. (Accessed: 27 November 2023).

that (15) regulations related to the sea law were either issued or updated during (2022), and (10) sea protocols were approved or issued within the same year.

Another note to make is that Saudi Arabia has several authorities that are involved with marine activities; such as; Ministry of Transport, Transportation General Authority, Ministry of Environment, Water, and Agriculture, General Directorate of Border Guard, Saudi Ports Authority, National Centre for Environmental Compliance, Economic Cities and Special Zones Authorities, and Ministry of Foreign Affairs. In addition, as the Kingdom of Saudi Arabia is part of international agreements and conventions; the International Maritime Organization is also a stakeholder when it comes to the marine activities.

While the Kingdom of Saudi Arabia had not had previously a comprehensive legal framework that regulates the marine transportation and the accidents within its territory, and it had several authorities involved as stakeholders in marine activities; the application of the recent issued laws and regulations is challenging. Applying those laws and regulations is facing ambiguity, some inconsistencies with other laws and regulations, the legal duties of the different authorities is crossed with each other, and there are some gaps that are not regulated yet.

In conclusion there are many issues arise in the legal provisions related to marine accidents. However, the research will focus on how the Kingdom of Saudi Arabia regulated the legal duties of the stakeholders when it comes to the maritime commercial accidents involving foreign ships, and how those regulations does fit with the international treaties or agreements that Saudi Arabia is part of them. It will also point out any aspects that might be developed to be more in consistency or effectiveness in application.

2. Statement of Problem

The maritime laws and regulations in the Kingdom of Saudi Arabia are recently issued, and there is some non-clarity and ambiguity regarding the framework that determines the legal duties of different stakeholders involved into a commercial marine accident when such accident occurred on the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia. The issue become more important when a ship which is not registered or does not hold the Saudi Flag is involved with such accident. The ambiguity of the framework makes the application of the law complicated, and accommodate negative impacts related to -without limitation-: the time consumed while removing the accident and its effects, the environmental impact on the sea, and decreasing the cost of removing or resolving such accident.

3. Research Hypothesis

The Kingdom of Saudi Arabia is increasing the commercial transportation using the sea. It is also having two different parts with a regional water and involving and sharing the water with different foreign countries. In addition, there is no way of avoiding accidents -either resulting out of act of God or unintentional ones- that happened at the regional water. That said, Saudi Arabia being part of international agreements and treaties related to the maritime law with all the previous facts; resulted that:

1. The current regulatory framework that governs the legal duties of the stakeholders regarding commercial marine accidents at the regional sea of Kingdom of Saudi Arabia is not regulated in a unified regulation.
2. There are some challenges related to the application of the newly issued regulations of Saudi Arabia related to the legal duties of the stakeholders when a commercial marine accident occurs at the regional water of Saudi Arabia. This is due to the fact that Saudi Arabia being part of the international conventions and

treaties since long time ago, while the new introduced local regulations might not be fully aligned with those international agreements.

3. There is a room to adapt or amend regulations that might help in resolving, seizing, or covering the current gaps and challenges related to the current regulatory framework of the legal duties of the stakeholders at regional sea attributed to the commercial marine accidents.

4. Research Objectives

The research aims to:

1. State and introduce the rules, regulations, and international treaties and agreements that regulate the legal duties of the stakeholders regarding commercial marine accidents at the regional sea of the Kingdom of Saudi Arabia.
2. Identify the main gaps and challenges that are resulting out of, or not being resolved under the current regulatory legal framework related to the stakeholders' legal duties when it comes to commercial marine accident at the regional water.
3. Introduce steps that will help in covering the current gaps, and restricting the impacts of the challenges identified in relation to the enforced regulatory framework regarding the legal duties for the stakeholders at the regional sea of the Kingdom of Saudi Arabia when it comes to the commercial marine accidents.

5. The Importance of the Research

This research is valuable as the regulatory framework related to the maritime in the Kingdom of Saudi Arabia is new-founded, and still under development. The research will tackle a new aspect that has not been introduced so far by any previous published

researches, which is the different legal duties of the stakeholders related to a commercial maritime accident happened at the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia. Additionally, it has a value for the academic scholars and law practitioners; as it introduces new aspects of laws and regulations that were not tackled or explained before, with analytical point of view. It will also have an additional value as it will introduce some steps forward to develop new regulatory framework in the Kingdom.

6. Scope and Limitation of the Research

The scope of the research is mainly to: present the current enforce legal framework that regulates the legal duties of the stakeholders related to a commercial marine accident that occurs at the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia, identify the different aspects that are not covered or the aspects that are regulated in a conflicting way, and provide the next forward steps of action to limit or resolve such gaps and conflicts.

The research scope is limited geographically (Kingdom of Saudi Arabia) and topography (regional water). The cause of action is also limited to the accidents as per the definition that given in this research. It is also scoped around the legal duties of the stakeholders as identified in this research, which should include at least: Authorities (either governmental or private entities), the Shipmaster, and the Captain of the ship when an accident occurred. For the avoidance of doubt, the Authorities should include at least: Ministry of Transport, Transportation General Authority, Ministry of Environment, Water, and Agriculture, General Directorate of Border Guard, Saudi Ports Authority, National Centre for Environmental Compliance, Economic Cities and Special Zones Authorities, Ministry of Foreign Affairs, and International Maritime Organization.

It will not discuss the contract of the Commercial Transportation or the insurance under such transactions. In addition, it will not tackle any aspect in relation with the responsibility over the losses either in souls (humans) or materials (goods), or the compensations and claims that can raise in relation with such losses. Also, the cut-off date of the research and the laws and regulations discusses herein is as of February 2024.

7. Conceptual Framework and Scope

The Kingdom of Saudi Arabia took part of the signatories of and applied the Nairobi International Convention on the Removal of Wrecks as a State Party on 16th of Shawal, 1440H, by the virtue of Royal Decree No. M/115 (the "Nairobi Convention")[5]. According to Article 1 of Nairobi Convention; the "Convention area" shall means:

"the exclusive economic zone of a State Party, established in accordance with international law or, if a State Party has not established such a zone, an area beyond and adjacent to the territorial sea of that State determined by that State in accordance with international law and extending not more than 200 nautical miles from the baselines from which the breadth of its territorial sea is measured."

It also stated, according to Article 3.2 of Nairobi Convention that:

"A State Party may extend the application of this Convention to wrecks located within its territory, including the territorial sea, subject to article 4, paragraph 4. …"

However, the Kingdom of Saudi Arabia did not extend the application of Nairobi Convention to include its regional water with Convention area. That said, the

[5] Nairobi International Convention on the Removal of Wrecks, 2007. Available at: https://ncar.gov.sa/treaty-details/eyJpdiI6Im5YdTIxaDZ0cGVlbFk1ZHVYY2JsVnc9PSIsInZhbHVlIjoiaTI5cGtCVDdxMmRFOTNBdUo4QTZZdz09IiwibWFjIjoiNTg4MjIyNWEyMmNkZmFlZTNlMGQ0M2ZlYzU2YjU3YzdhNGM2Y2U3ZTk3NjcyYmVmNDgwNjE5YTdiYmUxNmZhMyIsInRhZyI6IiJ9 (Accessed: 27 November 2023).

Regulation for Marine Accidents Investigation (the "Regulation")[6], issued pursuant to the Transport General Authority's Board Resolution No. (16/3/2019/2) dated 15th Ramadan 1440H, stated in its Article 2 that the Application Scope is:

"Without prejudice to the investigations and procedures applied by the relevant authorities in accordance with the laws in force in the Kingdom, this regulation applies to all ships flying the Saudi flag wherever they are found, to foreign ships operating in the Kingdom's ports and regional seas, and to foreign ships located withing the Kingdom's maritime zones or upon a written request from the relevant country, with the exception of war ships."

Based on the above, the main focus will be on the Regulation; as it regulates the marine accidents, and the terms used within the research shall be defined as per the Regulation, unless otherwise is mentioned. To go on board with this research, it is essential to discuss some of the terms and concepts tackled by the regulation. This will help later in identifying any conflicts or confirmations comparing to the other laws, regulations, or conventions.

The following terms and phrases shall mean the description beside each of them according to the regulation, or according to the context of the research:

"**Maritime Authority**": The Transport General Authority embodied by the sector of maritime transport, or one of its branches or representatives. As well as any empowered to execute any work on the Transport General Authority's behalf.

"**IMO**": International Maritime Organization.

"**Ship**": the floating facility introduced to work in marine navigation as usual. "**Regional Water**" or "**Territorial Sea**": has the meaning of the "territorial sea" as

[6] Regulation for Marine Accidents Investigation, 2019. Available at: https://tga.gov.sa/Download/Get/44/RegulationDocuments (Accessed: 27 November 2023).

per the United Nations Convention on the Law of the Sea[7]; which is: "adjacent belt of sea".

That said, according to the same convention: "every state has the right to establish the breadth of its territorial sea up to a limit not exceeding 12 nautical miles, measured from baselines determined in accordance with this Convention."

It is worth noting that the regulation distinguishes between a "Marine Casualty" and "Marine Incident". For the purposes of this research, we will only mention the related parts of the definition of the "Marine Casualty"; which is more related to the scope of the research.

"**Marine Casualty**": It is an event or a sequence of events which has happened directly in connection with the operations of a ship, that has caused in any of the following:

- The death, loss, or major injury of a person,
- Exposure of the ship or individuals involved in the ship operations to danger, or non-life-threatening injuries,
- Damage to the ship or its equipment,
- Ship's stranding or disabling or engaging of a ship in an accident,
- Material damage to maritime infrastructure or any other facility; that could endanger a ship, another ship, or an individual.
- Severe damage -or its possibility- to maritime environment.

The Marine Casualty does not include intentional acts to cause harm, deliberation act or an omission.

[7] United Nations Convention on the Law of the Sea, 1982. Available at: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf (Accessed: 27 November 2023).

"**Stakeholder State**": A State that is interested in conducting an investigation; whether it is a flag state, costal state, port state, or the state that is harmed or its citizens.

"**TGA**": The Transport General Authority of the Kingdom of Saudi Arabia.

"**Legal Duty**": means the role or responsibility of an authority or individual to take an action in a specific situation.

"**Stakeholders**": parties have legal duty upon the occurrence of a commercial marine accident accident at the regional water; including but not limited to: Authorities (either governmental or private entities), the Shipmaster, and the Captain of the ship when an accident occurred. For the avoidance of doubt, the Authorities should include at least: Ministry of Transport, Transportation General Authority, Ministry of Environment, Water, and Agriculture, General Directorate of Border Guard, Saudi Ports Authority, National Centre for Environmental Compliance, Economic Cities and Special Zones Authorities, Ministry of Foreign Affairs, and International Maritime Organization.

"**Commercial Marine Accidents**": Marine Casualty of a Ship that is used in commercial transaction.

"**MoT**": The Ministry of Transport and Logistic Services of the Kingdom of Saudi Arabia.

8. Literature Review

The Kingdom of Saudi Arabia is part of some of international treaties/agreements related to the sea law since long time ago. However, many of those doctrines were referring to the local laws and regulations, which -in our case of Saudi Arabia- is not developed or issued yet. The new regulatory framework of maritime law for the Kingdom of Saudi Arabia was first introduced back in 2019. Having such fresh

regulations, which crisscross with the international framework that was applied for a long time caused some ambiguity and unclarity regarding the regulatory framework that applies in case of commercial marine accident happened at the regional water of Saudi Arabia, involving foreign party, and the legal duties of the stakeholders involved with such accident. In addition, the absence of having a unified regulatory framework that regulates the maritime transportation; the application of the laws and regulations is complicated.

Khalifah, A (2013)[8] introduced the fundamentals of the legal framework related to the sea law, including without limitation: the "sea" definition, the "ship" definition, the classification of the different areas of the sea, and the international obligations to protect the marine environment. The book was limited to the basics of the international law of the sea, with no reference to the local laws of Saudi Arabia.

Saleema, S (2017)[9] also discussed basic concept related to the commercial international transportation through the sea, such as: "ships", "licensing", and "supervision". However, the book was limited to the general principles with no introduction to the marine incidents.

The Casualty Investigation Code (2008)[10], was a result of the efforts of international investigators who recognized the need for a unified approach to investigate and analyse marine causalities. The unified code was not a new idea, as the aviation activities has a similar code. The Casualty Investigation Code includes the legal

[8] Khalifah, A. (2013) The International Law of Seas – a Study in the Light of United Nations Convention on the Law of the Sea. Egypt: Dar AlGamaa ElGadida.
[9] Saleema, S. (2017) The Summary in Marine Commercial Principals according to the International Conventions and some Local Laws (Egypt, Saudi, and Emirates). Kingdom of Saudi Arabia: Law and Economics Library.
[10] Casualty Investigation Code (2008) International Maritime Organization. The international adopted resolution MSC.255(84), regarding the Adoption of the Code of the International Standards and Recommended Practices for a Safety Investigation into a Marine Casualty or Marine Incident (Casualty Investigation Code). Available at: https://www.imo.org/en/OurWork/IIIS/Pages/Casualty.aspx (Accessed: 27 November 2023).

duties for flag states when marine casualty investigation is held. It also referred to the general duties related to the Marine Incidents, while referring to the local laws and regulations to determine the remaining details. Therefore, this code will be part of the international agreements and conventions that helps in determining the legal duties of the stakeholders when an accident occurred at the regional water of a country; especially when combining the information stated at the code with the local regulations of Saudi Arabia, which will allow to understand further the alignment between the international and local legal framework.

From a local perspective, the Shariaah Principles were the ruler in the Kingdom of Saudi Arabia before the issuance of the recent laws and regulations. The Islamic Shariaah is the primary resource of any of the laws and regulations in Saudi Arabia; therefore, the new laws and regulations were not in conflict or different from the old principles. However, the new laws and regulations focused more on the legal duties of the different parties; which was not introduced before properly. AlQarni, A (2012)[11] explained the duty from Shariaah Principles as the main source of obligation regarding the different aspects resulted out of the marine accident. Those sources of obligation and the duty resulted out of them were discussed extensively, without mentioning the "legal" aspect of the duty.

On the other hand, Ata, M (2018)[12] discussed the legal aspects of the maritime accidents, and those aspects were explained further in the light of the international treaties that the Kingdom of Saudi Arabia is part of. It also provides the provisions related to the maritime accidents according to the Commercial Court Law. The Commercial Court Law was the only law regulated the sea accidents, losses and responsibilities that derived from the sea accidents. The author briefly explained the

[11] AlQarni, A. (2012) Marine Accidents and Joint Losses (Maritime Damages) in Islamic Jurisprudence – Comparative Jurisprudential Study. Kingdom of Saudi Arabia: Law and Economics Library.
[12] Ata, M. (2018) The Clear Maritime Law according to the Latest Saudi Regulations. Kingdom of Saudi Arabia: Dar AlEjadah for Publishing and Distributions.

different aspects of the Maritime Law according to what was stated by the Commercial Court Law; including the accidents at the sea. However, discussions in this book already outdated as it were based on the old law which had been revised.

One of the most recent sources related to the Kingdom of Saudi Arabia maritime law was introduced by Darweesh D, and others (2019)[13]. The book tackle different aspects related to the maritime law, such as; the maritime law concept, historical background, the commercial marine trade provisions, the provisions related to the ships and its registration, and the legal duty of the ship owner and shipmaster. It also discussed the sea accidents and the responsibilities related to such accidents in general, i.e., with no focus on the commercial marine accidents, which is relevant to this research. In addition, the book did not discuss the government stakeholders' legal duties in the Kingdom of Saudi Arabia.

Another resource which discussed the same aspects, and limited as per the one mentioned, above was written by Swailim M (2020)[14].

Moreover, AlDamouk M (2001)[15] represented the basic and most essential international agreements and conventions that Saudi Arabia is taking part of the signatories to it. It enhance the concept that the international agreements and treaties related to the sea law are in force since long time ago, and it is rare to get it amended or changed. Therefore, the local laws and regulations should be in accordance with the general legal framework agreed on the international agreements and conventions. The comments if AlDamouk M (2001) will be for sure of a value to the research; as

[13] Darweesh, D., AlOmr, A. and AlOmareen, H. (2019) Explanation of the Saudi Sea and Air Law in the Light of the New Commercial Maritime Law and the Civil Aviation Law and the Most Recent International Maritime and Aviation Agreements. Kingdom of Saudi Arabia: AlHumaidi Press.
[14] Swailim, M. (2020) The Saudi Maritime and Aviation Law in the light of the New Commercial Maritime Law. Kingdom of Saudi Arabia: Rushd Bookstore.
[15] AlDamouk, M. (2001) The Kingdom of Saudi Arabia and the International Law of the Sea: An Analytical Study of Saudi Application in Light of the Provisions of International Law. Kingdom of Saudi Arabia.

the Kingdom of Saudi Arabia is still part of those international agreements and conventions.

This research will be highlighting and deep dive into the legal duties of the stakeholders in commercial marine accidents at the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia. This topic was not fully discussed and tackled before in any secondary resource. This is due to the fact that the regulations that regulates the subject is issued recently; while the available secondary resources were issued either before the issuance of the regulations or discussing the topic from an international point of view only. As a result, most of the resources are either assessing the duties of the stakeholders from Shariaah perspective; not from a legal perspective, or the content of such resources are limited to the losses kind of rather than the legal duties.

9. Research Methodology

In order to achieve the objectives of the research; the author will use the historical and descriptive-analytical doctrinal research methodology. As determining the legal framework of the legal duties of the stakeholders regarding commercial maritime accidents requires to state historical background on the legislations and what are the regulations applicable as of today. Additionally, highlighting gaps and conflicts within such legal framework requires to describe the related legal provisions to each situation first; then analyze why such legal provisions are in conflict or why some situations are not covered under the current regulations. The research approach will be applied by describing the current local laws, regulations, and international treaties and agreements, and the developments that came up as of February 2024. Followed by analyzing the information related to the research topic using the text of the primary resources of the laws, regulations, conventions, and agreements. In addition to the secondary resources by reviewing the references, several books and journals, agreements, studies, researches, and websites related to the subject of the research. All of this analyzing to eliminate the regulatory framework related to the legal duties

of the stakeholders when it comes to commercial marine accidents occurred at the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia. The research will be concluded with reaching out to the most important points that will answer the questions of the research.

10. Steps Forward and Conclusion

The research detailed the related laws and regulations to the context of a commercial marine accident occurred at the regional water of Saudi Arabia to address the framework of the legal duties of the stakeholders. However, the only local regulation that addressed the marine accidents is the Regulation for Marine Accidents Investigation; which is limited to the investigation process and procedures only. On the other hand, the international context of the agreements and conventions referred always to the local laws and regulations to determine the legal duties and the authorities involved as stakeholders when a commercial marine accident occurred. Therefore, there is a gap of not having a unified framework to regulate the different aspects related to the commercial maritime accidents happened at the regional water of Saudi Arabia.

For example, the removal of the wrecks to prevent, mitigate, or eliminate of the hazard created by a wreck is not tackled in any local laws or regulations. While the Nairobi International Convention on the Removal of Wrecks tackled this aspect; it could not be applied to the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia, as Saudi Arabia did not extend the application area of the convention to include its regional water. As a consequence; there is no specific authority -in theory- within the Kingdom of Saudi Arabia that could initiate the process of removing the wrecks of a commercial marine accidents. Not to mention that according to the Regulation for Marine Accidents Investigation; there should be a report regarding the results of the investigation concluded upon marine casualty, while this report does not state any next forward process.

In addition, there are no provisions within the local laws and regulations regarding who is (are) the stakeholder (s) and its legal duty (ies) in case the Shipmaster and the Captain of a foreign ship, flying a foreign flag, run away and left the wreck of the ship within the regional water of Saudi Arabia. Regardless this wreck resulted to harm the marine environment or not; nothing in theory determines the way to handle such cases. Also, there is no elimination toward the legal duties related to the goods involved within the commercial marine accident, i.e. the goods at the ship involved with the accident. In such case, either the goods should be submitted to a specific stakeholder or not is ambiguous.

Furthermore, the local laws and regulations of the Kingdom of Saudi Arabia tends to use general terms without defining them; such as, "the relevant authorities", "the laws in force in the Kingdom", and "the concerned authorities". Using general terms and concepts causing vagueness in eliminating the legal framework related to the context of the commercial marine accidents occurs within the regional water of Saudi Arabia. Enclosing the authorities/stakeholders and their legal duties in the case of maritime commercial accident happened at the regional water of Saudi Arabia is sophisticated and resulting that the application of the laws and regulations related to the case is complicated.

The research concluded that it would be helpful to conclude an extended comparative study with other pioneering countries in regulating the legal duties of the stakeholders where a commercial marine accident occurred at the regional water. Alternatively, it might be helpful to either extend the application area of Nairobi International Convention on the Removal of Wrecks on the regional water of the Kingdom of Saudi Arabia. Another solution would be to issue and amend the current local laws and regulations to include provisions similar to those at the Nairobi International Convention on the Removal of Wrecks and add provisions that tackle the gaps that are not covered currently under the applied legal framework.

11. References

1. Ahmed, A. (1998) The Private Maritime Law. Egypt: Dar Al Nahda Al Arabiya for Publishing and Distribution.
2. AlDamouk, M. (2001) The Kingdom of Saudi Arabia and the International Law of the Sea: An Analytical Study of Saudi Application in Light of the Provisions of International Law. Kingdom of Saudi Arabia.
3. Allianz Global Corporate & Specialty (2023) 'Safety and Shipping Review 2023', Safety and Shipping Review 2023 - An annual review of trends and developments in shipping losses and safety, pp. 1–44. Available at: https://commercial.allianz.com/content/dam/onemarketing/commercial/commercial/reports/AGCS-Safety-Shipping-Review-2023.pdf (Accessed: 27 November 2023).
4. AlQarni, A. (2012) Marine Accidents and Joint Losses (Maritime Damages) in Islamic Jurisprudence – Comparative Jurisprudential Study. Kingdom of Saudi Arabia: Law and Economics Library.
5. Ata, M. (2018) The Clear Maritime Law according to the Latest Saudi Regulations. Kingdom of Saudi Arabia: Dar AlEjadah for Publishing and Distributions.
6. Casualty Investigation Code (2008) International Maritime Organization. Available at: https://www.imo.org/en/OurWork/IIIS/Pages/Casualty.aspx (Accessed: 27 November 2023).
7. Convention on the international regulations for preventing collisions at sea, 1972 (COLREGS) International Maritime Organization. Available at: https://www.imo.org/en/About/Conventions/Pages/COLREG.aspx (Accessed: 27 November 2023).
8. Conventions and resolutions (2017) Marine Accident Investigators' International Forum. Available at: https://maiif.org/resources/conventions-and-resolutions/ (Accessed: 27 November 2023).
9. Darweesh, D., AlOmr, A. and AlOmareen, H. (2019) Explanation of the Saudi Sea and Air Law in the Light of the New Commercial Maritime Law and the Civil Aviation Law and the Most Recent International Maritime and Aviation Agreements. Kingdom of Saudi Arabia: AlHumaidi Press.
10. Firaoun, H. (1995) The Commercial Sea Law. Syria: University of Aleppo Publications.

11. International Convention on arrest of Ships (no date) United Nations. Available at: https://legal.un.org/avl/ha/icas/icas.html (Accessed: 27 November 2023).
12. International Maritime Organization (2023) Encyclopædia Britannica. Available at: https://www.britannica.com/topic/International-Maritime-Organization (Accessed: 27 November 2023).
13. International Trade Statistics: trends in third quarter 2023 (2023). rep. Organisation for Economic Co-operation and Development. Available at: https://www.oecd.org/newsroom/international-trade-statistics-trends-in-third-quarter-2023.htm (Accessed: 12 March 2024).
14. Kenyon, T.P. of London Convention 1976 regarding limiting the liability of the shipowner, Convention on limitation of liability for Maritime claims (London 1976). Available at: http://www.admiraltylawguide.com/conven/limitation1976.html (Accessed: 27 November 2023).
15. Khalifah, A. (2013) The International Law of Seas – a Study in the Light of United Nations Convention on the Law of the Sea. Egypt: Dar AlGamaa ElGadida.
16. Kilany, A. (2012) - Litigation in Sea Transportation Agreements – comparative study. Egypt: Dar Al Nahda Al Arabiya for Publishing and Distribution.
17. Limitation of liability, Encyclopædia Britannica. Available at: https://www.britannica.com/topic/maritime-law/Limitation-of-liability (Accessed: 27 November 2023).
18. Nairobi International Convention on the Removal of Wrecks, 2007. Available at: https://ncar.gov.sa/treaty-details/eyJpdiI6Im5YdTIxaDZ0cGVlbFk1ZHVYY2JsVnc9PSIsInZhbHVlIjoiaTI5cGtCVDdxMmRFOTNBdUo4QTZZdz09IiwibWFjIjoiNTg4MjIyNWEyMmNkZmFlZTNlMGQ0M2ZlYzU2YjU3YzdhNGM2Y2U3ZTk3Njc2YmVmNDgwNjE5YTdiYmUxNmZhMyIsInRhZyI6IiJ9 (Accessed: 27 November 2023).
19. Regulation for Marine Accidents Investigation, 2019. Available at: https://tga.gov.sa/Download/Get/44/RegulationDocuments (Accessed: 27 November 2023).
20. Saleema, S. (2017) The Summary in Marine Commercial Principals according to the International Conventions and some Local Laws (Egypt, Saudi, and Emirates). Kingdom of Saudi Arabia: Law and Economics Library.

21. Salima, S. (2017) - Procedures and Protocols of Investigation in Maritime Accidents. Kingdom of Saudi Arabia: Law Library for Publishing and Distribution.
22. Swailim, M. (2020) The Saudi Maritime and Aviation Law in the light of the New Commercial Maritime Law. Kingdom of Saudi Arabia: Rushd Bookstore.
23. TGA Annual Report (2022). rep. Transportation General Authority, pp. 1–67. Available at: https://tga.gov.sa/Content/Uploads/Images/TGA%20Annual%20Report%202022.pdf (Accessed: 27 November 2023).
24. The Brussels Treaty regarding the immunity of state ships, 1926. Available at: https://uncitral.un.org/sites/uncitral.un.org/files/media-documents/uncitral/en/acn9_56_e.pdf (Accessed: 26 November 2023).
25. Turk, M. (2005) Maritime Accidents. Egypt: Dar Elgamaa Elgadida.
26. United Nations Convention on the Law of the Sea, 1982. Available at: https://www.un.org/depts/los/convention_agreements/texts/unclos/unclos_e.pdf (Accessed: 27 November 2023).

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

أثر التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030

صفاء حسن علي كرار

أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية، السودان

Safaa9karar@gmail.com

مني النيل مصطفي مرسال

أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة الطائف، المملكة العربية السعودية

أستاذ إدارة الأعمال المساعد، كلية العلوم الإدارية، جامعة العلوم والتقانة، السودان

monaelneel11@gmail.com

الملخص

هدفت الدراسة إلى معرفة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030، توضيح كيفية تطبيق جامعة الطائف التخطيط الاستراتيجي والاستفادة منه في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030، بيان تأثير أبعاد التخطيط الاستراتيجي (الرؤيا، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، تحليل البيئة) في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي. توصلت الدراسة لعدد من النتائج أهمها، وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية ($\alpha \leq 0.05$) بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030، أن مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف تتوافق مع رؤية 2030. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، المحافظة على التخطيط الاستراتيجي بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف، التشجيع على تطبيق الخطط التعليمية بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف والاهتمام بها، الاهتمام بالمخرجات التعليمية بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف واعتبارها أحد أهم ركائز سوق العمل.

كلمات مفتاحية: الرؤية، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، تحليل البيئة.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

The Impact of Strategic Planning on Education Outcomes at the College of Administrative Sciences - Taif University- According to the Kingdom's Vision 2030

Safaa Hassan Ali Karar
Assistant Professor of Business Administration, College of Administrative Sciences, Taif University, Saudi Arabia
Assistant Professor of Business Administration, Faculty of Administrative Sciences, University of the Holy Quran and Islamic Sciences, Sudan
Safaa9karar@gmail.com

Mona El-Neel Mustafa Mursal
Assistant Professor of Business Administration, College of Administrative Sciences, Taif University, Saudi Arabia
Assistant Professor of Business Administration, College of Administrative Sciences, University of Science and Technology, Sudan
monaelneel11@gmail.com

Abstract

The study aimed to know the relationship between strategic planning and education outputs at the College of Administrative Sciences at Taif University in accordance with the Kingdom's vision 2030, clarifying how Taif University applies strategic planning and benefiting from it in the educational outputs of the College of Administrative Sciences at Taif University in accordance with the Kingdom's vision 2030, a statement of the impact of the dimensions of strategic planning (Vision, mission, strategic objectives, environment analysis) in the educational outcomes of the College of Administrative Sciences at Taif University in accordance with the Kingdom's 2030 vision. The study used the descriptive analytical approach. The study reached a number of results, the most important of which is the existence of a statistically significant relationship at the level of statistical significance ($\alpha \leq 0.05$) between strategic planning and education outputs at the College of Administrative Sciences at Taif University in accordance with the Kingdom's Vision 2030, that the educational outputs of the

College of Administrative Sciences at Taif University correspond to the vision of 2030. The study recommended many recommendations, including maintaining strategic planning at the College of Administrative Sciences at Taif University, encouraging the application of educational plans at the College of Administrative Sciences at Taif University and taking care of them, paying attention to the educational outputs of the College of Administrative Sciences at Taif University and considering them as one of the most important pillars of the labor market.

Keywords: Vision, Mission, Strategic Objectives, Environment Analysis.

المحور الأول: الإطار التمهيدي للدراسة

مقدمة

إن التخطيط الاستراتيجي للتعليم أثبت بما لا يدع مجالاً للشك دوره المهم في تطوير العملية التعليمية وبالتالي وجود مخرجات ذات جودة عالية تساهم في تطوير التعليم في الدول بمختلف أنواعها، كما أن العديد من الجامعات على مستوى العالم أصبحت تهتم بمسألة التخطيط وتوليه عناية فائقة بدءاً من التخطيط على مستوى الإدارة ثم الكليات كلاً على حدا وصولاً للجامعة ككل على أن تتكامل الخطط مع بعضها البعض وتحقق الأهداف المرجوة من عملية التخطيط الاستراتيجي.

لقد ركزت رؤية المملكة 2030 على التعليم، ومن أجل تطبيق الرؤية فيما يتعلق بالتعليم الجامعي تم عقد مؤتمراً علمياً بعد شهور قليلة من إعلانها بعنوان "دور الجامعات السعودية في تفعيل رؤية 2030" بمشاركة أكثر من 25 جهة حكومية وأهلية، وخرج المؤتمر بعدد من التوصيات والاقتراحات، من أهمها إعادة – هيكلة الجامعات من خلال إعادة النظر في وضع الجامعات السعودية، هيكلها التنظيمي، وطرق الإدارة المعمول بها، تشجيع – حركة البحث العلمي والتأليف وضمان توافق أبحاث الدراسات العليا ومشاريع التخرج في الجامعات السعودية مع الرؤية وفق دراسات مسحية دورية للاحتياجات المجتمعية التنموية.

هذا وتعتبر جامعة الطائف من الجامعات الكبرى العريقة على مستوى المملكة، حيث يتم استخدام أحدث التكنولوجيا في الوسائل التعليمية، مع وجود أفضل أعضاء هيئة التدريس من أساتذة ومحاضرين ومعيدين وفنيين ذوي الاختصاصات والخبرة العالية، والجامعة بدورها ترفد السوق المحلي بالكفاءات العالية، إذ تخرج سنوياً آلاف الطلبة المؤهلين لدخول معترك الحياة وتنمية الاقتصاد الوطني.

المشكلة

من خلال عمل الباحثتان ضمن هيئة التدريس في جامعة الطائف لاحظتا أنه على الرغم من تطبيق الجامعة واهتمامها بعملية التخطيط الاستراتيجي إلا أن هنالك عدم اهتمام في الاستعانة بالتخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم ويعود ذلك ربما لنقص في نشر ثقافة التخطيط الاستراتيجي وتتلخص مشكلة الدراسة في التساؤلات:

1. هل توجد علاقة بين تطبيق التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.
2. هل توجد علاقة بين أبعاد التخطيط الاستراتيجي (الرؤيا، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، تحليل البيئة) ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

أهداف الدراسة

تسعي الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة العلاقة بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.
2. دراسة مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومفهوم التعليم.
3. التعرف على دور رؤية المملكة 2030 في التعليم.
4. توضيح كيفية تطبيق جامعة الطائف التخطيط الاستراتيجي والاستفادة منه في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.
5. بيان تأثير أبعاد التخطيط الاستراتيجي (الرؤيا، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، تحليل البيئة) في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

أهمية الدراسة

تمثلت أهمية الدراسة في أهمية الموضوع نفسه إذ أن التوجه الحالي للمملكة حسب رؤية 2030 يرتكز على التخطيط الاستراتيجي في جميع المجالات ومنها التعليم الجامعي الذي يشهد تطوراً كبيراً واهتماماً غير مسبوق وبمخرجاته التعليمية. بالإضافة إلي ندرة ما كتب عن هذا الموضوع ولحاجة المكتبات العلمية لمواضيع مشابهة، كذلك إثراء الأدب النظري المتعلق بمتغيرات الدراسة وتقديم بعض التوصيات والمقترحات التي تختص بدور التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم التي من الممكن أن يستفيد منها كل من له اهتمام بموضوع الدراسة، كما قد تدفع نتائج الدراسة الباحثين لإجراء دراسات مماثلة تدرس دور التخطيط الاستراتيجي في الجامعات في مجتمعات أخرى، وربطها بمتغيرات لمختلفة،

كما قد تفيد أصحاب القرار التعليمي لتفعيل بعض توصيات الدراسة وتبنيها على أرض الواقع لتحقيق الأهداف.

فروض الدراسة

تختبر الدراسة الفروض:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التخطيط الاستراتيجي (الرؤيا، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، تحليل البيئة) ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائفوفقاً لرؤية المملكة 2030.

المحور الثاني: أدبيات الدراسة

أولاً: مفهوم التخطيط الاستراتيجي

أن التخطيط في مفهومه البسيط يعني العملية التي يتم بموجبها دراسة وتحليل بيانات الماضي في سبيل توقع الأوضاع المستقبلية بما يقود نحو تحديد الأهداف المطلوب تحقيقها في المستقبل ويشمل تحديد الوسائل والسياسات اللازمة لتحقيق الأهداف بالجودة والتكلفة المطلوبة، كما يشمل تحديد ثقافة المنظمة وفلسفة النشاط وكذا الإطار الزمني لإنجاز الأهداف، ووفقاً للمفهوم أعلاه فإن التخطيط يعتبر النشاط الأول في عملية الإدارة وتبدأ به العملية الإدارية ويتمثل في الآتي: (أبو صالح، 2008م)

1. تحديد مجال ونطاق المنظمة.
2. تحديد الأهداف.
3. تحديد السياسات والوسائل المطلوبة لتحقيق الأهداف.
4. تحديد فلسفة العمل.
5. تحديد ثقافة المنظمة.

كما يمكن النظر للتخطيط الاستراتيجي من أربع اتجاهات هي تحديد الأهداف، وضع الاستراتيجيات ووضع سياسات لتحقيقها ووضع الخطة التي تحقق النتائج المرغوبة من تنفيذ هذه الاستراتيجيات، كما ينظر للتخطيط الاستراتيجي كفلسفة إدارية لأنه يتطلب ضرورة التأمل باستمرار في مستقبل المنظمة وليس مجرد إجراءات وأساليب وهياكل ويعتبر التخطيط الاستراتيجي نظام متكامل يربط بين كل من

الخطط الاستراتيجية والبرامج متوسطة الأجل والموازنات قصيرة الأجل وخطط التشغيل. (هلال، 2008م)

يعرف التخطيط الاستراتيجي هو عملية تقوم بها المنظمات لتحديد استراتيجياتها أو اتجاهاتها، واتخاذ القرارات بشأن تخصيص مواردها لتحقيق هذه الاستراتيجية بما في ذلك رؤوس الأموال والأشخاص ومن أجل تحديد وجهتها، يتعين على المنظمة أن تعرف بالضبط أن تقف ثم تحدد أين تذهب، وكيف ستصل إلى هناك والوثيقة المتضمنة لذلك تسمى الخطة الاستراتيجية. (علي، 2005م)

أهمية التخطيط الاستراتيجي

هنالك العديد من الفوائد تجعل التخطيط الاستراتيجي في غاية الأهمية، وهي الآتي: (حميد، 2002)

1. التعرف على المشكلات أو المعوقات التي يمكن أن تعترض سبيل المنظمة في تحقيق أهدافها والاستعداد المبكر بالحلول المناسبة لمواجهة هذه المشاكل.
2. استثمار الوقت بالشكل الصحيح لتحقيق أهداف المنظمة وذلك لأن الأداء يسير وفق خطة منظمة وبرامج زمنية محددة.
3. توفير معايير موضوعية لمراقبة الأداء ومتابعة تنفيذ البرامج في المنظمة.

أهداف التخطيط الاستراتيجي

إن المستخدمين للتخطيط الاستراتيجي سيسعون إلى تحقيق الأهداف التالية: (علي، 2005م)

1. البحث عن حلول مبتكرة للمشكلات وتنبؤات للمستقبل ويراعي فيها التطويرات المستقبلية والظروف البيئية في المستقبل.
2. 2تحديد التوجهات طويلة الأجل للمؤسسة ثم وضع استراتيجيات التطوير المستمر.
3. تحديد الطريق الذي يجب أن يسلكه العاملون لتنفيذ أهداف المؤسسة ثم وضع سياسة رشيدة للعمل تمكن من الوصول إلى أعلى المعدلات.

مراحل التخطيط الاستراتيجي

تعتمد الإدارة الاستراتيجية بشكل رئيسي على إدارة العلاقات التفاعلية التي تتم بين مكونات المؤسسة من جهة وبين تلك المكونات من جهة أخرى ثانية، وهي واحدة من ميادين الإدارة العلمية الحديثة، بوضعها المؤسسة كوحدة فاعلة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، حيث تشكل هذه المؤسسة من منظورها أو إداراتها العامة مباشرة وتتجه معظم المنظمات في الوقت الحاضر إلى استخدام التخطيط الاستراتيجي لكونه أداة رئيسية يُمكن المنظمات من مواجهة التغير الحاصل في البيئة والتكيف معها

وصولاً للبقاء والازدهار على المدى المستقبلي وتمر عملية التخطيط الاستراتيجي في ست خطوات وهي الآتي: (برنوطي، 2001م)

1- الرؤيا: ينطبق مفهوم الرؤيا على نوعين من النشاط الإنساني ويقوم كل منهما على أساس معالجة المعلومات، فالرؤيا كإدراك تعطي انطباع معيناً عن الموقف الراهن، أي بمعنى أنها إدراك لنوع البيئة التي تطمح الإدارة أو منظمة الأعمال تكوينها ضمن سقف زمني واسع لغرض تفعيل هذا الإدراك، وكذلك يمكن أن تمثل الرؤية حالة تنبؤ لتشكيل صورة معينة عن الظروف أو الأحداث المستقبلية، ذات العلاقة بإطار أو سياق معين لذلك تعتبر عملية اكتشاف ما هو موجود من الضرورة في العالم والمكان الذي يمكن فيه ذلك الموجد والذي تتولد فيه صورة معينة عن طريق تحليل كل عنصر أو مكون من مكونات تلك الصور المختلفة، ومن الواضح أن هذه العملية تتجاوز مجرد عملية النظر إلى ما وراء الأحداث لتشمل على الفهم والإدراك أيضاً، وغالباً ما يصاحب ذلك استيعاب المواقف المعقدة، غير أن الطريقة التي عادة ما تستخدم فيها مفهوم للرؤية للأعمال تعبر عن تطور لفهم معين لما يمكن أن يكون عليه الموقف في نقطة زمنية مستقبلية المستخدمة فيها وأنشطتها المستقبلية. (علي، 2005م)

2- اختيار رسالة المنظمة: تعرف رسالة المنظمة بأنها تلك الخصائص الفريدة في المنظمة والتي تميزها عن غيرها من المنظمات المماثلة لها. (السيد، 2000م)

هي الإطار المميز للمنظمة عن غيرها من المنظمات الأخرى من حيث مجال نشاطها ومنتجاتها وعملائها وأسواقها والتي تعكس السبب الجوهري لوجود المنظمة وهويتها ونوعيات عملياتها وأشكال ممارستها. (المقلي، 2002م)

الرسالة هي الوثيقة الأساسية للمنظمة والتي تحدد الاتجاهات العامة لها وتبين السبب من وجودها وتشرح أوجه اختلافها مع المنظمات المنافسة في الصناعة التي تعمل فيها، ورسالة المنظمة هي دستورها والمرشد الأساسي للاستراتيجيات التي تتخذها وهى تعبر بشكل عام عن الفلسفة التي تضعها المنظمة لتحقيق الأهداف الأساسية التي تسعى لبلوغها وتعبر رسالة المنظمة عن اتجاهات وفلسفة الإدارة العليا للمنظمة في تحريك موارد المنظمة البشرية والمادية للمنافسة وتعظم من قيمة المنظمة من وجهة نظر العملاء والمتعاملين والمساهمين والمجتمع بصفة عامة والرسالة لا تتضمن تفصيلات دقيقة حتى تتيح للمستويات الإدارية التفكير الحر والخلاق في الاختيار بين أكثر من استراتيجية لتحقيق التوجهات العامة للرسالة. (عوض، 2003م)

3- الأهداف والغايات الاستراتيجية: تمثل الأهداف التنظيمية الغايات والنهايات التي تسعى الإدارة إلى الوصول إليها من خلال الاستثمار الأمثل للموارد الإنسانية والمادية المتاحة حالياً وفى المستقبل، وهى دليل لعمل الإدارة، وبقدر ما تكون الأهداف التنظيمية واقعية ومعبرة بصورة صحيحة عن قوى

ومتغيرات البيئة الداخلية والخارجية للمنظمة بنفس القدر تكون الإدارة أمام فرصة النجاح في تصميم وتطبيق استراتيجية كفؤة وفعالة، وتوضع الأهداف في ضوء عدة عوامل مؤثرة منها ما يلي: (غراب، 1994م)

أ- علاقات التأثير والتأثر بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية للمنظمة.

ب- كمية ونوعية الموارد المتاحة.

ج- القدرة على تحقيق الموازنة بين المنظمة والبيئة.

د- ثقافة وقيم الإدارة العليا.

هـ- علاقات السلطة والمسؤولية والصلاحية بين أفراد التنظيم.

و- أسلوب اتخاذ القرارات الإدارية.

4- تحليل البيئة

أ- البيئة الداخلية: عملية التحليل الاستراتيجي لبيئة المنظمة الداخلية له أهمية كبيرة لأنه يساعد إدارة المنظمة على اختيار الاستراتيجية الملائمة لإمكانياتها المادية والبشرية وتحديد نقاط قوتها وضعفها لتحديد مكانة وموقع المنظمة في السوق والصناعة قياساً بالمنظمات الأخرى وتحديد نقاط القوة والضعف يساعد إدارة المنظمة على تعزيز نقاط القوة ومحاولة معالجة نقاط الضعف أو التقليل منها لأنها تحد من قدرة المنظمة على استغلال الفرص وزيادة قدرة المنظمة على تفادى التهديدات والاستعداد لمواجهتها. (الججاوي والسلطاني، 2008م)

ب- البيئة الخارجية: يعرف تحليل البيئة الخارجية بأنها العملية التي يقوم بها الاستراتيجيون لمتابعة العوامل الاقتصادية والحكومية والقانونية والسوقية، التنافسية والخاصة بالموردين، التكنولوجية والسياسية والجغرافية والسكانية والاجتماعية لتحديد أي فرص أو مخاطر على المنشأة. (غراب، 1994م)

ثانياً: مفهوم التعليم

كان التعليم وما زال مجالاً هاماً من مجالات الصراع الاجتماعي والسياسي في المجتمع بين توجهات تريد التعليم للقلة- النخبة- وتوجهات فكرية وسياسية ايدلوجية تكرس كل جهدها نحو توسيع نطاق التعليم وتعميمه ونشره على أوسع نطاق بين جميع فئات وطبقات المجتمع الإنساني ولقد شهد النصف الأول من القرن العشرين تلك التوجهات ابان فترة الاحتلال الأجنبي للبلدان العربية وظهرت المدارس الفكرية والسياسية والأيدلوجية والتربوية التي عمقت تلك التوجهات وافرزت المساندة لكل توجه ومسعاها

وآليات عملها في تكريسها لمفهومها وسعيها ومع منتصف الخمسينات وتحديداً مع ظهور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في 10 ديسمبر 1948م والذى أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة ومع اقرار العهدين الدوليين لحقوق الإنسان، العهد الأول الخاص بالحقوق السياسية والمدنية في عام 1966م والذى اقر من قبل الدول الموقعة عليه في 1976م وكذا العهد الدولي الثاني للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عام 1966م أيضاً والذى اقر من قبل الدول التي وقعت عليه في عام 1976م وحركة حقوق الإنسان في تنامى وتعاظم غير مسبوق يضاف إلى كل ذلك اهتمام المؤسسات والمنظمات الدولية بحقوق الإنسان وظهور العديد من المؤسسات والمنظمات والهيئات في وطننا العربي ومصر في الأساس منه وكذا ظهور حركة نشطاء حقوق الإنسان في كافة الدول بدرجات متباينة. (بدران، 2009م)

يعتبر التعليم حق من الحقوق الأساسية اللازمة لكل أفراد المجتمع وهذا يستلزم وجود اهتمام كامل وشامل بكل الحاجات الاجتماعية والتعليمية والنفسية للمتعلم وأسرته، ويحتل التعليم مكانة متميزة في منظومة الرعاية الاجتماعية لمختلف الدول حيث يمثل أفضل استثمار ممكن وتعتبر المدرسة إحدى المؤسسات التعليمية التي تقدم الخدمات التعليمية للتلاميذ بدءاً من سن السادسة من عمر هؤلاء التلاميذ إلى سن ما قبل دخول الجامعة بمعنى أن أبناءنا يمضون في المدرسة فترات طويلة من عمرهم (ست سنوات في المرحلة الابتدائية وثلاثة في المرحلة الإعدادية وثلاث سنوات أخرى في المرحلة الثانوية)، ليحصلوا على العلم والمعرفة والتربية السليمة. (أبو النصر، 2017م)

يشكل التعليم عنصراً هاماً في منظومة المجتمع وتظهر أهميته في أي مجتمع ما بكونه أهم وسائل اللحاق بركب الإنسانية والوقوف في مكان بارز ومشرف بين الأمم على أن يكون هذا التعليم من النوع الذى يعرض لكل البشر بالمجتمع أو لغالبيتهم العظمى وعلى أن يتسم بالمرونة في مواجهة تلك التحديات التي تواجه المجتمع ولعل ذلك ما دفع المسؤولين في واحدة من أكبر المنظمات العالمية الا وهى (اليونسكو) أن يعتبروا أحد التقارير المتعلقة بالتعليم والمعروف بتقرير (ديلور) كمحور رئيس لمنظمتهم خلال عام 1996م ويقترح هذا التقرير تصوراً لعملية التعليم والتعلم في المجتمع يمكنهم من مواجهة مسارات التغير المفروض عليه والتحكم في جوانبه. (العبادي والطائي، 2014م)

يعرف التعليم بأنه نشاط إنساني مقصود أو غير مقصود قد لا يقتصر حدوثه على الغرفة الصفية أو المشغل أو المختبر بل قد يحدث في الشارع وفي الحافلة وفي النادي وقد يحدث في كل زمان ومكان يتمثل في توفير الشروط المادية والنفسية التي تساعد المتعلم على التفاعل النشط مع عناصر البيئة التعليمية في الموقف التعليمي، واكتساب الخبرة والمعارف والمهارات والاتجاهات والقيم التي يحتاج إليها هذا المتعلم وتناسبه بأبسط الطرق الممكنة. (محاسنة، 2017م)

يعرف علماء التربية التعليم بأنه صناعة تهدف إلى إنتاج اعداد من القوى البشرية التي تعمل في قطاعات الحياة المختلفة ومجالات الانتاج المتعددة. (سانو، 1998م)

عناصر العملية التعليمية

تتمثل عناصر العملية التعليمية في الآتي: (منصور، 2015م)

1- المستفيدون: هم تلك الفئة من المجتمع التي يتم تصنيفهم بالطلاب (طالبي العلم، طالبي خدمة التعلم).

2- الخبراء: يتم تنفيذ التعليم من خلال أفراد مؤهلين للقيام بها وعلى درجة عالية من الخبرة والكفاءة ويتم تصنيفهم في المجتمع بالأساتذة أو أعضاء هيئة التدريس ويتركز دورهم على توصيل المعرفة إلى المستفيدين.

3- المكان والتجهيزات: حيث يتطلب تقديم الخدمة التعليمية توفير الأماكن المناسبة لكي يجتمع فيها كل من المستفيدين والخبراء.

4- الزمان: حيث يتعين أن يلتقي الخبراء والطلبة في المكان المخصص في زمن معين.

أنواع التعليم

1- التعليم الإلكتروني: بعد ظهور التعليم الإلكتروني وانتشار تطبيقاته المختلفة وتسارع وتيرة نموه وتطوره يوماً بعد يوم وكثرة محاولات المختصين والمهتمين بإيجاد تعريف شامل لمفهوم التعليم الإلكتروني ولقد صاغ كل منهم تعريفاً لهذا المفهوم من زاوية مختلفة مما جعل الاتفاق على تعريف موحد للتعليم الإلكتروني أمر بالغ الصعوبة ويعرف التعليم الإلكتروني بأنه عملية للتعليم والتعلم باستخدام الوسائط الإلكترونية ومنها الحاسوب وبرمجياته المتعددة والشبكات والإنترنت والمكتبة الإلكترونية وغيرها تستخدم جميعها في عملية نقل وإيصال المعلومات بين المعلم والمتعلم والمعدة لأهداف تعليمية محددة وواضحة، ويمكن للتعليم الإلكتروني المتعلم من التفاعل مع المادة المطلوب تعلمها بأقل جهد وأكبر فائدة ممكنة وذلك من خلال الشبكات الإلكترونية المغلقة داخل الجماعة أو المشتركة بين الجامعات أو على شبكة الإنترنت مع الاستمتاع بخاصية المرونة في الزمان والمكان ويتسع مفهوم التعليم الإلكتروني ليشمل العديد من تقنيات الاتصال التي تعتمد على المكونات الإلكترونية في إنتاجها ومنها علي سبيل المثال الراديو والفيديو والتلفزيون وإن كان المفهوم قد اقترن بصفة خاصة بتقنيات الاتصال الحديثة التي تمثلت في الحواسيب الإلكترونية والشبكات، وهذا ما أخذ به اتحاد المعلمين الأمريكيين في تعريفه للتعليم الإلكتروني بأنه نوع من التعليم يتيح للطالب أكبر قدر من التفاعل

الإلكتروني بين المعلم والطالب ويمتد الاتصال الإلكتروني ليشمل الأشكال الإذاعية والفيديو والبريد الإلكتروني والإنترنت. (عامر، 2015م)

2- التعليم المهني: يشير مصطلح التعليم المهني إلى ذلك النمط من التعليم النظامي الذي يتضمن الإعداد التربوي وإكساب المهارات والقيم والاتجاهات والمعرفة المهنية والذي تقوم به مؤسسات تعليمية نظامية بمستوى الدراسة الثانوية بفترة إعداد سنتين بعد الصف العاشر الأساسي لغرض إعداد عمال ماهرين في مختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتدبير المنزلي والفندقي ولهم القدرة على العمل والإنتاج. (محاسنة، 2017م)

أهداف التخطيط التعليمي

هنالك عدد من أهداف التخطيط التعليمي تتمثل فيما يلي: (البحيري، 2014م)

أ- أهداف اجتماعية:

- منح جميع أفراد الشعب فرصاً متكافئة للتعليم.
- إعطاء كل فرد نوع من التعليم الذي يناسبه حسب قدراته وإمكانياته وميوله.
- المساهمة في تطوير المجتمع.
- توفير احتياجات المجتمع من القوى العاملة المتدربة المتعلمة لتطويره.
- الحفاظ على تراث المجتمع وكل ما هو جيد.

ب- أهداف سياسية:

- المحافظة على الكيان السياسي والاجتماعي للدولة.
- تنمية الروح الوطنية والقومية.
- زيادة التفاهم والتعاون بين جميع الأفراد على المستوى العالمي.

ج- أهداف ثقافية:

- المحافظة على الثقافة الإنسانية ونشرها.
- تنمية الثقافة وتطويرها وتنويعها عن طريق البحث العلمي.
- نشر التعليم وإزالة الأمية.
- حل مشكلات الثقافة الإنسانية وإزالة التعارض بين الأهداف المختلفة للسياسة التعليمية والقضاء على امتياز نوع من الثقافة أو التعليم على نوع آخر.

د- أهداف اقتصادية:

- إشباع احتياجات البلاد على المدى القصير والبعيد من القوى العاملة ذات المستويات الوظيفية المختلفة.
- زيادة الكفاية الإنتاجية للفرد عن طريق إكسابه المهارة والخبرة.
- زيادة قدرة الفرد على التحرك الوظيفي بحيث يستطيع تغيير عمله أو وظيفته بسهولة تبعاً لظروف الإنتاج وسوق العمل.
- مواجهة مشكلات البطالة بين المتعلمين وغير المتعلمين بحيث يتم استغلال كامل لجميع القوى العاملة.
- رسم السياسات الخاصة باستغلال مخصصات التعليم أقصى استغلال ممكن عن طريق اتباع الطرق العلمية لتقليل تكاليف التعليم مع زيادة كفاءته وإنتاجيته إلى أقصى درجة.
- المساهمة في الإسراع في عملية التطوير الاقتصادي والصناعي عن طريق البحث العلمي والتكنولوجي.

ثالثاً: التعليم العالي

إن التعليم العالي اصطلاحاً يطلق على أنواع مختلفة من التعليم في المعاهد التي تواصل تعليم الشباب بعد مرحلة المدارس الثانوية، ومنه يمكن اعتبار التعليم العالي لا يشير فقط إلي مرحلة تعليمية عليا وإلي اكتساب الفرد مجموعة من المعارف من أجل تهيئته عملياً وعلمياً بل له بعد آخر يتعلق بعلاقته بالمجتمع هذا الأخير الذي يستوعب الطاقات البشرية والكفاءات التقنية التي تساهم في دفع عجلة التنمية وفي هذا السياق عرف التعليم العالي على أنه ليس مجرد امتداد للأعلى بمعني تكملة لمرحلة ما بعد الثانوية، بل هو تكملة للجهود الإنسانية بغرض الرقي بالإنسان وتثقيفه وتحقيق طموحاته فضلاً عن كون التعليم العالي يسد حاجات المجتمع من خبرات ومهارات معينة بغرض التنمية والتطور. (بوزيان، 2015م)

رابعاً: مخرجات التعليم

هو ما تنتجه صناعة التعليم والتدريب من موارد بشرية، ومنتجات بحثية وخدمات اجتماعية، وهو بصفة عامة ناتج كل ما يجرى من نشاط علمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من مؤسسات الأنشطة العلمية والبحثية والتدريبية، وهي في الثقافة الغربية مفردة جامعة باعتبارها وصفًا للأفراد، والمؤسسات، والهيئات، والعمليات، والأنشطة، وكذلك المخرجات. (سعيد، 2012م)

خامساً: التعليم في رؤية المملكة 2030

تم الإعلان عن الرؤية في 25 أبريل 2016، وأعدها مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية برئاسة ولي العهد (حينها) الأمير محمد بن سلمان ولي العهد الحالي. (المنشاوي، 2016م)، وتمثل الرؤية إطاراً للتحول والتغير إلى المجتمع القائم على المعرفة، والتحول من الاعتماد الأساسي على النفط إلى موارد حيوية أخرى، كما أنه تحول ينحو إلى توطين اليد العاملة السعودية، وهذا يستدعى مشاركة التعليم العالي في هذه الرؤية الطموحة، من خلال الجامعات، وتشير الرؤية صراحة إلى الاعتماد على التعليم من أجل نهضتها وتقدمها، وذلك من خلال تحديد مجموعة من الأهداف التعليمية التي تسعى إلى تحقيقها، ومن أهم ما تم ذكره صراحة حول التعليم بالرؤية ما يلي: (وزارة التعليم السعودية)

تشير الرؤية في افتتاحيتها إلى: "فمستقبل وطننا الذي نبنيه معاً لن نقبل إلا أن نجعله في مقدمة دول العالم، بالتعليم والتأهيل، بالفرص التي تتاح للجميع". وتحت عنوان نتعلم لنعمل تشير الرؤية إلى: "سنواصل الاستثمار في التعليم والتدريب وتزويد أبنائنا بالمعارف والمهارات اللازمة لوظائف المستقبل.....، كما سنعزز جهودنا في مواءمة مخرجات المنظومة التعليمية مع احتياجات سوق العمل.....، مع تركيز فرص الابتعاث على المجالات التي تخدم الاقتصاد الوطني وفي التخصصات النوعية في الجامعات العالمية المرموقة". كما تشير تحت عنوان تعليم يسهم في دفع عجلة الاقتصاد إلى: "سنسعى إلى سد الفجوة بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات سوق العمل.....، سنهدف إلى أن تصبح خمس جامعات سعودية على الأقل من أفضل 200 جامعة دولية بحلول عام..... 2030، سنحقق ذلك من خلال إعداد مناهج تعليمية متطورة تركز على المهارات الأساسية بالإضافة إلى تطوير المواهب وبناء الشخصية، وسنعزز دور المعلم ونرفع تأهيله". وتعكس هذه الإشارات أهمية التعليم في بناء مستقبل المملكة، وتحقيق طموحات أبنائها في مختلف المجالات، والوعي بالعلاقة الوثيقة بين مخرجات السياسة التعليمية وسوق العمل ونوعية الوظائف الوطنية التي تحتاج إليها إدارة الحياة بالمملكة. وبشكل عام وردت مُفردة التعليم في الرؤية 32 مرة؛ ركزت على "تطوير أداء الطلاب، وتطوير التعليم برؤية منظوميه، وتطوير معايير الأداء، وتطوير المواهب، ورفع تصنيف الأداء وجودة الأداء للجامعات" (الزهراني، 2018م) وتضم المملكة (28) جامعة حكومية و (10) جامعات أهلية، إلى جانب عشرات الكليات الأهلية، ويستوعب التعليم العالي نحو 90 في المائة من خريجي وخريجات المدارس الثانوية، ويوضح ذلك مدى أهمية الجامعات في التنمية الوطنية وفي تحقيق الرؤية، وذلك من خلال بناء الإنسان واستيعاب الشباب أهم ثروات البلاد وتسليحهم بروافد العلم والمهارة والمعرفة، إلى جانب دور الجامعات في التموضع كمركز تنويري في المجتمع. (ساعاتي، 2016م)

سادساً: الدراسات السابقة

دراسة زعيبى (2014م): هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات الموظفين الإداريين في جامعة بسكرة نحو أثر التخطيط الاستراتيجي في مستوى أداء جامعة بسكرة واختبار الفروق في تلك الاتجاهات تبعاً لاختلاف خصائصهم الشخصية والوظيفية، إيجاد العلاقات الارتباطية بين التخطيط الاستراتيجي والأداء. تمثلت مشكلة الدراسة في التعرف على واقع التخطيط الاستراتيجي في جامعة بسكرة وقياس أداء هذه الجامعة من منظور بطاقة الأداء المتوازن، هذا بالإضافة إلى معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي على الأداء في جامعة بسكرة، وجاءت إشكالية الدراسة من خلال التساؤل كيف يؤثر التخطيط الاستراتيجي على أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية؟ اختبرت الدراسة الفروض لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الرؤية الاستراتيجية على مستوى أداء جامعة بسكرة، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الرسالة الاستراتيجية على مستوى أداء جامعة بسكرة، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير الأهداف الاستراتيجية على مستوى أداء جامعة بسكرة، لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لمتغير التحليل الاستراتيجي على مستوى أداء جامعة بسكرة. استخدمت الدراسة منهج دراسة الحالة. توصلت الدراسة لعدد من النتائج منها مستوي ممارسة مراحل التخطيط الاستراتيجي في جامعة بسكرة جاء مرتفعاً، أيضاً مستوي أداء جامعة بسكرة جاء مرتفع، وجود فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين حول مستوى التخطيط الاستراتيجي تعزى للمتغيرين المؤهل العلمي ومجال الوظيفة الحالية. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات أهمها على الجامعة أن تقوم بتحليل بيئتها الخارجية للتعرف على المتغيرات المختلفة التي يمكن أن تؤثر عليها في المستقبل، أيضاً يجب أن يشارك في صياغة أهداف الجامعة جميع الأطراف المسؤولة عن تحقيقها.

دراسة أحمد (2016م): هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في الصومال في تحقيق الميزة التنافسية. تمثلت مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيسي المتمثل في ما هو أثر التخطيط الاستراتيجي على الميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي في الصومال ومدي تطبيق التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في الجامعات الصومالية، وإلي أي مدى ساهمت إدارات الجامعات الأهلية بالتخطيط الاستراتيجي لتحقيق أهداف تلك الجامعات. اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، تعتمد الجامعات الأهلية في الصومال على التخطيط الاستراتيجي كمحور أساسي لتحقيق الميزة التنافسية وتعتبر قيمة المتوسط الحسابي مرتفعة لدي الجامعات الأهلية في الصومال مفهوم واضح للتخطيط الاستراتيجي لتحقيق الميزة التنافسية، ويلاحظ أن أفراد العينة يوافقون على أن لديهم اهتمام بالتخطيط الاستراتيجي بدرجة مرتفعة ويعتبرون أن التخطيط الاستراتيجي هذه لازمة

لتحقيق الميزة التنافسية في أرجاء الجامعة، دلت النتائج على أن مؤسسات التعليم العالي في الصومال تمارس عملية التخطيط الاستراتيجي مما يعطي دلالة أن متوسط جميع إجابات أفراد العينة موافقة بدرجة كبيرة. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي والميزة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي وتشجيع الدراسة في هذا المجال، ايجاد وحدة إدارية مختصة بالتخطيط الاستراتيجي في مؤسسات التعليم العالي في الصومال، إنشاء تخصص التخطيط الاستراتيجي في الجامعات الأهلية في الصومال.

دراسة رواشدة (2020م): هدفت الدراسة إلى استقصاء العلاقة بين درجة تطبيق التخطيط الاستراتيجي ومستوى مواءمة المخرجات التعليمية لدى الجامعات الأردنية الخاصة في محافظة العاصمة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، واختلاف وجهات النظر باختلاف الجنس، والكلية، والرتبة الأكاديمية، سنوات الخدمة. وقد استُخدم المنهج الوصفي الارتباطي. توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها، أن درجة تطبيق التخطيط الاستراتيجي مرتفعة، ومستوى مواءمة المخرجات التعليمية متوسطة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية بين درجة تطبيق التخطيط الاستراتيجي ومستوى مواءمة المخرجات التعليمية بمقدار (77) كما أشارت النتائج وجود فروق في درجة تطبيق التخطيط الاستراتيجي تُعزى لمتغيرات الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخدمة، لصالح الكليات الإنسانية وأستاذ مساعد و 10 سنوات فأكثر على التوالي، وعدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية تُعزى لمتغير الجنس، وكما أشارت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية لمستوى مواءمة المخرجات التعليمية تُعزي لمتغيرات الجنس الكلية والرتبة الأكاديمية وسنوات الخدمة، لصالح الذكور، والكليات الإنسانية، وأستاذ مشارك، و 10 سنوات فأكثر على التوالي. أوصت الدراسة بعدد من التوصيات منها، إقامة ندوات وورش عمل في مختلف مجالات التدريب والتنمية البشرية، الاهتمام بالمخرجات التعليمية واعتبارها أحد أهم الركائز لسوق العمل.

التعقيب على الدراسات السابقة

مما سبق تبين أن التخطيط الاستراتيجي مطلوب تطبيقه في جميع المنظمات وخاصة التعليمية منها وهو أمر مهم، وأنه يشكل أداة مهمة للمعنيين بالتعليم العالي، وركزت الدراسة على أثر التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم العالي وفقاً لرؤية المملكة 2030 بالتطبيق على كلية العلوم الإدارية – جامعة الطائف. واتفقت جميع الدراسات على احتياج التخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التعليمية والتي ينبغي مراعاتها بهدف تطوير المخرجات التعليمية. تتشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في أنها استخدمت المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة أداة للبحث. كما تتشابه الدراسة

الحالية مع الدراسات السابقة في أنها تناولت موضوع التخطيط الاستراتيجي. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الزمان والمكان.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية

منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال التعريف الإجرائي لمتغيرات البحث وطريقة قياسها ومجتمع وعينة البحث وأنواع البيانات ومصادر الحصول عليها والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي:

متغيرات البحث

1/ التخطيط الاستراتيجي 2/ مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030

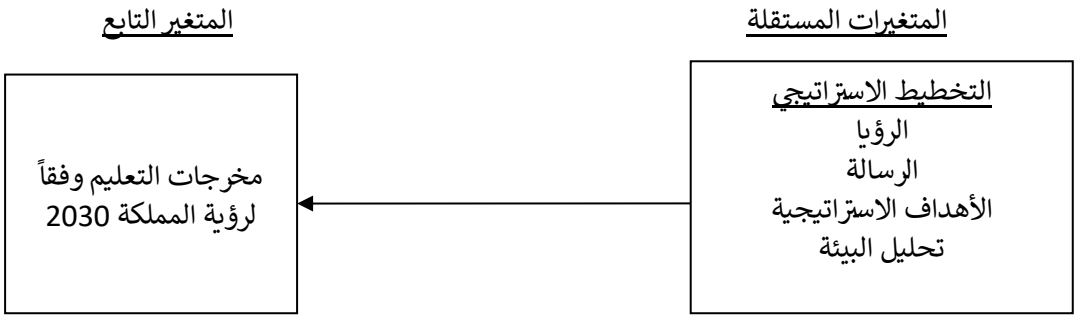

شكل رقم (1): أنموذج متغيرات البحث (المصدر: من إعداد الباحثتان، 2023م)

مجتمع وعينة البحث

يتم تناول وصف لمجتمع وعينة الدراسة وكذلك تصميم أدوات القياس المستخدمة وطرق إعدادها، وتقييم أدوات القياس للتأكد من صلاحيتها ومدى تطبيقها بالإضافة إلى المعالجات الإحصائية التي تم بموجبها تحليل البيانات وإختبار فروض الدراسة وذلك على النحو التالي:

1. **مجتمع الدراسة:** انطلاقاً من المجال الموضوعي للدراسة، وتساؤلاتها، وطبيعة البيانات المطلوبة، والأهداف التي تسعى الدراسة لتحقيقها؛ حددت الباحثتان مجتمع الدراسة الذي يتكون من أعضاء هيئة التدريس بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف.
2. **عينة الدراسة:** تم اختيار عينة ميسرة من المجتمع المدروس مكونة من (70) أستاذ، حيث تم توزيع الاستبانة عبر البريد الإلكتروني على عينة الدراسة وتم استرجاع (70) استبانة كلها سليمة، تم استخدامها في التحليل بنسبة استرجاع بلغت (100%)، بياناتها كالآتي:

جدول رقم (1): الاستبيانات الموزعة والمعادة (المصدر: إعداد الباحثتان 2023م)

البيان	العدد	النسبة%
الاستبيانات الموزعة	100	%100
الاستبيانات التي تم إرجاعها	100	%100
الاستبيانات غير صالحة للتحليل	0	%0.0
الاستبيانات الصالحة للتحليل	100	%100

اختبار مدى صدق وثبات أداة البحث:

بالاعتماد على ما ورد في الإطار النظري والدراسات السابقة، تم بناء استبيان خصيصاً لقياس اتجاهات مفردات العينة، وفقاً للمحاور الرئيسة للدراسة، وقد قسم هذا الاستبيان محورين وعدد (20) عبارة، وتمثل محاور الدراسة وفقاً لما يلي: المحور الأول: يقيس (التخطيط الاستراتيجي) ويشتمل على عدد (10) عبارات. المحور الثاني: يقيس (مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030) ويشتمل على عدد (10) عبارات.

كما تم قياس درجة الاستجابات حسب مقياس ليكرت الخماسى (LikartScale)، والذي يتراوح من لا أوافق بشدة إلى أوافق بشدة، كما هو موضح في جدول رقم (2).

جدول رقم (2): الميزان التقديري لمقياس ليكرت الخماسي (المصدر: إعداد الباحثتان 2023م)

درجة الموافقة	الوزن النسبي	الوسط الفرضي	الدلالة الإحصائية
لا أوافق بشدة	1	1.79 - 1	عدم الموافقة بشدة
لا أوافق	2	2.59 - 1.80	عدم الموافقة
محايد	3	3.39 - 2.60	لا رأي محدد
أوافق	4	4.19 - 3.40	الموافقة
أوافق بشدة	5	5 - 4.20	الموافقة بشدة

صدق أداة الدراسة

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم إجراء نوعين من الاختبارات:

أ/ الصدق الظاهري (صدق المحكمين): تطلب التحقق من الصدق الظاهري لأداة الدراسة الاستعانة بمجموعة من المحكمين المتخصصين في إدارة الأعمال بقصد الإفادة من خبرتهم في اختصاصاتهم لمعرفة مدى مناسبته لموضوع الدراسة وهدفها، وبناء على ملاحظات الأساتذة تم تعديل الاستبيان وتصميمه في صورته النهائية، مما جعل المقياس أكثر دقة وموضوعية في القياس، وحرصت الباحثتان على أن يتم ملء الاستبانة بحضورهما لتوضيح أية فقرة قد يتطلب الأمر توضيحها، مما زاد في الاطمئنان إلى صحة النتائج التي تم التوصل إليها.

ب/ الاتساق الداخلي: بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستبانة تم اختبار الاتساق الداخلي لها، حيث قمنا بحساب معامل ارتباط بيرسون بين درجة كل فقرة من فقرات كل محور والدرجة الكلية لجميع فقرات المحور والنتائج المحصل عليها مبينة في الجدول التالي:

جدول رقم (3): معامل ارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور والدرجة الكلية للمحور
(المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2023م)

التخطيط الاستراتيجي				مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030			
رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة		رقم العبارة	معامل ارتباط بيرسون	مستوى الدلالة	
1	0.517	0.000		1	0.447	0.000	
2	0.623	0.000		2	0.484	0.000	
3	0.316	0.008		3	0.548	0.000	
4	0.377	0.001		4	0.533	0.000	
5	0.426	0.000		5	0.625	0.000	
6	0.552	0.000		6	0.516	0.000	
7	0.564	0.000		7	0.554	0.000	
8	0.678	0.000		8	0.700	0.000	
9	0.439	0.000		9	0.728	0.000	
10	0.513	0.000		10	0.601	0.000	

يتضح من الجدول رقم (3) وجود علاقة ارتباطات موجبة بين كل فقرة من فقرات المحاور والدرجة الكلية للمحور نفسه، حيث كانت قيمة مستوى الدلالة لجميع العبارات أقل من (0.05)، وذلك لكل المحاور، كما تراوحت قيم معاملات الارتباط ما بين (0.728) في أعلى قيمة لها و (0.316) في أدنى قيمة لها، وبذلك تعتبر فقرات المحاور صادقة وصالحة لقياس ما وضعت لقياسه.

ثبات أداة الدراسة: من أجل التأكد من ثبات أداة الدراسة، والذي يعني أن النتائج ستكون نفسها تقريباً إذا تكرر تطبيقها على أفراد العينة أنفسهم، تم استخدام معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، وتعُد القيمة المقبولة إحصائياً لهذا المقياس (60%) فأكثر، وجاءت النتائج كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم (4): معاملات الثبات لمحاور الدراسة (الفأكرونباخ)
(المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2023م)

م	المحاور	عدد الفقرات	معامل الفأكرونباخ
1	التخطيط الإستراتيجي	10	0.899
2	مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030	10	0.896
جميع العبارات		20	0.943

يظهر من الجدول رقم (4) أن قيم معامل ألفا كرونباخ كلها عالية جداً، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ الخاصة بالمحاور (0.896) في أدنى قيمة له و(0.899) في أعلى قيمة له، كما بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ الخاصة بالاستبيان بشكل عام (0.943)، وبشكل عام ما دامت كل قيم ألفا كرونباخ أكبر من (0.60) فهذا يعني أن الاستبيان يتمتع بدرجة ثبات مرتفعة تجعل منه أداة مقبولة جداً وصالحة للدراسة.

الأساليب الإحصائية المستخدمة

قامت الباحثتان بتحليل البيانات التي تم جمعها من خلال الاستبيان باستخدام الحزمة الإحصائية (SPSS)، وقد تم الاعتماد على عدد معين من الأساليب الإحصائية في تحليل البيانات التي احتواها الاستبيان وذلك لاختبار فروض البحث وتمثلت هذه الأساليب فيما يلي:

1- التكرارات، النسب المئوية لتوصيف عينة الدراسة.

2- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية؛ لوصف استجابات عينة الدراسة على عبارات الاستبانة.

3- معامل ألفا كرونباخ للتحقق من ثبات عبارات الاستبانة.

4- معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة والتحقق من الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة.

الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث

المحور الأول (التخطيط الاستراتيجي):

تهدف الباحثتان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة أراء عينة الدراسة حول مدى وجود التخطيط الاستراتيجي في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (5) التالي:

جدول رقم (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لفقرات محور التخطيط الاستراتيجي
(المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2023م)

م	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
1	10	14.3	26	37.1	19	27.1	9	12.9	6	8.6	3.36	1.143	محايد
2	10	14.3	22	31.4	18	25.7	15	21.4	5	7.1	3.24	1.160	محايد
3	11	15.7	42	60.0	7	10.0	8	11.4	2	2.9	3.74	0.958	أوافق
4	10	14.3	27	38.6	13	18.6	13	18.6	7	10.0	3.29	1.218	محايد
5	11	15.7	29	41.4	20	28.6	5	7.1	5	7.1	3.51	1.073	أوافق
6	9	12.9	31	44.3	16	22.9	7	10.0	7	10.0	3.40	1.147	أوافق
7	11	15.7	29	41.4	20	28.6	5	7.1	5	7.1	3.51	1.073	أوافق
8	6	8.6	27	38.6	19	27.1	12	17.1	6	8.6	3.21	1.102	محايد
9	12	17.1	27	38.6	21	30.0	3	4.3	7	10.0	3.49	1.139	أوافق
10	11	15.7	36	51.4	10	14.3	9	12.9	4	5.7	3.59	1.083	أوافق
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام											3.43	0.810	أوافق

يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه أن أفراد العينة يوافقون على أن هنالك تخطيط استراتيجي في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية حيث يتبين ذلك من خلال الوسط الحسابي العام الذي يبلغ (3.43) بانحراف معياري (0.810).

المحور الثاني (مخرجات التعليم):

تهدف الباحثتان من خلال تحليل ومناقشة عبارات هذا المحور معرفة أراء عينة الدراسة حول مدى وجود مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030 في جامعة الطائف بالمملكة العربية السعودية محل الدراسة، حيث كانت النتائج موضحة كما في الجدول رقم (6) التالي:

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

جدول رقم (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتصورات المبحوثين لفقرات محور مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030

(المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2023م)

م	أوافق بشدة		أوافق		محايد		لا أوافق		لا أوافق بشدة		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%	عدد	%			
1	7	10.0	32	45.7	19	27.1	6	8.6	6	8.6	3.40	1.069	أوافق
2	5	7.1	31	44.3	14	20.0	13	18.6	7	10.0	3.20	1.137	محايد
3	7	10.0	24	34.3	17	24.3	13	18.6	9	12.9	3.10	1.206	محايد
4	5	7.1	22	31.4	29	41.4	9	12.9	5	7.1	3.19	0.997	محايد
5	8	11.4	36	51.4	10	14.3	12	17.1	4	11.4	3.46	1.086	أوافق
6	6	8.6	30	42.9	17	24.3	9	12.9	8	11.4	3.24	1.148	محايد
7	9	12.9	29	41.4	13	18.6	14	20.0	5	7.1	3.33	1.151	محايد
8	7	10.0	26	37.1	14	20.0	14	20.0	9	12.9	3.11	1.222	محايد
9	11	15.7	28	40.0	8	11.4	13	18.6	10	14.3	3.24	1.324	محايد
10	8	11.4	22	31.4	23	32.9	13	18.6	4	5.7	3.24	1.069	محايد
الوسط الحسابي والانحراف المعياري العام											3.25	0.819	محايد

يتضح من الجدول رقم (6) أعلاه أن أفراد العينة محايديين تجاه عبارات المحور التي تتناول مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائفويتبين ذلك خلال الوسط الحسابي العام الذي يبلغ (3.25) بانحراف معياري (0.819).

اختبار فرضيات الدراسة

أولاً: تحليل اختبار ANOVA لقياس جودة ودقة إجابات المبحوثين تجاه محاور الاستبيان

الجدول رقم (7): يوضح نتيجة اختبار ANOVA لقياس جودة ودقة إجابات المبحوثين تجاه محاور الاستبيان

(المصدر: إعداد الباحثتان الدراسة الميدانية 2023م)

Total1

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
Between Groups	35.732	27	1.323	5.787	.000
Within Groups	9.606	42	.229		
Total	45.338	69			

يتضح من الجدول رقم (7) محور الدراسة حصل على قيمة مستوى المعنوية أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات المبحوثين تجاه عبارات المحاور

ولصالح المبحوثين. وهذا يدل على أن الإجابات موزعة توزيع طبيعي وذات اتساق داخلي بين العبارات وذات موثوقية عالية.

ثانياً: اختبار T للعينة الواحدة:

استخدمت الباحثتان اختبار T للعينة الواحدة (بما أن العينة أكبر من 30 لسنا في حاجة لاختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي) وذلك لإدارة مدى جوهرية الاختلافات بين إجابات المبحوثين حول محور مخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف. والقيمة التي سوف نقارنه بها (3.0) لأن أي متوسط مرجح أكبر منها يعني ذلك الفرضية صحيحة بالنسبة للمجتمع وسوف تختبر الفرضية وهو اختبار من طرف واحد:

H_0: ليس هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسطين.

H_1: هنالك فروق ذات دلالة إحصائية بين الوسطين.

حيث إن (μ) تعبر عن متوسط مجتمع الفروق، ويعبر (3) عن المتوسط الحسابي المعياري لدرجات المقياس.

قاعدة اتخاذ القرار: إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) المحسوبة بواسط البرنامج (SPSS) أصغر من مستوى المعنوية (Significance Level) وسوف تكون (0.05) وذلك يعني أن مستوى الثقة في القرار 95%. القرار رفض فرض العدم. أما إذا كانت القيمة الاحتمالية المحسوبة بواسط البرنامج (SPSS) أكبر من مستوى المعنوية (0.05). القرار قبول فرض العدم.

1. فرضية الدراسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

H_0: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

$$(\boldsymbol{H_0}: \boldsymbol{\mu} = \mathbf{3})$$

H_1: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم 2030 في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

$$(\boldsymbol{H_0}: \boldsymbol{\mu} > 3)$$

جدول رقم (8): اختبار T للعينة الواحدةOne-Sample Test

(المصدر: إعداد الباحثتان الدراسة الميدانية 2023م)

	Test Value = 3					
					95% Confidence Interval of the Difference	
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	Lower	Upper
Total2	2.566	69	.012	.25143	.0560	.4469

من خلال جدول رقم (8) One Sample T Test نلاحظ أن القيمة الاحتمالية للاختبار (P-Value) (0.012) وهي أصغر من مستوى المعنوية (Significance Level) (0.05) لذلك تكون قاعدة القرار هي رفض فرض العدم، وعليه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أبعاد التخطيط الاستراتيجي (الرؤيا، الرسالة، الأهداف الاستراتيجية، تحليل البيئة) ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

وقامت الباحثتان باستخدام تحليل الانحدار لمعرفة العلاقة بين المتغيرات المستقلة (التخطيط الاستراتيجي) والمتغير التابع (مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030)، حيث يتم قبول الفرضية إذا كانت قيمة مستوى المعنوية عند مستوى دلالة معنوية أقل من (0.05)، ويتم رفض الفرضية إذا كانت قيمة مستوى المعنوية عند مستوى دلالة معنوية أكبر من (0.05)، وفيما يلي اختبار الفرضية:

ثالثاً: اختبار الفرضية الرئيسية:

الجدول رقم (9): تحليل الانحدار والارتباط الخطي لفرضية الدراسة

(المصدر: إعداد الباحثتان من نتائج التحليل الإحصائي SPSS، 2023م)

المتغير	معنوية النموذج	معامل الانحدار	معامل الارتباط	معامل التفسير
التابع: مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030	0.000	B = 0.840	831.0R =	691.0R^2 =
المستقل: التخطيط الاستراتيجي		831.0α =		

يتضح من نتائج الجدول رقم (9) أن معامل الارتباط بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030 طردي قوي جداً يبلغ (0.831)، كما أن معامل التحديد كان (0.691) أي أن عناصر التخطيط الاستراتيجي تؤثر على مخرجات التعليم بمقدار (69.1%) في هذا النموذج والعناصر الأخرى الغير مضمنة تؤثر بنسبة (30.9%)، كما يتضح من الجدول أن قيمة معاملات الانحدار (α= 0.831 ‘B = 0.840) وذلك بمستوى معنوية يساوي (0.000) وهي

أقل من مستوى الدلالة (0.05) وهذا يعني أنه توجد علاقة بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030، الأمر الذي يعكس قبول الفرضية الرئيسية التي تنص على أنه (توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030).

وعليه تصبح المعادلة الخطية للنموذج

$$y = 0.840 + 0.831x$$

المحور الرابع: ملخص النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج

كان الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030، واستناداً على نتائج التحليل الإحصائي، واختبار فرضيات الدراسة توصلت الباحثتان إلى النتائج التالية:

1- تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة الإحصائية (α≤0.05) بين التخطيط الاستراتيجي ومخرجات التعليم في كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

2- أتضح أن أهداف كلية العلوم الإدارية تتفق مع الأهداف العامة لجامعة الطائف وذلك حسب رأي المبحوثين حيث بلغت درجة الموافقة على ذلك (75.7%) بمتوسط حسابي (3.74) وانحراف معياري (0.958).

3- كما أتضح أيضاً أن رؤية كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف تتوافق مع رؤية المملكة 2030 وذلك حسب رأي المبحوثين حيث بلغت درجة الموافقة على ذلك (67.1%) بمتوسط حسابي (3.59) وانحراف معياري (1.083).

4- أثبتت الدراسة أن مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف تتوافق مع رؤية 2030.

5- أكدت الدراسة تعتبر كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف الخريجون أهم مخرجات العملية التعليمية.

6- أوضحت الدراسة أنه تتبني كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف مشاريعها العلمية على فهم عميق للمجتمع.

7- بينت الدراسة اهتمام كلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية.

ثانياً: التوصيات

في ضوء النتائج التي توصل إليها البحث توصي الباحثتان بالتوصيات التالية:

1- المحافظة على التخطيط الاستراتيجي بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف.

2- التشجيع على تطبيق الخطط التعليمية بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف والاهتمام بها.

3/ العمل على تذليل معوقات تطبيق التخطيط الاستراتيجي بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف.

4- الاهتمام بالمخرجات التعليمية بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف واعتبارها أحد أهم ركائز سوق العمل.

5- إقامة ورش عمل في تدريب وتنمية معارف أعضاء هيئة التدريس في بجامعة الطائف.

المصادر والمراجع

أولاً: المراجع العربية

1. أبو النصر، مدحت محمد. (2017م). الخدمة الاجتماعية في المجال المدرسي. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

2. أبو صالح، محمد حسين. (2008م). التخطيط الاستراتيجي القومي. الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية.

3. أحمد، حسن محمد محمود. (2016م). أثر التخطيط الاستراتيجي في الميزة التنافسية بالجامعات الصومالية. رسالة دكتوراه في إدارة الأعمال غير منشورة. مقدمة إلى كلية الدراسات العليا. جامعة الزعيم الأزهري.

4. البحيري، خلف محمد. (2014م). أسس تخطيط التعليم. القاهرة: دار الفجر للخدمات.

5. برنوطي، سعاد نايف. (2001م). إدارة الموارد البشرية. عمان: دار وائل للنشر.

6. الججاوى، طلال محمد والسلطانى، ساكنة. (2008م). SWOT لتقييم المصارف التجارية. عمان: دار اليازورى.

7. حميد، محمد عثمان إسماعيل. (2002م). إدارة الموارد البشرية. القاهرة: دار النهضة العربية.

8. راضية بوزيان. (2015م). إدارة الجودة الشاملة ومؤسسات التعليم العالي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

9. رواشدة، سارة غازي جميل. (2020م). التخطيط الاستراتيجي وعلاقته بمواءمة المخرجات التعليمية في الجامعات الأردنية الخاصة في محافظة العاصمة عمان من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة إلى جامعة الشرق الأوسط. عمان.

10. زعيبي، رحمة. (2014م). أثر التخطيط الاستراتيجي في أداء مؤسسات التعليم العالي الجزائرية. رسالة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير. جامعة محمد خيضر. الجزائر.

11. سانو، قطب مصطفى. (1998م). النظم التعليمية الوافدة في افريقيا. الدوحة: وزارة الاوقاف والشؤون الإسلامية.

12. سعيد، عمر. (2-2012/9/3م). جودة المخرجات الأكاديمية وملاءمتها لسوق العمل. المؤتمر السنوي الرابع للمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم AROQAE - آليات التوافق والمعايير المشتركة لضمان الجودة والاعتماد الأكاديمي في التعليم. القاهرة، مصر.

13. السيد، إسماعيل محمد. (2000م). الإدارة الاستراتيجية مفاهيم وحالات تطبيقية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

14. شبل، بدران. (2009م). التربية المدنية التعليم والمواطنة وحقوق الإنسان. القاهرة: الدار المصرية اللبنانية.

15. عامر، طارق عبد الرؤوف. (2015م). التعليم الإلكتروني والتعليم الافتراضي اتجاهات عالمية معاصرة. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.

16. العبادي، هاشم فوزي دباس والطائي، يوسف حجيم سلطان. (2014م). التعليم الجامعي من منظور إداري - قراءات وبحوث. عمان: دار اليازورى.

17. على، أسامة محمد السيد. (2005م). التخطيط الاستراتيجي وجودة التعليم، القاهرة: دار العلم والايمان للنشر.

18. عمر موسي محاسنة. (2017م). أساسيات التعليم المهني. عمان: دار عالم الثقافة.

19. عوض، محمد أحمد. (2003م). الإدارة الاستراتيجية الأصول والأسس العلمية. الإسكندرية: الدار الجامعية.

20. غراب، كامل السيد. (1994م). الإدارة الاستراتيجية. الرياض: جامعة الملك سعود.

21. المقلى، عمر أحمد عثمان. (2002م). مبادئ الإدارة. الخرطوم: شركة مطابع السودان للعملة.

22. منصور، أحمد ابراهيم. (2015م). تكنولوجيا التعليم. عمان: الجنادرية للنشر.

23. هلال، محمد عبد الغني حسن. (2008م). مهارات التفكير والتخطيط الاستراتيجي. القاهرة: مركز تطوير الإدارة والتنمية.

ثانياً: الإنترنت

1. الزهراني، عبد الله محمد. (2018/1/18م). طموح التعليم في رؤية المملكة العربية السعودية 2030. تم الاسترجاع من: ttps://bit.ly/2ZkWxUg

2. ساعاتي، عبد الإله. (2016/12/21م). دور الجامعات في تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030. تم الاسترجاع من الجزيرة: https://bit.ly/2F69ylB

3. المنشاوي، علاء. (2016/4/25م). النص الكامل لـ" الرؤية السعودية - 2030 "اقتصاد مزدهر، مجتمع حيوي ووطن طموح. تم الاسترجاع من العربية نت: https://bit.ly/323QZuj.

4. وزارة التعليم السعودية. تم الاسترجاع من: https://bit.ly/2ZwYQ5S -

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملاحق

استمارة استبيان البحث الموسوم بـ: أثر التخطيط الاستراتيجي في مخرجات التعليم بكلية العلوم الإدارية بجامعة الطائف وفقاً لرؤية المملكة 2030.

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية بأمانة وصدق خدمة للصالح العام وتطوير البحث العلمي.

شاكرين تعاونكم معنا

د. صفاء حسن علي كرار - أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية العلوم الإدارية -جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية العلوم الإدارية -جامعة القرءان الكريم والعلوم الإسلامية – السودان

ت: 00966509453433 – Safaa9karar@gmail.com

د. مني النيل مصطفي مرسال - أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية العلوم الإدارية -جامعة الطائف – المملكة العربية السعودية

أستاذ إدارة الأعمال المساعد بكلية العلوم الإدارية -جامعة العلوم والتقانة – السودان

ت: 00966560807764–monaelneel11@gmail.com

البيانات الأساسية:

العبـــارة	أوافق بشدة	أوافق	لا رأي	لا أوافق	لا أوافق بشدة
المحور الأول: التخطيط الاستراتيجي					
رؤية الكلية تتوافق مع رؤية 2030					
ساعدت رؤية الكلية في تحقيق استراتيجيات الدولة التعليمية					
رسالة الكلية موضوعية					
تركز رسالة الكلية على تضمين القيم					
الأهداف الاستراتيجية للكلية محددة بوضوح					
تتفق أهداف الكلية مع الأهداف العامة للجامعة					
تراعي الكلية نقاط القوة والضعف في وضع الخطة الاستراتيجية					
تحدد الكلية الفرص المتاحة في البيئة الخارجية لاستغلالها					
توفر الكلية الموارد اللازمة للخطة الاستراتيجية					
للكلية آليات مناسبة لتنفيذ الخطة الاستراتيجية					
المحور الثاني: مخرجات التعليم وفقاً لرؤية المملكة 2030					
مخرجات التعليم بالكلية تتوافق مع رؤية 2030					
تعتبر الكلية الخريجون أهم مخرجات العملية التعليمية					
تراعي الكلية تفعيل العلاقة بين الطلاب ومؤسسات المجتمع					
تقوم الكلية بعقد دورات تدريبية لترقية سلوك وأداء افراد المجتمع					
تقدم الكلية استشارات مهمة للمؤسسات الوطنية					

تبنى الكلية مشاريعها العلمية على فهم عميق للمجتمع					
تراعى مؤلفات الكلية التنوع الفكري للمجتمع					
تهتم الكلية بإقامة الندوات والمؤتمرات العلمية					
تسعي الكلية لتطوير البحث العلمي للتوافق مع حاجات المجتمع					
تقوم الكلية بمتابعة وترجمة احتياجات المستفيدين باستمرار					

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

Estimated Taxation Method in the Saudi Income Tax Law

Yazeed Khalid Mohammed Alkhowaiter
Prince Sultan University, Riyadh, Saudi Arabia
Y.al.khowaiter1@gmail.com

Abstract

The thesis delves into the complex realm of the Estimated Taxation Method within the Saudi Income Tax Law, offering a comprehensive analysis of this crucial aspect of taxation. The study aims to fill a significant gap in the existing literature by providing a detailed examination of the legal framework surrounding estimated taxation and the challenges faced by taxpayers in Saudi Arabia. Through a meticulous review of primary and secondary sources, including law review articles and academic documents, the thesis employs deductive reasoning to scrutinize the regulatory framework governing estimated taxation. By focusing on the specific context of Saudi Arabia, the research sheds light on the uncertainties and ambiguities introduced by the expansive discretion granted to the tax authority in imposing estimated taxation. The significance of this study extends beyond academic discourse, as it aims to provide valuable insights for foreign investors considering investments in the Kingdom of Saudi Arabia. It gives a preamble to foreigners seeking to invest in the fast-growing economy of Saudi Arabia. In other words, the research seeks to enhance clarity, consistency, and adequacy in the regulatory framework governing taxation. It achieves this by offering a nuanced understanding of the Estimated Taxation Method and its implications for taxpayers. Overall, this thesis contributes to the ongoing dialogue on tax laws and income tax, emphasizing the need for a well-defined regulatory framework that balances the interests of taxpayers and the tax authority. In sum, by addressing a novel aspect of taxation not

previously explored in published research, this study enriches the understanding of tax policies and their impact on economic activities in Saudi Arabia.

Keywords: Estimated Taxation Method, Saudi Income Tax Law, Saudi Arabia Taxpayers, Regulatory Framework, Taxation Practice.

1. Background of the Research

Taxes, throughout the ages, have represented a significant financial resource for the states. However, their importance has increased in contemporary times due to the expanding role of the state in economic activities, social conditions, and political affairs. Taxes are levied on the wealth of both natural and legal persons for the benefit of the state. Several theories contribute to the legal basis of taxation, including the general obligation and social solidarity theory.

Imposing taxes allows the states to play a crucial role in economic, social, and political life. It enables the financing of public expenditures that benefit both citizens and residents. Moreover, the government utilizes taxation as a tool within its financial policies to control economic activities. As citizens and residents benefit from public expenditures, taxation emerges as a vital instrument for governments to wield influence over economic activities.

The state's intervention in economic, social, and political activities varies from one country to another based on its internal regulations and domestic affairs. This diversity justifies the differences observed in the tax structures among states. Some countries emphasize direct taxes, while others focus on indirect taxes. However, virtually no tax system relies exclusively on one type, considering that each complements the other.

It is noteworthy that advanced countries tend to rely more on direct taxes, whereas developing countries lean towards indirect taxes, aiming to alleviate the burden on

their citizens. Direct taxes refer to taxes directly borne by the taxpayer and can not be shifted to another person. The Income tax is one of the direct taxes.

Saudi Arabia, according to its Vision 2030, is aiming to diversify its income sources, particularly by enhancing non-oil revenue. One of the main types of tax applied in KSA is Income Tax. The primary concept of the law is to tax the income accrued in KSA for non-Saudi taxpayers. Therefore, taxpayers are obliged to file a tax declaration with the Zakat, Tax, and Customs Authority, the government body responsible for collecting and managing taxes.

The law provides two main methods for calculating tax for taxpayers: one for those who maintain commercial books and another for those who do not. In certain instances, ZATCA may employ an estimated taxation method to determine the tax base for specific taxpayers. Given the limited studies on income tax, it is evident that there is a need for a comprehensive examination, clarification, and identification of this estimated taxation methodology. Additionally, exploring the circumstances of the application of estimated taxation and its scope is crucial. This includes investigating whether there are distinctions between large, medium, and small enterprises and determining whether the methodology remains consistent or undergoes variations.

A similar process exists in the Zakat system. The estimated way to calculate estimated Zakat is clear, with specific rules. However, when it comes to Income Tax, there appears to be some lack of clarity in the methodology and method of calculating estimated taxation. Therefore, the thesis attempts to study this issue, the current treatment of the estimated taxation, and whether there is a way to recommend and develop some suggestions.

2. Statement of Problem

Taxes are pivotal in economic management, influencing consumer behavior and investment decisions. Therefore, it is imperative to ensure that tax-related laws are clear and consistent, especially for foreign investors who scrutinize the legal frameworks of host countries. In Saudi Arabia, direct taxes are governed by two key laws: the Zakat Collection Law for Saudis and the Income Tax Law for non-Saudis. While the calculation methods for taxpayers maintaining commercial books and for estimated Zakat are well-defined, the methodology for estimated taxation lacks clarity and uniformity. The approach to calculating these taxes is ambiguous as the uniformity is sometimes tweaked to accommodate prevailing situations. This inconsistency leaves many economic activities without specified tax rates. It is also problematic as ZATCA is permitted to use estimation without clear guidelines on methodology and conditions.

The current ambiguity surrounding Estimated Taxation in the Income Tax Law poses risks and uncertainties for foreign investors, potentially impacting companies and the overall economy. There is a critical need for a comprehensive understanding of the existing challenges and potential improvements to address this regulatory gap and enhance investor protection. The legal framework can be strengthened to provide taxpayers and investors with a more transparent and predictable environment. Such can be achieved by clarifying the methodology and conditions for estimating the tax base. Therefore, this study aims to explore and propose developmental enhancements to the current legal framework. In doing so, it aims to mitigate risks, promote clarity, and foster a conducive business environment in Saudi Arabia.

3. Research Hypothesis

Financial obligations hold paramount importance, particularly for foreign investors. Consequently, the regulatory framework governing taxes should be unequivocal and

well-defined, with a specific emphasis on curtailing the unchecked discretionary authority wielded by the governing body over taxpayers.

The expansive discretion afforded to ZATCA in imposing estimated taxation introduces uncertainty and ambiguity in the application of provisions, thereby posing potential risks to the financial positions of taxpayers.

4. Research Objectives

The research aims to:

1. Identify the criteria and scope governing the application of estimated taxation in the Saudi Income Tax Law.
2. Analyse the existing gaps and challenges present in the regulatory framework of estimated taxation.
3. Explore and propose strategies to reform the current regulatory framework of estimated taxation to enhance clarity, consistency, and adequacy, aiming to improve the business environment and investor protection in Saudi Arabia.

5. The Importance of the Research

This research proposed holds significant importance in multiple aspects. Firstly, it offers an in-depth examination of the legal framework surrounding the Estimated Taxation Method in Saudi Income Tax law. Additionally, the research focuses on identifying and analysing the challenges and potential risks faced by taxpayers. These insights are crucial for foreign investors, providing them with the necessary information to make informed decisions regarding the feasibility of their investments.

This research holds academic significance as there are limited studies on income tax in the broader tax field, especially in income tax specifically. Without a doubt, no

existing study or book thoroughly explores my thesis topic. Therefore, this research aims to contribute to the academic discussion on tax laws and income tax.

6. Scope and Limitation of the Research

The primary constraint lies in its geographic scope, with the findings and conclusions specifically tailored to the context of Saudi Arabia. This research proposal aims to investigate the Estimated Taxation Method in the Saudi Income Tax Law, structuring the inquiry around three key aspects.

Firstly, an examination of the legal framework and features of the Estimated Taxation Method will be conducted, offering a detailed analysis of the regulatory and legal landscape governing it. This includes a comparative analysis with the same method in the ZAKAT law. Secondly, the research will delve into the challenges faced by taxpayers when the Estimated Taxation Method is applied. Lastly, the research will present a suggested vision to reform the current regulatory framework of estimated taxation, aiming to enhance clarity and consistency.

During my research, I anticipate encountering certain challenges. While I have identified a comprehensive literature review that will serve as a robust reference, obtaining sufficient data on Saudi income law may be a potential challenge. This is particularly pronounced in the case of ZATCA's internal policies, which are implemented but not publicly disclosed.

7. Conceptual Framework and Scope

The Kingdom of Saudi Arabia has adopted the Income Tax Law, Issued by Royal Decree No. M/68 dated 18/11/1431 H, which considered. The law and its regulations are considered the legal framework that govern the Income tax.

Based on the above, the main focus will be on the Law and its regulation; as they regulate the Estimated Taxation Method, and the terms used within the research shall

be defined as per the law and Regulation, unless otherwise mentioned. To go on board with this research, it is essential to discuss some of the terms and concepts tackled by the law and Regulation.

The following terms and phrases shall mean the description beside each of them according to the regulation, or according to the context of the research:

"**ZATCA**": Zakat Tax, and Customs Authority.

"**Law**": The Saudi Income Tax Law, Issued by Royal Decree No. M/68 dated 18/11/1431 H.

"**Regulations**": The Implementing regulation of the law, issued by ministerial resolution No. 1535 dated 11/06/1425 H.

"**Taxpayers**": Any person subject to Tax, in accordance with the law.

8. Literature Review

In the realm of income tax law within Saudi Arabia, several significant studies have contributed to understanding legislative provisions, tax principles, and the practical application of tax laws. One notable work is "The Determinants of Tax Compliance Intention in a Rentier Economy: The Case of SMEs in Saudi Arabia" by Abdullah Alghamdi. The doctoral thesis stands as a comprehensive and systematic overview of income tax law in the country. Alghamdi's work is particularly valuable due to his first-hand experience and involvement in researching tax regimes in Saudi jurisprudence. The study delves into dispute-settling mechanisms between taxpayers and ZATCA, the government authority responsible for tax collection. The thesis covers a wide range of income tax aspects, offering insights enriched by practical knowledge and real-world scenarios. Therefore, it contributes immensely to this study by offering a foundation for understanding the scope and applicability of the Saudi Arabian tax regimes.

Another noteworthy contribution to the field is Munir Ahmad's manuscript "Business and Tax Planning Considerations for Investment in Saudi Arabia." The author delves deeply into various facets of income tax, specifically focusing on its application to companies and businesses. The study explores tax principles, taxable entities, and exemptions. The various tax calculation methods and settlement scenarios vital to this current study are also found in Munir's work. The study contributes to closing the gap of ambiguities in the Saudi tax regime by thoroughly examining the complexities within the Saudi income tax system. While Munir's work offers valuable insights into income tax laws, it primarily focuses on the broader aspects of taxation. This means it may not delve extensively into specific areas, such as the Estimated Taxation Method, as intended by this study.

On the topic of taxation in Saudi laws, Altawyan Ahmed's 2022 study titled "Analysis of the Application of Income Tax Law to Income Generated Overseas by Capital Companies Located in the Kingdom of Saudi Arabia" sheds light on the concept of income tax applicable to capital companies. This study explores various tax types, distinctions between taxes on natural and legal persons, tax bases, and fundamental principles of tax imposition. The scholar provides foundational insights into the taxation of companies in Saudi Arabia. The study contributes to the larger scholarship on the Saudi tax system by offering a detailed examination of the legal framework governing corporate taxation. However, while this study contributes significantly to understanding tax laws, it may fail to address the specific gaps and challenges related to the Estimated Taxation Method identified in the current research problem.

Furthermore, understanding the legal foundation of the Saudi tax system and its underlying implications offers significant sagacity in exploring the topic of the Estimated Taxation Method. Another study shedding light on this aspect is Michael Leavitt's "Establishing an Enterprise in Saudi Arabia: A Focus on a Joint Limited

Liability Partnership, Contract Negotiating, Labor Laws, and Income Tax Consequences for Non-Saudis." It goes deep into the legal guarantees provided to taxpayers within the Saudi tax system. This study addresses the inherent asymmetry in the relationship between governmental authorities and taxpayers. In doing so, the author highlighted the need to understand the rights and protections afforded to taxpayers. Michael's work offers valuable insights into the legal framework surrounding taxpayer rights. However, the scholar fails to tackle the challenges and uncertainty of the individual taxation method, making this study partial in offering background to the current research.

Moreover, Althunayan's 2020 study, "Tax and Religion: Saudi Arabia Tax System," offers a comparative analysis of the provisions within the Saudi Income Tax Law and Islamic law. By examining the rights and obligations of taxpayers in their interactions with ZATCA, Althunayan's work provides a nuanced understanding of the legal framework governing taxation in Saudi Arabia. While this study sheds light on the rights and responsibilities of taxpayers, it ignores the specific challenges that clash between the two guiding frameworks of the Saudi tax regime. It also inadequately addresses the need for reform within the regulatory framework, which would make it align with the current research.

A different study offers a divergent perspective on the convergence of tax reporting regulations and their corresponding Sharia origins. Noor et al.'s "Zakat and Tax Reporting: Disclosures Practices of Shariah Compliance Companies" explores the accounting perspective of the Zakat base and its calculation. The study further compares results with Islamic law. This study offers insights into the intersection of Islamic principles and taxation practices in Saudi Arabia, providing a unique perspective on the calculation of taxes for companies. Although the scholars' work contributes to understanding the religious and cultural dimensions of taxation, it may not delve deeply into the technical aspects of the Estimated Taxation Method. It also

fails to discuss the implications of such intersections for taxpayers and regulatory authorities.

In the context of the tax methodologies and Saudi accounting standards, Nurunnabi Mohammad offers a compelling study titled "IFRS and Saudi accounting standards: A critical investigation." Nurunnabi provides a detailed examination of various facets of income tax, including perspectives on tax imposition, exemptions, relief taxation cases, and tax calculation methods. The study further explores the possible settlement scenarios in line with the accounting standards as sources of tax system guidance. The scholar's work offers a comprehensive analysis of income tax laws in Saudi Arabia, laying the groundwork for understanding the complexities of taxation for companies. Nonetheless, while Nurunnabi's study provides a valuable probe into income tax practices, it does not highlight how such accounting standard guidelines affect the various taxation methods. This creates the need to examine the specifics like in the current study.

Building upon the existing literature, the current research aims to fill the gaps in knowledge by focusing on the Estimated Taxation Method and its implications for taxpayers and regulatory authorities in Saudi Arabia. By examining the challenges and potential risks faced by taxpayers, the study seeks to provide a deeper understanding of the practical implications of the Estimated Taxation Method. It will then offer recommendations for enhancing clarity and consistency within the regulatory framework. The significance of this research lies in its potential to contribute to the academic discussion on tax laws and income tax, particularly within the context of the Estimated Taxation Method in Saudi Arabia. The research aims to provide valuable insights for foreign investors considering investments in the Kingdom of Saudi Arabia. It intends to achieve this by addressing the gaps in the existing literature and offering a detailed analysis of the regulatory framework.

In conclusion, the literature review highlights the diverse range of studies that have contributed to understanding income tax laws in Saudi Arabia. While these studies offer valuable insights into various aspects of taxation, there remains a need for further research to address the specific challenges and uncertainties associated with the Estimated Taxation Method. Undoubtedly, the studies mentioned above have significantly contributed to understanding income tax laws in Saudi Arabia. However, their shortcomings indicate the need for a more in-depth exploration of the Estimated Taxation Method. The current research aims to bridge this gap by comprehensively analyzing the Estimated Taxation Method and its implications for taxpayers and regulatory authorities. In doing so, the current study ultimately contributes to the advancement of knowledge in the field of tax law in Saudi Arabia.

9. Research Methodology

The research primarily applies a doctrinal legal methodology to Identify and assess the current estimated taxation in the Saudi Income Tax Law. Doctrinal research involves analysing legal propositions by examining statutory provisions and case laws using logic and reasoning. It contributes to the creation of law through legal reasoning and rational deductions, with a focus on authoritative sources for validation. Furthermore, it helps to understand the law in a better way as it offers logical exposition and analysis of such a law. Such an analysis also reveals a consistency in, and uncertainty of the law, and legal principles.

Also, it will utilize an analytical and comparative approach to assess and go into further detail regarding the current estimated taxation method. The chosen analytical approach evaluates the fundamentals, conceptual problems, and practical effects of the legal framework to identify gaps and opportunities for improvement. This method ensures a comprehensive examination of the law by combining the analysis of primary legal sources with an analytical perspective. Within the scope of this study,

national regulatory framework, legislation, laws, regulations, and the like will be investigated. Moreover, the research will compare Income tax with the Zakat system.

The researcher will utilize primary sources, including official legislation, regulations, articles, and online journals for consultation in this research. Primary resources offer a direct understanding of the legal framework and its practical applications, including:

1. The Income Tax Law and any related laws or regulations applicable in the Kingdom of Saudi Arabia.
2. The new draft of the Income Tax Law published in ISTITLA.
3. Case law and judgments issued by the court (s) in Saudi Arabia.

Also, secondary sources will be used, such as academic documents, including law review articles, papers, and books, that offer crucial background information, analysis, and perspectives which will improve the understanding of the primary sources. The secondary sources will be used along with relevant literature to employ deductive reasoning in examining the current regulatory frame of the estimated taxation.

10. Steps Forward and Conclusion

The criterion for resorting to the estimation method is either due to the inability to ascertain the tax base or the taxpayer's non-compliance with legal requirements leading to their punitive treatment through the application of the estimation method.

The current methodology faces various challenges that necessitate reform. To address these challenges effectively, the proposed methodology should differentiate between micro and small enterprises (MSEs) and medium to large enterprises (MLEs) when determining the tax base.

For MSEs, direct handling of tax calculations by the tax authority is recommended, eliminating the need for SMEs to file tax returns. Additionally, calculations should be based on sales rather than profits, aligning with the Commercial Books Law, which exempts MSEs with capital below a certain threshold from bookkeeping obligations.

Moreover, the determining tax base is a critical aspect that requires careful consideration. To establish the tax base accurately, reliance on sales or revenues reported in the taxpayer's VAT returns is advised. This approach provides a minimum baseline for determining the tax base. Any adjustments made by the tax authority should require them to provide evidence to support their decisions.

Furthermore, the distinction between MSEs and MLEs is crucial for equitable tax treatment. For MSEs, net profit rates should be determined based on periodic economic studies specific to each business sector, reflecting the average net profit within that sector. Conversely, in cases where MLEs fail to comply with tax obligations, such as timely filing of tax returns or maintaining accurate records, the tax authority may apply the estimated method as a punitive measure against tax evasion.

Consequently, net profit rates for MLEs should exceed the standard rates for MSEs, reflecting the punitive nature of enforcement actions. These measures aim to ensure fairness and efficiency in the taxation system, promoting compliance while deterring tax evasion.

11. References

1. Al Huwaimil S, Zakat and Taxation Responsibility in the Kingdom of Saudi Arabia (The Institute of General Administration 2008).
2. Al Ghamdi A, The Base of ZAKAT and TAX for the company's profit (Ph.D. dissertation 1994).

3. Ahmad M, 'Business and Tax Planning Considerations for Investment in Saudi Arabia' (1982) 9 Int'l Tax J 227.
4. Alghamdi A, 'The Determinants of Tax Compliance Intention in a Rentier Economy: The Case of SMEs in Saudi Arabia' (PhD Thesis, RMIT University 2023).
5. Altawyan A, 'Analysis of the Application of Income Tax Law to Income Generated Overseas by Capital Companies Located in the Kingdom of Saudi Arabia' (2022) 11(2) Review of Integrative Business and Economics Research 23.
6. Leavitt M, 'Establishing an Enterprise in Saudi Arabia: A Focus on a Joint Limited Liability Partnership, Contract Negotiating, Labor Laws, and Income Tax Consequences for Non-Saudis' (1980) 3 Hous J Int'l L 299.
7. Noor RM, Nik Mohd Rashid NMN and Mastuki N, 'Zakat and Tax Reporting: Disclosures Practices of Shariah Compliance Companies' (2011 IEEE Colloquium on Humanities, Science and Engineering, 12th-15th December 2011, Penang, Malaysia).
8. Nurunnabi M, 'IFRS and Saudi Accounting Standards: A Critical Investigation' (2017) 14(3) International Journal of Disclosure and Governance 191.
9. Wen, Jean-Francois, How to Design a Presumptive Tax for Micro and Small Enterprises (International Monetary Fund 2023).

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

تأثير أعداد البقع الشمسية على الضغط الجوي، ودرجة الحرارة وإشعاعات الموجات القصيرة ومعدل سقوط الأمطار للفترة الزمنية من 2018-2022

ايمان الفتحي
باحثة، قسم الفيزياء، كلية العلوم، جامعة سبها، ليبيا
emanalfathi@gmail.com

راسم عامر
أستاذ، قسم الهندسة الكهربائية والإلكترونية، كلية الهندسة، جامعة وادي الشاطئ، ليبيا
Ras.ali@wau.edu.ly

محمد ابولعوينات
أستاذ، قسم الفيزياء، كلية العلوم، جامعة سبها، ليبيا
Moh.abuabulaweenat@sebhau.edu.ly

الملخص

الشمس هي المسؤولة عن المناخ بطريقة مهيمنة إلى حد بعيد، وهي أكبر مورد للطاقة إلى الأرض، والبقع الشمسية هي (المظاهر الداكنة) على سطح الشمس وهي تظهر وتختفي بانتظام، دراسة التغيرات المناخية بفعل إعداد هذه البقع والأثار المترتبة عليها من النواحي المناخية وآثارها على الحياة على كوكب الأرض يعتبر أحد الاهتمام الأساسية للباحثين في هذا المجال، تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة بين التغيرات في إعداد البقع الشمسية على بعض العوامل المناخية للغلاف الجوي من خلال معطيات الأرصاد المعتمدة وذات الموثوقية العالية، تم استخدام النموذج التحليلي للوصول إلى النتيجة، ومن خلال النتائج وجد أن متوسط معدل سقوط الأمطار كان في حدود 4 ملي متر ومتوسط معدلات الضغط 968 باسكال، ومتوسط معدلات الحرارة 10مْ، بينما متوسطات الإشعاعات تتراوح بين 2900MHz 2999MHz، في حين أن البقع الشمسية كانت ما بين 10 إلي 39 بقعة شمسية، ومنه يمكن القول أن معدلات سقوط الأمطار لا ترتبط بصورة مباشرة بزيادة أعداد البقع الشمسية ونقصانها حيث لا يوجد أثر واضح لذلك، غير أنه في سنة 2019 وجد أن الزيادة في أعداد البقع الشمسية تؤثر طردياً علي معدلات سقوط الأمطار خلال فصل الربيع والخريف استثناء، وتم تأكيد ذلك من خلال النماذج المختبر سابقاً، بينما لا توجد علاقة بين معدلات الضغط وأعداد البقع الشمسية علي الأطلاق،

في حين وجد علاقة نسبية بين معدلات درجات الحرارة والبقع الشمسية وبتالي له تأثير مباشر علي معدلات الإشعاعات.

الكلمات الافتتاحية: البقع الشمسية، الموجات القصيرة، الاتموسفير.

The Effect of the Number of Sunspots on Atmospheric Pressure, Temperature, and Shortwave Radiation and the Rainfall Rate for the Period from 2018-2022

Emani Al-Fathia
Researcher, Department of Physics, College of Science, Sebha University, Libya
emanalfathi@gmail.com

Rasim Amer Ali
Professor, Department of Electrical Engineering, College of Engineering, Wadi Al-Shati University, Libya
Ras.ali@wau.edu.ly

Mohammed Abolweenat
Professor, Department of Physics, College of Science, Sebha University, Libya
Moh.abuabulaweenat@sebhau.edu.ly

Abstract

The sun is responsible for the climate in a very dominant way, and it is the largest supplier of energy to the Earth. Sunspots are (dark features) on the surface of the Sun, and they appear and disappear regularly. Studying climate changes due to the number of these spots and the effects resulting from them in terms of climate and their effects on Life on planet Earth is considered one of the main interests of researchers in this field. This paper aims to study the relationship between changes in the number of sunspots and some climatic factors in the atmosphere through approved and highly reliable meteorological data. An analytical model was used to reach the result, and through... The results found that the average rainfall rate was in the range of 4 mm, the average pressure rates were 968 Pascals, the average temperature rates were

10 degrees Celsius, the average radiation rates ranged between 2999MHz and 2900MHz, and the sunspots were between 10 and 39 sunspots, and from this it can be said Rainfall rates are not directly related to the increase or decrease in the number of sunspots, as there is no clear effect of that. However, in the year 2019, it was found that the increase in the number of sunspots directly affects the rates of rainfall during the spring and fall seasons as an exception, and this was confirmed through models. Previously in the laboratory, while there was no relationship between pressure rates and the number of sunspots at all, a relative relationship was found between temperature rates and sunspots, which therefore has a direct impact on radiation rates.

Keywords: Sunspots, Short Waves, Atmosphere.

1. المقدمة (Introduction)

البقع الشمسية تسمي أحيانا بدورات الطاقة الشمسية (Solar courses)، وهي تظهر بانتظام على سطح الشمس نتيجة الانفجارات التي تحدث بفعل التفاعلات الكيميائية في باطن الشمس [1] [2]، الجوهر الأساسي الذي يرتكز عليه العمل هو تأثير التغيرات الشمسية على الطقس الأرضي مثل درجة الحرارة وشدة الرياح والأمطار، والأشعة فوق البنفسجية للمناخ والتدفق الراديوي [3] [4]. في عام 1645 إلى 1715 وجد عدد قليل من البقع الشمسية وتسمى هذه الفترة بالحد الأدنى عندما تكون الشمس هادئة وتتراوح أعدادها بين 50: 100 بقعه شمسية، وعند الحد الأقصى للبقع الشمسية تكون الشمس نشطة ويمكن أن تصل إلى حوالي 200 بقعة شمسية ويظهر تأثيرها بشكل واضح على مختلف النواحي على الغلاف الجوي وخاصة طبقة الأيون سفير وهي الطبقة الجوية المتأنية وبالتالي نستطيع القول بأنها ستؤثر على وسائل وسبل التكنولوجيا الحديثة والاتصالات السلكية واللاسلكية والراديو والتلفزيون [5،6]، ويعتبر السطح الشمسي هو الموقع الرئيسي الذي تتبعت منه الموجات الكهرومغناطيسية والرياح الشمسية وهذه الرياح ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالمجال المغناطسي الشمسي والحرارة [7].

هناك العديد من الدراسات حول المجال المغناطيسي الأرضي، وتأثير البقع الشمسية على المجال المغناطيسي والمناخ وطبقات الغلاف الجوي، حيث في عام 1923م تم دراسة البقع الشمسية من قبل العالم Niklson وصنف البقع الشمسية إلى ثلاثة أنواع وهي: أحادية القطب المغناطيسي، وثنائية القطب المغناطيسي، ومعقدة الأقطاب المغناطيسية [8] وفي عام 1939م وجد Naismith وآخرون

تغيراً فصلياً في العلاقة بين الاضطرابات المغناطيسية والأيونوسفيرية كما وجدوا أن العلاقة بين الانخفاض في الترددات الحرجة والاضطراب الشمسي أكثر وضوحاً في فصل الصيف منها في فصل الشتاء [9]، وفي عام 1940م أجريت دراسات إحصائية للعلاقة بين الترددات الحرجة (f0) للطبقة (f2) والعواصف المغناطيسية من قبل (Seaton, Berkner) باستخدام البيانات الأيونوسفيرية وجد أن قيمة التردد على خط الاستواء المغناطيسي تزداد مع زيادة النشاط المغناطيسي أثبتت النتائج مختلفة في فصلي الصيف والشتاء مع زيادة النشاط المغناطيسي [10]. وقد أشار بيون كذلك إلى أن العلاقة طردية بين الأمطار والبقع في مدينة ارخانجل في روسيا وسلبية في أتينا في اليونان، وبيروت شرق البحر المتوسط وبما في ذلك سوريا 1999 [11]، أما رقيب جلال عام فقد قام بدراسة بالتحليل والبحث في قيم الترددات الحرجة لطبقة (F2)، حيث أعتمد في دراسته على تحليل بيانات لـ (8 سنوات مقارنا هذه التغيرات بتغير عدد البقع الشمسية. ولقد تم حساب تأثير تغير في قيمة هذه الترددات، مستخلصاً معاملات معادلة التنبؤ بهذا التردد والتي تعتمد على الساعة في الشهر المعين من السنة المعينة وعدد الكلف الشمسي في ذلك الشهر [12]، وقام Buresova عام 2000 بدراسة شملت مجال التغيرات اليومية للترددات الحرجة لطبقةF2 ولفصلي الربيع والخريف وعلاقتهما بعدد البقع الشمسية واستنادًا إلى النتائج السابقة، من المتوقع حدوث التباطؤ لتطوير أفضل فقط للأشهر الاعتدالية وبالقرب من الحد الأدنى للدورة الشمسية. وقد وجد أن التباطؤ سلبي بشكل عام، أي أن foF2 أعلى للفرع الصاعد مقارنة بالفرع الهابط للدورة الشمسية [13].

وقدم عبد الرحمن محمد في سنة 2004 دراسة حول تأثير الاضطرابات الشمسية على الاتصالات في مدينة بغداد و استنتج بأن الإشعاع الجسيمي المنبعث من الشمس والذي يصل إلى الغلاف الجوي الأرضي يؤدي إلى تغيرات في طبقة. F2 [14]. وتم دراسة النشاط الشمسي والنشاط المغناطيسي وكذلك الأوزون الستراتوسفيري والعوامل الجوية (مثل كمية الأمطار الساقطة ومدي الرؤية) علي كمية الإشعاع البنفسجي الواصل إلي الأرض والأطوال موجية مختلفة حيث تم إيجاد العلاقة بين النشاط الشمسي المتمثل بعدد البقع الشمسية Rn، والمعامل الجيومغناطيسي Kp والإشعاع فوق البنفسجي بالإضافة إلي إيجاد العلاقة بين كل من عمود الأوزون الكلي وكمية الأمطار الساقطة ومدي الرؤية والإشعاع فوق البنفسجي (عند نفس الأطوال الموجية خلال فترة الظهر المحلي لمدينة بغداد [15]، وتم أيضاً دراسة العلاقة بين البقع الشمسية وكميات أمطار الساحل الليبي خلال الفترة من 1960- 2009م باستخدام معامل الارتباط على البيانات وبين أنه لا توجد علاقة بينها خلال فترة الدراسة المشار إليها حيث أن البقع الشمسية تتبع دورة مقدارها 11 سنة تقريباً بينما كميات الأمطار في المحطات التي تم دراستها متذبذبة ولا تخضع لدورة معينة [6]، كما قام مجموعة من الباحثين سنة 2018 بدراسة حول حجم ونشاط البقعة الشمسية باستخدام الكشف التلقائي وقد تم

وصف نظرية حجم البقع الشمسية باستخدام الماثلات وتم تنفيذ نوعين من الصور وهما H-alpha و HMI magnetograms [16]، وفي عام 2018م تم تصميم نماذج مختلفة من نماذج رياضية وعشوائية لتحليل السلسلة الزمنية للبقع الشمسية (1700-2015) [17]، كما استخدم الخطيب والهاشمي عام 2019دراسة نماذج المكونات غير المشاهدة لنمذجة وتحليل البقع الشمسية الشهرية [18]، وتم فصل إشارة أرقام البقع الشمسية إلى ثلاثة مكونات رئيسية، المكون طويل الأجل، والمكون متوسط المدى والقصير المدى وتحدد الدورة طويلة المدى ما يقرب من 90 عامًا [8].

وفي هذه الورقة ثم إيجاد العلاقة المنطقية بين أعداد البقع الشمسية وبعض العوامل المكونة للغلاف الجوي وهي درجة الحرارة والضغط الجوي والإشعاعات القصيرة ومعدلات كمية والأمطار باستخدام النموذج التحليلي للبيانات، وذلك عند الأخذ في الاعتبار الحد الزمني وهو (2018-2022ف).

2. معطيات البقع الشمسية للدورات الزمنية المختلفة

توفر المعلومات المتاحة بيانات غاية في الأهمية عن البقع الشمسية خلال فترات متعددة، ويمكن استنباط بيانات الأرصاد المستخدمة في البحث من للأقمار الصناعية من المواقع (soda solar noaa radiation date و(Karl- franzens-Universita graze university of gras)، هذه البيانات تحدد الفترة الزمنية لموضوع العمل، حيث اقتصرت حدود الدراسة الأولية للسنوات من (2018-2022)، ربطت الدراسة معلومات العوامل الجوية ببعض المناطق وذلك من خلال خطوط العرض والطول للمناطق، خلال تغير الفصول الأربعة (الخريف والربيع والصيف والشتاء)، مع الأخذ في الاعتبار معدل الأمطار وإشعاع الموجات القصيرة ودرجات الحرارة والضغط الجوي. الجدول (1) يوضح أعداد البقع الشمسية وفق بيانات الإدارة الوطنية الأمريكية للمحيطات والغلاف الجوي (Noaa) [17]، وهي بيانات سنوية يتم رصدها وتسجيلها في مواقع علمية ذات موثوقية عالية، والشكل (1) يوضح الدورة في المستوي الأدنى والأعلى وهو تغير متوسط البقع الشمسية خلال السنوات من 1700 -2022.

جدول رقم (1): أعداد البقع الشمسية السنوية خلال الفترة 1970-2022

السنة	البقع الشمسية	السنة	البقع الشمسية	السنة	البقع الشمسية	السنة	البقع الشمسية	السنة	البقع الشمسية
1970	149.4	1981	198.9	1991	191.8	2001	173.9	2012	84.5
1971	148	1982	162.4	1991	203.3	2002	170.4	2013	94
1972	94.4	1983	91	1992	133	2003	163.6	2014	113.3
1973	97.6	1984	60.5	1993	76.1	2004	99.3	2015	69.8
1974	54.1	1985	20.6	1994	44.9	2005	65.3	2016	39.8
1975	49.2	1986	14.8	1995	25.1	2006	45.8	2017	21.7
1976	22.5	1987	33.9	1996	11.6	2007	24.7	2018	7
1977	18.4	1988	123	1997	28.9	2008	12.6	2019	3.6
1978	39.3	1989	211.1	1998	88.3	2009	4.2	2020	8.8
1979	131	1990	191.8	2000	136.3	2010	4.8	2021	29.6
1980	220.1	1990	211.1	2001	173.9	2011	80.8	2022	83

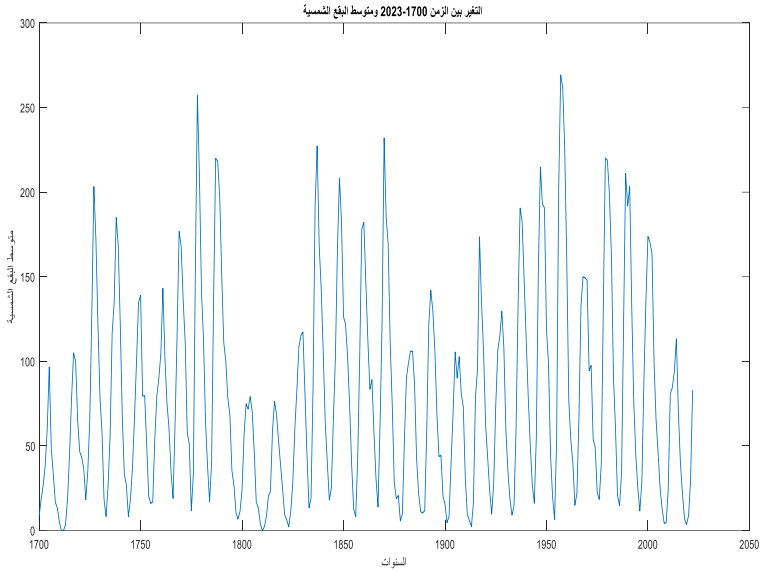

الشكل رقم (1): تغير متوسط البقع الشمسية خلال السنوات من 1700 -2022

وباستخدام تحويل فوريه لتحليل الاختلافات في البيانات لما يقارب من 300 عام تم جدولة عدد وحجم البقع الشمسية باستخدام الرقم النسبي للبقع الشمسية في زيورخ وتم الحصول على رقم زيورخ على مدار الأعوام من 1700 إلى 2022 تقريبًا، وذلك للحصول على الطبيعة الدورية لنشاط البقع الشمسية، ووجدت العلاقة لأول 50 عامًا من البيانات الشكل (2) يبين ذلك.

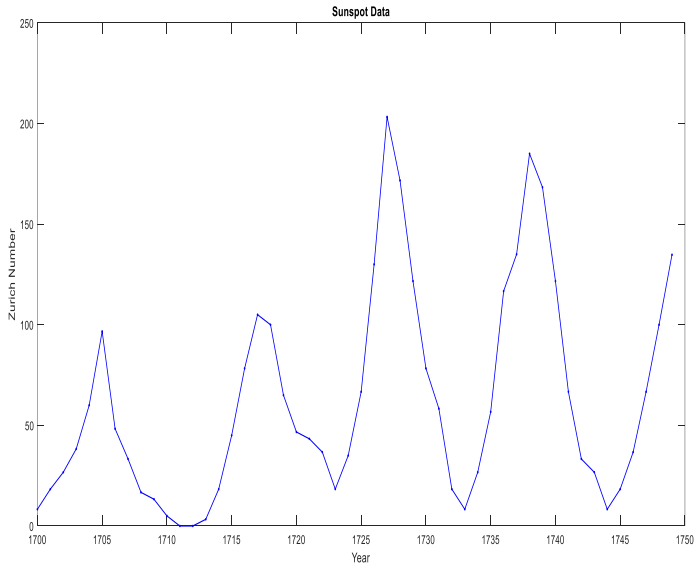

الشكل رقم (2): الدورات الشمسية وتغيرها دورياً خلال فترة 50 عام

ولتحديد مركبات التردد في البيانات تم استخدام تحويل فورييه [11]، حيث أزيلت العناصر الأوله من الناتج الذي يتم وضعه في مجموعة، وتم الحصول على الناتج والذي يحتوي على صورة معكوسة لمعاملات فورييه المعقدة حول المحور الحقيقي، الشكل (3) يوضح معامل التغير للبيانات المتاحة بعد معالجتها

$$F(\omega) = \int_{-\infty}^{\infty} f(t) e^{-j\omega t}\, dt \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \quad (1)$$

حيث w التردد الزاوي للإشارة.

$f(t)$: تردد البيانات المدخلة.

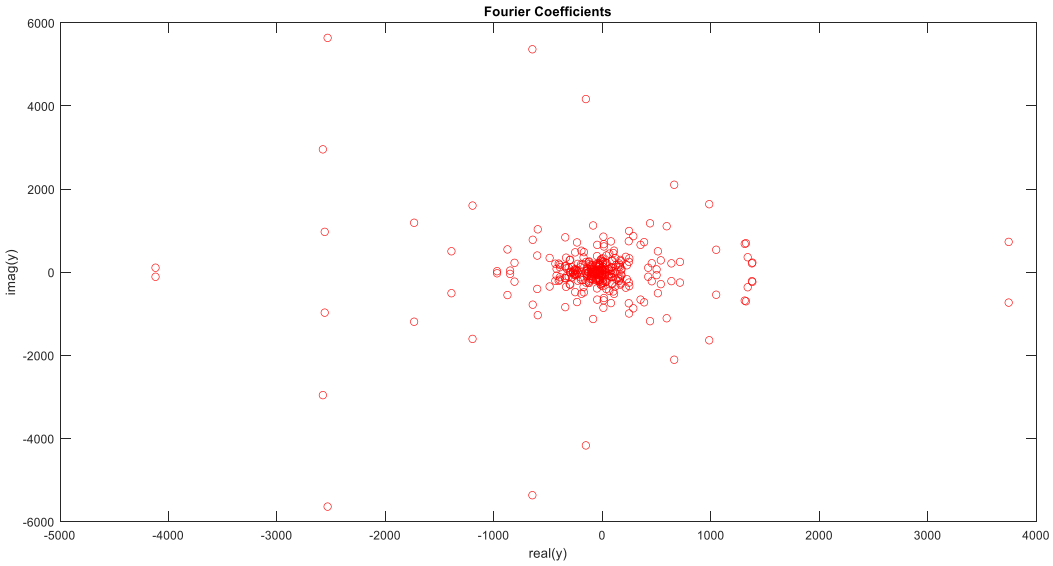

الشكل رقم (3): معامل التغير للبيانات المستخدمة

ومنه يظهر واضحاً صعوبة تفسير معاملات فورييه بمفردها، حيث المقياس الأكثر أهمية للمعاملات هو تربيع حجمها، وذلك لقياس قوة أو تركيز البيانات نظرًا لتكرار نصف المعاملات من حيث الحجم، ولهذا تم العمل على حساب القوة أو التركيز على نصف المعاملات، الشكل (4)، يبين طيف القدرة كدالة في التردد مقاسه بالدورات في السنة للبيانات المتاحة.

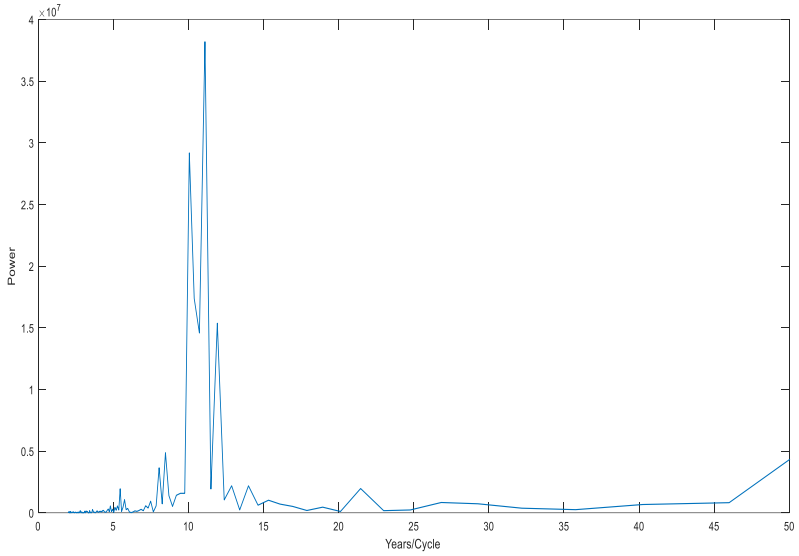

الشكل رقم (4): طيف القدرة كدالة في التردد

حيث تم الحصول على الحد الأقصى لنشاط البقع الشمسية والذي يحدث بشكل متكرر أقل من مرة في السنة. فالمعطيات التي تم العمل عليها هي عينة أو فترة زمنية محددة (2018-2022) الأسباب الحقيقية لاختيار هذه الفترة الزمنية هي توفر البيانات ووجود قراءات تشير إلى التأثير المباشر لمعطيات البقع على نقاط معينة ترتبط بخطوط الطول والعرض لبعض المناطق التي يمكن إسقاط النتائج عليها.

3- البقع الشمسية وتأثيرها على عوامل درجة الحرارة والضغط والأمطار وإشعاعات الموجات القصيرة

الشكل (5) يوضح المخطط الانسيابي لتحليل البيانات المشار إليها العلاقة التي تبين مراحل وخطة العمل، حيث العلاقة بين كمية الإشعاع ودرجة الحرارة يتم حسابها وفقا لكمية محددة من الإشعاع الشمسي التي تصل الغلاف لجوي، يلاحظ فالبداية أن كمية الإشعاع الشمسي الساقط تقل مع مربع المسافة إلي الشمس، وعند افتراض أن نصف القطر الشمس هو (r) وأن درجة حرارة سطحها هو (T) وعليه تكون مساحة سطح الشمس ($4\pi r^2$) والتدفق الإشعاعي الكلي من الشمس باستخدام معادلة بولتزمان ($\sigma T^4 \times \pi 4r^2$)، وإذا تم تخيل سطح كرة لها نصف قطر(L) وبالتالي يوجد في مركز الشمس نفس القدر من الإشعاع غير أنه علي مساحة أكبر بقدر ($\pi 4L^2$)، وبالتالي يكون تدفق الطاقة لوحدة المساحة علي مسافة (L) من الشمس هو [18]

$$G_L = \frac{\sigma T\, 4 \times 4\pi r2}{4\pi l2} \quad \text{.....} \quad (2)$$

وإذا تم استخدام درجة حرارة الجسم الأسود للشمس (5777K)، نصف قطر الشمس6.957×10^8

وتقاس بوحدة المتر، والمسافة بين الأرض والشمس (m 1.495×10^{14}) فسوف يتم الحصول علي متوسط التدفق الإشعاعي خارج الغلاف الجوي لوحدة المساحات المواجهة للشمسW/m^2 1367 و يرمز لها G_{sc} ويسمي بالثابت الشمسي أو إشعاع الكتلة الهوائية الصفرية (AMO) وأيضا توجد علاقة تربط بين التوزيع الطبيعي للإشعاع الشمسي والثابت الشمسي موضحة فالمعادلة (2)

$$G_{on=G_{s(1.0033\times\cos 360\frac{d}{365}}} \quad (3)$$

حيث d رقم اليوم في السنة، الصفر يشير إلى الكتلة الهوائية الصفرية، n يشير إلى أن الشعاع علي مستوي عمودي علي المحور الواصل بين الأرض والشمس، ولحساب المعدل السنوي أو الفصلي لهطول الأمطار يمكن استخدام المعادلة (3)

$$p = \frac{p1 + p2 + p3 \dots \dots \dots pn}{n} = \frac{\sum_{i=1}^{n} p}{n} \quad (4)$$

حيث P هو معدل المطر الساقط، n هي محطات سقوط الأمطار.

ولإيجاد العلاقة بين الضغط ودرجات الحرارة يمكن استخدام المعادلة (4)

$$T = \frac{p_t - p_o}{p_{100} - p_0} \times 100 \quad (5)$$

حيث p_0 الضغط المسجل عند النقطة الثلاثية للماء و>

p_{100} الضغط بين نقطتي طرفي الانبوب عند درجة غليان الماء

4. النتائج والمناقشة

تم دراسة العلاقة بين البقع الشمسية وتغيراتها خلال الفصول الأربعة الربيع والصيف والخريف والشتاء، وتأثر كل من درجة الحرارة والضغط الجوي والأمطار وإشعاع الموجات القصيرة مع تغير أعداد البقع الشمسية خلال الفصول، حيث يبين الجدول (3) متوسط التغير خلال الفترة من 2018-2022.

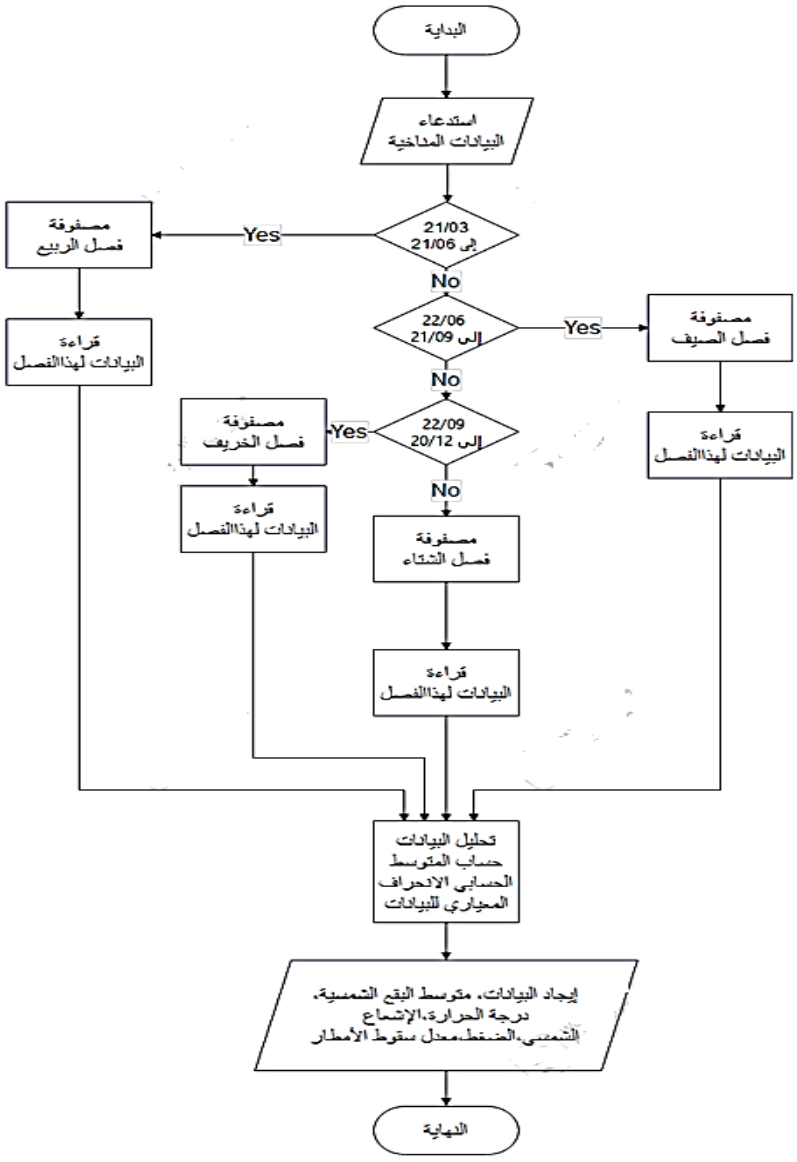

الشكل رقم (5): المخطط الانسيابي لتحليل بينات البقع الشمسية وعلاقتها بالتغيرات المناخية

المعالجة تمت بفصل البيانات بشكل دوري إلى أربع مراحل هي لفصل الربيع والخريف والصيف والشتاء و تم اختيار البارامترات المحددة، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالغلاف الجوي وتؤثر وتتأثر بها وهي معدل هطول الأمطار السنوي حيث أن معدل الأمطار يؤثر بشكل أو بأخر علي الغلاف الجوي وتأثيره بشكل مباشر علي حرارة الجو الخ، وأيضا تشمل تلك العوامل تأثير الموجات القصيرة والتي بدورها

ستؤثر علي الغلاف الجوي والعامل الرابع وهو الضغط وذلك لارتباطه بالعوامل الأخرى، ودرجات الحرارة، وقد تم اختيار البيانات للفصول الأربعة علي التوالي خلال الفترات التي تعرف بها توقيت كل فصل، فصل الربيع من 3/21 إلي 6/21، فصل الصيف 6/22 إلي 9/21، فصل الخريف 9/22 إلي 20/، فصل الشتاء 12/21 إلي 20/ وتم العمل علي كل فصل من الفصول السنوية علي حدي ودراسة العلاقة بين العوامل الأربعة، استخدام الماثلات للتحليل.

جدول رقم (3): متوسط التغير للمعاملات لفصل الربيع خلال الأعوام 2018-2022

متوسط معدلات العوامل المناخية لفصل الربيع	البقع الشمسية	معدل سقوط الأمطار(ملم)	الإشعاعات القصيرة (GHZ)	درجات الحرارة(k)	الضغط(pk)
متوسط العوامل المناخية 2018	9.354839	0.4396	8706,987	300.4	961.625
متوسط 2019 العوامل المناخية	7.387097	0.346924	7369.526	299	962.9276
متوسط 2020 العوامل المناخية	3.924731	0.307456	7473.667	299.7	963.4981
متوسط 2021 العوامل المناخية	22.58065	0.014633	7473.664	300.4	967.5602
متوسط 2022 العوامل المناخية	88.12088	0.016021	7548.524	298.7	963.2778

الشكل (6أ) يبين متوسط التغير خلال الفصول الأربعة، ومن ثم يمكن القول خلال العام 2018 يصل مقدار البقع الشمسية إلي حوالي عشر بقع خلال العشر أيام الأولي ثم يتقطع نمو تلك البقع ابتداء من اليوم الخامس عشر إلي أن تصل اليوم العشرون، ثم تبدأ تلك البقع فالنمو من جديد غير أنها تنمو بمعدلات منخفضة جداً تقدر بحوالي عشر بقع شمسية خلال اليوم الخامس والعشرون أيضاً ثم ما ثلبت أن ترتفع من جديد في فترة متقاربة جداً مع اليوم العشرون انتقالا لليوم الحادي والعشرون ولكنها تنمو بقمة أكثر ارتفاعا هذه المرة حتى تصل إلي عشرون بقعة شمسية خلال اليوم الحادي والعشرون ثم تضمحل وتقل في قيمتها إلي أن تصل إلي صفر بقعة شمسية خلال اليوم الخامس والأربعون ثم تأخذ في الارتفاع من جديد خلال اليوم السادس والأربعون وتبدأ من جديد من اليوم الثلاثون إلي اليوم الأربعون وترتفع بمعدل 22 بقعة شمسية خلال اليوم الثاني والأربعون إلي الخمسون والتي ينتصف فيه فصل الربيع ثم تأخذ في الاضمحلال إلي أن تصل إلي صفر بقعة شمسية فاليوم الخامس والخمسين ثم تأخذ في الارتفاع من جديد ولكن بمعدل أقل هذه المرة إلى أن يصل إلي صفر بقعة شمسية خلال اليوم الأستون من هذا الفصل ثم تأخذ أعداد البقع الشمسية في الارتفاع بقيمة تصل إلي 35 بقعة شمسية من اليوم الأستون إلى اليوم السبعين وقمة أخري بارتفاع وقدره 25 بقعة شمسية خلال اليوم الخامس والستين امتدادا إلى اليوم السبعون ثم تنخفض وتضمحل في اليوم الثمانون إلى أن ترتفع فاليوم التسعون من نهاية هذا الفصل إلى قيمة وقدرها 40 بقعة شمسية، كما يمكن ملاحظة تركيز البقع خلال تلك الفترة كما هو موضحة بالشكل حيث كانت 9 بقع بمعدل 30 مرة بينما يوضح الشكل 6 (ب) التكرار

العام لأعداد البقع الشمسية وتبين أن أكثرها تكراراً قدرت بحوالي 9 بقع بمعدل تكراري يقدر ب 30 مرة بينما كانت أقل تلك المعدلات قدرت بحوالي هـ20 بقعة شمسية بمعدل تكراري يقدر بحوالي 4 تكرارات تقريبا. وبذلك نلاحظ أن المرتبة الأولي فالتكرار قدرت بحواي 20 تكرار بمعدل 9 بقع شمسية

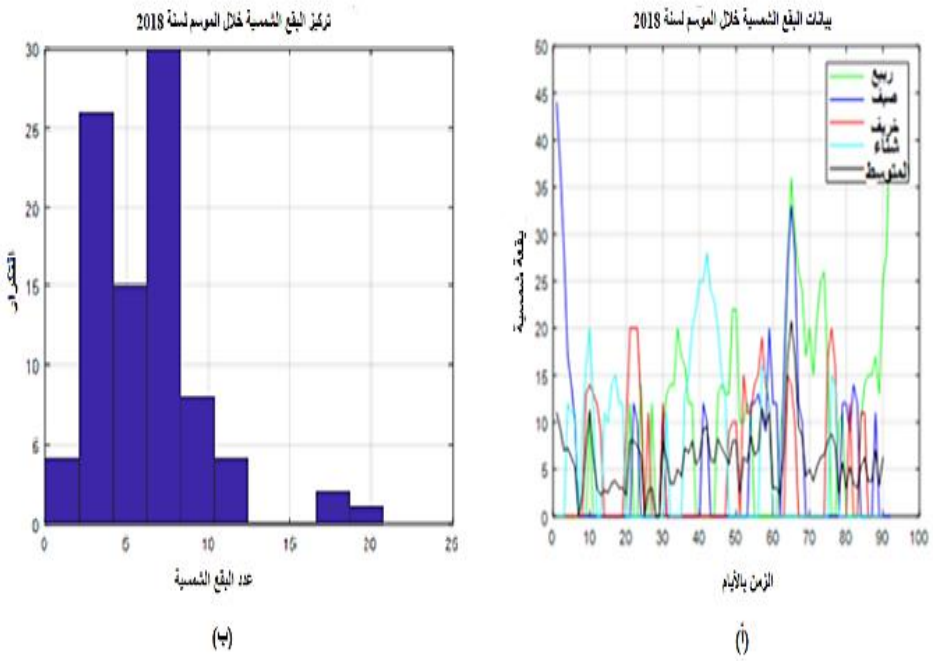

الشكل رقم (6): العلاقة بين البقع الشمسية والزمن خلال فصول السنة خلال عام 2018ف

فالمرتبة الثانية التركيز لأربع بقع شمسية بمعدل تكراري يصل إلى 26مرة وكتكرار ثالث يأتي التركيز 5 وبمعدل تكراري 15 مرة تكرارية بينما تأخذ بقية التراكيز أقل تكراراً لعدد البقع الشمسية، تبين من خلال ا الشكل 7 (أ) أن متوسط البقع الشمية قدرت بحوالي 140 بقعة شمسية كمتوسط عام على مدي الفصول السنوية ونلاحظ أيضاً بأن أكبر تركيز من بين الفصول يقع عند فصل الربيع بقيمة وقدرها 180 بقعة شمسية وقد وقعت تلك القمة عند منتصف هذا العام الشكل بينما يوضح الشكل (7 ب) النتائج المتوصل إليها خلال سنة 2022، حيث التركيز خلال هذا العام يكون عند أعلي قيمة له عند 100 بقعة شمسية وبمعدل تكراري قدره 15 مرة ثم تأتي القيمة 60 بقعة شمسية وبتكرار قدره 13 مرة تكرارية وعلى أثر هذه القيمة يأتي القيمة 70 و90 وبمعدل تكراري قدره 10 مرات بينما تأتي بقية القيم بمعدلات أقل تكرارا.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

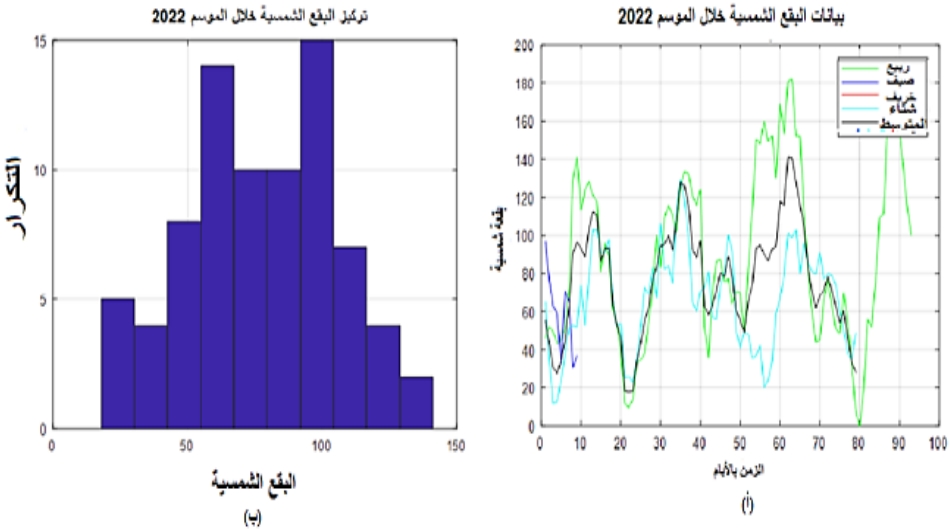

الشكل رقم (7): العلاقة بين متوسط البقع الشمسية والزمن خلال فصول السنة لعام 2022ف

تم تحليل معامل تأثر المطر نتيجة تغير البقع الشمسية، الشكل (8) (أ) و (ب) تبين أن هناك هطول نسبي في بداية فصل الربيع بمعدل 5-20ملم في اليوم الخامس والخمسون واليوم الواحد التسعون.

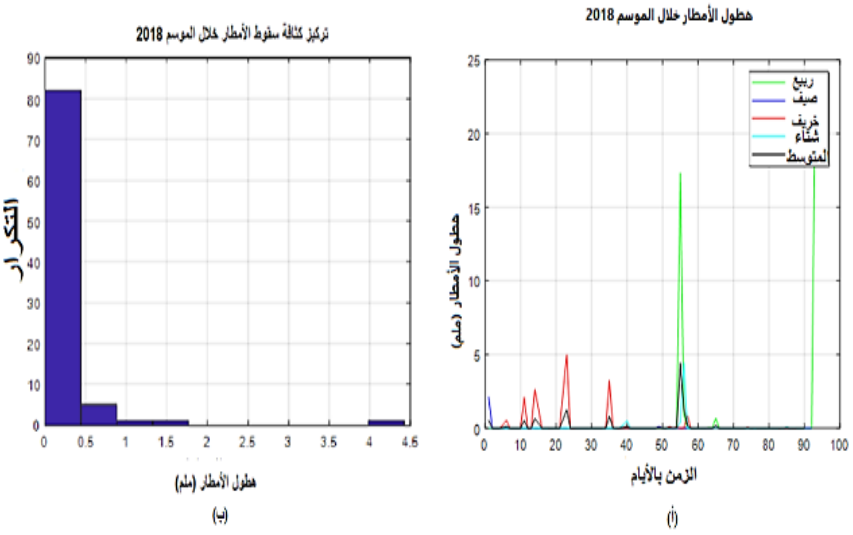

الشكل رقم (8): معدل سقوط الأمطار لسنة 2018

يوضح الشكل (8) معدلات سقوط الأمطار خلال الفصلين الصيف والشتاء كانت معدومة بينما كانت معدلات سقوط الأمطار عند الفصول الخريف والربيع ووقع أكبر قمة عند الأيام من 50 الي 60 يوم

وبمعدل 16ملم/ ساعة كما يوضح الشكل (8) (ب) تركيز معدل سقوط الأمطار لعام 2018 ف ويمكن ملاحظة أن التركيز يكون في أكبر قيم له خلال الربع الأول وخاصة عند الأيام الأولي من هذا العام حيث نسبة هطول الأمطار كانت بمعدل 0.5 ملم، بينما من الشكل (9) (أ) وجد أن أعلي قيمة لمعدل سقوط الأمطار للعام 2019 في هذا الفصل كانت حوالي 6 ملم، بينما أقل قيمة كانت 2 ملم عند اليوم الأربعون.

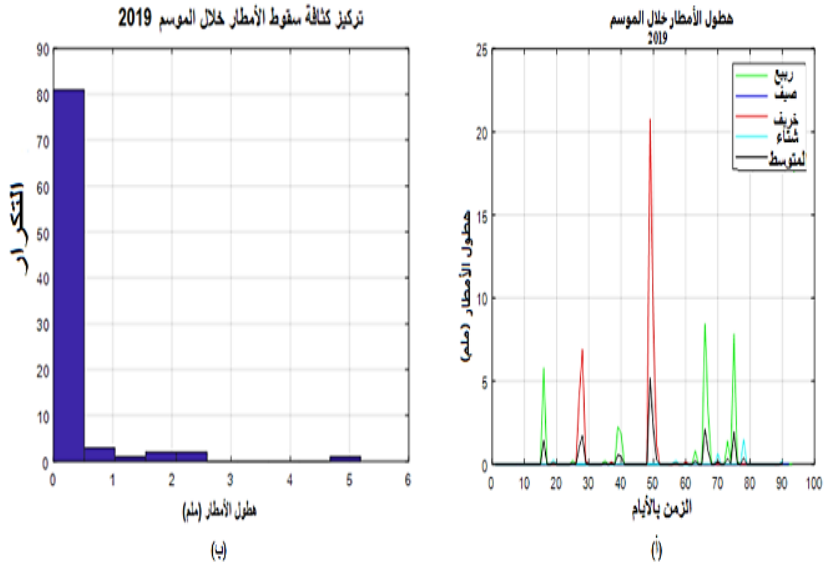

الشكل رقم (9): معدل سقوط الأمطار 2019

بينما يوضح الشكل (9أ) تركيز كثافة معدلات سقوط الأمطار في عام 2019 يزداد التركيز بشدة بشكل واضح خلال الربع الأول وذلك بمعدل 0.5 ملم بينما كانت معدلات سقوط الأمطار في فصل الربيع عند الربع الأول والأخير وتحديداً عند الأيام 5 و65 من هذا الفصل حيث يأتي فصل الربيع بقمتين متساويتين بقيمة وقدرها 13 ملم في عام 2020، بينما يوضح الشكل (9ب) بأن معدل سقوط الأمطار يقع عند أكبر تكرار له عند قيمة 0.5 ملم/ الساعة بمعدل تكراري قدره 80 تكرار.

تأثير البقع الشمسية على معدل الإشعاعات القصيرة خلال العام (2018)

الشكل (10) (أ) يوضح بيانات الإشعاعات القصيرة ومنه يمكن ملاحظة بيانات الفصول الأربعة بدءاً بفصل الربيع حيث معدل تردد الإشعاعات الراديوية القصيرة يقدر بحوالي 7000 MHz عند اليوم الخمسين تم تنخفض من 7000 MHz إلى 4000 MHz خلال اليوم الأربعون ثم تزداد نسبياً إلى أن تصل إلى 5000 MHz عند اليوم الستين تقريباً ثم تنخفض بمقدار 8500MHz عند الأيام السبعون والثمانون ثم تنمو بمعدل 8000 MHz عند اليوم التسعون وهو عادة أخر يوم في كل فصل من السنة.

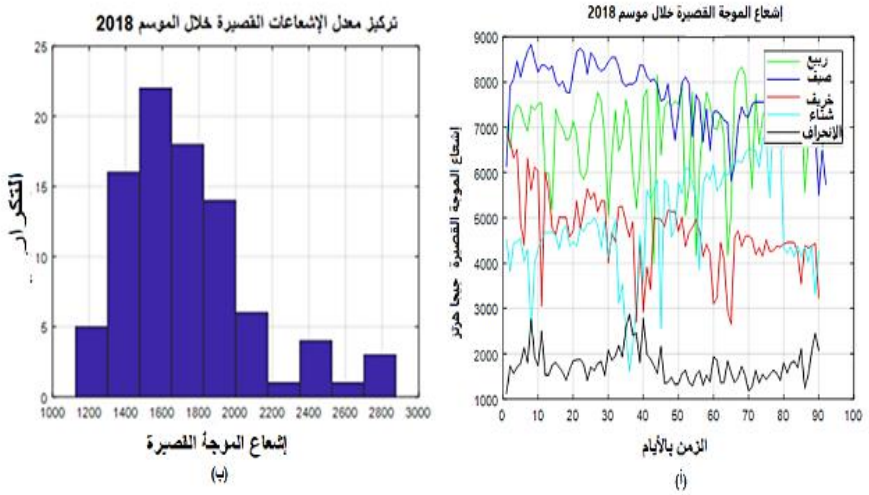

الشكل رقم (10): معدل الإشعاعات القصيرة 2018

يوضح الشكل (10) أبأن المتوسط العام للإشعاعات القصيرة كان بمعدلMHz 3000 فصل الصيف يمتلك أكبر ارتفاع بمقدار MHz 8500، بينما يمتلك الشتاء أقل قيم لمعدلات الإشعاعات القصيرة بمقدار MHz 4000، الشكل (10) (ب) يبين تركيز الإشعاعات القصيرة للعام 2018، ويمكن ملاحظة أن التركيز يصل إلى حوالي MHz 1600 عند الربع الأول.

تأثير معدل البقع الشمسية على معدل درجات الحرارة خلال فصل الربيع للعام (2019)

عند تحليل بيانات درجات الحرارة لسنة 2019 وتغيراتها خلال الفصول السنوية الأربعة يوضح الشكل (11أ) بأن معدلات متوسط أعداد البقع الشمسية يقع عند 10 بقع الشمسية كمعدل عام عند كافة الفصول وقد كانت أعلي قمم تقع عند فصل الربيع يليه فصل الخريف بينما كان معدل فصل الشتاء أقل المعدلات ارتفاعاً ويوضح الشكل (11) (ب) ويلاحظ أن درجات الحرارة تبدأ بقيم صغيرة تقدر بحوالي K 292.2K ثم ترتفع بمقدار 298.2K ثم تنخفض وتأخذ فالتناقص إلى أن تصل لقيمة تقدر بحوالي K 284.2 ثم تنمو وتزداد من جديد إلى أن تصل لقيمة قدرها 300K وتظل في نفس المستوي وتتناقص من جديد إلى أن تصل إلى قيمة تقدر بحوالي K 291 ثم تنمو من جديد إلى أن تصل إلى قيمة تقدر ب K 31 تم تتزايد إلى أن تصل إلى K 318 وتكرر الدورة من جديد، يصف الشكل (11) (ب) تركيز معدل درجات الحرارة حيث وصل إلى K 318عند أواخر الفصل.

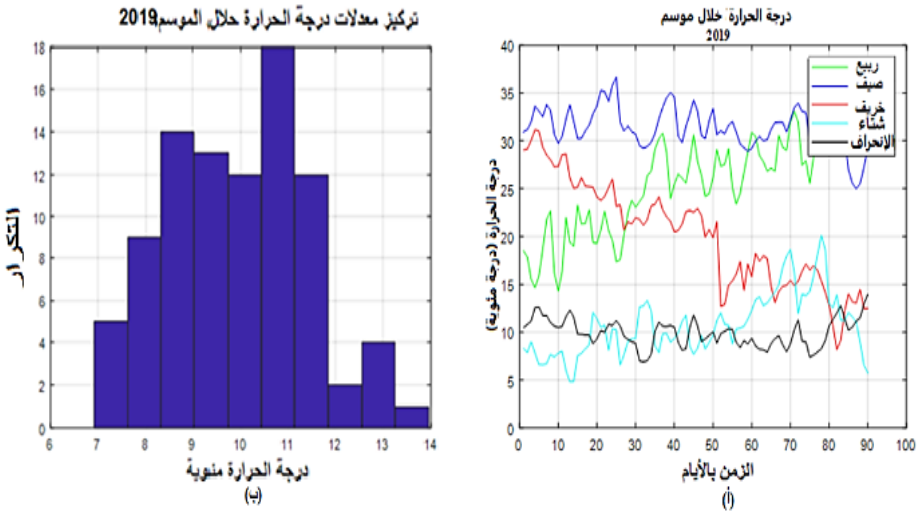

الشكل رقم (11): معدل درجات الحرارة خلال العام 2019

من الشكل (12) (أ) ولفصل الربيع 2018 وجود ارتفاع نسبي وطفيف في معامل الضغط إذا ما قورن بالارتفاع في الفصول الأخرى، حيث القيم تزداد في ارتفاعها لتصل إلى 969 باسكال وتسجل أقل قيمة وهي 955 باسكال عند اليوم التسعون من الفصل.

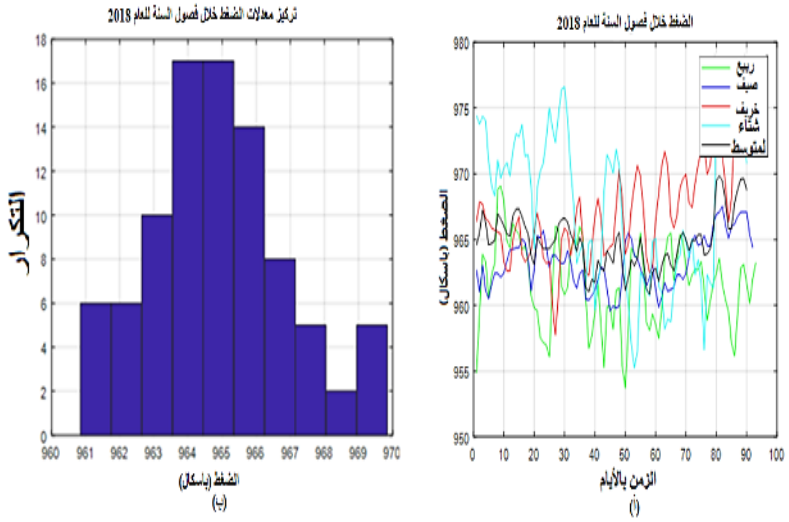

شكل رقم (12): معدل تغير الضغط للعام 2018

يبين الشكل (12) أبأن متوسط معدلات الضغط للعام 2018 تقدر بحوالي 966 باسكال وتقدر أعلي قيمة للضغط عند فصل الشتاء بمعدل 975 باسكال بينما قدرت أقل قيم لمعدلات الضغط عند فصل

الربيع بمعدل 955 باسكال ويبين الشكل (12) (ب) تكرارات معدلات الضغط للعام 2018 حيث يتضح بأن أعلي تكرار كان بمعدل 966،964، بمعدل تكراري يقدر ب 19 تكرار تقريباً.

الجدول (4) يوضح متوسط التغير في كل من الحرارة والضغط والموجات القصيرة ومعدلات الأمطار خلال سنوات الدراسة، حيث يمكن ملاحظة التسعيرات كل فترة وأخري وهذا يوكد عدم استقراريه التتار بأعداد البقع الشمسية.

جدول رقم (4): متوسط العوامل المدوسة لفصل الصيف من الأعوام 2018-2022

العوامل المناخية متوسط معدلات لفصل الصيف	البقع الشمسية	معدل سقوط الأمطار(ملم)	الإشعاعات القصيرة (MHz')	درجات الحرارة (k)	الضغط (pk)
متوسط العوامل المناخية 2018	5.445652	0.024613	7667.62696	27.29301	963.2936
متوسط 2019 العوامل المناخية	1.402174	7-^9.56522	7917.936	25.83796	963.5536
متوسط 2020 العوامل المناخية	5.586957	7-^7.3913	7902.376	31.43489	962.7266
متوسط 2021 العوامل المناخية	35.46739	5-^3.2663	7834.585	32.45076	961.6354
متوسط 2022 العوامل المناخية	88.12088	لا يوجد	8442.524	33.44333	962.9678

الجدول (5) يوضح متوسط التغيرات لدرجة الحرارة والضغط وإشعاعات الموجات ومعدل سقوط الأمطار لفصل الربيع خلال سنوات الدراسة 2018-2022، حيث يمكن القول إن التغير غير منتظم وهذا يوكد ما تم التوصل إليها سابقاً من نماذج أخري من أن البقع الشمسية غير منتظمة الظهور وبتالي قد تكون هناك عوامل أخري هي السبب في التغيرات السابقة الذكر.

جدول رقم (5): متوسط درجة الحرارة والضغط والإشعاعات الموجات ومعدل سقوط الأمطار لفصل الربيع للأعوام 2018-2022

متوسط معدلات العوامل المناخية لفصل الربيع	البقع الشمسية	معدل سقوط الأمطار	الإشعاعات القصيرة	درجات الحرارة	الضغط
متوسط العوامل المناخية 2018	9.354839	0.4396	6980.8707	27.29301	961.625
متوسط 2019 العوامل المناخية	7.387097	0.346924	7369.526	25.83796	962.9276
متوسط 2020 العوامل المناخية	3.924731	0.307456	7473.667	26.55194	963.4981
متوسط 2021 العوامل المناخية	22.58065	0.014633	7473.664	27.26183	967.5602
متوسط 2022 العوامل المناخية	88.12088	0.016021	7548.524	25.54753	963.2778

5. الاستنتاجات

اعتماداً على النموذج التحليلي يمكن من خلاله استنتاج ما يلي: أن متوسط معدل سقوط الأمطار كان في حدود 4 ملي متر/ الساعة، بينما كان متوسط العام للسنوات الخمس علي التوالي من 2018-2022 حيث كانت معدلات الضغط بقيمة قدرها 968 باسكال، كما لوحظ أن متوسط معدلات الحرارة K 283.15 بينما كانت متوسط تردد الإشعاعات تتراوح بين 2900 إلى 2999 ميغا هرتز، ومتوسطات

البقع الشمسية كان من 10 إلى 39بقعة شمسية، ومنه يمكن الوصول إلى نتيجة وهي أن معدلات سقوط الأمطار لا ترتبط بصورة مباشرة بزيادة أعداد البقع الشمسية ونقصانها حيث لا أثر لذلك، غير أنه وفي سنة 2019 يمكن ملاحظة أن الزيادة في أعداد البقع الشمسية تؤثر طردياً علي تزايد معدلات سقوط الأمطار خلال الفصلين الربيع والخريف من ذلك العام ولمعرفة انتظامه من عدمه يتطلب زيادة كمية البيانات المعالجة، بينما لا توجد علاقة بين معدلات الضغط وأعداد البقع الشمسية علي الإطلاق، في حين أن العلاقة ضعيفة بين زيادة معدلات درجات الحرارة وأعداد البقع الشمسية من ناحية الزيادة والنقصان، وكذلك يمكن القول أن الزيادة والنقصان في أعداد البقع الشمسية يؤثر تأثير مباشر علي معدلات الإشعاعات ولكن بصورة غير منتظمة، كما أن للبقع الشمسية دوراً في تغير درجات حرارة الأرض على الغلاف الجوي على ليبيا حيث تم التعامل مع عنصر الحرارةِ بمعدل درجة حرارة الجو السنوي T للمدة من 2018-2022 ومقارنتها مع المعدل السنوي للبقع المرصودة لتلك الفترة حيث وجد تطابقاً بين ازدياد البقع أو نقصانها مع درجات الحرارة إذ تنخفض درجة الحرارة مع نقصان عدد البقع وترتفع بازدياد البقع في أغلب الأحيان. وأن التطابق بين البقع الشمسية ودرجات الحرارة والإشعاعات للفترة من 2020 -2021، كانت تمتلك أعلي نسب في أعداد البقع الشمسية وأكثر تناسباً في درجات الحرارة بينما يقل ذلك التناسب في 2018 ويمتلك العام 2018 أكثر تناسباً بين أعداد البقع ودرجات الحرارة ولوحظ ارتفاع واضح وملحوظ خلال فصل الخريف في أعداد تلك البقع من 2020، وفي المقابل كانت درجات الحرارة لا تتعدي 300.15K مما يدل أن أكثر الفصول تأثراً بدرجات الحرارة بشكل واضح هو فصل الصيف خلال الأشهر من شهر يوليو امتداداً إلى شهر سبتمبر.

6. المراجع

1. حيدر رعد رزوقي عبد الوهاب الشيلي،" دراسة تأثير تغيرات الدورة الشمسية على سلوك طبقة (F2) الأيونوسفيرية لأغراض الاتصالات عالية التردد (HF)". كلية العلوم، جامعة بغداد، (2015).
2. جمعة المليان، "علاقة كميات أمطار الساحل الليبي بالبقع الشمسية: خلال الفترة 1960 – 2009"، مجلة العلوم الإنسانية والتطبيقية، ع27، (2015).
3. عبد السلام سعيد عبد السلام حمزة." الاتصالات بالموجات الكهرومغناطيسية الطويلة والطويلة جداً في الطبقة الدنيا للأيونوسفير"، جامعة سبها كلية العلوم الهندسية والتقنية قسم الهندسة الإلكترونية، 2013.
4. موسي علي حسن. "البقع الشمسية ودورها في التغيرات المناخية"، دار الفكر، ط1، دمشق- سوريا، (1999).

5. د/ خلف الله عمر قاسم أستاذ مساعد بقسم الفيزياء، نظرية الإشعاع الشمسي، كلية العلوم، جامعة جنوب الوادي، قنا، جمهورية مصر العربية أستاذ مشارك بقسم الفيزياء، كلية العلوم، جامعة الجوف، سكاكا، المملكة العربية السعودية.
6. دريد عبد السلام الشكرجي، "دراسة النشاط الشمسي والتأثيرات التي يحدثها في بيئة الغلاف الجوي العلوي "، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية العلوم، جامعة المستنصرية، (1997).

7. J. Hassan, Awni Adwar Abdl Ahad, Bidoor Y. Humood. "The Effect of Sunspot Cycles on the Precipitation over Irag". College of Science, Mustansiriyah University, IRAQ.

8. Elias, Mahmoud Mekdad, Muzahim M. AL-Hashimi, and Ahmed NA AL-Khateeb. "Modeling and Analysis the Monthly Sunspots Using Unobserved Components Models". Tikrit Journal of Administration and Economics Sciences 15.47 Part 2 (2019).

9. Kasde, Satish Kumar, Deepak Kumar Sondhiya, and Ashok Kumar Gwal. "Analysis of Sunspot Time Series During the Ascending Phase of Solar Cycle 24 Using The Wavelet Transform". American Journal of Modern Physics 5.5 (2016): 79-86.

10. Penn, M. J., and W. Livingston. "Temporal changes in sunspot umbral magnetic fields and temperatures". The Astrophysical Journal 649.1 (2006): L45.

11. Potrzeba-Macrina, Zurbenko, 2019, "Analysis of regional global climate changes due to human influences", world Scientific News, p1-15, fig., ref.

12. R. Naismith, 1936, "Apparatus for The Investigation of The Ionosphere", Nature 137,615-616(1936) https://doi.org/ 10.1038/137615a0

13. Berkner, L. V., Seaton, S. L., 1940, "Systematic ionospheric changes associated with geomagnetic activity", Journal of Geophysical Research, 45 (4). 419pp.

14. Appleton, E.V., and Piggott, W.R., 1952, "The Morphology of Storms in the F2- Layer of the Lonosphere", Gournal of Atmospheric and Terrestrial physics, Vol. (2), Pp.(236- 252).

15. Jalal R. S., 1975, "Prediction of the Critical Frequency of F2 Layer above Baghdad",MSc. Thesis,Baghdad University.

16. Taylor,G. N., 1961, " The Total Electron Content of the Ionosphere During the Magnetic Disturbance of November 1960 " Nature, Vol.(189), Pp.(740).

17. Yonezawa T., "The solar-activity and latitudinal characteristics of the seasonal, non-seasonal and semi-annual variations in the peak electron densities of the F-layer at noon

and at midnight in middle and low latitudes, J. Atmos. Terr. Phys., UU, pp. PPOCO*D, (2OD2).

18. R.S.Jalal,"Prediction of the critical frequency of the F2-layer above Baghdad", (1975).
19. Kouris S. S. and J. K. Nissopoulos, "Variation of foF2 with solar activity", Adv. Space Res., Vol .14, No.12, pp. (12)51- (12)54, (1994).

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

An Overview of AI Data Protection in the Context of Saudi Arabia

Reema Bakheet Alzahrani

Master of Commercial Law, Prince Sultan University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

reemafz7@hotmail.com

Abstract

The Personal Data Protection Law in Saudi Arabia aims to protect individuals' data and regulate businesses that collect, retain, analyze, process, and share it across borders around the globe. Artificial intelligence and data protection are interconnected concepts since AI uses data sets to make decisions and perform activities. However, ethical questions about personal data use and potential bias in AI persist in the present AI environment. Therefore, while AI has led to digital transformation in sectors like transportation, healthcare, and finance, the technology has privacy implications that limit its usage by many organizations.

In the country's journey to reduce its oil dependency and become modernized, it is significant for Saudi Arabia to have a sufficient set of regulations and laws to deal with AI-related legal challenges. In this regard, the authorities have initiated programs to streamline the KSA's data protection laws with European AI regulations and data safety laws after recognizing the need to preserve data sets. This paper examines the present laws and legal regulatory framework for AI and data protection in Saudi Arabia and the legal challenges to protecting data in AI. The paper also discusses legal issues related to AI data protection and the barriers that restrict data protection law reform in light of the available literature on AI data protection. After examining the present data protection measures in the KSA, the paper gives

recommendations for improving the overall AI data protection laws and regulations in the kingdom.

Keywords: Artificial Intelligence, Data Protection, Saudi Arabia, Legal Challenges, Regulations.

1. Introduction

The world has transformed with the rapid advancements in digital technologies, particularly AI. Artificial intelligence has created unimaginable and unprecedented solutions for human convenience. However, while AI has certainly eased certain aspects of human living and routine, the technology has raised ethical and legal questions about personal data use and potential bias. In this regard, organizations that adopt AI technology must ensure adequate human oversight and consider the potential impact of AI systems on individuals and corporations. AI is defined as a technology that enables computers and machines to impersonate human intelligence and problem-solving abilities (IBM, 2024). AI, often associated with machine learning, deep learning, and artificial neural networks, is a system capable of solving complex problems and achieving specific goals (Chikhaoui et al., 2022). The rapid growth of artificial intelligence is attributed to daily data production and computing power. Of note, AI applications have been adopted in different key sectors such as transportation, education, healthcare, banking, and finance (Al-Baity, 2023). The drastic emergence and spread of AI technology across the world has caused AI and data protection to become intertwined concepts as the need to regulate the technology arises.

Artificial intelligence is driving the Fourth Industrial Revolution due to the technological potential of AI systems and the vast availability of data in the globalised world thus raising concerns about data safety. AI research is now driven by economic and social demands, reaching the average user through cheap

computational power and connectivity. As the technology becomes accessible to everyone, it has enabled the use of AI applications for persistent monitoring and adaptation. However, the widespread use of AI to improve user services has raised legal concerns about privacy and security implications due to the need for user data (Meurisch & Mühlhäuser, 2021). AI applications with capabilities like generating imagery, speech, text, language, and synthetic data can learn the user's interests and goals to serve their needs. AI can also provide predictive machine learning models, reduce human bias, and augment decision making through probabilistic reasoning and data discerning (Mitrou, 2018). Therefore, the capability of AI systems to access, use, and learn from personal data necessitates the implementation of a robust regulation system to prevent data misuse (Albakjaji, & Almarzoqi, 2022). Importantly, to simplify the regulation of generative AI models, the purpose limitation principle must be applied to AI to define the purpose of the models. If the purpose of an AI model is not narrowed down, issues can arise such as the inability to explain the need for certain types of personal data. It is clear that while AI technology is bound to positively transform the world, the development of new AI tools and services should be in compliance with existing data protection and AI regulation principles to ensure that user data is protected.

In the case of AI regulation in the Kingdom of Saudi Arabia (KSA), the increasing debate surrounding intellectual property laws and the challenges faced by existing legal frameworks have caused the country to streamline the legal aspects that govern AI and related innovations. To chart a path forward in AI regulation, legislators and other stakeholders in the KSA have examined and compared national, regional, and cultural concepts of privacy and data protection to understand the similarities and differences between central, national, and international laws (Bygrave, 2010). For instance, European law such as the General Data Protection Regulation (GDPR) is increasingly recognizing data protection as a distinct set of rights from traditional

privacy or private life rights (Andrews, 2024). Further, to ensure that companies use AI technology in a trustworthy manner, AI regulations in the European Union (EU) emphasize accountability and compliance with the accuracy principle. By comparing data protection regulations in Saudi Arabia with laws from other regions, the KSA can create an AI environment that provides transparency to users (Albakjaji & Almarzoqi, 2022). Of note, providing clarity, transparency, and appropriate consideration during the development and application of AI models can allow companies to build consumer trust.

Despite the ease of use and benefits of AI, the issue of data safety arises when using the technology since AI service developers rely on vast amounts of data from organizations, individuals, and states to train AI models. As expected, the rise of AI has significantly impacted privacy rights by allowing organizations to collect, store, and process vast amounts of data at unprecedented rates. From a legal perspective, the capability of AI to gather sensitive information not only raises questions about transparency, but it can also compromise privacy rights in predictive analytics (Nagar, 2023). Therefore, data protection principles, including data security, availability, and access control, are important in the present day to address the issue of rapid digital transformation. For individuals and organizations, failure to protect data can lead to financial losses, reputational damage, and legal liability. Data protection also has a crucial role for organizations to safeguard sensitive data, prevent corruption, loss or damage, and ensure accessibility, reliability, and trust in data-centric operations. Notably, as the public perception of artificial intelligence shifts from exceptional to normal with certain capabilities becoming routine technology, the government has a responsibility to reinforce data protection, safety, and privacy laws to protect its citizens.

This paper addresses the relationship between artificial intelligence and data protection since the issue has become extremely significant for organizations,

individuals, and groups. The relationship between the aforementioned concepts is understood by discussing the legal challenges facing data protection efforts in the current artificial intelligence era. The core of the discussion is the regulatory framework for artificial intelligence and data protection in Saudi Arabia. Since the country is a hub for tourists from all over the world, the KSA should prioritize strengthening its regulatory framework for AI-based applications to protect the personal data of both tourists and citizens. Due to the significance of AI technology to the economy of Saudi Arabia, it is important to form and implement laws and regulations that govern the transfer of personal data and protect sensitive or important data sets.

2. Literature Review

The rapid global interconnectivity has transformed the movement and transfer of information and data. Web- or computer-based global interconnectivity has led to the creation of intimate data sets that can track movements (Saad, 1981). In the present era, artificial intelligence privacy is a fundamental right that requires ethical, jurisdictional, and sociological considerations. In this regard, communication and AI-based processing technologies have altered perceptions by necessitating further ethical, legal, and sociological responses that are majorly associated with data protection (Alsulaiman & Alrodhan, 2014). According to Bygrave (2010), the GDPR specifies that protecting personal data from unauthorised disclosure is a fundamental right that all individuals should possess. As the use of AI technology expands, it is important to develop legal measures that prevent the unauthorised disclosure of personal data since it can negatively impact the health, safety, and identity of individuals at a global level. To safeguard the data, organizations and corporations not only have to adopt a set of internal data protection measures, but they also have to comply with legislation that governs the use of AI (Hammad & Al-Mehdar Law Firm, 2024). At the state level, authorities also have to implement data protection

policies since AI-based applications are equally utilized by state agencies for economic prosperity in the Saudi Kingdom. For this reason, safeguarding data in the current era of rapid information technology evolution is a fundamental issue at the individual, organizational, and state levels.

Since AI can both threaten and strengthen data protection, efforts to address the challenges posed by the technology are crucial to eliminating potential AI adoption risks. The conflict or gap between existing laws and AI can result in data safety breaches and threaten data protection. Cate and Dockery (2018) highlight that since AI technology is used by companies to fulfill sensitive roles such as monitoring data usage, developing privacy tools, and analyzing policies, data protection laws must be improved to protect privacy and avoid creating bureaucratic barriers. Notably, AI data protection pertains to two types of data: the personal data of individuals and non-personal data. Depending on the form of the data, the legal, social, and economic impact on individuals varies greatly in the case of data violation or misuse. Due to its importance, the legal challenges tied to personal data are not only more sensitive but should also be addressed with care.

With the rapid advances in the fields of IT and AI, data protection has become a mainstream approach to privacy regulation. In 2020, around 142 new laws were enforced to secure the safety and protection of data. These omnibus-style frameworks, mostly applied outside of Europe and the United States, cover a greater scope of data practices and emphasize individual dignity. However, the abstract nature of these frameworks presents challenges in defining concepts like personal data (Gstrein & Beaulieu, 2022). Despite the challenges, it is still important for courts and individual authorities to enforce data protection rules and provisions in an effective manner to strengthen the protection of personal data.

3. AI &Saudi Vision 2030

With the aim of moving away from its reliance on oil, Saudi Arabia's government has supported digital transformation through the Saudi Vision 2030 Plan which includes embracing advanced technologies and expressing the country's cultural and religious heritage through different mega projects. Of note, government services including e-government are majorly influenced by recent developments in the Saudi 2030 Vision as well as the needs of pilgrims (Alharbi et al., 2021). Regarding artificial intelligence, Saudi Arabia's Vision 2030 plans highlight the country's goal to be a regional and global leader in AI and other technologies (Radwan, 2023). The country has greatly invested in advanced technology firms that serve both citizens and the large number of foreigners entering the country. KSA aims to transform into an information society and digital economy by increasing productivity and providing IT services for all sectors.

While Saudi Arabia also plans to diversify its economy by greatly investing in AI projects to improve different sectors, the nation is grappling with legal and ethical issues regarding AI and data protection. For this reason, the KSA has embraced data protection regulations under the National Vision 2030 to enhance the government's effectiveness in controlling AI development and protecting data (Data & Authority, 2020). To achieve its technological goals, the country also created the Saudi Data and Artificial Intelligence Authority (SDAIA) in 2019 to oversee data protection laws and govern the spread of AI (Alim, 2024). The SDAIA is engaged in transforming the Saudi government into a data-driven and AI-enabled organization by implementing innovative data and AI solutions (Fotis Law, 2024). Further, the SDAIA has also established the National Data Management Office and created a national cloud infrastructure with over 45,000 trained professionals (Accenture, 2024). Creating an authority like the SDAIA to control, organize, and develop AI in

the country shows that the KSA government is committed to protecting its people's data by advancing laws and regulations to match new technological developments.

The PDPL was initially implemented in 2021 and amended in 2023, with an extended grace period until 2024. As the first comprehensive law that covers data protection issues in Saudi Arabia, the PDPL will be enforced starting from 14 September 2024. The main features of the law include data subject rights, informed consent, access to data, processing restrictions, anonymization, legitimate interest, data processors, and disclosure. In addition, the PDPL covers principles like purpose limitation, data minimization, controller obligations, informed consent, processing restrictions, data subject rights, and penalties (Natasha, et, al, 2023). The PDPL not only includes extensive penalties for entities and businesses that fail to comply with the outlined rules, but its scope also extends to territories outside the Kingdom of Saudi Arabia (Data Guidance, 2024). Specifically, the scope of the PDPL not only covers Saudi Arabian businesses and citizens, but it also extends to entities in foreign countries that process the personal data of people that live in the KSA. For countries outside the KSA, the SDAIA deems them as either adequate countries or non-adequate countries depending on the level of personal data protection in these countries. Of note, the General Data Protection Regulation (GDPR) is one of the main influences that the SDAIA relied on to develop the personal data transfer rules outlined in the PDPL. Before the PDPL's enforcement date, all businesses and other entities that deal with data that belongs to subjects living in Saudi Arabia are required to initiate compliance programmes (O'Connell, 2024). Failure to comply with the law after it comes into effect will result in penalties such as warnings, fines, possible imprisonment, compensation claims, and confiscation of the infringing material or funds for violating individual data privacy rights. By enforcing the PDPL, Saudi Arabia aims to ensure that the personal data of its citizens is secure and protected in the current AI environment.

4. AI & Data Protection Reforms in Saudi Arabia

Since privacy and data protection are a global concern, countries are addressing data protection issues through constitutions, laws, and technical requirements. To address the issue of data privacy and protection, digital identity technology must adhere to international human rights treaties for data protection and privacy. Domestic laws should clearly define digital identity programs and safeguard data storage, usage, and access to ensure data protection. Non-state actors should align their practices with GDPR standards (Beduschi, 2019). Similarly, organizations that use AI technology should consider local and international data protection requirements in their technical and organizational measures. Saudi Arabia has introduced a privacy law that aligns with international privacy laws. The law allows data transfer on three grounds: adequacy decision, appropriate safeguards, and derogations. It also considers four scenarios for data transfer prohibition*:* national security, privacy risk, invalid safeguards, or inability to comply (Al-Masry, 2024). However, while the country's law is aligned with international policies, Saudi Arabia's policymaking differs from Western information societies since it favors regional control over ICT infrastructure. Since privacy is crucial for e-government adoption and usage, Saudi Arabia needs a functional privacy act and standard terminology to encourage citizens to use e-government services (Alasem, 2015). Overall, in the case of Saudi Arabia and other countries that have adopted AI technology, the success or failure of AI-based applications depends on how data laws are developed and administered.

The AI and data protection reforms in the KSA have also emphasized the importance of consent to the processing of personal and sensitive data. Consent is defined as a legal basis for processing personal data, collecting data indirectly, using it for other purposes, and disclosures (Data Protection, 2023). According to the Implementing Regulations, there are two distinct forms of consent: ordinary consent and explicit consent (Blyth et al., 2023). Before processing personal data or Sensitive Data, an

organization must receive explicit consent from the data subjects. Further, not only must consent be obtained freely, but the purpose of processing personal data should also be explained to the individuals in an open, clear, and specific manner (Blyth et. al, 2023). If the data set comes from multiple individuals, explicit consent must be obtained independently from each data subject. Notably, to avoid legal consequences, entities must not obtain any person's consent through a misleading approach. Similar to the GDPR, the Implementing Regulations not only allow consent to be withdrawn but they also require that the withdrawing process should be simpler than the process of giving consent (Blyth et al., 2023). Therefore, not only is explicit consent important to allow personal and sensitive data protection, the process of granting or withdrawing consent must be done freely in a clear and straightforward manner.

5. The Importance of Improving Data Protection Law

Data protection law must be improved due to the legal, ethical, and economic challenges posed by generative AI technology. The main concerns associated with the adoption of AI technology are bias and fairness, privacy and security, accountability and transparency, and economic impacts such as job displacement. On the subject of bias and fairness, individuals and businesses should be vigilant when using AI since the technology is trained on historical data that may contain elements of bias. For this reason, the law should improve to prevent the creation of a biased and discriminatory environment. It is also important to improve data protection law to address the privacy and security concerns associated with AI systems. Businesses that use AI should comply with government regulations such as PDPL and adopt a robust policy to safeguard the personal information of their users (Silverman & Elliot, 2024). Data protection law should also account for the opacity of AI algorithms. By improving data protection legislation, the government can demand transparency from stakeholders in the sector to ensure that the AI decisions that are

made are logical and justifiable. Evidently, the widespread adoption and development of AI technology necessitates that rules and regulations evolve to address the AI-related issues that are bound to arise as the technology continues to advance. Saudi Arabia's AI ethics principles require entities that develop or adopt AI-based systems to adopt certain ethics and standards. While the Kingdom does not have any specific penalties set out for violating the aforementioned principles, laws such as the PDPL, copyright law, anti-cybercrime law, and consumer protection law outline the relevant punishment for non-compliance. Therefore, when using the personal information of users for AI processing, it is important for businesses to avoid committing offences that violate the principles of AI ethics.

The discussion emphasizes the importance of data protection since it has the potential to create a safe technology-led society by strengthening its legal aspects. However, authorities and all the associated stakeholders need to understand that data protection laws need to be developed accordingly to match the changes brought by AI development. As AI technology transforms every day, the laws need thorough and continuous research to find the core legal challenges and deal with different concerns.

6. Need to Regulate AI Data Protection

While AI can unlock human potential, it also requires mature policy and regulatory safeguards to ensure its success. In the era of AI-based applications, the user's trust in e-government refers to a user's belief in government privacy practices and data security (Tech & rights, 2024). In particular, privacy refers to the right to control the use and transfer of personal information (Alasem, 2015). Since personal information is frequently spread on the internet during online activities like social networking and business transactions, the information can be used by website owners and AI systems without the user's knowledge (Alshehri). Therefore, there is an ethical need

for the government to create awareness about online security and develop the appropriate legal measures to protect personal user data.

Examining EU data protection law shows that Europe prioritises data protection and commercial privacy as fundamental human rights. The authorities in the EU have developed stronger laws than even the United States due to the absence of IT platform monopolies. For instance, Austria is leading in data protection through technological advancements and education. The country also plans to introduce a digital tax to raise funds for discrimination in data protection which is in alignment with the European Commission's proposal for fair taxation of digital business activities (Puaschunder, 2019). Importantly, AI developers must exercise caution and care by aiming for ethical use through accepted guidelines and regulations (Joshi, 2019). In the case of Saudi Arabia, data security is a critical concern for businesses, individuals, and the government given that data breaches can pose a significant threat to citizens and government bodies (Alharbi et al., 2021). Since uncontrolled AI systems threaten the fundamental rights of people and organizations, governments have a responsibility to adopt data protection measures that uphold the human rights of data privacy and protection.

Comparing the EU AI Act to the Saudi Law reveals that the two data protection laws share similarities based on the significant effort taken to regulate artificial intelligence-based services. One of the core features of the AI Act is a debiasing exception to the GDPR's ban on using and transferring sensitive data. Bias is an issue for AI systems since collecting and using sensitive data about ethnicity, religion, health, and other personal information can result in accidental discrimination. Article 10 of the GDPR also includes safeguards aiming to limit risks and eliminate bias when entities make use of special category data (Bekkum and Borgesius, 2024). The safeguards include limiting data access only to authorised individuals, implementing high-level of privacy and security measures, and deleting sensitive data after

correcting a bias. Of note, the implementation of both the EU AI Act and Saudi Arabian AI regulations is still underway. For this reason, part of the precise text may still be subject to change or improvement to match present and upcoming changes in the AI systems industry.

7. Legal Challenges to Protect Data in AI

This section of the paper highlights the legal challenges associated with the artificial intelligence data protection. AI presents significant challenges for data protection legislation due to the conflict between fundamental data safety principles and general AI strategy (Cate & Dockery, 2018). The challenges arise when the principles of transparency, purpose limitation, and data minimization conflict with AI's strategy. Another significant legal challenge for data protection law is gaining consent and addressing consent issues in public contexts (Scassa, 2021). Of note, with global sales expected to increase by 92%, data protectionists are concerned about the use and transfer of users' personal information (Chikhaoui et al., 2022). Further, the rising popularity of digital assistants like Google Home and Amazon Echo has raised concerns about the processing of user data. Therefore, it is important to ensure transparency regarding personal data use to address privacy concerns and protect data.

Legal discussions on AI face challenges due to a lack of algorithmic transparency which is exacerbated by inadequate information about algorithm functionality. Not only do AI algorithms rely on a vast amount of data, but they must also consider sensitive data to generate accurate results. For this reason, there is a need for accountability and fair governance in the use of AI technology to ensure that sensitive data is protected. Legal scholars and data protection authorities argue that AI poses significant privacy and data protection challenges including user consent, surveillance, and infringement of individual rights (Rodrigues, 2020). Further, AI's large datasets raise privacy concerns when personal data is used without consent.

There needs to be strict adherence to data protection regulations and transparency when using AI systems (Epilogue Systems, 2024). Organisations should also comply with local data protection laws and international regulations such as the GDPR when deploying AI solutions. Therefore, data protection laws are crucial in the AI context since AI systems blur the line between personal and non-personal data sets.

Another challenge that exists in the current AI legal landscape is the lack of comprehensive, unified, and up-to-date legislation that governs AI use. Currently, there is also no AI-specific enforcement in the KSA (Hammad & Al-Mehdar Law Firm, 2024). The responsible use of generative AI systems in Saudi Arabia requires compliance with multiple legal regulations including data protection laws, ethical and fair AI principles, intellectual property laws, regulatory compliance, contractual agreements, labour laws, consumer protection laws, cybersecurity laws, liability and accountability, government approvals and licensing, anti-discrimination laws, and international data transfer regulations in the case of cross-border data transfer (Hammad & Al-Mehdar Law Firm, 2024). Therefore, it may be difficult for both businesses and legal professionals to navigate the complicated web of regulations that govern the legal and ethical use of AI.

Compliance with AI's unforeseen purposes also remains a challenge in Saudi Arabia's current environment. Since the country has opened its borders to allow people from other nations to visit the KSA for business and trading opportunities of business, the legal challenges to data protection need to be handled in a careful manner (Meenagh and Tucker, 2023). Since the KSA's data protection laws will apply to both citizens and foreign entities in the country, they should account for the data protection understanding of Saudi locals and the understanding of foreign visitors. Therefore, the authorities need to consider the perspectives of both locals and foreigners while developing laws to handle the legal challenges.

8. Conclusion

This article provides a comprehensive overview of the legal issues and challenges related to AI in Saudi Arabia. Due to rapid advances in AI technology, ethical issues regarding the use of personal data or sensitive information have emerged thus necessitating countries across the world including the Saudi Arabia to implement data protection law reforms. While ensuring that AI is compliant with ethical values and human rights is a complex issue, it can be resolved through continuous research and appropriate legislation. By addressing non-discrimination and human dignity issues, the framework of data protection laws has become more complex (Parveen, 2018). Policymakers in the KSA developed the PDPL, Saudi Arabia's first data protection law, to control AI in the country by incorporating privacy and safety principles. When creating or reforming AI data protection legislation such as the PDPL, policymakers in the KSA considered the purposes of AI regulation including safeguarding fundamental rights, mandating product disclosure, holding governments accountable, establishing an independent regulator, and enabling reporting and compensation for AI-induced harm (Tech & Rights, 2024). In the current globalised world, the government also has the responsibility to ensure strong compliance to AI data protection principles and international standards. The laws on AI data protection in the KSA need to be revised to develop a robust mechanism that serves all dimensions of legal challenges that are encountered in data protection.

9. Recommendations

Based on the discussion on the developments made by Saudi Vision 2030 and data protection reforms in the KSA several recommendations have been proposed to improve the present AI data protection in Saudi Arabia.

1. The government of Saudi Arabia should develop a regulatory framework to deal with the legal AI data protection challenges based on continuous research and

development. The framework would help the authorities to stay updated with the recent developmental challenges in AI. Based on the challenges that arise, the legal framework can be modified accordingly for a better data protection mechanism.

2. Vision 2030 authorities should form regulations that take the mega AI-based developmental projects in Saudi Arabia into consideration. The legal challenges would thus be minimized using a custom approach for each AI-based project or AI-based application. In this regard, the authorities of Vision 2030 should consider all the stakeholders that are associated with these megaprojects in any manner. Considering each of the stakeholders would help the authorities in categorising the legal needs for AI data protection.
3. Clear penalties should be considered and documented to be implemented would be in the event that a data breach occurs. The penalties can be in different forms such as monetary fines, firing from employment, or imprisonment. AI application developers or other stakeholders should be made aware about these penalties in case they violate the legal reforms regarding AI data protection.
4. Particular legal reforms should be developed for foreigners if they get involved in any data breaches. The reforms should be in compliance with the international standards or data protection laws.
5. The relevant authorities and Saudi agencies should be responsible for accessing and overseeing all the organisations that use data sets from individuals or other entities to develop or modify AI applications. The numerous megaprojects under development based on the Saudi Vision 2030 need massive support from AI technologies to reach the end goals of the Vision. Data is the crucial and core element of these projects thus it should be protected by forming laws and regulations for different industries and business sectors.
6. Along with these practices, public education on online security and data protection is crucial for raising awareness of internet usage risks and privacy

implications among the general people. Saudis should know their data protection rights in legal terms and how can they utilise laws for their individual protection.

7. There are businesses in different sectors in the KSA that are facing challenges in complying with the PDPL laws developed by the authorities. These challenges include implementing new data protection policies and training staff. Nevertheless, complying with the regulations such as the PDPL can protect data and ensure the digital safety of users. For that reason, KSA should collaborate with data protection agencies to create a framework for managing legal issues.

10. References

- Cate, F. H., & Dockery, R. (2018). Artificial Intelligence and Data Protection: Observations on a Growing Conflict: Observations on a Growing Conflict. 경제규제와법, 11(2), 107-130.
- Accenture. (2024). Reimagining Saudi Arabia's economy. Retrieved from https://www.accenture.com/pl-en/case-studies/artificial-intelligence/reimagining-saudi-arabia-economy
- Alasem, A. N. (2015). Privacy and eGovernment in Saudi Arabia. In World Congress on Engineering and Computer Science (Vol. 2, pp. 21-24).
- Al-Baity, H. H. (2023). The artificial intelligence revolution in digital finance in Saudi Arabia: a comprehensive review and proposed framework. Sustainability, 15(18), 13725.
- Albakjaji, M., & Almarzoqi, R. (2022). The Patentability of AI Invention: The Case of the Kingdom of Saudi Arabia Law. International Journal of Service Science, Management, Engineering and Technology, 13 (1), 1-22.
- Alharbi, A. S., Halikias, G., Rajarajan, M., & Yamin, M. (2021). A review of effectiveness of Saudi E-government data security management. International Journal of Information Technology, 13, 573-579.
- Alim, N. (2024). New Data Protection Law in Saudi Arabia. New Data Protection Law in Saudi Arabia. Retrieved from https://www.datenschutz-notizen.de/new-data-protection-law-in-saudi-arabia-

2245256/#:~:text=The%20legal%20reform%20on%20data,and%20executive%20regulations%20were%20added.

- Al-Masry, O. (2024). Saudi Arabia publishes final Personal Data Protection Law. Retrieved from https://iapp.org/news/a/saudi-arabia-publishes-final-personal-data-protection-law/#:~:text=On%207%20Sept.%2C%20the%20Saudi,year%20to%20prepare%20for%20compliance.
- Al-Saif. S & Yildiz, H. (2024). Saudi Arabia's Data Protection Law and Regulations Come into Effect. Retrieved from https://www.clearycyberwatch.com/2024/01/saudi-arabias-data-protection-law-and-regulations-come-into-effect/
- Alshehri, A. M. Digital Footprint: A Data Privacy Concerns for End Users in Saudi Arabia.
- Alsulaiman, L. A., & Alrodhan, W. A. (2014). Information Privacy Status in Saudi Arabia. Comput. Inf. Sci., 7(3), 102-124.
- Andrews, C. (2024). European Parliament approves landmark AI Act, looks ahead to implementation. International Association of Privacy Professionals.
- Arab News. (2023). Saudi AI chiefs launch campaign to protect children's personal data. Retrieved from https://www.arabnews.com/node/2412551/saudi-arabia.
- Beduschi, A. (2019). Digital identity: Contemporary challenges for data protection, privacy and non-discrimination rights. Big Data & Society, 6(2), 2053951719855091.
- Bekkum, M. V. & Borgesius, F. Z. (2024). The AI Act's debiasing exception to the GDPR. International Association of Privacy Professionals. Retrieved from https://iapp.org/news/a/the-ai-acts-debiasing-exception-to-the-gdpr/.
- Blyth, K., Kesaria, J., & Christie, C. (2023). Impact of the implementing regulations to the Saudi Personal Data Protection Law. Retrieved from https://www.lexology.com/library/detail.aspx?g=dad99ae0-feed-4a2b-b470-c8434f48a573.
- Bygrave, L. A. (2010). Privacy and data protection in an international perspective. Scandinavian studies in law, 56(8), 165-200.
- Chikhaoui, E., Alajmi, A., & Larabi-Marie-Sainte, S. (2022). Artificial intelligence applications in healthcare sector: ethical and legal challenges. Emerging Science Journal, 6(4), 717-738.
- Data Guidance, (2024). Saudi Arabia. Retrieved from https://www.dataguidance.com/jurisdiction/saudi-arabia.

- Data Protection, (2023). Saudi Arabia - Data Protection Overview. Retrieved from https://www.dataguidance.com/notes/saudi-arabia-data-protection-overview.
- Data, S., & Authority, A. I. (2020). National Data Governance Interim Regulations (2020). Retrieved from https://sdaia.gov.sa/ndmo/Files/PoliciesEn.pdf.
- Epilogue Systems. (2024). 5 Key AI Legal Challenges in the Era of Generative AI. Retrieved from https://www.epiloguesystems.com/blog/5-key-ai-legal-challenges/#:~:text=Key%20Legal%20Issues%20in%20AI%20Law&text=Privacy%20and%20Data%20Protection%3A%20AI,for%20companies%20deploying%20AI%20solutions.
- Fotis Law. (2024). Changes to the Technology and Data Laws in Saudi Arabia. Retrieved from https://fotislaw.com/lawtify/technology-data-laws-saudi-arabia/
- Gstrein, O. J., & Beaulieu, A. (2022). How to protect privacy in a datafied society? A presentation of multiple legal and conceptual approaches. Philosophy & Technology, 35(1), 3.
- Hammad & Al-Mehdar Law Firm (2024). Artificial intelligence and ethics: Navigating the legal landscape for businesses. LexisNexis E-Journal, 1-4.
- IBM. (2024). What is artificial intelligence (AI)? Retrieved from https://www.ibm.com/topics/artificial-intelligence
- Joshi, N. (2019). Why governments need to regulate AI. Retrieved from https://www.linkedin.com/pulse/why-governments-need-regulate-ai-naveen-joshi/
- Meenagh. B, & Tucker, L. (2023). Saudi Arabia's data protection law enters into force. Retrieved from https://www.lw.com/en/offices/admin/upload/SiteAttachments/Saudi-Arabias-data-protection-law-enters-into-force.pdf
- Meurisch, C., & Mühlhäuser, M. (2021). Data protection in AI services: A survey. ACM Computing Surveys (CSUR), 54(2), 1-38.
- Nagar, R. (2023). The Impact of AI on Privacy and Data Protection Laws. Retrieved from https://www.linkedin.com/pulse/impact-ai-privacy-data-protection-laws/
- Natasha, et, al. (2023). Kingdom of Saudi Arabia's New Personal Data Protection Law and Implementing Regulations—Key Obligations, Responsibilities and Rights
- O'Connell, N. (2024). An overview of Saudi Arabia's new Personal Data Protection Law. Retrieved from https://www.tamimi.com/law-update-articles/an-overview-of-saudi-arabias-new-personal-data-protection-law/

- Parveen, R. (2018). Challenges in cloud computing adoption-an empirical study of educational sectors of Saudi Arabia. Indian Journal of Science and Technology, 11(48), 1-11.
- Rodrigues, R. (2020). Legal and human rights issues of AI: Gaps, challenges and vulnerabilities. Journal of Responsible Technology, 4, 100005.
- Saad, A. R. (1981). Information Privacy and Data Protection: A Proposed Model for the Kingdom of Saudi Arabia. Abdul Raman Saad & Associates, Malaysia.
- Scassa, T. (2021). AI and Data Protection Law. Artificial Intelligence and the Law in Canada (Toronto: LexisNexis Canada, 2021).
- Silverman, K. & Elliot B. (2024). Artificial Intelligence Law. Latham and Watkins LLP.
- Tech & Rights. (2024). AI Regulation: Present Situation and Future Possibilities. Retrieved from https://www.liberties.eu/en/stories/ai-regulation/43740.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

The Degree of Availability of Teaching Competency Standards among Students of the Diploma in Educational Qualification at A'Sharqiyah University from the Point of View of the Teaching Staff

Muhammad Bin Khalifa Alsinani
Assistant Professor, A'Sharqiyah University, Sultanate of Oman
mohammed.alsinani@asu.edu.om

Noura Ali Al-Sinania
Master Researcher at the Faculty of Education, the Arab Open University, Sultanate of Oman
Noura99811733@gmail.com

Abstract

This research aims to measure the degree of availability of standards of teaching competencies among students of the Diploma of Educational Qualification at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University from the point of view of the students themselves, and then provide a proposed perception to develop these competencies among students of the Diploma of Educational Qualification in the faculties of Education. The study sample consisted of students of the Diploma of Educational Qualification at A'Sharqiyah University, and the researchers used the descriptive approach (survey study) to answer the questions of this study, using the questionnaire as a tool for their study, and to verify the objectives of this research, a questionnaire was designed for the standards of teaching competencies for students of educational qualification at A'Sharqiyah University, where it included (36) teaching adequacy; (planning, implementation and evaluation), where they were selected in a random manner.

The results of the study also showed that the degree of teaching competencies for students of educational rehabilitation at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University (research sample) in the standards of teaching competencies came to a varying degree, as the degree of availability of standards of adequacy of planning, implementation and evaluation among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University came to a very large degree in the total degree, and the axes ranged between (very large, and large), where the planning axis came in the first rank, the evaluation axis came in the second rank, and the implementation axis came in the third rank. And the last. Directing leaders and education officials to pay attention to teaching competencies, provide them to teachers, and follow up on their use of them during teaching. Continue to provide training courses for teachers on professional development, increase them, follow up their results, and verify the achievement of their goals, and the researchers recommend encouraging cooperation, creativity, change, and teamwork within educational institutions.

Keywords: Teaching Competencies, Students of the Diploma in Educational Qualification, Faculty of Education, A'Sharqiyah University.

Introduction

The current era in which we live imposes a great responsibility on the education sector towards preparing human cadres capable of keeping pace with development and scientific progress and adapting to these changes and rapid developments successfully in all fields, considering that the field of education is the locomotive of progress and societal development that is keen on developing human resources and identifying... Distinct standard levels to achieve the principle of comprehensive quality, reach a clear vision of inputs and outputs, and achieve the desired goals to keep pace with contemporary and future changes.

Therefore, the world today seeks to improve the standards of teaching competencies for teachers and develop them in various fields, because the teacher is now most in need of improving his educational teaching performance, as it requires that his preparation be at a high level of effectiveness, whether that is before or during service, and the identification of skills. Which he should acquire to enable him to perform his work better, whether inside or outside the school, and since the teacher is considered the basic nucleus in building society, he must have the necessary competencies for the teaching process, as it is one of the most important basic pillars and a major factor in any educational reform or development. The competent person is considered one of the basic pillars of the educational system. He is the leader who seeks to achieve his desired goals. He is the one who creates an environment and he is the one who designs the educational situations that make the student participate in the educational process. The goals of education cannot be achieved except by the teacher who is proficient in his subject and possesses the skills and standards for teaching it. The teacher is considered It is one of the most important pillars and requirements of the educational process in educational work, and the role of the teacher is not limited to the process of imparting information and knowledge to the recipients, but rather goes beyond it to be more comprehensive and broader than that as it is the basic foundation of the educational process - effective educational learning (Al-Hashani, 2016).

Hence the importance of preparing and training the teacher to understand the changes of the current era and to adapt to the new role entrusted to him becomes clear. He bears the responsibility of preparing, caring for, training and guiding future generations. The educational process is not of value if its field is devoid of a competent teacher who is able to bear his responsibilities. The teacher's personality, educational competencies and motivation His mastery of his specialty subject, and his method of organizing the appropriate educational environment, make him a

successful educational leader. All of this depends on the training programs and educational rehabilitation programs that the student receives in order to acquire skills related to teaching methods. The role of the teacher in any educational system also depends on a group of overlapping factors that constitute the frame of reference for the concept of the educational process. No matter how different the concepts of the role of the teacher are, it remains a decisive factor in the success or failure of the educational process. This is because the teacher's job is no longer a mechanical process limited to transferring knowledge to learners, but rather the teacher represents the effective tool in developing the learners' mental, social, and physical abilities, and developing their personalities in general" (Salem et al., 2011).

Preparing, training and qualifying educational students in a proper manner represents the first starting point for the success of the educational process, as the teacher's success in performing his task is closely linked to the extent of his abilities and competencies through his possession of the necessary teaching competencies and standards, as it is one of the pillars of teacher formation and preparation. Based on this, teaching competencies and standards have received attention. It has proven its worth and success due to its effective influence in supporting teachers to carry out the tasks of the teaching process with all efficiency, proficiency and competence. Teacher preparation programs are one of the important tools used to develop and improve the performance of pre-service teachers, through scientific methods. A specialist that works to develop their scientific, technical, administrative and personal skills with the aim of improving those skills and providing them with the professional competencies and abilities necessary to carry out their educational duties to the fullest extent. Therefore, when planning these programs, the purpose of developing them must be taken into account and ensuring that they suit the needs of teachers to develop their teaching performance (Ismael,2018).

Preparing educational students has also become a basic condition for work in the field of teaching, so colleges of education have taken an interest in the educational qualification diploma program, as they are the entity entrusted with preparing educational students to become teachers in the future and developing their performance and teaching skills by preparing and qualifying them in a way that achieves their affiliation to the teaching profession to carry out their professional duties in field training. During service, practical education constitutes one of the major turning points in the student teacher's professional life. It is also the only way to verify the suitability of his scientific and theoretical preparation for the courses he has completed successfully. The period of practical education is considered one of the most fertile periods in the lives of students in colleges of education, as it is in it that they are trained on the characteristics of The profession in which they will specialize, and they practically realize that education is a human-to-human relationship, and practical education provides the opportunity for the student teacher to learn about the ethics of the profession, improve his performance, and develop his abilities, as well as learn about the behavior of general education students and the school environment (Al Mahfouz, 2020).

This was confirmed by a study Al-Atiwi (2017) Pre-service teacher preparation plays a major role in raising his competencies, improves his teaching performance, meets his desires and inclinations, and helps him discover his abilities that would not have appeared without the opportunities for education and field training. Pre-service teacher preparation also leads to absorbing everything new in The field of education, improving teaching methods, increasing teacher skills, and raising morale and satisfaction with the teaching profession.

Therefore, the development of any educational system and its advancement towards achieving its goals depends primarily on the teacher's competence, the quality of his performance, and his awareness of his new tasks and roles in light of the changes

that today's world is witnessing in various areas of life, where the teacher's competence and the quality of his teaching performance during service are based on his preparation, qualification and training programs. In colleges of education in light of new specifications and standards imposed by the variables of the era, and the new roles of the teacher in the era of quality require the application of specific standards, as these standards are considered as the touchstone against which the teacher's performance is measured and evidence of avoiding subjectivity in the randomness of this performance, and these standards also give the teacher Motivation to reach the desired ideal image, and based on the impact of this and in accordance with quality standards, there is an urgent need to train student teachers in the educational qualification diploma program to possess the standards of teacher teaching performance. (Issa, 2012).

Accordingly: The educational qualification diploma program takes into account the teaching competencies, values, trends, and all issues, which in turn serve the teacher in order to succeed in the progress of his lofty academic educational career, in order to evaluate his application of his own standards as a teacher, and to maintain the successful conduct of the educational process. Therefore, it has given Most higher education institutions in the Sultanate evaluate the teaching and pedagogical role of the teacher with special attention in order to achieve continuous professional growth for him. For the purpose of improving and developing educational work first, and to know the extent of the success of teacher preparation and training programs second, as the continuous professional growth of the teacher is a necessary necessity necessitated by the nature of his work, as he deals with constantly renewed and changing goals, and academic preparation, no matter how high its level or the variety of its methods, does not eliminate or reduce The urgent need for continuous professional growth for the teacher, whether based on self-effort or on the training programs and appropriate educational opportunities provided by the institution to

meet his current and future training needs. In the Sultanate of Oman, teacher training has increased since the launch of the National Strategy for Teacher Training and Qualification, and the adoption of the Specialized Center for Vocational Training for Teachers, by organizing training programs in which modern teaching methods and modern pedagogical methods are presented that will produce an excellently trained teacher. Certainly, such training programs It will benefit the quality of education and raise the academic level of students, thus increasing their achievement rate, which is the ultimate goal of the Ministry of Education (Specialized Center for Vocational Training for Teachers, 2023).

Therefore, Al-Sharqiya University seeks in educational qualification to provide students with the necessary skills and knowledge to work in the field of education. The objectives of educational qualification at Eastern University include developing the necessary skills for teaching, planning, evaluating and supervising the educational process, in addition to developing the skills necessary for managing schools and educational programmes. Al-Sharqiya University also seeks to provide students with the necessary expertise to deal with their students effectively in accordance with the latest curricula and educational methods. Those in charge of the educational rehabilitation program at Al-Sharqiya University also confirmed that the standards of teaching competencies for educational rehabilitation students is one of the most prominent and important training programs in recent times. Because it reflects a deep illustrative picture of the educational reality and that through this program, the focus will be on producing a creative staff in explaining and interpreting the lessons and the content of the subjects, using and applying various methods such as games, technology, all strategies, modern methods and others in order to convey the information to the student's mind easily and smoothly. Because this stage is sensitive, in which the student's personality and knowledge are built and established (Al-Sharqiya University, 2024).

Therefore, the researchers sought to identify the degree of availability of standards of teaching competencies among students of the educational qualification diploma in the Faculty of Education at A'Sharqiyah University from the point of view of faculty members, since the process of qualifying and preparing the teacher makes him open to any changes, whether in the curriculum or in teaching methods and also works to provide him with many standards and educational competencies and skills that develop their teaching abilities. Based on this and the fact that the researchers are part of the university members, they noticed that some praise the competencies developed by the program, and others do not. Accordingly, the researchers decided to identify the degree of availability of educational qualification students at A'Sharqiyah University for the standards of teaching competencies from the point of view of faculty members.

The Problem of the Study and its Questions

The importance of teacher preparation has increased in recent years in all fields and disciplines, and this importance made the objectives of scientific education emphasize the need to prepare students of the educational qualification diploma according to the principles, standards and competencies studied and able to keep pace with these developments, because these students will be teachers in the future, so the teacher is the main element in the educational process who is able to achieve its desired goals.

Therefore, the researchers have a sense of the problem of study and that such skills should have been focused on in preparing the teacher, so the teacher must prepare a distinguished preparation and acquire the teaching competencies necessary to enable him to practice teaching effectively to be able to develop his skills. The study of (Beljoun 2011; Al-Jili, 2016; Al-Taie, 2019) agreed that despite the tremendous developments, the teacher still suffers from problems, including the weakness of pre-service training programs that focus on theoretical knowledge and neglect the

practical and applied aspects, and that the first steps of development are to raise the level of the teacher and enable him to teach competencies, and that the crisis of academic development of the skills and competencies of teachers in general is due to developmental attempts that do not take into account the reality of the educational reality. Al-Jili (2016) attributed the low academic achievement scores of students to the lack of teaching skills by teachers, and the results of the Babiker study (2016) found that one of the reasons for the low grades of students in the secondary certificate exams is due to the lack of teachers who teach the necessary teaching competency standards.

And because the standards of teaching competencies are the first basis that helps the teacher to practice the tasks of his profession, many previous studies have indicated the importance of paying attention to the subject of standards of teaching competencies necessary for the teacher, such as the study (Youssef et al., 2018 and the study of Akl et al., 2017 and the study of Al-Khamshi, 2017) and all of them pointed to the need to reconsider the training and qualification programs for teachers and prepare them in teacher preparation colleges and interest in developing an evaluation based mainly on standards, competencies and teaching skills needed, So that it is a reference to be used by students and teachers in a scientific manner, provided that the competencies and teaching skills are taken into account when evaluating students during teaching, as well as the need to pay attention to modern training programs in preparing teachers, especially the stage of educational qualification to provide them with knowledge and information and modify their performance in relation to the competencies and various teaching skills for education according to comprehensive quality in addition to modern teaching methods. The problem of the current research is the importance of knowing the degree of availability of standards of teaching competencies among students of the Diploma in

Educational Qualification at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University from the point of view of faculty members.

Study Questions

This study tries to answer the following main question:

1- "What is the degree of availability of teaching competency standards among students of the Diploma in Educational Qualification at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University from the point of view of faculty members"?

The following questions arise from this question:

1- What is the degree of adequacy of planning a lesson for students of the Diploma in Educational Qualification at A'Sharqiyah University?
2- What is the degree of availability of adequacy of implementation for a lesson among students of the Diploma in Educational Qualification at A'Sharqiyah University?
3- What is the degree of availability of the adequacy of the calendar for a lesson among students of the Diploma in Educational Qualification at A'Sharqiyah University?

The Importance of the Study

This study gained its importance from the importance of the topic it dealt with, which is the subject of the degree of availability of standards of teaching competencies among students of the Diploma in Educational Qualification at the Faculty of Education at the University of A'Sharqiyah from the point of view of the students themselves as one of the main components of the educational process in the future, and this study seeks to identify the extent to which the goals of the educational process have been achieved, by identifying the strengths, and weaknesses in each component of the educational system in order to be treated It also examines the aspect of teaching competencies for students of educational qualification, which represents

an educational reform in the educational system in the Sultanate of Oman, in order to achieve the comprehensive goal of education, which is to prepare the competent individual capable of serving his community.

The importance of the study is divided into two parts:

1- Theoretical (Scientific) Importance:

The theoretical importance of this study emerges through addressing the variable of standards of teaching competencies among educational qualification students, which gives this study great importance. It may also be a useful reference for research that deals with the current variables included and intended to be studied in this study, in addition to its focus on an important aspect that is considered one of the most important. The pillars of the educational process, namely the educational qualification of students who can be considered the pillar of the educational future in society. The importance of the current research also stems from contributing to harnessing and providing information, knowledge and scientific data that would be a reference for specialists to benefit from in developing teaching competencies in conjunction with the rapid scientific progress that It will definitely be a strong, supportive factor that will benefit the educational system. This study may also benefit officials in the Ministry of Education in developing programs and plans that seek to raise the level of acquisition of standards of teaching competencies for teachers. It may also benefit the scientific library with new studies in this field through theoretical literature and previous studies on The topic of standards for teaching competencies among students of the educational qualification diploma. It may also benefit the educational rehabilitation students themselves in increasing their awareness of the importance of educational qualification programs at the work level in the future.

2- Practical Importance (Practical):

Through the results of this study, the researchers hope that the results of this study will help in preparing for training programs, which in turn contribute to the development of the desired teaching competencies and the developments in technological and training programming that provide teachers with new developments in the field. This study can also become a catalyst and reference for studies. The research will address the topic of teaching competencies at multiple and diverse stages and the relationship between this and the various variables among teachers, and the possibility of referring to the results emerging from this study to draw up a strategy and plans related to the teacher for officials and decision-makers.

Study Objectives

The study mainly aims to:

1- Identifying the degree of availability of teaching competency standards among students of the Educational Qualification Diploma in the College of Education at Al-Sharqiya University from the point of view of faculty members.

This requires achieving the following two sub-goals:

1- Building a list of the teaching competencies required for educational qualification students at Al-Sharqiya University.

2- Identifying the degree of availability of teaching competency standards among educational qualification students.

Limitations of the Study

- Human limits: All students of the Educational Qualification Diploma at Al-Sharqiya University.
- Objectivity border: This research is limited to reviewing and identifying the degree of availability of standards of teaching competencies among students of

the Educational Qualification Diploma in the Faculty of Education at A'Sharqiyah University from the point of view of the teaching staff.

- Temporal limits: This study was conducted in the 2023/2024 academic year.
- Spatial boundaries: Al-Sharqiya University.

Study Terms

Teaching competencies: These are the abilities, skills and capabilities that teachers of the first stage in the basic stage possess in the field of designing, implementing and evaluating the teaching process to achieve more effectiveness (Qassem Khazali, Momani, 2010).

There are some procedural definitions of competencies: They are a set of knowledge and attitudes that can be carried out by a large number of individuals, and this set of attitudes is what will guide the learner's behavior in various cognitive areas, which can be measured according to a set of agreed-upon standards.

Operational definition of competence: It is a group of knowledge and attitudes that can be implemented by a large number of individuals, and this group of attitudes is what will guide the learner's behavior in various cognitive areas, which can be measured according to a set of agreed-upon standards. (Moussa, and Zamoush, 2017).

Theoretical Framework and Previous Studies

The Theoretical Framework

Teaching Competencies

The teacher is the effective human element who bears the greatest burden in the educational process, with the skills and abilities he possesses that enable him to design, develop, use, evaluate, and manage learning resources. The success of the

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p9 E-ISSN 2755-3418

educational process depends on the presence of a teacher who masters his teaching skills and competencies that help him use the curriculum and employ it in a way that is compatible with the nature of the environment in which he works, the nature of his students, and the individual differences among them (Ali, 2015).

The Concept of Teaching Competencies

There have been many definitions of the concept of teaching competencies, whose names vary, including pedagogical competencies, educational competencies, teaching competencies, professional competencies, as well as effective teaching skills and teaching skills (Ben Moussa and Ben Zamouh, 2017). It can be said that teaching competencies are the sum of the teacher's abilities that he uses in educational interaction. Learning, to achieve the goals of education, whether inside or outside the classroom, and indicates the extent of its ability to bring about a desired change in the ways students think and behave (Al-Rawahi, 2013).

It is defined procedurally as the sum of knowledge, skills and attitudes that a chemistry teacher needs in light of the skills of the twenty-first century and employs them within the classroom to carry out teaching tasks. 2 Components of teaching competencies Teaching competencies consist of three main interconnected elements that were mentioned by (Al-Masa'id, 2018) and agreed upon by (Hantawi, 2015). In the following points:

- Knowledge: It includes facts, information, intellectual skills, and cognitive processes that enable the teacher to perform his role in the educational environment with a high degree of effectiveness and efficiency
- Skills: This means the ability to perform a specific task that can be evaluated and measured through specific standards. This type of competency emerges from task analysis and teacher-learner interaction analysis.

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p9 E-ISSN 2755-3418

- Direction: It is linked to the inclinations, trends, values, moral principles, aptitudes, and positive attitudes that are related to the education system and its tasks, and adopting and practicing them within the framework of work leads to professional commitment.

These components help the teacher succeed in performing his role optimally, which helps him adopt a positive attitude towards the teaching profession, which is considered a step towards achieving a competitive advantage in education.

Classification of Teaching Competencies:

Classification of teaching competencies, as stated by (Al-Mutairi, 2022), a classification of teaching competencies in which teaching competencies were classified into:

- Academic competencies: They include the cognitive aspect, the ability to criticize, analyze, relate, and deduce, and the ability to give learners positive attitudes toward the subjects in which they specialize. Professional competencies relate to the performance of the profession, such as preparation, implementation, and evaluation.
- Social competencies: Such as effective communication with learners and colleagues, active participation in extracurricular activities within the school, and the ability to solve social problems and contribute to achieving community demands.

The set of behaviors that a teacher must acquire and appear during his performance in all teaching situations, which enables him to perform educational behavior with a certain level of mastery (Moussa, 2018).

Teaching competencies have received great attention from educators and researchers in the fields of education and psychology. This interest came as a result of the

awareness of those in charge of educational institutions of the importance of the teacher as an essential element in the educational process, as competencies are a set of information, skills and attitudes that enable the teacher to prepare for the educational situation and explain the lessons. Rather, it has become a shadow of the scientific and technological developments introduced in the field of education, as the role of the teacher is no longer limited to transferring knowledge and instructing students, but rather he is the planner, savior, and evaluator of the educational process, and he is the guide and guide for his students in educational situations through the educational and influential educational experiences he provides them with. And effective (Abdel Karim, 2011).

The Importance of Teaching Competencies:

Since the teacher is the planner, implementer, and evaluator of the educational process, all of this only comes about through his possession of the many and varied competencies related to his profession. These competencies have become necessary for any teacher. Without them, the teacher now considers his work a waste of effort, time, and a waste of energy. The teacher is the carrier of the nation's heritage and he is the one who supplies his students. It benefits them and helps them communicate effectively and adapt to their social and professional surroundings later. (Pasha, 2020).

With the development of the teaching profession today, the world today no longer relies much on the certificate, as it means nothing more than a degree in a science, as interest has moved from focusing on the certificate to focusing on performance in various educational situations. With this development, the teacher is faced with a reality that a competent teacher is one who possesses the necessary skills to perform the teaching profession. Therefore, the teacher education movement emerged based on competencies, and it focuses on the fact that the effective teaching process can be analyzed into a set of competencies that, if mastered by the teacher, increases the

likelihood of: the importance of teaching competencies for the teacher, as mentioned by (Al-Ajami, 2020).

Teaching Competencies and Teacher Preparation:

Interest in competency-based teacher preparation programs has increased such that they have begun to be widely used in most programs used in developed countries. Knowing the competencies makes it possible to draw broad outlines for the philosophy of pre-service teacher education in colleges of education and teacher preparation.

The concept of teaching competencies is based on a main axiom that the teaching process can be analyzed into a set of behaviors. The competency-based teacher preparation movement was influenced by the behavioral school, in addition to its organic connection to the program based on procedural behavioral objectives (Al-Sammadi, 2017).

At (Al-Bahrawi, 2015) explains that the factors that led to the emergence of the teacher education movement based on competencies can be limited to relying on competence instead of knowledge, the emergence of the responsibility movement, the movement of granting certificates based on competencies, as well as the education movement based on field work, the individualization of education, and the development of teacher evaluation methods. The idea of teacher preparation based on competencies is based on several principles, including that any teacher can master the various training tasks at a high level, if he is provided with sufficient time to learn and a good quality of training, as individual differences in the level of teacher mastery of teaching tasks must be attributed to errors in The training system, not the characteristics of teachers and the provision of appropriate capabilities, makes teachers very similar in the rate of acquisition of instruction. Likewise, emphasis should be placed on differences in learning more than on differences between

teachers. Because the most important element in the teaching process is the quality of learning experiences that provide knowledge. The teacher's preparation ends when he proves his ability to perform the teaching work, regardless of the duration of training and the criterion of success that depends on the performance of the actual work requirements, as the teacher actually practices teaching activities, so evaluation is linked to performance. The ability to do this is through designing a preparation program based on providing training in realistic conditions that are completely similar to the conditions in which teachers work after they graduate from educational institutions.

Competencies and Teacher Performance Evaluation:

The concept of competencies is considered one of the terms most closely linked to the evaluation of teacher performance, although its origins were originally linked to his preparation, as previously indicated. Competencies are not only for preparation, but extend to the evaluation of teachers, so that the competencies necessary for teacher preparation can be employed in developing a codified mechanism that can be used in evaluating the teacher. He emphasizes Accordingly, (Sukkar and Al-Khazandar, 2005) that competence can be determined by the individual's achievements, which are considered an indicator of obtaining and achieving competence, and at the same time become a criterion for judging him, and one of the justifications that can support the use of competences in evaluating performance. The teaching teacher is to support the classroom observations carried out by educational supervision to evaluate the teacher's performance with objective standards based on testing the teachers' acquired competencies, and linking the training programs for teachers provided by the Ministry and the education sectors with a scientific identification of their training needs, as they are standards for good teaching practice that the teacher can refer to evaluate his performance. Self, by revealing the

availability of conditions for good performance and working to develop his skills, thus enhancing the positive aspects and modifying the negative aspects.

Educational literature identifies many of the characteristics that must be characterized by competency-based assessment, which are mentioned by (Zaytoun, 2005) in defining competencies, and then measuring them, as they must be in the form of behavioral groups, because teaching behaviors within the classroom do not appear as disjointed behavioral vocabulary, but rather as a group of sequential and interconnected behaviors, and the competencies that the teacher performs must be derived in light of the multiple roles of the teacher. The teacher must be aware of the competencies on the basis of which he will perform, and the procedural method for using them in his evaluation.

The field of vocational education is considered one of the main topics that constitute an important basic basis for discovering students' vocational inclinations and abilities and developing them in the basic education stage in a way that qualifies them to be able to choose a future profession in a way that matches the goals of vocational education that originally emanate from the general goals of education and education. Accordingly, the vocational education study has a role. It is important and effective in creating a generation that respects professional work and respects and appreciates workers, thus developing the student's sense of responsibility towards the local environment and society (Hosseini & Amin, 2023).

Vocational education is characterized by a set of characteristics, including reliance on teaching information about applied experiences in professional fields. It contributes to training students to apply a set of practical experiments, such as: experimenting with growing many types of agricultural crops. It helps students develop their personal skills appropriate to their stage of study. Objectives of vocational education: Vocational education aims to achieve a number of objectives, including providing communities with the appropriate labor force to apply many

types of professions, supporting economic and social growth as a factor that contributes to developing the societal structure and enhancing the positive outlook towards professions, the necessity of applying vocational education, and defining Individuals with its benefits, and its role in strengthening, developing and developing society (Khader, 2016).

Previous Studies

There are many opinions and viewpoints about the importance of previous research and studies that dealt with the topic of teaching competencies, the subject of the current study, whether directly or indirectly. Here we review some studies that dealt with the topic of teaching competencies.

It is clear from the study of Al-Shamiri (2023) that the research aimed to identify the teaching skills possessed by student teachers from the point of view of educational supervisors. To achieve this, the researchers used the descriptive analytical method in conducting this research, where the research community was determined, which was determined by all the teachers of the Basic Education Department at the College of Education, Sana'a University, for the year University 2020 AD, and then the researchers selected a random sample of educational supervisors for students applied in schools in the Sana'a capital secretariat. The sample consisted of (37) educational supervisors in the basic education department. They also designed a questionnaire consisting of (36) items distributed over four axes, The research reached many results, the most prominent of which is that the student teacher possessed the following skills: uses appropriate assessment tools, uses specific foundations and criteria to evaluate student learning, takes into account the evaluation of all aspects of students' learning, cognitive, skillful, and emotional, takes into account the continuity of evaluation of student learning, and provides appropriate feedback to students. In light of the evaluation results.

The Study of Al-Hassan Othman (2021) aimed to identify the extent to which classroom teachers at the University of Sudan possess and practice teaching competencies, cognitive and technological skills. The researchers used the descriptive analytical method. The research community consisted of 120 teachers and 6 supervisors. The researchers used two tools to collect information, namely the closed questionnaire and the observation form. The results of the study indicated that the degree to which classroom teachers at the University of Sudan possessed cognitive and skill competencies was high, while the degree to which chemistry teachers possessed technological competencies was moderate, and the results of classroom teachers' practice of teaching competencies were high.

While Al-Shuwaili's study (2021) indicates that the teaching competencies necessary for primary school teachers in light of self-regulated learning, the research also aimed to know "the teaching competencies necessary for primary school teachers in light of self-regulated learning." To achieve this, the researcher relied on the descriptive and analytical approach, the research tool, which is the questionnaire, was built and consisted of (58) items. Three alternatives were placed in front of each item, namely (available, available to some extent, not available). The researcher made sure of the tool's validity, reliability, and discriminatory power. The researcher applied his research tool to a sample of high school teachers. The number of primary school teachers in Dhi Qar Governorate, Al-Rifai Education Department, reached (600) teachers, and after applying the tool, translating the data, analyzing it, and processing it statistically using the statistical packages program for the social sciences.(SPSS) The researcher reached a number of results, the most important of which were: The level of availability of the teaching competencies needed for primary school teachers in light of self-regulated learning was negative in general, and there were no statistically significant differences at the significance level (0005) in the teaching competencies needed for elementary school teachers. Primary school

in light of self-regulated learning according to the variable of specialization (scientific, humanities).

It is clear from the Novita study (2021) that this thesis aims to determine the level of pedagogical competence of Arabic language teachers in secondary schools in Banda Aceh and the differences in the pedagogical competence of the teacher in government secondary schools and private secondary schools. In this thesis, the researcher used quantitative research, while the research method used is the survey research method. The research instrument used was a questionnaire distributed to 21 Arabic language teachers in secondary schools in Banda Aceh. The method of analyzing the data in this study is descriptive statistics analysis (total, percentage, standard deviation, and frequency) and inferential analysis (t-test). The researcher obtained results of the educational competence of Arabic language teachers in secondary schools in Banda Aceh, which indicate high, and there are no differences in educational competence between Arabic language teachers in government secondary schools and private secondary schools. This study indicates that the pedagogical competence of a teacher is very good in teaching the Arabic language.

Basha study (2020), the study aimed to identify the extent of the availability of teaching competencies among mathematics teachers in the basic education stage and their relationship to the academic achievement of students in the Republic of Yemen. The researcher used the descriptive approach to determine the teaching competencies of the research sample. The research sample consisted of 77 male and female mathematics teachers in basic education in Aden Governorate, representing 11% of the population. The research community was chosen randomly, and for the purpose of collecting data and information to answer the study's questions, a list of the necessary competencies for mathematics teachers was prepared and then converted into a questionnaire. Among the most important results reached by this study are the following competencies: planning for teaching, implementing the lesson, the

teacher's knowledge of his scientific field, and classroom management. Teacher personal traits, teacher professional development, human relations, and evaluation among mathematics teachers in the basic education stage. There is also a relationship between these teaching competencies of mathematics teachers and students' academic achievement.

It was clear from the study of Abdul Rahman Sana (2019), that the teaching competencies of the teachers of the basic stage from the point of view of supervisors and school principals, this study aimed to identify the teaching competencies in terms of the following aspects: scientific, professional, personal, and social competencies of the teachers of the basic stage, and the researcher used the descriptive analytical approach, and the questionnaire as a tool to collect data. It reached a number of results, including, the scientific competencies of the teachers of the basic stage in the locality of the martyrs, Jabra sector above the middle, the professional competencies of the teachers of the basic stage in the study area according to the required level (high), the distinctive feature of the personal competencies of teachers in the study area is high, the social competencies of the teachers of the basic stage in the study area are high. The researcher recommended the following, that the in-service training be based on competencies to shorten time and effort, conduct more studies and research in the field of teacher adequacy on the teachers of the basic stage, the attention of the orientation tours of schools to mention the positives and urge them with a focus on weaknesses and how to treat them.

Arishi's study (2018), the study aimed to present a set of necessary competencies that must be taken into account in preparing science teachers in light of the cognitive revolution. The study used the descriptive and analytical approach, and the results of the research showed the necessity of adopting the necessary competencies to prepare science teachers, which they must possess in light of the multiple challenges experienced by educational systems.

Study Ismail (2018), this study aimed to identify the degree of teaching competencies among science teachers in the light of creative thinking skills and the researcher used the descriptive approach, and to achieve the goal of the research, the researcher designed a note card and divided the card into two axes (performance competencies, and personal competencies, and the research sample consisted of 33 teachers and teachers from 3 schools in the city of Latakia, and the results showed the availability of competencies (asking classroom questions, personal appearances and dealing with students to a very high degree, followed by competencies (lesson planning, classroom management and openness). The community, lesson evaluation, lesson implementation and learning promotion (to a high degree), while the competencies of designing educational activities (using teaching aids and teaching methods) were available to a moderate degree. The results did not show differences due to the gender variable and educational qualification, while differences were found due to the grade variable and the years of experience variable.

Al-Masa'id's study (2018) also seeks to identify the teaching competencies needed for lower basic stage teachers from the point of view of the teachers themselves and school principals. This study aimed to identify the teaching competencies needed for lower basic stage teachers from the teachers' point of view. themselves, and from the point of view of school principals. It also aimed to identify differences between the responses of the sample members according to variables, as the researcher used the descriptive analytical method. The study sample consisted of teachers of the lower basic education stage, and school principals in the Directorate of Education for the Northeastern Badia, where the sample amounted to (216), including male and female teachers, (70) male and female school principals, and a questionnaire consisting of (35) items, distributed into (4) areas: general competencies, planning, presentation and implementation, and evaluation. The results of the study showed that the field of general competencies came in first place with the highest arithmetic average of

(4.24), while evaluation competencies came in last place with a arithmetic average of (3.79). The results also showed that there were no statistically significant differences due to job title between teachers and principals.

Al-Huwaiti's study (2018) seeks to identify the teaching competencies necessary for Arabic language teachers in the city of Tabuk from the point of view of educational supervisors and school principals. The study aimed to identify the teaching competencies necessary for Arabic language teachers at the primary stage in the city of Tabuk from the point of view of educational supervisors and school principals, and the study community consisted of 10 educational supervisors and 75 school principals, using a questionnaire prepared by the researcher for that, and the researcher reached a number of results, including the estimates of Arabic language teachers of the necessary competencies high in the field of planning and preparation for the school, the implementation of the lesson and classroom management.

Al-Jili's study (2016) indicates that the study aimed to identify the extent of possessing the necessary competencies to teach chemistry at the secondary stage. In this research, the researcher used the descriptive approach based on analysis for its suitability to this study. The research community represents chemistry instructors at the secondary stage in Khartoum State, who number (26) male and female mentors. The researcher used the questionnaire tool, and the research sample was a purposive sample that included the entire community, numbering (26) male and female mentors. The researcher was able to obtain a response from (20) male and female mentors from the sample. The research reached a number of results, the most important of which are: The chemistry teacher possesses competency The planning skill is moderate. The chemistry teacher possesses a moderate degree of implementation skill. The chemistry teacher possesses a high degree of evaluation skill.

It is clear from the study of Al-Farihat (2013), which aimed to know the extent to which practical education contributed to providing female students majoring in child education at Ajloun University College with teaching competencies from their point of view. The study sample consisted of (200) male and female students. The results of the study indicated that practical education contributed to the study sample's acquisition of teaching competencies, as The order of these competencies was as follows: personal qualities, management of the educational situation, planning and educational objectives, and use of educational materials.

Also, Sultan's study (2011) indicates the importance of evaluating the teaching performance of mathematics teachers in the intermediate stage in Al-Ahsa Governorate in light of comprehensive quality standards. The study aimed to identify the comprehensive quality standards that must be met by mathematics teachers in the intermediate stage, and then determine the level of teaching performance of mathematics teachers in the intermediate stage in Al-Ahsa Governorate in light of the quality standards. Overall, the researcher used the descriptive survey method. The researcher prepared a note card, where the sample consisted of (20) male and female teachers in the mathematics major, and were selected in a cluster-random manner. The study concluded that it is necessary to conduct appropriate statistical analyzes to reach the adequacy of teaching methods, the rate of which was (73%), ahead of the adequacy of implementation, which was a rate of (71), with a significant degree for each of them.

The study of Abdel-Baqi et al. (2011) shows the educational competencies of male and female physical education teachers in the governorates of the Middle Euphrates. The study aimed to determine the relative importance of each of them. The researchers used the descriptive approach using the survey method. The sample consisted of (120) male and female physical education teachers. The researchers built a questionnaire that contained (50) paragraphs distributed over several areas. This

study reached the following results: The basic educational competencies are necessary for male and female physical education teachers, which must be used as a standard for the professional teacher, as they were limited to (5) areas: (physical education lesson objectives competencies, organization competencies, and implementation competencies. Teaching methods competencies, evaluation competencies.

Comment on Previous Studies

By presenting previous studies conducted on this topic, the researchers reviewed a number of studies, although these studies were conducted in different environments and educational systems, some of them are similar and others are close to the society studied by the researchers, and through analyzing previous studies, then monitoring the similarities and differences between the research The current research, previous studies, and the ways in which the current research benefits from previous studies, which had an impact on building the current research.

The current research is distinguished from previous studies in terms of the research environment and through the survey and collection of information from the community of educational rehabilitation students at Al-Sharqiya University.

The current study differed from previous studies in choosing the study population, as the current study population is students of the Educational Qualification Diploma at Al-Sharqiya University, unlike the study of Abdul Rahman Sanaa (2019), the study of Al-Fraihat (2013), the study of Sanaa Al-Amin, (2019) and the study of Al-Masa'id (2019). 2018), the study of Basha (2020), and the study of Al-Shuwaili, Haider (2021), and Othman (2021), who were teachers of the basic stage, and Al-Huwaiti's study (2018) was different from the current research and other research in the research community, whose sample was from educational inspectors, As for the study of Novita (2021), the study of Novita, 2021, and the study of Sultan (2011),

the population of those studies was teachers for the secondary stage, while the population of the current study was students of the educational qualification diploma at Al-Sharqiya University, and thus it agrees with the study of Al-Shamiri (2023).

The current research agreed with most previous studies in their entirety in the method used, which is the descriptive survey method, which is concerned with studying a phenomenon, collecting data about it, and determining and reporting its status at the present time. The current research differed with the study (Sanaa and Al-Amin, 2019), which used the descriptive analytical method, which relies The content is not directly related to the research community, but rather it depends on documents related to the subject of research and study, including records, sources and references that contain information about the subject to be researched.

The current research is also distinguished from previous studies in that it is unique in measuring the degree of availability of teaching competency standards among educational rehabilitation students at the University of Sharqia from the point of view of the students themselves, as it focused on the most important elements of the educational process, namely educational rehabilitation students, studying their competencies and teaching abilities, identifying them, and knowing their strengths and weaknesses from During them, which increased the importance and strength of this study over previous studies on this topic. The current study is also distinguished from previous studies in that it may be an extension of previous studies that dealt with the topic in general, but from another angle and in the difference of this study in the temporal, spatial and human boundaries, which distinguishes it from Other previous studies.

Study Methodology and Procedures

Study Approach

The study methodology was based on the descriptive approach (Survey study) It is suitable for this research and answers its questions. This approach requires describing the current situation of the phenomenon in a detailed and accurate manner. It is usually applied on a large or small geographical scale. It may be a comprehensive survey or a sample method. In most cases, large samples are used in order to help the researcher obtain accurate results with low error rates and thus enable him to generalize the results. On the study community (Alayan and Ghoneim,2000).

The researcher seeks that to collect and analyze data to arrive at results to determine Availability degree Availability of standards for the adequacy of planning, implementation and evaluation among students of the Educational Qualification Diploma at Al-Sharqiya University.

Study Population

The study population consisted of all Students of the Educational Qualification Diploma at Al-Sharqiya University.

The Study Sample

Due to the limited study population, the researchers applied to the entire study population, and therefore the sample is intentional, including all students for the academic year 2023-2024.

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p9 E-ISSN 2755-3418

Table (1): Distribution of Study Sample by Demographic Variables

Percentage	Sample Number	Variables	
% 42.42	14	less than5 years	Years of Experience
% 51.52	17	from5- 10 years	
6.06	2	10 years and more	
% 15.15	5	Bachelor's	Qualification
% 81.82	27	Bachelor's degree with a diploma in education	
% 3.03	1	Master's	
%100	33	The Total	

It is clear from the table (1) The study sample was randomly distributed according to demographic variables (years of service, qualification).

The Study Tool

Despite the multiplicity of tools that contribute to the collection of data and information accurately and adequately, the researchers saw that the questionnaire tool is appropriate for their research because it is one of the most common tools used in descriptive studies, and based on the study methodology followed, the researchers used the questionnaire as a tool to collect data and information from the study sample in order to know the degree of availability of standards of teaching competencies for students of the Diploma in Educational Qualification at A'Sharqiyah University, and the researchers prepared the questionnaire according to the following steps:

Determine the general objective of the questionnaire: This questionnaire aimed to identify the degree of availability of teaching competency standards among students of educational qualification at A'Sharqiyah University from the point of view of the students themselves.

Considerations for Choosing a Research Tool

- This type of questionnaire achieves the objective of the research, which is to identify the standards of teaching competencies and the degree of their practice among students of educational qualification at A'Sharqiyah University from the point of view of the students themselves.
- This type of questionnaire allows marking the competencies prepared immediately after the sufficiency is carried out, while determining the degree of practice of each competence without paying attention to the repetition of these competencies.

Steps to Build the Questionnaire

When building the form for this study, the researchers prepared a special list of teaching competencies necessary for students of educational qualification at A'Sharqiyah University.

- Review some literature and some previous studies related to the subject of research and the findings of the competencies necessary for teachers and knowledge.
- Taking the opinions and suggestions of the arbitrators through the distribution of an initial questionnaire to take their opinions on the competencies they deem necessary for students of the educational qualification diploma.

Table (2): Teaching competencies for students of the educational qualification diploma

Number of paragraphs	The interviewer
It included (10) paragraphs.	lesson planning
It included (16) paragraphs.	implementation of the lesson
It included (10) paragraphs.	evaluation of the lesson
(36) paragraph.	total summation

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p9 E-ISSN 2755-3418

Psychometric Research Characteristics:

- Honesty of arbitrators: To verify the validity of the tool, the questionnaire will be presented to a group of arbitrators with competence in various universities, and their number reached (7) arbitrators, and all their opinions, suggestions and amendments were taken.
- Honesty of internal consistency: The study tool will be applied to a simple random sample from outside the basic study sample, and the sample consisted of (66) faculty members, and the Pearson correlation coefficient will be extracted between each statement of the scale with the total scale score.
- Stability of the resolution: To test the availability of stability and internal consistency between the answers to the questions, the credibility coefficient of Cronbach alpha was calculated.

The statistically acceptable value of the alpha cro-nabach coefficient (60%) The stability of the research tool means the extent of compatibility or consistency in the results of the questionnaire if the tool is applied more than once in similar circumstances, and there are many tests, and statistical measures that can be used in that, and perhaps the most used is the alpha cro nabach coefficient, which is based on the smallest acceptable value when it is between (0.7, 0.9).

Table (3): Stability of the resolution by alpha crew method n = (30)

Stability coefficient	Dimensions	N
0.84	Planning	the first
0.91	Implementation	the second
0.92	Evaluation	the third
0.89	The total score of the questionnaire	

It is clear that the stability coefficient of the axes exceeded (84.0), and the stability of the total degree exceeded (80.0) as well, which is a high stability coefficient that calls for confidence in the results of the questionnaire.

Standard Relative Weight:

The relative weight was used according to the Likert five-way scale, where the answers were given grades (5-4-3-2-1), and to determine the relative weight, the range was calculated (5-1 = 4), and divided into the levels of the scale, meaning (4/5 = 80.0), and then added this value to the lowest value in the scale, which is (1), and so the evaluation became based on the average relative weight, as shown in the following table (3):

Schedule (4): Evaluation based on average relative weight

The value given to the rating levels		Degree of availability	the number
Relative weight of averages	When entering data		
from(1)to(80.1)	1	very Weak	1
from(81.1)to(60.2)	2	Weak	2
from(61.2)to(40.3)	3	Medium	3
from(41.3)to(20.4)	4	big	4
from(21.4)to(5)	5	Very Big	5

Statistical methods for research

Depending on the nature of the study and the goals it seeks to achieve, the researcher used that The following statistical methods:

1. Averages to illustrate the responses of members of the research community.
2. Iterations to clarify the characteristics of members of the research community.
3. Percentages to illustrate the responses of members of the research community.

4. Pearson correlation coefficient to calculate the internal consistency coefficient.
5. Cronbach's alpha coefficient to calculate reliability.

Presenting and Discussing the Results of the Study

The Results Related to the First Question:

"What is the degree of availability of teaching competencies standards among students of the Diploma in Educational Qualification at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University from the point of view of faculty members?"

To answer this question, the researchers identified the teaching competencies necessary to be provided by students of the Diploma in Educational Qualification at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University, through the theoretical framework of the study, previous studies and research related to the subject of study, basic teaching objectives, and literature related to teaching competencies in general, and the competencies of teaching students of the Diploma in Educational Qualification at the Faculty of Education at A'Sharqiyah University in particular, and these competencies were placed in a list, and were presented in the form of a questionnaire to a group of arbitrators, and were modified in the light of their opinions. and their observations to get it to its final form.

The study adopted three competencies:

1. Planning (8 phrases).
2. Implementation (12 paragraphs).
3. Calendar (10 phrases).

The results related to the second question:

"What is the degree of availability of standards of adequacy of planning, implementation and evaluation among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University?"

In order to answer this question and identify the degree of availability of standards of adequacy of planning, implementation and evaluation among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University, the arithmetic averages, standard deviations, arrangement and degree of availability of the responses of the sample members were extracted, which are shown in the following table:

Table (5): Averages, standard deviations, arrangement, and the degree of availability of responses of sample members about the degree of availability of adequacy standards of planning, implementation and evaluation among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University

Degree Availability	Rank	Standard deviations	Averages	Dimensions	N
Big	3	0.94	4.14	The second axis: implementation	2
Big	1	0.89	4.18	The first axis: Planning	1
Big	2	0.92	4.15	The third axis: calendar	3
Very Big	-	0.92	4.15	The total score of the questionnaire	

It is clear from the previous table that the degree of availability of standards of adequacy of planning, implementation and evaluation among students of the Diploma of Educational Rehabilitation at A'Sharqiyah University came to a very large degree in the total degree with an arithmetic average (15.4), and a standard deviation (92.0), and the axes ranged between (very large, and large), where the planning axis came in the first rank, with an average of (18.4), and a deviation (885.0), and the evaluation axis came in the second rank, with an average of (4.148),

and a deviation of (920.0), and the implementation axis came in the third and last rank, with an average of (4.144), deviation (941.0).

The First Axis: Planning:

The arithmetic averages, standard deviations, arrangement, and the degree of availability or possession of the responses of the sample members were extracted about the degree of availability of standards of adequacy of planning, implementation and evaluation among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University in the planning dimension, which is shown in the following table:

Table (6): Averages, standard deviations, ranking and degree of importance for the responses of the sample members about the availability of the degree of availability of planning adequacy standards among students of the Diploma of Education at A'Sharqiyah University

Degree of availability	Rank	Ferries	Average	term	M
Very Big	1	0.86	4.54	I plan to teach lessons using modern technology.	6
Very Big	2	0.64	4.33	I plan to distribute the topics throughout the academic year in cooperation with colleagues.	2
Very Big	3	0.81	4.21	I put behavioral objectives in the lesson plan related to developing cooperative skills among students.	5
Big	4	0.85	4.12	I plan to confront emergency situations in an innovative way.	1
Big	5	0.99	4.12	I plan to teach using electronic models.	7
Big	6	0.94	4.09	I put behavioral objectives in the lesson plan related to developing critical thinking skills.	4
Big	7	0.98	4.03	Analyze the study units when building the study plan Critical analysis.	8
Big	8	0.96	4	I put behavioral objectives in the lesson plan related to developing thinking skills (Fluency, flexibility and originality).	3
Big	the first	0.88	4.18	The total score for the first axis	

It is clear from the previous table that the degree of availability in the planning dimension came to a large degree, with an arithmetic average (.4), and a standard deviation (88.0), and the arithmetic averages ranged between (54.4-4), and the phrase "I plan to teach lessons using modern technology" came in the first rank, with a very large degree of possession, with an arithmetic average (54.4), and then came the phrase "I plan to distribute the topics to the academic year in cooperation with colleagues" with a very large availability as well, and an arithmetic average (33.4), and the phrase "I put in a plan The lesson is a behavioral objective related to the development of innovative thinking skills (fluency, flexibility and originality)" ranked last, with an average of (4), a standard deviation of (96.0), and a high degree of availability.

The results of Gedo for (4) indicated that the degree of availability of planning adequacy standards among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University in the planning dimension came to a large degree, and that the phrases ranged between large and very large, and this may be due to the fact that students of educational qualification at A'Sharqiyah University plan to teach lessons using modern technology, where they plan to integrate modern technology into teaching, and they also plan to distribute topics to the academic year, and plan to develop cooperative skills among their students, and they also plan to develop thinking skills Their students have multiple skills, including critical thinking skills, creative thinking skills, analytical, deductive, and deductive thinking, and they are interested in analyzing study units when preparing lesson plans.

Students of educational rehabilitation have acquired the skill of planning through professional preparation in teacher training colleges, before joining the work (field training), and then these competencies have grown through the courses and workshops they receive during the profession, as well as from continuous follow-up, whether from their managers, or from educational supervision.

Also, the involvement of leaders and teachers of educational rehabilitation students in the planning processes at the school level, may have earned them the ability to plan at the level of teaching the subject they teach, as well as they earn it for their students, as the success of the teacher in performing his profession depends on his ability to plan, and planning makes the teacher invest time, make him arrange priorities, help him to learn effectively, and help him acquire good teaching skills.

The Second Dimension: Implementation:

The arithmetic averages, standard deviations, ranking and degree of availability of responses of the sample members were extracted about the degree of availability of implementation adequacy standards, which are shown in the following table:

Table (7): Averages, standard deviations, ranking and degree of importance for the responses of the sample members on the degree of availability of implementation adequacy standards among students of the Diploma of Education at A'Sharqiyah University

Degree of availability	Rank	standard deviations	Average	term	M
Very Big	1	0.66	4.54	I encourage students to practice critical thinking in making connections between their knowledge Students and the new information I provide them with.	11
Very Big	2	0.93	4.45	I teach students topics flexibly.	12
Very Big	3	0.80	4.30	I strive to develop students' creative thinking skills when teaching topics.	1
Very Big	4	0.86	4.24	I ask students questions at the beginning of the class that develop their critical thinking skills.	3
Very Big	5	0.73	4.21	I employ activities that encourage students to think critically and brainstorm.	13

Big	6	0.93	4.15	Use modern strategies while teaching the Tutorials that Develops students' ability to solve problems.	5
Big	7	0.86	4.06	Use classroom applications that develop students' collaborative skills the teaching.	2
Big	8	0.89	4.06	I encourage students to learn cooperatively and learn in groups during the teaching.	8
Big	9	0.96	4.06	Use the periodic calendar during the Teaching in a way that develops their thinking skills Creative (fluency, flexibility and originality).).	4
Big	10	1.11	4	I use electronic models to stimulate students' motivation towards learning chemistry.	10
Big	11	1.14	4	Link goals the Course and objectives of other academic subjects to develop students' ability to love the You will find out.	6
Big	12	1.13	3.96	I use technological devices to summarize ideas at the end of each session.	9
Big	13	1.15	3.81	I make sure to manage the class and control it creatively during implementation theTutorials.	7
Big	the third	0.94	4.144	The total score for the second axis	

It is clear from the previous table that the degree of availability of implementation adequacy standards came to a large degree, with an arithmetic mean (14.4), a standard deviation (94.0), and a chord and an arithmetic mean between (54.4-81.3), and the phrase "I encourage students to practice critical thinking in linking their knowledge students with what I provide them with new information in" came in the first rank, with a very large degree of possession, with an arithmetic average (54.4), and then came the phrase "teach students topics flexibly" with a very large degree of availability as well, and an average of My account (45.4), and the phrase "I make

sure to manage and control the class creatively during the implementation of lessons" came in last place, with an average (81.3), a standard deviation (15.1), and a high degree of availability.

Perhaps the students of educational rehabilitation at A'Sharqiyah University have acquired those competencies for the implementation of lessons through successive courses held by the ministry, and for the professional growth of teachers in general, students of educational rehabilitation in particular, as well as through the imposition of the school administration on teachers of the need for cooperation, participation and exchange of experiences with teachers of different specialties, as well as with those with one specialization inside and outside the school, and through the participation of teachers in the administrative work of the school.

The knowledge of students of educational rehabilitation in the subject of specialization, and their ability to do so, and follow up on everything new in the specialization, and familiarity with the educational materials necessary for the teaching process, modern teaching strategies, and their effective methods, and the ability to choose the appropriate method to implement the lesson, so that it raises students' motivation, proficiency in delivery, clarity of voice, with the integrity of the language, and taking into account the individual differences between learners all of this has an effective impact on the effective implementation of the lesson, and has a reflection on the teacher's ability to implement the lesson fluently, and positively.

This result is consistent with what was shown by the study of Ismail (2018) of the availability of competencies for implementing the lesson to a high degree, and the study of Basha (2020), which indicated the availability of competencies for implementing the lesson to a high degree, and differs from the result of the study of Al-Jili (2016), which showed the availability of the adequacy of the implementation skill to a medium degree.

The third dimension: evaluation:

The arithmetic averages, standard deviations, arrangement and degree of availability of responses of the sample members were extracted about the availability of evaluation adequacy standards among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University, which is shown in the following table:

Table (8): Averages, standard deviations, ranking and degree of importance for the responses of the sample members about the availability of evaluation adequacy standards among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University

Availability	Rank	standard deviations	Average	term	N
Very Big	1	0.74	4.39	Ensure that all students participate in the classroom calendar in accordance with cooperative learning skills.	4
Very Big	1	0.70	4.39	I make sure to ask students a variety of class questions during the explanation, which will stimulate their brainstorming skills.	7
Very Big	2	0.73	4.33	Types of school assignments to develop students' flexibility skills.	10
Very Big	3	0.91	4.30	Use evaluation methods the Variety develops students' critical thinking.	1
Big	4	0.91	4.18	Use multiple questions that stimulate students' thinking processes.	2
Big	5	0.94	4.09	Use modern technological devices to evaluate student learning.	6
Big	6	1.06	4	I benefit from the assessment results to provide feedback to students in a creative way.	8
Big	7	0.91	3.96	Use appropriate problem-based assessment methods as And how With diverse student levels.	3
Big	8	1.11	3.93	I direct students to conduct some activities electronically.	5
Big	9	1.13	3.87	Use continuous problem-based assessment(Primitive, cyclic, terminal) in the to learn.	9
Big	the second	0.92	4.148	The total score for the third axis	

It is clear from the previous table that the degree of availability of evaluation adequacy standards among students of the Diploma in Education at A'Sharqiyah University came to a large degree, with an arithmetic average (148.4), and a standard deviation (92.0), and the arithmetic averages ranged between (39.4-87.3), and the two phrases came "Make sure that all students participate in the classroom calendar in line with cooperative learning skills, I am keen to ask various classroom questions to students during the explanation that activate their brainstorming skill" in the first rank, with a very large degree of availability, with an arithmetic average (39.4), followed by the phrase "the most common homework to develop the skill of flexibility among students" with a very large degree of availability as well, and an arithmetic average (33.4), and the phrase "use continuous problem-based assessment (primitive, periodic, conclusion) in learning" came in third place, with an average of (87.3), a standard deviation (13.1), and a high degree of availability.

Due to the nature of each stage of the stage, and what it requires from the knowledge of their teachers with special competencies and skills, it is indeed keen these students to learn about everything new in the field of evaluation, and how to implement it, and employ its results in treating weaknesses, and strengthening strengths.

The fact that teachers are characterized by high degrees of evaluation competencies is due to the interest in preparing teachers, especially in the recent period, as teacher preparation has become one of the most prominent modern trends that have prevailed in teacher preparation and training programs during the past three decades. Many educators have relied on competence instead of knowledge in teacher education programs. The evaluation axis was one of the main axes relied upon in teacher preparation, and this view is consistent with what he pointed out (Holi, essence and cover,2007) Preparing teachers on the basis of competencies is one of the modern trends, and this idea is based on the fact that a competent teacher is one who possesses a set of competencies, the most important of which is evaluation, which makes him

able to carry out the tasks related to his various roles, and perform them with a certain level of mastery in performance.

This result is consistent with the results of the study of Al-Jeely (2016) and Ismail (2018), which showed that the degree of teaching competencies in the field of lesson evaluation was high. This result differs from the result of Ibn Auf's (2008) study, which showed that subject teachers in East Nile locality do not practice and do not possess the concept of self-evaluation of their teaching practices.

Recommendations and Suggestions

Based on the results of the study, the researchers recommend and suggest the following:

1. Directing leaders and those responsible for education to pay attention to competencies Teaching Giving it to teachers, and monitoring their use of it during teaching.
2. Continuing to provide training courses for teachers related to professional development, increasing them, following up on their results, and verifying the achievement of their goals.
3. Encouraging cooperation, creativity, change, and teamwork within educational institutions.
4. Providing clear and well-known communication tools for everyone within schools, taking advantage of modern technology, and training teachers and principals to use them.

The researchers also suggest conducting the following research in the future:

- Conduct a similar study from the point of view of supervisors and school principals.

- Training needs for educational rehabilitation students by stage different In light of twenty-first century skills.

References

1. Abdel Karim, Abbas Al Mahdi (2011), "Necessary Teaching CompetenciesMy teachernSciences in the compulsory primary stage." Journal of the Kufa Studies Center, University of Kufa, Iraq.

2. Ahmed Abu Qalbin, & Hussein. (2021). The role of in-service training programs in developing the teaching competencies of basic stage teachers in light of international standards for the gifted,An-Najah National University.

3. Al Ajmi,Muhammad Al-Anzi, Saleh, Hadi Ajaj, Salama, (2020), "Competencies and training needs of teachers who teach students with slow learning in general education classes in the State of Kuwait," Special Education Journal, Faculty of Disability and Rehabilitation Sciences, Zagazig University, Egypt, (vol.), p 30.

4. Al Mahfouz Muhammad Zidan and Al-Shamlati, Omar Abdel Qader. (2020). The degree to which Islamic education teachers in the primary stage possess the necessary teaching competencies from the point of view of educational supervisors and school leaders in the Kingdom of Saudi Arabia, Journal of the Islamic University for Psychological and Educational Studies, Riyadh.

5. Al-Aifawi, Amal, & Saadouni, Rufaida. (2020). degreeto haveSome teaching competencies among stage teachersPrimary.

6. Al-Atiwi, Saleh bin Muhammad) (2017). The reality of integrating e-learning into the educational environment from the point of view of secondary school graduates as one of the twenty-first century skills, Journal of Educational Sciences, King Saud University, No. (10),357-414.

7. Al-Badarna and Al-Harahsheh, Fawaz, Hazem Issa Al-Moumani. (2018). The degree to which basic stage teachers apply cognitive economics competencies from the teachers' point of view, Mu'ta Journal for Research and Studies.

8. Al-Bahrawi, Fathi Mabrouk (2015). Professional performance standards necessary for student teachers in light of twenty-first century skills, Journal of Arab Studies in Education and Psychology, Issue (63), July 435-484.

9. Al-Hashani Ali Al-Hamad (2016) Teaching competencies and the degree of their availability among the kindergarten teacher in the city of Misrata., Scientific Journal of the College of Education, Misrata University, Libya, Vol. 6.

10. Al-Hassan Issam Idris Kamtor; And Othman Hassan Jaafar Muhammad (2021) The degree to which classroom teachers studying at the Open University of Sudan possess and practice cognitive, skillful and technological teaching competencies Journal of Educational and Psychological Sciences 5 (18), 51-78.

11. Al-Hussaini, Hatem Abdullah Saad. (2020). Educational competencies among faculty members in some colleges at Taif University in light of some standard standards. Journal of Educational Sciences, Volume (3), Issue (1), College of Education in Hurghada, South Valley University.

12. Al-Huwaiti, Miteb bin Habes (2018), "The teaching competencies necessary for Arabic language teachers in the city of Al-Bawa from the point of view of educational supervisors and school principals," Al-Hussein bin Talal University Journal of Research, Al-Hussein bin Talal University, Jordan, vol. 5, no. 2.

13. Al-Jama'i, Abdul Wahab. (2010). Teacher training competencies, Amman: Al-Janadriyah Publishing and Distribution House - Jaber, Hossam Salam. (2019). The teaching competencies necessary for teachers of geography in the printing and printing stage. Intermediate School, Journal of the College of Education, Wasit University, Issue (37), Part Two, Wasit, Iraq.

14. Al-Masa'id Riham Ghassab Hussein (2018) The teaching competencies needed for teachers of the lower basic stage from the point of view of the teachers themselves and school principals (unpublished master's thesis, Al al-Bayt University, College of Educational Sciences.

15. Al-Mutairi Mona Shabab (2022). Evaluating the teaching competencies of forensic science teachers at the secondary stage in Riyadh in light of sustainable professional development Journal of Educational and Psychological Sciences, 6(14) 1-30.

16. Al-Qarni, Noura bint Muhammad. (2020). Teaching competencies based on the knowledge economy - necessary for computer teachers in the secondary stage in the Kingdom of Saudi Arabia, Arab Journal for Scientific Publishing, Issue (26), Issue (2) AJSP.
17. Al-Rawahi, Nasser bin Yasser bin Obaid (2013). Teaching competencies for teachersMSchool sports in the Sultanate of Oman and its relationship to the reasons for choosing the teaching profession. Journal of Educational and Psychological Sciences, Volume (14), Issue (1), 513-538, retrieved.http: //search.mandumah.com/Record/999481
18. Al-Sammadi, Hisham (2017). The extent to which secondary school teachers possess teaching competencies in light of the foundations of the knowledge economy from their point of view, Journal of Educational Sciences, Volume (25), Issue (3), Part (2).
19. Al-Saqqaf, Abdullah Omar (2008), The educational competencies necessary for a mathematics teacher and the degree of their practice at the secondary stage in Abyan Governorate. Master's thesis, College of Education, University of Aden, Yemen.
20. Al-Shamiri & Al-Zikam (2023). The extent to which students of the classroom teacher program possess the necessary teaching skills at the College of Education at Sana'a University from the point of view of educational supervisors. Al-Nasser University Journal, 1(18), 85–. https://doi.org/10.60160/1973-000-018-003
21. Al-Shuwaili, Haider (2021), "The necessary teaching competencies for primary school teachers in light of self-regulated learning," Humanities and Social Sciences District, Al-Rifai Education Department, Dhi Qar, Iraq, Volume 2, 34.
22. Al-Taie, Aed Khudair (2019). Designing a program to train science teachers on professional competencies in light of their needs. Journal of Educational Studies Education 19 (Part XVI), 175-190
23. Al-Yasiri Tamam Jamal. (2019). The educational competencies available to students applying to the College of Education for Human Sciences from the point of view of the educational supervisor, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, Issue (45), Baghdad.
24. Al-Zwaini Ibtisam Sahib (2015). Teaching methods, ancient and modern, Amman, Al-Dar Al-Mudhaji for Publishing and Distribution.

25. Babiker, Moazza Al-Saeed Hamed. (2016). Reasons for the low grades of students in the Sudanese certificate exams in chemistry. Journal of the College of Human Development, (3), 249- 290. Retrieved from http://search.mandumah.com/Record/928936

26. Baljoun, Kawthar Jamil Salem. (2019). Teaching competence among science teachers in light of effective school standards. Egyptian Journal of Scientific Education, 14(4), 111- 139. Retrieved from http://search.mandumah.com/Record/114892.

27. Ben Moussa, Yamina and Ben Zaamouche, Nadia Boudiaf. (2017) Teaching competencies for special education teachers, a field study among a sample of special education teachers, Journal of Humanities and Social Sciences (31) 629-640.

28. Bertschy, F.; Kunzli, C.; Lehmann, M. (2013). Teachers' Competencies for the Implementation of Educational Offerings in the Field of Education for Sustainable Development. Sustainability, 5, 5067-5080.

29. Brathwaite, A. D. (2011). Impact of leadership on professional development programs on districts' and schools' implementation of 21 "century skills. University of Southern California.

30. Cheng, K. (2017). Advancing 21st Century Competencies in East Asian Education Systems. Asia Society, Center for Global Education. February.

31. Cooper, S. (2011). A Multiple Case Study of Teacher Perceptions of Gifted and Talented Students' Transformational Leadership Behaviors (Doctoral dissertation), Walden University.

32. Dr. GsanYassin Al-Adawi. (2022). The degree of availability of teaching performance standards among students of the Educational Qualification Diploma specializing in the Arabic language at the Fourth College of Education at the University of Damascus. Damascus University Journal of Educational and Psychological Sciences, 38(1). Retrieved from http://journal.damascusuniversity.edu.sy/index.php/eduj/article/view/3984

33. Hentawy, Saeed Mohamed Saeed (2015). The teaching competencies needed for history teachers in Jordan from the point of view of teachers and school principals (unpublished master's thesis). Al-Bayt University, Mafraq.

34. Hosseini, & Amin. (2023). The reality of teaching competencies for teachers of physical education and sports at the secondary stage. Journal of the Motor Performance Science Laboratory and Pedagogical Interventions, 1(1), 06-19.

35. Hotimin, H. (2020). Al-Kafa'ah at Ta'limiyyah li Mu'allimi al-Lughah al-'Arabiyyah fi Tanfidz Manhaj 2013 li al-Lughah al-'Arabiyyah fi Madrasah an-Najah bi Bekasi (Doctoral dissertation, UIN Sunan Gunung Djati Bandung).

36. Ismail, Zeina Suleiman. (2018). Teaching competencies for science teachers in light of creative thinking skills, an evaluative study in first-year schools in the city of Latakia, a master's study in curricula and teaching methods, Faculty of Education, Tishreen University, Damascus.

37. Kay, K. (2010). 21" century skills: Why they matter, what they are, and how we get there. 21st century skills: Rethinking how - - students learn.

38. Khalil, Ibrahim bin Al-Hussein and Al-Omari Naem bin Muhammad (2019) The impact of a developed study unit based on twenty-first century skills on developing academic achievement and mathematical self-esteem among sixth-grade primary students, Journal of Educational Sciences, 31 (2), 209-231.

39. Mah, D. (2018). Students' perceptions toward academic - competencies: The case of German first-year students. Issues in Educational Research, 28(1), 120- 137.

40. Maulida, M. (2021). Al Kafaah Assyahksiyah li Mu'allimi Allughati Al Arabiyah fil Mudarisi Tsanawiyati fi Banda Aceh (Doctoral dissertation, UIN Ar-Raniry).

41. mindAbdel Fattah, MahmoudNoureddine,MYesLoud(2017), "The quality of teaching competencies among physical education teachers in the basic education stage in the municipality of Janzour," Al-Ijtihad Journal for Scientific Research, Faculty of Physical Education and Sports Sciences, Al-Zaytouna University..

42. Moss, Bilal, (2018), "Competencies necessary for student teachers during their preparation for the teaching profession at Red Sea University," Journal of Psychological and Educational Sciences, Sudan, vol. 2, no. 4.

43. Muhammad Abdel-Hay. (2010). Evaluation of the teaching performance of chemistry teachers at the secondary stage in light of the necessary teaching competencies in Khartoum State, East Nile Locality (PhD). Sudan University of Science and Technology. College of Education, Sudan. Retrieved fromsearch.shamaa.org.

44. Novita, B. D. (2021). Al Kafaaatu Attarbawiyatu Li Mu'alimi Allughatu Al Arabiyatu Fil Madarisi Atsanawiyatu bi Banda Aceh (Doctoral dissertation, UIN Ar-Raniry).

45. olive,Kamal Abdel Halim (2020), Teaching, Its Models and Skills, 1st edition, World of the Book for Publishing and Distribution, Cairo..

46. Omar, Fatima Hamid Al-Jili Babakr & Khalida Muhammad Ahmed (2016). Competencies needed for chemistry course teachers at the secondary level. Doctoral thesis, Sudan University of Science and Technology.

47. Ontario. (2016). 21st Century Competencies. Foundation Document for Discussion. Towards Defining 21st Century Competencies for - Ontario, Winter.

48. Pasha, Adeeb Ali. (2020). The availability of teaching competencies among mathematics teachers in the basic education stage and their relationship to academic achievement among students in the Republic of Yemen, Aden Governorate, as a model. Master's degree at the Faculty of Education, International University of Africa.

49. Qasim Khazali Momani Abdul Latif (2010), "Teaching competencies among lower basic stage teachers in private schools in light of academic qualification variables," Damascus University Journal, Irbid University College, Al-Balqa' Applied University, Volume 26.

50. Salem And Baljoun. (2011). Teaching competence among science teachers in light of effective school standards Egyptian Journal of Scientific Education 14 (4) 111 - 139.

51. Salman, Sayed Salah Alawi. (2017). Gifted people with low educational achievement, Amman: Debono Center for Teaching Thinking.

52. Sanaa Al-Amin (2019), "Teaching competencies for basic stage teachers from the point of view of supervisors and school principals," Master's thesis, International University of Africa, College of Education, Khartoum, Sudan.

53. Abdel Aziz (2017) "The degree of availability of the necessary teaching competencies for teachers of Sharia sciences in the primary stage in light of quality standards," Journal of Scientific Research in Education(JSRE), Girls College of Arts, Sciences and Education, Ain Shams University, Egypt, Volume 2, No. 18

54. Suleiman, Sanaa Muhammad (2014). Our Gifted Children Between Care and Protection Cairo: World of Books Publishing - Mr. Shehata Mohamed. (2004). An evaluation study of the performance of teaching competencies among students of the College of Education and

Distribution trainees in middle schools in Medina. Unpublished master's thesis, Benha University, Egypt.

55. SultanBin Mubarak Dahmash (2011), Evaluating mathematics teachers' teaching performance in the intermediate stage in Al-Ahsa Governorate in light of comprehensive quality standards, Master's thesis, College of Arts, King Saud University, Kingdom of Saudi Arabia.

56. Youssef Ahmed Khadra Al-Dokhi, Abdul-Latif Fawzi Ibn Ghaith Omar Ahmed (2018), "Teaching competencies among physical education teachers in special education schools in the State of Kuwait," Assiut Journal of Science and Arts of Physical Education, Egypt, Volume 1, p.46.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

Historical Background on the Limitation of Liability in Saudi Arabia

Abdulrahman Aljaser
Master of Commercial Law Program, College of Law, Prince Sultan University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia
222121258@psu.edu.sa

Zlatan Meskic
College of Law, Prince Sultan University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia
zmeskic@psu.edu.sa

Abstract

This qualitative study explores the evolution and implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia, focusing on the interplay between Sharia principles, international conventions, and domestic legal reforms. Through a comprehensive analysis of primary and secondary sources, including the new Civil Transactions Law 2023 and relevant legal documents, the research aims to thoroughly understand the historical roots and contemporary dynamics shaping contractual practices in Saudi Arabia. The study uncovers the challenges and opportunities inherent in harmonizing Sharia principles with global legal norms within the Saudi legal framework. Examining the new legislation reveals notable changes in the treatment of liability in commercial contracts, signaling a shift towards modernization and alignment with international standards. Its findings highlight the complexities of balancing contractual autonomy with legal constraints in the Saudi context, emphasizing the need for ongoing dialogue and research to address emerging issues and enhance the clarity and enforceability of contractual agreements. The study underscores the importance of a collaborative approach that integrates legal, cultural, and

international perspectives to strengthen the legal framework and foster a conducive environment for commercial transactions in Saudi Arabia. In doing so, it offers a nuanced analysis of the legal landscape, shedding light on stakeholders' challenges and opportunities in navigating contractual practices within the Kingdom of Saudi Arabia.

Keywords: Contractual Liability, Sharia Principles, Civil Transactions Law, Commercial Contracts, Legal Harmonization.

Introduction

The historical background on the limitation of liability in Saudi Arabia is a multifaceted exploration that intertwines Islamic Sharia principles, international conventions, and modern legal developments. This research delves into the intricate tapestry of contractual limitations within the Saudi legal landscape, tracing its origins, influences, and implications. At the heart of Saudi Arabia's legal framework lies the Islamic Sharia, a comprehensive system of law derived from the Quran, the Sunnah, and secondary sources (Al-Shamrani, 2014). The Sharia not only shapes the validity and enforceability of contracts but also sets the boundaries for contractual freedom, emphasizing justice, fairness, and good faith. Understanding the Sharia's role in limiting contractual liability is crucial to unraveling the historical evolution of commercial contracts in Saudi Arabia. Saudi Arabia's integration of international conventions, such as The Hague Rules and the Montreal Convention, reflects a global perspective on the limitation of liability in specific industries like maritime and air transport (Seaman, 1979). These conventions not only influence Saudi contract law but also contribute to harmonizing legal practices on a global scale.

In December 2023, Saudi Arabia implemented the new Civil Transactions Law 2023, a groundbreaking legislation to modernize and harmonize contract law in the country. This new law introduces significant changes to contractual liability rules,

emphasizing efficiency, profitability, and the autonomy of contractual parties (Mahasneh, 2023). However, introducing this law also challenges maintaining the balance, fairness, and consistency of contractual agreements within the Sharia framework. To understand the historical background of the limitation of liability, this study will explore the intersections of tradition and modernity and Sharia principles and international standards. In doing so, we will be able to unravel the complexities of limiting contractual liability in Saudi Arabia. By examining the historical foundations, legal influences, and contemporary developments, this research aims to comprehensively understand the evolution and implications of contractual limitations in the Saudi legal landscape.

Study Problem

The historical background on the limitation of liability in Saudi Arabia presents a compelling research landscape marked by a convergence of traditional Sharia principles and modern legal reforms. Within this context, a critical problem emerges concerning the compatibility and harmonization of international conventions with domestic laws, particularly in the realm of contractual limitations. One key issue revolves around the potential conflicts between international conventions and the Sharia principles that underpin the Saudi legal system (Alotaibi, 2021). These conventions, while essential for aligning Saudi practices with global standards, may pose challenges in maintaining consistency and adherence to Sharia tenets in contractual agreements. Furthermore, the introduction of the new Civil Transactions Law 2023 signifies a significant shift in Saudi contract law, aiming to modernize and harmonize legal practices with international standards (Mahasneh, 2023). However, the implementation of this new law raises concerns regarding its impact on the balance, fairness, and enforcement of contractual rights within the Sharia framework. As Saudi Arabia navigates the complexities of integrating international conventions and modern legal reforms into its traditional legal system, the study problem lies in

understanding how these dynamics influence the limitation of liability in commercial contracts. Therefore, this research seeks to shed light on the evolving landscape of contractual limitations in Saudi Arabia by probing the historical background of the concept of limitation of liability and connecting it to the current legal practices.

Hypotheses

1. The integration of international conventions into Saudi contract law will enhance the efficiency and profitability of commercial contracts while promoting the autonomy of contractual parties.
2. The implementation of the new Civil Transactions Law 2023 in Saudi Arabia will modernize and harmonize contract law with international standards, potentially impacting the limitation of liability in commercial contracts.
3. The historical foundations of limiting contractual liability in Saudi Arabia, rooted in Islamic Sharia principles, will continue to influence and shape the evolution of contractual agreements in the country.
4. The adaptation of provisions from other legal systems and international conventions, such as the UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts and the CISG, will contribute to providing clarity and certainty for contractual parties and courts regarding the limitation of liability in Saudi Arabia.
5. The study of Qiyas and the influence of different schools of Islamic jurisprudence on the Sharia concept of limiting contractual liability will reveal insights into the adaptability and application of contractual limitations in diverse circumstances.

Objectives of the Study

1. To examine the historical evolution of contractual liability principles in Saudi Arabia, tracing the influences of French and Egyptian legal systems on the Saudi Civil Transaction Code.

2. To analyze the impact of international conventions on the limitation of liability in Saudi Arabia, exploring challenges and adaptations required to align with global standards while respecting Sharia principles.
3. To evaluate the implications of the new Civil Transactions Law 2023 on limiting contractual liability in Saudi commercial contracts, focusing on modernization, harmonization with international practices, and adherence to Sharia principles.
4. To investigate the challenges and opportunities presented by the integration of international legal concepts into Saudi contract law, aiming to enhance clarity and certainty in contractual agreements.
5. To assess the effects of the new law on contractual autonomy, balance, and fairness in commercial contracts, considering the impact on contractual parties, courts, and the overall legal landscape in Saudi Arabia.

The Importance of the Study

This study sheds light on the historical developments of the concept of limitation of liability in the context of Saudi Arabia. The importance of studying the evolution and implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia lies in unraveling a complex interplay of historical, legal, and cultural factors that shape the country's legal landscape. By delving into the historical influences of French and Egyptian legal systems on Saudi contract law, researchers can gain valuable insights into the adaptation and modernization of legal frameworks in a global context. Understanding the impact of international conventions on contractual limitations is crucial for Saudi Arabia to navigate the challenges of harmonizing domestic laws with global standards while upholding Sharia principles. The implementation of the new Civil Transactions Law 2023 emphasizes modernization and harmonization with international practices. In retrospect, this highlights the need to study its effects on contractual autonomy and fairness. Exploring the integration of international legal

concepts, such as the UNIDROIT Principles and the CISG, into Saudi contract law provides a unique opportunity to enhance clarity and certainty in contractual agreements.

Additionally, this study puts into perspective the effects of the new law on contractual parties, courts, and the legal landscape in Saudi Arabia. Doing so is essential for identifying challenges and opportunities in the evolving legal framework. Overall, studying the evolution of limiting contractual liability in Saudi Arabia is not only academically enriching but also holds practical significance in shaping the future of commercial contracts in the country. Therefore, this study helps balance tradition with modernity and local practices with international standards.

Limitations of the Study

While exploring the evolution and implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia offers valuable insights, there are inherent limitations that warrant consideration. One limitation pertains to the complexity of integrating international conventions with Sharia principles. This may pose challenges in achieving a seamless harmonization of legal frameworks. Another limitation lies in the scope of the study, which focuses primarily on the historical influences and the recent Civil Transactions Law 2023. This potentially overlooks nuances in contractual practices and interpretations that could impact the limitation of liability in commercial contracts.

Furthermore, the study may face limitations in generalizing findings beyond the specific context of Saudi Arabia, as legal systems and cultural norms vary across jurisdictions. This could restrict the applicability of the study's conclusions to other countries or legal frameworks. Additionally, the dynamic nature of legal reforms and evolving international standards introduces a temporal limitation. The study's findings may become outdated with future legislative changes or advancements in

global legal practices. Lastly, the availability and accessibility of comprehensive data and resources on the subject may present challenges in conducting a thorough analysis. The lack of studies relevant to Saudi Arabia could potentially lead to gaps in understanding the full extent of the implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia.

Study Terms

- Limitation of Liability: The legal concept that restricts the extent of liability that a party may incur under a contract, typically outlining the maximum amount of damages or losses for which the party can be held responsible.
- Sharia Principles: Fundamental Islamic legal principles derived from the Quran and Hadith, guiding ethical behavior, justice, and fairness in contractual agreements.
- Civil Transactions Law: Legislation governing commercial transactions and contractual relationships, outlining rights, obligations, and procedures for parties involved in civil transactions.
- International Conventions: Agreements between countries that establish common rules and standards for international transactions, influencing contractual practices and legal frameworks across borders.
- Contractual Autonomy: The principle that allows parties to freely negotiate and determine the terms of their contract without external interference, promoting freedom of contract.
- Legal Harmonization: The process of aligning domestic laws with international standards and best practices to ensure consistency and compatibility in legal frameworks.

- Sharia Compliance: Adherence to Islamic law principles in contractual agreements and business practices, ensuring compliance with religious doctrines and ethical standards.

Theoretical Framework and Previous Studies

The theoretical framework for studying the evolution and implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia encompasses a multidimensional approach that integrates legal, historical, cultural, and international perspectives. Drawing on previous studies and theoretical foundations provides a comprehensive understanding of the complex interplay between Sharia principles, international conventions, and domestic legal reforms in shaping contractual practices in Saudi Arabia. A critical theoretical framework is the concept of legal pluralism, which recognizes the coexistence of multiple legal systems within a society (Mégret, 2012). In the context of Saudi Arabia, where Sharia law coexists with influences from French and Egyptian legal systems, understanding how these diverse legal traditions interact and influence contractual liability is essential. Moreover, the theory of legal transplants offers insights into how legal systems borrow and adapt principles from other jurisdictions (Mousourakis, 2013). By examining how international conventions have been incorporated into Saudi law, researchers can analyze the challenges and opportunities of aligning domestic practices with global standards.

Additionally, the concept of contractual autonomy plays a crucial role in shaping the theoretical framework. By exploring the extent to which parties can freely negotiate and limit their liability in contracts, researchers can assess the balance between contractual freedom and legal constraints imposed by Sharia principles and international norms. Previous studies have laid the groundwork for understanding the historical and legal foundations of contractual liability in Saudi Arabia. Research has highlighted the influence of Sharia principles on contractual relationships

(Mohd-Noor et al., 2019; Aljifri & Kumar Khandelwal, 2013). Scholars have emphasized concepts of justice, fairness, and good faith as fundamental to limiting liability in commercial contracts. These studies have examined the impact of international conventions on contractual practices in Saudi Arabia. Analyzing how conventions like The Hague Rules regulate liability in maritime and air transport enables researchers to identify the challenges of harmonizing international standards with Sharia principles in contractual agreements. Moreover, research on the new Civil Transactions Law 2023 has provided insights into the modernization and harmonization of contract law in Saudi Arabia (Mahasneh, 2023). Therefore, previous studies have shed light on the changes and challenges introduced by the new legislation as an aspect of the historical background of limitation of liability.

In sum, the theoretical framework for studying limiting contractual liability in Saudi Arabia encompasses legal pluralism, legal transplants, and contractual autonomy. Previous studies have contributed valuable insights into the country's historical, cultural, and international dimensions of contractual practices. By building on this theoretical foundation and existing research, scholars can further explore the complexities and implications of limiting liability in commercial contracts within the Saudi legal context.

Study Methods

This qualitative study involved an in-depth analysis of primary and secondary sources to explore the evolution and implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia. Current research focused on examining legal texts, historical documents, and scholarly articles to gather insights into the historical, cultural, and legal factors influencing contractual practices in the country. Primary sources such as the new Civil Transactions Law 2023, the Quran, and relevant legal documents were scrutinized to understand the specific provisions related to the limitation of liability in commercial contracts. Secondary sources, including academic

publications and international conventions, were reviewed to contextualize the findings within a broader legal framework. The qualitative methodology allowed for a detailed examination of the interplay between Sharia principles, international influences, and domestic legal reforms in shaping contractual practices in Saudi Arabia.

Historical Background on the Limitation of Liability in Saudi Arabia

1. Background

Limitation of liability clauses are commonly used in commercial contracts. The primary purpose of such clauses is to allocate the risks and responsibilities between the parties, to provide certainty and predictability, and to avoid excessive or disproportionate liability (Azad, 2019). This can be traced back to the Islamic Sharia principles, which forms the basis of the Saudi legal system (Al-Shamrani 2014). The "Sharia" is a comprehensive system of law that covers the aspects of human life. It is derived from two primary sources: The Quran, which is the holy book of Islam, and the Sunnah, which is the collection of sayings and actions of Prophet Muhammad (peace be upon him). The Sharia also relies on secondary sources such as consensus (Ijma), analogy (Qiyas), and juristic preference (Istihsan; Mohamed, 2014).

According to the Sharia, contracts are valid and enforceable if they meet specific requirements. These include acceptance, capacity, consent, legality, and definiteness (Al-Shamrani, 2014). Contracts that violate any of these requirements are voidable. Moreover, contracts that contain any element of uncertainty, interest, gambling, or harm are prohibited under the Sharia. The Sharia recognizes the principle of freedom of contracting, but only to the extent that it does not contradict Sharia laws (Al-Shamrani, 2014). Limitation of liability clauses may be considered valid under the Sharia if they are agreed upon by both parties with mutual consent and without any coercion or deception (Al-Shamrani, 2014). However, such clauses may not be

enforced by the Saudi courts if they are contrary to any mandatory rule under the Sharia. This enforceability is also barred if such clauses result in injustice or oppression for one of the parties. For example, limitation of liability clauses that restrict liability for intentional wrongdoing, gross negligence, or fraud are invalid under the Sharia (Kadi, 2023). Similarly, limitation of liability clauses that waive or limit certain types of damages, like punitive damages, may not be upheld by the Saudi courts if they are deemed disproportionate.

The history on the limitation of liability in Saudi Arabia also reflects the influence of other legal systems and international conventions that have been incorporated into the Saudi legal system over time. For instance, Saudi Arabia has ratified several international conventions that regulate maritime and air transport, such as the 1924 International Convention for the Unification of Certain Rules Relating to Bills of Lading (The Hague Rules) and the 1999 Montreal Convention for the Unification of Certain Rules for International Carriage by Air (Sturley, 1991; Bernard, 2021). These conventions provide for the limitation of liability for certain types of claims arising from the carriage of goods or passengers by sea or air.

Moreover, Saudi Arabia has enacted several laws and regulations that govern specific types of contracts and transactions. The Commercial Court Law 193 is an example of such regulations. The law contains provisions on limitation of liability for certain types of claims arising from commercial activities. Saudi Arabia has recently issued a new Civil Transactions Law 2023, which took effect in December 2023 (Law of Commercial Court, 1931; Civil Transactions Law 2023). The new law is a comprehensive legislation that covers all aspects of contracting from formation to termination, as well as specific types of contracts. It aims to modernize and harmonize the contract law in Saudi Arabia with international standards and best practices by introducing some significant changes and clarifications to the existing rules and practices on limiting contractual liability (Civil Transactions Law, 2023).

2. The Sharia Origins of Limiting Contractual Liability

The Islamic Sharia principles have significantly influenced the historical background of the limitation of liability in commercial contracts in Saudi Arabia. These religious doctrines form the basis of the Saudi legal system, as introduced above. It is therefore important to focus on the origins of Sharia limiting contractual liability to trace the history of this concept, particularly in Saudi Arabia. Scholars argue that the Sharia principles of justice, fairness, and good faith underpin this concept (Saleh,1989). Therefore, to establish a connection, this chapter will examine the different types of contracts and liabilities recognized by the Sharia. It will also delve into the conditions and exceptions the Sharia imposes on the parties' contractual freedom to limit their liability. Discussing the Sharia concepts of contractual limitation of liability will majorly examine the sources and evidence that support the Sharia concept of limiting contractual liability. By doing so, we aim to provide a comprehensive and critical overview of the Sharia foundations and implications of limiting contractual liability in Saudi Arabia.

2.1 The Sharia Concept of Contract and Liability

Sharia, the fundamental religious laws that guide the lives and decisions of Muslims, is a notable background of the early forms of limitation of liability, especially in Saudi Arabia– an Islamic Kingdom (Al-Shamrani, 2014). In Sharia, a contract, known as “aqd” is a legal relationship established by the mutual consent of two or more parties, creating rights and obligations between them. In any Islamic jurisprudence, a contract can be either binding (uqud) or non-binding (aqd), depending on the nature and purpose of the contract. Saleh defines a binding contract as creating a legal obligation on the parties to perform their contractual duties (Saleh, 1989). This means the courts or arbitrators can enforce it in case of breach or dispute. On the other hand, a non-binding contract does not create a legal obligation on the parties but expresses their intention or promise to perform their contractual duties.

The courts cannot enforce this type of contract in case of breach or dispute (Saleh, 1989). Binding contracts include sale, lease, partnership, and loan contracts. Different examples of non-binding contracts are donation, pledge, and gift contracts.

When probing the background of the concept of limitation of liability, it is important to understand all the connecting key concepts. Liability is one of these concepts. Islamically referred to as "dhaman", a liability is a legal responsibility that arises from a contract or a tort (Mohammed, 1988). Essentially, it obliges the liable party to compensate the injured party for the loss or damage caused by the breach or negligence. A liability can be contractual (dhaman aqdi) or tortious (dhaman jinai), depending on the source and cause of the liability. A contractual liability arises from a breach of a binding contract. It obliges the breaching party to compensate the non-breaching party for the loss or damage caused by the breach (Mohammed, 1988).

Conversely, a tortious liability arises from a wrongful act or omission. It, therefore, obliges the wrongdoer to compensate the victim for the loss and damages caused by the wrongdoing. Default, delay, and defect liabilities can be considered contractual, while assault, battery, and defamation are tortious.

The concept of limiting contractual liability is based on the Sharia principle of contractual freedom, which allows the parties to a binding contract to determine the terms and conditions of their contract. This freedom accords contracting parties the liberty to decide the extent and scope of their liability as long as they do not violate the Sharia rules and principles. The parties can limit their liability by stipulating a clause in their contract specifying the amount and compensation method in case of breach or negligence. Traditionally, these were appended by writing or word of mouth. However, with the progression and complexity of transactions, binding clauses emerged to take care of scenarios like the penalty, liquidated damages, and exclusion clauses (Almajid, 2010). The purpose of limiting contractual liability is to protect the parties from excessive and uncertain liability and to encourage the parties

to perform their contractual duties. It also provided the conditions for facilitating the resolution of contractual disputes.

The Sharia concept of contract and liability is derived from the fundamental sources of Islamic law, which are the Quran, the Sunnah, the Ijma, and the Qiyas. The Quran is the primary source of Islamic law, and it contains several verses that deal with the formation, validity, and performance of contracts. This holy book also outlines the rights and obligations of the contract parties. For instance, the Quran states: "O you who have believed, fulfill [all] contracts" (Q. 5:1), "And do not consume one another's wealth unjustly or send it [in bribery] to the rulers so that [they might aid] you [to] consume a portion of the wealth of the people in sin, while you know [it is unlawful]" (Q. 2:188). These holy scriptures provide religious guidance for businesses and contracting parties to act with prudence and honesty, which are some of the founding Islamic principles. Another verse of the scripture reads, "And if you are on a journey and cannot find a scribe, then a security deposit [should be] taken. And if one of you entrusts another, then let him who is entrusted discharge his trust [faithfully] and let him fear Allah, his Lord. And do not conceal testimony, for whoever conceals it - his heart is indeed sinful, and Allah knows what you do" (Q. 2:283). Medieval merchants upheld these principles, which formed the basis of contractual and civil laws in present-day Islamic jurisdictions like Saudi Arabia.

Notably, the Quran verses above enforce the Sharia concept of limiting contractual liability, as they affirm the principle of contractual freedom. They promote stewardship and honest dealings while allowing the parties to stipulate clauses that limit their liability, subject to certain conditions and exceptions. Another extract from the Quran states:

"O you who have believed, when you contract a debt for a specified term, write it down. And let a scribe write [it] between you in justice. Let no scribe refuse to write as Allah has taught him. So let him write and let the one who has the obligation

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p10 E-ISSN 2755-3418

dictate. And let him fear Allah, his Lord, and not leave anything out of it. But if the one with the obligation has limited understanding or is weak or unable to dictate himself, then let his guardian dictate justice...That is more just in the sight of Allah, stronger as evidence, and more likely to prevent doubt between you, except when you conduct an immediate transaction among yourselves. For [then] there is no blame upon you if you do not write it. And take witnesses when you conclude a contract. Let no scribe or any witness be harmed. For if you do so, indeed, it is [grave] disobedience in you. And fear Allah. And Allah teaches you. And Allah is Knowing of all things" (Q. 2:282).

This verse supports the Sharia concept of limiting contractual liability, as it affirms the principle of contractual freedom. It goes ahead and permits the parties to a debt contract to stipulate a clause that specifies the term of the debt; this limits their liability to the duration of the term. However, this verse also imposes some conditions and exceptions on the parties' contractual freedom. For instance, it provides the requirements of writing, dictating, witnessing, and justice. These conditions ensure the validity and enforceability of the contract. In doing so, they prevent any dispute or fraud between the parties. These concepts were used in early forms of commercial dealings in the Arab world, like the pre-Islamic trade and in the Silk Road era. Over time, they have evolved to reflect and apply to the current transactions.

An important takeaway of the significance of the Quran as a Sharia source is its novelty and applicability over different periods. In this sense, its guidance has been monumental over the past century. There is always a relevant verse that helps contracting parties set boundaries in their dealings. For instance, another verse that supports the Sharia concept of limiting contractual liability is: "And if you fear that you will not deal justly with the orphan girls, then marry those that please you of [other] women, two or three or four. But if you fear that you will not be just, then

[marry only] one or those your right hand possesses. That is more suitable that you may not incline [to injustice]" (Q. 4:3). This verse supports the Sharia concept of limiting contractual liability, as it affirms the principle of contractual freedom and allows the parties to a marriage contract to stipulate a clause that specifies the number of wives, which limits their liability to the maintenance and treatment of the wives. While it does not apply to commercial contracts, it provides a background for any contractual covenant. Differently, it requires justice, fairness, and equality, which protect the rights and interests of the wives. In essence, it prevents any oppression or injustice between the parties. Such guidelines can be used to decide the nature of relationships, even in commercial transactions and dealings.

Besides the Quaran, the Sunnah is another set of Islamic traditions and practices that provides a behavioral model that has guided the lives and decisions of Muslims since the time of the Prophet Muhammad. The Sunnah is the secondary source of Islamic law. It consists of the sayings, actions, and approvals of the Prophet Muhammad (peace be upon him), as narrated by his companions and followers. The Sunnah complements and explains the Quran, providing guidance and examples on various aspects of contract and liability (Thalib et al., 2020). Some of the elements of contracts it discusses are the types, conditions, and effects of contracts, the remedies and penalties for breach or negligence, and the methods and principles of dispute resolution. Prophet Muhammad (peace be upon him) said: "The Muslims are bound by their conditions, except a condition that makes the lawful unlawful, or the unlawful lawful" (Abu Dawud), "The hand of the oppressor is uppermost, then come, O Allah, on the Day of Resurrection, with a complaint against him" (Ibn Majah), and "The proof is upon the claimant and the oath is upon the one who denies" (Al-Bayhaqi).

These sayings support the Sharia concept of limiting contractual liability, as they affirm the principle of contractual freedom. Although spoken centuries ago, the

sayings allow the parties to stipulate clauses that limit their liability subject to certain conditions and exceptions. Abu Dawud's saying above enables the parties to stipulate any clause that limits their liability. It holds conditioned that it does not violate the Sharia rules and principles like the prohibition of "gharar", "riba", and "ihtikar". The second saying allows the parties to stipulate a clause that limits the liability of the oppressor conditioned it does not deprive the oppressed of his right to complain and seek justice from Allah on the Day of Resurrection. Similarly, the Al-Bayhaqi saying allows the parties to stipulate a clause that limits the liability of the one who denies, conditioned he/she swears an oath by Allah that he/she is truthful and innocent.

The third source of Islamic law from which the limitation of liability originates is Ijma. It refers to the consensus or agreement of the Muslim scholars and jurists on a certain issue or matter of Islamic law. The Ijma is a collective and authoritative interpretation of the Quran and the Sunnah, and it reflects the unity and diversity of the Muslim community and its legal system (Trumbull, 2006). It can be either explicit or implicit, depending on the degree and manner of the scholars' and jurists' agreement. The Ijma can also be universal or regional, depending on the scope and extent of the scholars' and jurists' representation. This religious-legal doctrine has played an important role in developing and refining the Sharia concept of contract and liability, especially regarding the new and emerging types of contracts and transactions, such as insurance, banking, and e-commerce (Trumbull, 2006).

Some of the Ijma support the Sharia concept of limiting contractual liability by affirming the principle of contractual freedom. They allow the parties to stipulate clauses that limit their liability, subject to certain conditions. There is an Ijma among Muslim scholars and jurists that the parties to a sale contract can stipulate a clause that limits their liability to the delivery or receipt of the subject matter of the sale (Ziaurraman, 2017). This was a common trading courtesy among Muslim merchants. It stated that the seller is not liable for any defect or damage that occurs after the

delivery unless he concealed or caused the defect. There is also an Ijma among Muslim scholars and jurists that the parties to a lease contract can stipulate a clause that limits their liability to the maintenance or use of the leased property. This *Ijma* specifies that the lessor is not liable for any defect during the lease unless he concealed or caused the damage. These universal Sheria doctrines gave the classic traders the right guidance and freedom (Ziaurraman, 2017). For instance, they outlined that the parties to a partnership contract can stipulate a clause that limits their liability to the capital or profit of the partnership. Also, the partner is not liable for any loss in the partnership unless he is negligent or dishonest. These might have seemed to be common trading knowledge or religious rules. Still, in a real sense, they contributed immensely to the development of the contemporary legal system around the limitation of liability, especially in the Arab world, such as Saudi Arabia.

The Qiyas is the fourth source of Islamic law, and it refers to the analogical reasoning or deduction of the Sharia rules and principles from the Quran, the Sunnah, and the Ijma. This is a case-specific approach that ties the above-discussed tenets to a new or similar case or situation that they do not explicitly cover (Thalib et al., 2020). The Qiyas is a rational and flexible method of Islamic jurisprudence. It aims to achieve the objectives and purposes of the Sharia, known as the maqasid al-sharia, which are the protection and promotion of the people's religion, life, intellect, lineage, and property (Trumbull, 2006). It has contributed to the evolution and adaptation of the Sharia concept of contract and liability, especially regarding the complex and diverse issues and challenges arising from the changing and dynamic nature of contract law and practice.

Well-thought Qiyas support the Sharia concept of limiting contractual liability, as they affirm the principle of contractual freedom. Muslim scholars and jurists from the medieval ages used the Qiyas to extend the Sharia concept of limiting contractual liability to new or similar types of contracts and transactions (Trumbull, 2006). In

the banking and insurance industries, they drew analogies and comparisons with existing contracts and transactions. They defined the basic principles of contractual agreements like loans, leases, and partnerships by applying the relevant Sharia rules and principles. Such rules as gharar, riba, and ihtikar were intertwined with these new or similar contracts and transactions. Scholars and jurists have also used the Qiyas to modify or adapt the Sharia concept of limiting contractual liability to different circumstances, such as emergency, force majeure, hardship, fraud, mistake, coercion, or unconscionability (Mahasneh, 2023). They did this by considering the objectives and purposes of the Sharia, known as the maqasid al-sharia, and applying the relevant Sharia principles to these different situations.

The Sharia concept of contract and liability is also influenced by the different schools of Islamic jurisprudence, known as the "mathahib": The Hanafi, the Maliki, the Shafi'i, and the Hanbali. These schools represent Muslim scholars' and jurists' opinions and interpretations of the Sharia rules and principles (Trumbull, 2006). They are undertaken based on their respective methodologies and sources of Islamic law. Each school has different views and approaches on some aspects of contract and liability. For instance, Maliki and Hanbali differ in their statement of the validity and enforceability of certain contracts and clauses, the calculation and measurement of compensation and damages, and the jurisdiction and authority of the courts and arbitrators. These schools have also influenced the Saudi legal system and practice. This is because the Saudi courts and arbitrators apply the Hanbali school as the main source of reference (Trumbull, 2006). However, they can also resort to the other schools as supplementary sources to achieve justice, fairness, and good faith in contractual matters. This window has been there for at least the past two centuries, leading to the stellar development of the laws of contractual liability, especially in Saudi Arabia.

The Sharia concept of contract and liability has influenced the Saudi legal system and practice, as the Sharia is the main source of law in Saudi Arabia. The Saudi courts and arbitrators rely on Sharia sources and evidence to adjudicate and resolve contractual disputes and claims (Abdul & Saupi, 2017). The Saudi contract parties also refer to the Sharia principles and rules to draft and execute their contracts and limit and enforce their liabilities. However, the Sharia concept of contract and liability is not the only source of law in Saudi Arabia. The Saudi legal system has also been influenced by other legal systems and international conventions incorporating rules and principles for limiting contractual liability in specific types of contracts and transactions (Almajid, 2010). However, when probing the historical background of this concept, especially in Saudi Arabia, it is important to talk about the Sharia system and all its tenets, as this was the founding legal doctrine upon which the country's legal system was built.

2.2 The Sharia Conditions and Exceptions for Limiting Contractual Liability

As we have seen in the previous subsection, the Sharia principle of contractual freedom allows the parties to a binding contract to determine the terms and conditions of their contract. These parties are free to include the extent and scope of their liability conditioned they do not violate the Sharia rules and principles. However, this principle is not absolutely unconditional. Until now, it is clear that Sharia imposes certain conditions and exceptions on the parties' contractual freedom to limit their liability. These were the founding principles that were put in place to ensure justice, fairness, and good faith in contractual matters (Abdul & Saupi, 2017). While investigating the role of Sharia in the development of the Saudi legal clauses on limitation of liability, it is important to discuss the main conditions and exceptions that the Sharia imposes on the parties' contractual freedom to limit their liability. This probe will be considered sufficient if it extends to discussing how these conditions apply to different types of contracts and clauses, such as penalty clauses, liquidated

damages clauses, and exclusion clauses (Abdul & Saupi, 2017). Doing so gives a clear view of how different facets of the law have developed over the years.

One of the main conditions that the Sharia imposes on the parties' contractual freedom to limit their liability is the prohibition of gharar (uncertainty, risk, or speculation). Gharar is a concept that refers to any element or factor in a contract that creates ambiguity or unpredictability about the existence or delivery of the subject matter of the contract (Ahmad et al., 2018). It also encompasses any element of doubt on the rights and obligations of the contract parties. The Sharia prohibits Gharar, as it violates the principle of transparency and disclosure. It may lead to injustice, exploitation, and disputes between the parties. Examples of gharar contracts are gambling, insurance, and futures contracts. Traditional Islamic practices forbade these concepts as they involve unknown or contingent outcomes that may or may not occur (Ahmad et al., 2018). The uncertainty of such practices has been recognized by the Saudi legal system, leading to their repulsion.

The prohibition of gharar affects the parties' contractual freedom to limit their liability. It does so by restricting the parties from stipulating clauses that create uncertainty or risk about their liability and compensation. For instance, the parties cannot stipulate a clause that makes their liability dependent on a future or uncertain event (Ahmad et al., 2018). In other words, events like the occurrence of a natural disaster, the performance of a third party, or the outcome of a lottery are not considered admissible contractual terms or outcome factors. The parties also cannot stipulate a clause that makes their liability or compensation disproportionate or excessive. This aspect is discussed in depth by Alrdaan, who believes that any clause that imposes a penalty or liquidated damages that exceeds the actual loss caused by the breach or negligence is not admissible (Alrdaan, 2016). The scholar also argues that parties also cannot stipulate a clause that makes their liability unfair or unjust to the other partner. Regardless of the matter at stake or the influence of any party, a

clause that excludes or limits the liability of one party without a valid reason is averted in contractual dealings.

Another condition that the Sharia imposes on the parties' contractual freedom to limit their liability is the prohibition of riba–-interest. Riba is a concept that refers to any excess that is charged or paid in exchange for a loan or for a deferred payment for a commodity (Alrdaan, 2016). The need for an additional payment without a corresponding increase or benefit for the other party is against Sharia laws. For a long time in Muslim society, riba has been prohibited because it violates the principle of equality and balance. According to Alabdulqader, it may lead to oppression, exploitation, or injustice between the parties (Alabdulqader, 2018). Examples of riba contracts are interest-bearing loans, debts, and bonds. They were considered unethical as they involved an excess that is charged for the use or delay of money.

The prohibition of riba affects the parties' contractual freedom to limit their liability by restricting the parties from stipulating clauses that create interest in their liability or compensation. For example, the parties cannot stipulate a clause that charges any increase for a loan or a debt or for a delayed payment. Any of such clauses that in any way impose a compound interest, a late payment fee, or an inflation adjustment are repealed if the contract is to be considered lawful and valid (Alabdulqader, 2018). Similarly, parties also cannot stipulate a clause that charges interest for a breach or negligence, such as a clause that imposes a penalty or liquidated damages that exceed the principal amount. In the Islamic legal system, such dealings are considered opportunistic and thus do not extend the virtue of prudence as guided by Sharia.

Moreover, traditional Islamic jurisprudence prohibits ihtikar, which implies monopolizing or hoarding. This is another exception to the Sharia laws imposed on contracting parties. Ihtikar is a concept that refers to any act or practice that restricts or manipulates the supply or demand of a commodity (Abdul & Saupi, 2017). Such manipulations are often manufactured to create an artificial scarcity or increase the

price of the commodity without a valid justification. The Sharia prohibits Ihtikar, as it violates the principle of circulation and distribution. Again, it may lead to harm, hardship, or injustice for the consumers and the society at large. Examples of ihtikar contracts are a monopoly, cartel, and exclusive dealing contracts. These are shoddy dealings prohibited by the quarry, as seen in the analysis in the previous section, because they involve putting a section of the market or society in distress when others profit from such conditions (Alabdulqader, 2018).

Restricting the parties from stipulating clauses that alter the supply or demand to create an artificial scarcity is the essence of prohibiting ihtikar. This significantly affects the parties' contractual freedom as they cannot increase the price or value of the commodity to their benefit. The parties cannot stipulate a clause that limits the availability or accessibility of a commodity (Almajid, 2010). The restriction covers any clause that imposes a minimum or maximum quantity, a territorial restriction, or a non-compete obligation. The parties also cannot stipulate a clause that prevents competition or innovation in a commodity. For instance, it forthright prohibits clauses that impose price fixing, market sharing, or patent licensing agreements (Almajid, 2010). Such conditions contaminate the market and affect the quality the consumer gets. These unethical conditions were historically not allowed because of their aftermath. Similarly, they have been adopted to coin some of the laws that guide the concept of limitation of liability in Saudi Arabia.

In addition to these conditions, the Sharia also imposes some exceptions on the parties' contractual freedom to limit their liability. This is done to protect the rights and interests of the third parties or the public interest. Such exceptions are also meant to help achieve the objectives and purposes of the Sharia, known as the maqasid al-sharia (Trumbull, 2006). These exceptions are based on the Sharia principles of maslaha (public interest), dharurah (necessity), and ihsan (performing duties/tasks with excellence). These principles allow the parties to a binding contract to deviate

from the general rules and principles of the Sharia. It also directs them to stipulate clauses that limit their liability in certain circumstances that require special treatment to prevent harm, hardship, or injustice. Examples of these situations are emergency, force majeure, hardship, fraud, mistake, duress, or unconscionability, as already discussed above.

These exceptions affect the parties' contractual freedom to limit their liability by allowing the parties to stipulate clauses that limit their liability. They are considered closely even if they violate the Sharia rules and principles. Kholiq argues that there are special cases whereby parties can stipulate a clause that limits their liability, even if it involves gharar, riba, or ihtikar (Thalib et al., 2020). These often happen in situations that require a public interest, a necessity, or an equity. Examples of such circumstances are when public service, public utility, public health, public safety, and public welfare are at stake. The parties can also stipulate a clause that limits their liability, even if it violates their contractual freedom (Thalib et al., 2020). In essence, the Sharia system was not and has not been rigid, especially when guiding contracting parties on limitation of liability. It offers a window to adjust accordingly, especially in circumstances whereby the public interest and greater good are at stake (Mahasneh, 2023). Such flexibility has also been reflected in present-day Saudi laws, where the limitation of liability and the burden of the outcomes of contractual terms are sometimes laid on the parties involved.

3. The Influence of Other Legal Systems and International Conventions on Limiting Contractual Liability in Saudi Arabia

The limitation of liability in commercial contracts is quite dynamic and interactive. In essence, it reflects the legal, economic, and social realities of the contract parties and their respective jurisdictions. As such, the limitation of liability in Saudi Arabia has been influenced by various legal systems and international conventions (Esmaeili, 2009). These systems have incorporated rules and principles for limiting

contractual liability in specific types of contracts and transactions in ways also relevant to Saudi Arabia. These influences have shaped and transformed the Saudi legal system, as well as the contractual practices and expectations of the Saudi contract parties, over time (Bhatti, 2018). However, these influences have also posed significant challenges and difficulties for the Saudi legal system. In doing so, it has to balance the benefits and risks of harmonizing and converging with other jurisdictions while maintaining its own identity and values based on the Sharia principles. Therefore, it is without doubt that the common law system, the civil law system, the Islamic law system, and the international conventions have influenced the Saudi legal system. In one way or another, these influences have affected the historical background and the current state of the limitation of liability in Saudi Arabia.

3.1 The Influence of Civil Law

The concept of limitation of liability in Saudi Arabia has been influenced by the civil law tradition, which originated from Roman law and was later codified by the French Civil Code of 1804. The civil law tradition emphasizes the role of legislation as the primary source of law and the importance of general principles and concepts that guide the interpretation and application of the law. The development of this doctrine is subject to the transmission of legal principles from French law to Egyptian law and eventually to Saudi Arabian law (Sassi, 2023). Understanding this progression is crucial in comprehending the legal framework surrounding liability limitations in commercial contracts within the Saudi context. One of the main features of the civil law is the distinction between contractual and extra-contractual liability. The Saudi Civil Transaction Law recognizes the principle of proportionality (Aldahmash, 2023). This limits the number of damages that can be awarded to the injured party according to the degree of fault and the extent of harm caused by the liable party.

The influence of the civil law tradition on the limitation of liability in Saudi Arabia can be traced back to the historical and legal connections between France, Egypt, and Saudi Arabia. In the 19th and early 20th centuries, France exerted a significant cultural and legal influence on Egypt, which was then under the Ottoman Empire (Masferrer & van Rhee, 2023). France assisted Egypt in drafting its first civil code in 1883, which was largely based on the French Civil Code and incorporated many of its principles and rules on liability (Bechor, 2007). The Egyptian Civil Code of 1883 served as a model for many other Arab countries, including Saudi Arabia, which adopted its civil code, the Civil Transaction Code, in 2023.

The Civil Transaction Code 2023 reflects the influence of the Egyptian Civil Code of 1883 and, by extension, the French Civil Code of 1804 on the limitation of liability in Saudi Arabia (Alfaifi, 2024). It contains several provisions that regulate the contractual and extra-contractual liability of natural and legal persons. The law also establishes the criteria and limits for compensation for damages. Consistent with the Egyptian civil code and other Arabian civil codes adapted from the French Civil Code 1804, the Saudi Civil Code states that the liability of the debtor for the damages resulting from his default shall be limited to what he could have foreseen at the time of the conclusion of the contract (Mahasneh, 2023). Similar arguments are also in Egypt's civil code, which further states that the limitation of liability holds unless the default is due to fraud or gross negligence.

The transmission of legal principles from French law to Egyptian law played a pivotal role in shaping the legal landscape of Saudi Arabia. As Egypt modernized its legal system based on French civil law, these legal principles gradually made their way to Saudi Arabia through various channels. In the context of limitation of liability in commercial contracts, the transmission of legal principles from French law to Egyptian law and then to Saudi Arabian law introduced concepts such as the validity and enforceability of limitation of liability clauses (Alfaifi, 2024). These principles

emphasized the importance of clarity, predictability, and fairness in contractual relationships, providing a framework for parties to negotiate and define the extent of their liability in commercial transactions.

The influence of French legal principles on Egyptian law, and subsequently on Saudi Arabian law, has had a profound impact on the limitation of liability in commercial contracts. French civil law's emphasis on clarity, predictability, and the enforcement of contractual obligations has influenced the development of contractual liability principles in Saudi Arabia (Atwan, 2023). This influence has led to the recognition of the limitation of liability clauses as valid and enforceable, provided they meet certain criteria, such as not being unconscionable or contrary to public policy. Specific legislations and acts that the civil law traditions have influenced include the New Saudi Civil Transactions Law, which introduced new concepts and rules regarding contractual liability and the limitation of liability in commercial contracts like binding force of contract and compensation (Civil Transactions Law 2023). This law, influenced by both Islamic Sharia principles and modern legal practices, reflects a balance between contractual freedom and the protection of parties from unfair or unreasonable limitations of liability.

The harmonization of legal systems between France, Egypt, and Saudi Arabia has facilitated the transfer of legal concepts and principles related to contractual liability. This harmonization has allowed Saudi Arabia to benefit from the experiences and developments in French and Egyptian legal systems, enabling the country to adapt and modernize its legal framework concerning the limitation of liability in commercial contracts (Mahasneh, 2023). Therefore, the Saudi Arabia Civil Transaction Code has introduced the distinction between contractual and extra-contractual liability as guided by the preceding French and Egyptian sources (Dawwas, 2023). It also pioneered the principle of proportionality as the main legal framework for the limitation of liability in Saudi Arabia. By tracing this historical

influence and examining specific legislations and legal doctrines, we can better understand the evolution of contractual liability principles in Saudi Arabia and appreciate the interconnectedness of legal systems in the global context.

3.2 The International Conventions Influence

The limitation of liability in commercial contracts in Saudi Arabia has been influenced not only by the domestic legal systems but also by international conventions. These international codes have been concluded and ratified by Saudi Arabia and other states or international organizations. Such international conventions aim to establish uniform and harmonized rules and standards for regulating and facilitating international trade and commerce. They also resolve the issues and disputes that may arise from international commercial contracts (Drahozal, 2000). Rules and principles for limiting the parties' liability in specific types of contracts and transactions underscore the international conventions. Examples of such rules are the contracts for the international sale of goods, the limitation period for contractual claims, and the recognition and enforcement of foreign arbitral awards (Drahozal, 2000). Therefore, in tracing the historical development and impact of these international conventions on the limitation of liability in Saudi Arabia, it is possible to find a connection between how they have shaped and transformed the Saudi legal system. Understanding the historical significance of such conventions for the concept of limitation of liability in Saudi Arabia, one will have a clear view of the contractual practices and expectations of the Saudi contract parties over time.

The first international convention that Saudi Arabia ratified in relation to the limitation of liability in commercial contracts was the United Nations Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG) in 2023 (Spagnolo & Bhatti, 2023). The CISG is the main international convention governing the contracts for the international sale of goods. It provides a uniform and comprehensive set of rules and principles for the formation, performance, and termination of such contracts.

Scholars argue that the CISG also includes some provisions and mechanisms for limiting the parties' liability (Spagnolo & Bhatti, 2023). Such provisions are the limitation of remedies, the exemption of liability, the reduction of damages, and the notice requirement. The ratification of the CISG by Saudi Arabia was a significant milestone for the limitation of liability in Saudi Arabia (Spagnolo & Bhatti, 2023). This is because it marked the first time that Saudi Arabia agreed to be bound by a uniform and harmonized international convention that may differ or conflict with its domestic laws and practices, especially the Sharia principles.

The new arbitration law is mainly based on the UNCITRAL Model Law, which is a universal framework for international commercial arbitration (Bachand & Gélinas, 2013). It introduces some significant changes and improvements to the arbitration regime in Saudi Arabia. Other key aspects relevant to the limitation of liability are enforcement of the arbitration agreement and the arbitral award and the limited intervention and supervision of the courts. The new arbitration law also allows the parties to limit their liability in arbitration by agreeing on the scope and extent of the arbitrator's powers and duties (Bachand & Gélinas, 2013). It also guides the remedies and sanctions available, as well as the allocation of costs and fees.

Moreover, the ratification of the New York Convention by Saudi Arabia also reflected the recognition and acceptance of the benefits and advantages of the New York Convention for the validity and enforceability of the arbitration agreement. It has been a significant tool in the resolution and prevention of disputes arising from international commercial contracts (Alsubaie, 2022). A combination of the New York Convention and Saudi Arabia's domestic laws has some implications and consequences for the limitation of liability in Saudi Arabia. It required the courts and arbitrators to interpret and apply the New York Convention rules and principles consistently and coherently. Contracting parties could also rely on the New York Convention mechanism to limit their liability without worrying about the validity of

their outcomes. Therefore, the international conventions have influenced the limitation of liability in Saudi Arabia in various ways, as discussed (Alsubaie, 2022). They have shaped and transformed the Saudi legal system, as well as the contractual practices and expectations of the Saudi contract parties, over time. However, international conventions also pose some challenges and difficulties in the limitation of liability in Saudi Arabia. A notable deadlock is that they may not always be compatible or consistent with the domestic laws and practices of Saudi Arabia, especially the Sharia principles (Alsubaie, 2022). Also, they may require some adaptations by Saudi Arabia. Still, the Kingdom of Saudi Arabia has accommodated these international conventions and infused them into its legal system over the years. In turn, this harmonization has provided an enviable historical foundation for the doctrine of limitation of Liability in Saudi Arabia.

4. The New Civil Transactions Law on Limiting Contractual Liability in Saudi Arabia

The contract law in Saudi Arabia has undergone significant development and reform with the issuance of the new civil transactions law. This new legislation was approved by the Council of Ministers on 15/12/1441 AH (corresponding to 4/8/2020 AD) and published in the Official Gazette on 22/1/1442 AH (Mahasneh, 2023). It is the most recent development of the Saudi commercial acts, and it took effect in December of 2023. It changed the landscape of commercial law, replacing the previous civil transactions law that was issued in 1984. The new law consists of 1,163 articles that cover various aspects of civil transactions, such as the general principles of contract law, the formation and validity of contracts, and the interpretation and performance of contracts (Sfeir et al., 2023). It also provides the right guidelines for the types and effects of contracts, the termination and rescission of contracts, the remedies and damages for breach of contracts, and the limitation and prescription of

contractual claims. This means that it overhauled commercial practices in Saudi Arabia, influencing economic-centric pillars like the limitation of liability.

The main objective of the new law is to modernize and harmonize the contract law in Saudi Arabia with international standards and best practices. It is not a standalone law as it converges international commercial practices and laws while preserving and respecting the Sharia principles that form the basis and the supreme authority of the Saudi legal system (Sfeir et al., 2023). The new law aims to achieve this objective by incorporating and adapting some of the provisions and concepts of other legal systems and international conventions that are relevant and compatible with the Sharia principles. Some of the codes it borrows from are the civil law, the common law, the UNIDROIT Principles of International Commercial Contracts, and the Convention on Contracts for the International Sale of Goods (CISG) (Spagnolo & Bhatti, 2023). It can be considered a solid source of the limitation of liability in Saudi Arabia as it borrows the best practices from the above conventions, opening the market and the economy of Saudi Arabia. The new law also aims to provide more clarity and certainty for the contractual parties and the courts. It does so by codifying and defining some of the general principles and rules of contract law that were previously derived from the Sharia sources and the judicial precedents.

The enactment of Saudi's new civic transaction law introduces some significant changes and clarifications to the existing rules and practices on limiting contractual liability (Sassi, 2023). With this new law also comes the enhancement of the role and authority of the courts and arbitrators in interpreting and enforcing contracts. These changes and clarifications have important implications and challenges for the limitation of liability in commercial contracts in Saudi Arabia. This is because they may affect the interests and the rights of the contractual parties, the interpretation and the application of the Sharia principles, and the harmonization and compatibility of the contract law in Saudi Arabia with international standards and best practices.

Scholars argue that Saudi Arabia's New Transaction Code reflects the efforts and aspirations of the Saudi government and the legal community to keep pace with the rapid and dynamic changes in the local and global markets (Mahasneh, 2023). It has expedited the competitiveness and the attractiveness of the Saudi economy and the legal system. The new law is also a result of a long and extensive process of consultation and deliberation among various stakeholders and experts. Industry experts with an in-depth understanding of the contractual conditions in Saudi contributed to making the law. Their engagement can be seen in the clear articulation and new standards, especially in dictating the limitation of liability in commercial contracts (Mahasneh, 2023). As a result, the law is expected to have a significant impact and influence on the legal culture and practice in Saudi Arabia, as it will introduce some new and innovative concepts and rules that will enrich and diversify the sources and methods of contract law in Saudi Arabia.

One of the most important and relevant aspects of the new civil transactions law for this study is the limitation of liability in commercial contracts in Saudi Arabia. Its development is crucial yet controversial, as it introduced new orders that affect the rights and obligations of the contractual parties, the interpretation and enforcement of the contracts, and the resolution and prevention of disputes (Mahasneh, 2023). The law enforced the definition of limitation of liability in commercial contracts as the contractual clause or a contractual term that limits the liability of one or both of the contractual parties for non-performance of the contract. It extends the scope of such limitations to damages and losses that may result from such breach or non-performance. It acknowledged the limitation of liability in commercial contracts as a widespread practice in modern contractual transactions. Therefore, the new law was formulated in a way that provides immense benefits and advantages for the contractual parties. Scholars highlighted the expected influence of the new civil transaction law on the limitation of liability, such as reducing the risks and the costs

of the contracts, increasing the efficiency and the profitability of the contracts, and promoting the freedom and autonomy of the contractual parties (Sassi et al. (2023).

However, it is important to understand how the limitations of liability in the new law also pose some challenges and difficulties for the contractual parties and the courts. Since this is a new law that might end up being quite disruptive, it may affect the balance and fairness of the contracts, the protection and enforcement of the rights of the contractual parties, and the consistency and harmony of the contract law with the Sharia principles (Caulfield & Karia, 2023). It leans on international standards and best practices, notwithstanding the Saudi traditions upon which the country's legal system entirely lies. Therefore, the limitation of liability in commercial contracts requires a careful and comprehensive examination and evaluation in the wake of this new law. Nonetheless, it is important to probe the main features and implications of the new civil transactions law on limiting contractual liability in commercial contracts in Saudi Arabia. In doing so, it will be easier to lay a finger on the effects of such legal developments and their history, helping to identify and address some of the potential issues and challenges that may arise from the implementation and application of the new law.

4.1 Main Features and Implications of the New Law Touching on Limitation of Liability

The recent civil transactions law that was issued and enforced in 2023 exhibits various features that align with the key tenets of the limitation of liability in Saudi Arabia. The new law introduces some significant changes and clarifications to the existing rules and practices on limiting contractual liability in Saudi Arabia, as already discussed. However, it is important to look into the specifics of these laws to have a wider view of what this implies to contract law in the Kingdom of Saudi Arabia. It also reflects the influence and the compatibility of the principles of Islamic Sharia. In essence, it mediates the main sources of law in Saudi Arabia with

contemporary contractual practices and transactions (Mahasneh, 2023). The new law has several features and implications that are relevant to the limitation of liability in commercial contracts in Saudi Arabia, like its codification, recognition of various contract clauses, the establishment of a unified limitation period, and enhancing the role and authority of courts in commercial contracts.

According to the New KSA Civil Transactions Law, parties are free to determine the terms and conditions of their contract. Article 2 guarantees this as long as they do not contradict the Sharia, the public order, or the mandatory provisions of the law (Civil Transactions Law 2023). Therefore, the parties can agree on a limitation of liability clause as long as it does not violate the Sharia principles of justice, fairness, and good faith. Article 3 further states that the contract must be interpreted in accordance with the common intention of the parties and the purpose of the contract (Civil Transactions Law 2023). As such, the customs and practices of the relevant trade or profession must be taken into account. Therefore, the limitation of liability clause must be clear and unambiguous and must reflect the reasonable expectations of the parties and the nature of the transaction.

The codification and definition of the general principles of contract law, such as freedom of contract, good faith, offer and acceptance, and capacity, have significantly rebased the essence of limitation of liability in Saudi Arabia. The new law provides a clear and comprehensive framework and guidance for the formation, validity, interpretation, and performance of contracts in Saudi Arabia. It also affects the limitation of liability clauses in commercial contracts by recognizing and upholding the contractual freedom of the parties to agree on the extent and the consequences of their liability (Civil Transactions Law 2023). This is upheld as long as these parties do not violate the Sharia principles or the public policy. However, the new law also imposes some restrictions and conditions on the contractual freedom of the parties. For instance, consent is required to be free, genuine, and

informed. It also prohibits any clause that causes harm, injustice, or oppression to one of the parties (Caulfield & Karia, 2023). Therefore, the new law balances the contractual freedom of the parties with the protection of their rights and interests and the principles of justice and fairness. This ties it to the Sharia principles as a source of the concept of limitation of liability even though it is a hybrid law.

Moreover, the new civil law's features, like the recognition and regulation of various types of contracts and clauses, such as standard form contracts, electronic contracts, adhesion contracts, and agency contracts, make it a great source of Saudi contract law. The new law reflects the diversity and complexity of modern contractual practices and transactions in Saudi Arabia (Caulfield & Karia, 2023). In doing so, it affects the limitation of liability clauses in commercial contracts by providing specific rules and provisions for each type of contract and clause. It regulates the standard form contracts, which are contracts that are prepared in advance by one of the parties and are not subject to negotiation. The new law stipulates that the standard form contracts are binding on the parties unless they contain any clause that is unfair, unreasonable, or contrary to the Sharia principles. It also gives the courts and arbitrators the power to amend or invalidate any such clause and award compensation for any damage caused by it (Caulfield & Karia, 2023). Therefore, the new law ensures that the limitation of liability clauses in standard-form contracts are not used to exploit or disadvantage one of the parties. It also keeps them in check, ensuring that they are consistent with the nature and the purpose of the contract.

Additionally, article 168 of the New Civil Transaction law has established a unified limitation period for contractual claims, which is 15 years from the date of the breach or the termination of the contract. This is a major overhaul of Saudi Arabia's contract jurisprudence. This period is the default and legally holds unless otherwise agreed by the parties or specified by the law (Caulfield & Karia, 2023). It is an important source of limitation of liability as it provides certainty and uniformity for the

contractual parties and the courts. Also, it affects the limitation of liability clauses in commercial contracts by setting a clear and consistent time limit for filing and enforcing contractual claims. Essentially, it allows the parties to agree on a shorter or longer limitation period as long as it does not exceed 30 years. While the law sets the unified limitation period, it does not prejudice the rights of third parties. However, the new law also provides some exceptions and extensions to the limitation period. Some exceptions given are the cases of fraud, concealment, or force majeure (Sfeir et al. (2023). Therefore, the new law respects the contractual autonomy of the parties but also protects them from any undue delay or loss of their contractual rights.

Furthermore, the new civil transaction law enforces and enhances the role and authority of the courts and arbitrators in interpreting and enforcing contracts. Article 169 of the new law empowers the court to adjust the contractual obligations of the parties if there is a change of circumstances that makes the performance of the contract excessively burdensome (Civil Transactions Law 2023). It allows them to consider the intention and the purpose of the parties, the nature and the circumstances of the contract, and the customs and the usages of the trade. It has also redefined the role of third parties like courts and arbitrators in keeping the contracting parties in check on the principles of justice and equity (Civil Transactions Law 2023). The new law enables the courts and arbitrators to deal with the limitation of liability clauses in commercial contracts flexibly and fairly. In doing so, it helps them balance the interests and the rights of the contractual parties. It also empowers the courts and arbitrators to award any type of remedy or relief that is appropriate and proportionate to the breach or the damage (Caulfield & Karia, 2023). It is arguable that the new law also allows the courts and arbitrators to reduce or increase the amount of damages if they find that the agreed amount is excessive or insufficient. This leverage is also accorded when there are mitigating or aggravating circumstances. Therefore,

the new law gives courts and arbitrators more discretion and flexibility in applying and enforcing the limitation of liability clauses in commercial contracts.

5. Conclusion and Recommendation

In conclusion, the study sheds light on the intricate dynamics of limiting contractual liability in Saudi Arabia, highlighting the intersection of Sharia principles, international conventions, and domestic legal reforms. The historical evolution of contractual practices, influenced by diverse legal traditions, underscores the complexity of balancing contractual autonomy with legal constraints. The analysis of the new Civil Transactions Law 2023 reveals significant changes in the regulation of liability in commercial contracts, signaling a shift towards modernization and harmonization with international standards.

Based on the findings, it is recommended that stakeholders in Saudi Arabia's legal system continue to navigate the challenges of harmonizing Sharia principles with global legal norms to ensure consistency and effectiveness in contractual practices. Furthermore, ongoing research and dialogue on the implications of limiting contractual liability are essential to address emerging issues and enhance the clarity and enforceability of contractual agreements. Fostering a collaborative approach that integrates legal, cultural, and international perspectives enables Saudi Arabia to strengthen its legal framework further and promote a conducive environment for commercial transactions.

References

- Abdul Razak, L., & Saupi, M. N. (2017). The concept and application of ḍamān al-milkiyyah (ownership risk) Islamic law of contract perspective. ISRA International Journal of Islamic Finance, 9(2), 148-163.
- Abu Dawud, Sunan Abi Dawud, Hadith no. 3588.

- Ahmad, A. B. H., Ghadas, Z. A. A., Asuhaimi, F. A., & Udin, N. M. (2018). The Principle of Force Majeure in Shariah: A Special Reference to Saudi Contract. Turkish Online Journal of Design Art and Communication, 8, 1097-1106.
- Alabdulqader, L. A. (2018). Contractual justice under English and Shariah law of contract: the case of consumer protection (Doctoral dissertation, Brunel University London).
- Al-Bayhaqi, Sunan al-Kubra, Hadith no. 16367
- Aldahmash, A. N. (2023). The liabilities of company directors in Saudi Arabian law and Islamic law. Journal of University Studies for Inclusive Research, 5(15), 9744-9782.
- Alfaifi, A. (2024). Lost Profit Damages for Breaches of Commercial Contracts: Examining Common Law and Civil Law Approaches to Recovery and Lessons for Saudia Arabia (Doctoral dissertation, University of Essex).
- Aljifri, K., & Kumar Khandelwal, S. (2013). Financial contracts in conventional and Islamic financial institutions: An agency theory perspective. Review of Business & Finance Studies, 4(2), 79-88.
- Almajid, W. (2010). The Legal Enforceability of Contracts Made by Electronic Agents under Islamic Law: A Critical Analysis of the Effectiveness of Legal Reform in Saudi Arabia (Doctoral dissertation, Association for Computing Machinery (ACM)).
- Alotaibi, H. A. (2021). The challenges of executing Islamic criminal law in developing Muslim Countries: An analysis based on Islamic principles and the existing legal system. Cogent Social Sciences, 7(1), 1925413.
- Alrdaan, R. F. M. (2016). The Contractual Obligations, Subsequent Impossibility and Commercial Hardship: A Study of Aspects of the English Doctrine of Frustration and the Use of Force Majeure Clauses with Some Comparison to the Law of Saudi Arabia (Doctoral dissertation, University of Leeds).
- Al-Shamrani, A. S. (2014). Islamic financial contracting forms in Saudi Arabia: Law and practice (Doctoral dissertation).
- Alsubaie A. (2022). 'Saudi Arbitration Code: Improvements and Overcoming the Issues of Enforcing Foreign Awards in the Country as a Signatory State to the New York Convention'. 64(1) International Journal of Law and Management 1
- Atwan, B. A. N. (2023). The Recognition of the One-Person Company in the Kingdom of Saudi Arabia. Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice, 19(3).

- Azad, S. (2019). Saudi Arabia Looks East: Imperatives and Implications. The International Spectator, 54(3), 139-152.
- Bachand, F., & Gélinas, F. (2013). The UNCITRAL model law after twenty-five years: Global perspectives on international commercial arbitration. Juris Publishing, Inc..
- Bechor, G. (2007). The Sanhuri Code, and the Emergence of Modern Arab Civil Law (1932 to 1949). In The Sanhuri Code, and the Emergence of Modern Arab Civil Law (1932 to 1949). Brill.
- Bernard, N. (2021). Taking Air Passenger Rights Seriously: The Case Against the Exclusivity of the Montreal Convention. International Community Law Review, 23(4), 313-343.
- Bhatti, M. (2018). Islamic law and international commercial arbitration. Routledge.
- Caulfield J and Karia C. (2023). 'Key Features of the New Saudi Civil Transactions Law' (Covington & Burling LLP,)
- Civil Transactions Law (2023) (Royal Decree No M/191) (Kingdom of Saudi Arabia)
- Dawwas, A. (2023). Tacit Choice of Law Applicable to International Commercial Contracts: The Hague Principles and Arab Laws Compared. Arab Law Quarterly, 1(aop), 1-28.
- Drahozal, C. R. (2000). Commercial norms, commercial codes, and international commercial arbitration. Vand. J. Transnat'l L., 33, 79.
- Esmaeili, H. (2009). On a slow boat towards the rule of law: The nature of law in the Saudi Arabia legal system. Ariz. J. Int'l & Comp. L., 26, 1.
- Ibn Majah, Sunan Ibn Majah, Hadith no. 3950.
- Kadi, S. (2023). Shaping the Future of Islamic Banking and Finance: a Legal Perspective. International Journal of Islamic Banking and Finance Research, 11(2), 1-19.
- Law of Commercial Court (1931) (the Commercial Code) (Kingdom of Hejaz).
- Mahasneh, N. (2023). Achieving Legal Certainty in Civil Dealings: An Overview of the Saudi Civil Transactions Regulation. Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice, 19(3).
- Masferrer, A., & van Rhee, C. H. R. (2023). Revolutionary Period and Nineteenth Century (1776–1900). In A Companion to Western Legal Tradition (pp. 362-450). Brill Nijhoff.
- Mégret, F. (2012). Is There Ever a 'Right to One's Own Law'? An Exploration of Possible Rights Foundations for Legal Pluralism. Israel Law Review, 45(1), 3-34.

- Mohamed, F. (2014). Limitation of Liabilities–Analysing a balanced approach to Limiting Liabilities in Construction Contracts (Doctoral dissertation, The British University in Dubai).
- Mohammed, N. (1988). Principles of Islamic contract law. Journal of Law and religion, 6(1), 115-130.
- Mohd-Noor, N. S., Mohd. Shafiai, M. H., & Ismail, A. G. (2019). The derivation of Shariah risk in Islamic finance: a theoretical approach. Journal of Islamic Accounting and Business Research, 10(5), 663-678.
- Mousourakis, G. (2013). Legal transplants and legal development: a jurisprudential and comparative law approach. Acta Juridica Hungarica, 54(3), 219-236.
- Saleh, N. (1989). The law governing contracts in Arabia. International & Comparative Law Quarterly, 38(4), 761-787.
- Sassi, N. B. (2023). Moral Damages in the New Saudi Civil Transactions Law: The End of a Controversy. Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice, 19(3).
- Sassi, N. B. (2023). Moral Damages in the New Saudi Civil Transactions Law: The End of a Controversy. Manchester Journal of Transnational Islamic Law & Practice, 19(3).
- Seaman, B. W. (1979). Islamic law and modern government: Saudi Arabia supplements the Shari'a to regulate development. Colum. J. Transnat'l L., 18, 413.
- Sfeir A. et al. (2023). 'The KSA Civil Transactions Law: Impact on key contractual provisions in the context of transactions for the sale and purchase of shares/quota or assets' (Clyde & Co.)
- Spagnolo, L., & Bhatti, M. (2023). Conflicts of interest between Sharia and international sale of goods: Does CISG interest fit with Islamic law? Monash University Law Review, 49(1), 151-196.
- Sturley, M. F. (1991). The history of COGSA and The Hague Rules. J. Mar. L. & Com., 22, 1.
- Thalib, P., Kurniawan, F., & Kholiq, M. N. (2020). The application of quranic interpretation, of Sunnah and ijtihad as the source of islamic law. Rechtidee Jurnal Hukum, 15(2), 193-206.
- The Qur'an, 'The Cow' 2:188 (Translated by M.A.S. Abdel Haleem)
- The Qur'an, 'The Table Spread' 5:1 (Translated by M.A.S. Abdel Haleem)
- The Qur'an, 'The Women' 4:3 (Translated by M.A.S. Abdel Haleem)

- Trumbull, C. P. (2006). Islamic arbitration: A new path for interpreting Islamic legal contracts. Vand. L. Rev., 59, 609.
- Ziaurraman, M. (2017). Tradable and non-tradable rights: Islamic law of contracts perspective.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

IJSR

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

Hyponormality of Toeplitz Operators with Trigonometric Polynomial Symbols

Huwaida Elsiddig Haroun

Department of Mathematics, Faculty of Science, Tabuk University, Branch of Tyimaa, Kingdom of Saudi Arabia

hoiyda2007@gmail.com

Abstract

For a trigonometric polynomial φ of the form $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-M}^{N} a_n\, e^{i\,n\varphi}$ Where a_{-m} and a_N are nonzero. In this paper, we show that the Toeplitz operator T_φ is hyponormal if and only if $m \le N$ and $|a_{-m}| \le |a_N|$

Keywords: Toeplitz Operators, Hypernormality, Trigonometric Polynomial.

1. Introduction

For φ is a trigonometric polynomial $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-M}^{N} a_n\, e^{i\,n\varphi}$, in the present paper we study the hyponormality of T_φ in the cases where φ is a trigonometric polynomial here is to find conditions on the coefficients a_n that are necessary and sufficient for T_φ to be hyponormal.

An elegant and useful theorem of C. Cowen [7] characterizes the hyponormality of Toeplitz operators T_φ on Hardy space $H^2(T)$ of the unit circle $T \subset C$ by properties of the symbol $\varphi \in L^\infty(T)$.

An operator T is said to be hyponnormal if its selfcommutator $\left[T^*, T\right]=T^*T-TT^*$ is positive (semidefinte). A. Brown and P. R. Halmos [3] study the relationship between the symbol $\varphi\in L^\infty$ and the positivity of the selfcommutator $\left[T^*, T\right]$.

2. Theorem (1): For each $\varphi\in L^\infty$ let

$\mathcal{E}(\varphi)=\left\{k\in H^\infty : \|k\|_\infty \le 1 \text{ and } \varphi-k\bar{\varphi}\in H^\infty\right\}$ A Toeplitz operator T_φ is hyponormal if and only if the subset $\mathcal{E}(\varphi)$ of H^∞ is nonempty.

2.1 Remark (1): Let φ be the trigonometric polynomial $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\varphi}$, where $a_N\neq 0$, and let $k\in H^\infty$ satisfies $\varphi-k\bar{\varphi}\in H^\infty$, then k necessarily satisfies

$$k\sum_{n=1}^{N}\bar{a}_n e^{-in\theta}-\sum_{n=1}^{N}a_{-n}e^{-in\theta}\in H^\infty \qquad (1)$$

(i) The computation of Fourier coefficients $\hat{k}(0),\ldots,\hat{k}(N-1)$ of k is: $\hat{k}(n)=c_n$, for n=0,1, …,N-1, Where $c_0, c_1, \ldots, c_{N-1}$ are determined uniquely from the coefficients of φ by the recurrence relation $c_0=\frac{a_{-N}}{\bar{a}_N}$

$$c_n=\left(\bar{a}_N\right)^{-1}\left(a_{-N+n}-\sum_{j=0}^{n-1}C_j\,\overline{a_{N-n+j}}\right), \text{ for n=1, …, N-1} \qquad (2)$$

(ii) Therefore if $k_1, k_2\in\mathcal{E}(\varphi)$, then $c_n=\hat{k}_1(n)=\hat{k}_2(n)$ for all $n=0,1,\ldots,N-1$, and $k_p(z)=\sum_{j=0}^{N-1}c_j Z^j$, the unique (analytic) polynomial of degree less than N satisfying $\varphi-k\bar{\varphi}\in H^\infty$.

(iii) Conversely, if k_p is the polynomial $k_p(z)=\sum_{j=0}^{N-1} c_j z^j$, where $c_0, c_1, \ldots c_{N-1}$ are determined from the recurrence relation (2), then for every integer $n>0$, the Fourier coefficients $\varphi-k\bar{\varphi}(-n)$ of $\varphi-k\bar{\varphi}$ satisfy

$\varphi-k\,\bar{\varphi}(-n)=a_{-n}-\sum_{j=0}^{N-n} c_j\,\overline{a_{n+j}}=\left(a_{-n}-\sum_{j=0}^{N-n-1} c_j\,\overline{a_{n+j}}\right)-c_{N-n}\,\bar{a}_N=0$, Which implies that $\varphi-k_p\bar{\varphi}\in H^2$. But since $\varphi-k_p\bar{\varphi}$ is a polynomial, it follows that $\varphi-k_p\,\bar{\varphi}\in H^\infty$.

2.2 Remark (2): However the relation (2) can always be solved uniquely to produce an analytic polynomial k_p satisfying $\varphi-k_p\,\bar{\varphi}\in H^\infty$, the polynomial k_p need not be contained in the set $\mathcal{E}(\varphi)$, even if $\mathcal{E}(\varphi)$ is known to be nonempty.

2.3 Example: Consider the trigonometric polynomial $\varphi(e^{i\theta})=e^{-i2\theta}+2e^{-i\theta}+e^{i\theta}+2e^{i2\theta}$

Solving the recurrence relation (2) produces the polynomial $k_p(z)=\frac{1}{2}+\frac{3}{4}z$ which has norm $\|k_p\|_\infty=\frac{5}{4}>1$ making k_p ineligible for membership in $\mathcal{E}(\varphi)$.

On the other hand, a straight forward calculation shows that the linear fractional transformation $b(z)=\dfrac{z+\frac{1}{2}}{1+\frac{1}{2}z}$ satisfies $\varphi-b\bar{\varphi}\in H^\infty$, as b maps the unit circle onto itself, b has norm $\|b\|_\infty=1$. Thus $b\in\mathcal{E}(\varphi)$ and so T_φ is hyponormal. And Fourier series of b, namely $b(e^{i\theta})\sim\frac{1}{2}+\frac{3}{4}e^{i\theta}-\frac{3}{2}\sum_{j=2}^{\infty}\left(-\frac{1}{2}\right)^n e^{in\theta}=k_p(e^{i\theta})+h(e^{i\theta})$, Converges uniformly on $(\mathbf{T})$ to b and b is a finite Blaschke product.

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p11 E-ISSN 2755-3418

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

Proof. $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\theta}, a_N \neq 0, c_0, c_1, ..., c_{N-1} = c_o = \frac{a_{-N}}{a_N}$

$$c_n = \left(\bar{a}_N\right)^{-1}\left(a_{-N+N}\sum_{i=n}^{n-1} c_j \bar{a}_{N-n+j}\right), n = 1, ..., N-1$$

$$k_p\left(z\right)=\sum_{j=0}^{N-1} c_j z^j = c_0, c_1 ... c_{N-1},$$

$$a_{-N}e^{-iN\theta} = e^{-iz\theta} \Rightarrow a_{-N} = \frac{e^{-2i\theta}}{e^{-iN\theta}},\ a_N e^{iN\theta} = e^{i2\theta} \Rightarrow a_N = \frac{2e^{i2\theta}}{e^{iN\theta}},\ \bar{a}_N = \frac{e^{-i2\theta}}{e^{-iN\theta}}$$

$$c_0 = \frac{a_{-N}}{\bar{a}_N} = \frac{e^{-i2\theta}}{e^{-iN\theta}} \times \frac{1}{2}\frac{e^{-iN\theta}}{e^{-i2\theta}} = \frac{1}{2},$$

$$c_1 = \left(\bar{a}_N\right)^{-1}\left(a_{-N+1} - c_0 \bar{a}_{N-1}\right)$$

$$a_{-N+1}e^{i(-N+1)\theta} = 2e^{-i\theta} \Rightarrow a_{-N+1} = \frac{2e^{-i\theta}}{e^{i(-N+1)\theta}}$$

$$a_{-N-1}e^{i(-N+1)\theta} = e^{i\theta} \Rightarrow a_{-N-1} = \frac{e^{i\theta}}{e^{i(-N+1)\theta}}$$

$$c_1 = \frac{1}{2}\frac{e^{i2\theta}}{e^{-iN\theta}}\left[\frac{2e^{-i\theta}}{e^{i(-N+1)\theta}} - \frac{1}{2}\frac{e^{-i\theta}}{e^{i(-N+1)\theta}}\right] = \frac{3}{4}z \quad \left(z = e^{i\theta}\right)$$

$k_p = c_0 + c_1 z = \frac{1}{2} + \frac{3}{4}z$. satisfying $\varphi - k_p\bar{\varphi} \in H^{\infty}$, where

$$\varphi\left(e^{i\theta}\right) = e^{-i2\theta} + 2e^{-i\theta} + e^{i\theta} + 2e^{i2\theta}$$

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p11 E-ISSN 2755-3418

3. Main results

3.1 Theorem (2): suppose that φ is a trigonometric polynomial of the from $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-m}^{N} a_n e^{in\theta}$, where a_{-m} and a_N are nonzero. If T_φ is hyponormal, then $m\le N$ and $|a_{-m}|\le|a_N|$.

Proof. Suppose T_φ is hyponormal, then φ is trigonometric polynomial under certain assumption about the conefficients $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-m}^{N} a_n e^{in\theta}$ where $|a_N|\neq 0$, let k salisfies $\varphi-k_p\bar{\varphi}\in H^\infty$ then necessarily salisfies (1), then from (2) $-m\le N$.

$$\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-m}^{N} a_n e^{in\theta}=a_{-m}e^{-im\theta}+a_{-m-1}e^{-i(m+1)\theta}+a_{-m-2}e^{-i(m+2)\theta}+\ldots+a_N e^{iN\theta}a_{-m}$$

Since a_{-m} and a_N are nonzero ,let $c_0,\cdots,c_{N-1}$ be the solution of (2) because $|a_N|\neq 0$, we have $|c_{N-m}|=|a_{-m}|/|a_N|$, then there is a function $k\in\varepsilon(\varphi)$ such that $k(N-m)=c_{N-m}$ thus $1\ge\|k\|_\infty\ge|c_{n-m}|=|a_{-m}|/|a_N|$ which implies that $|a_{-m}|\le|a_N|$.

3.1.1 Proposition: If $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\theta}$, where $a_N\neq 0$, and if $c_0,c_1,\ldots c_{N-1}\in\mathbb{C}$ are obtained from the coefficients of φ by solving the recurrence relation (2) then the Toeplitz operator T_φ is hyponormal when

$$\sum_{j=0}^{N-1}|c_j|\le 1 \qquad (3)$$

Proof. $c_0=\frac{a_{-N}}{\overline{a_N}}$, $c_n=\left(\bar{a}_N\right)^{-1}\left(a_{-N+n}-\sum_{j=0}^{n-1}c_j\overline{a_{N-n+j}}\right)$, $n=1,\ldots,N-1$

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p11 E-ISSN 2755-3418

$\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\theta}$, $k_p(z)=\sum_{j=0}^{N-1} c_j z^j$ satisfies $\varphi-k_p\bar{\varphi}\in H^\infty$ from that $\|k_p\|_\infty \le 1$, then $\|k_p\|_\infty \le \sum_{j=0}^{N-1}|c_j| \le 1$, then $k_p(z)\in\varepsilon(\varphi)$ and so from the Cowen's Theorem T_φ is hyponormal.

3.1.2 Remark (1): If $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\theta}$ where $|a_j| \le |a_N|$, for all $j=2,...,N-1$, then from the recurrence relation (2) we have $\sum_{j=0}^{N-1}|c_j| \le |c_0| + |a_N|^{-2}\sum_{n=1}^{N-1} 2^{n-1}|D_n|$, Where $D_n = \det\begin{pmatrix} a_{-n} & a_{-N} \\ \bar{a}_n & \bar{a}_N \end{pmatrix}$. Therefore if $\sum_{n=1}^{N-1} 2^{n-1}|D_n| + |a_{-N}\, a_N| \le |a_N|^2$, (4) Then by proposition (6), T_φ is hyponormal. Because the left – hand side of (4) depend on $\overline{a_{-N}}$ and a_N and the right – hand side depends on $|a_N|^2$, it follows that T_φ is hyponormal whenever $|a_N|$ is sufficiently large . In particular, the Toeplitz operator with symbol $\varphi+\lambda e^{iN\theta}$ is hyponoarmal whenever $\lambda\in\mathbb{C}$ is such that

$$|\lambda| \ge \sum_{n=1}^{N-1} 2^{n-1}\left(|a_{-n}| + |a_n|\right) + |a_{-N}| + |a_N|$$

Proof. Let $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\theta}$ and $|a_j| \le |a_N|, j=2,...,N-1$ from (2)

$$\frac{|a_{-N}|}{|\bar{a}_N|} + |a_N|^2 \sum_{n=1}^{N-2} 2^{n-1}|D_n|$$

$$|D_n| = \left(a_{-n}\bar{a}_N - a_{-N}\bar{a}_n\right)$$

$$c_0 = \frac{a_{-N}}{\bar{a}_N} \quad \text{(i)}$$

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p11 E-ISSN 2755-3418

$c_1=(\bar{a}_N)^{-1}(a_{-N+1}-c_0a_{N-1})$ (ii) $\rightarrow c_1=(\bar{a}_N)^{-1}\left(a_{-N+1}-\frac{a_{-N}}{\bar{a}_N}a_{N-1}\right)$

$c_2=(\bar{a}_N)^{-1}(a_{-N+2}-c_1a_{N-2+1})$ (iii) $\rightarrow c_2=(\bar{a}_N)^{-1}(a_{-N+2}-c_1\,a_{N-2+1})$

$c_3=(\bar{a}_N)^{-1}(a_{-N+3}-c_2a_{N-3+2})$ (iv) $\rightarrow c_3=(\bar{a}_N)^{-1}(a_{-N+3}-c_2\,a_{N-3+2})$

.

.

.

$c_n=(\bar{a}_N)^{-1}\left(a_{-N+n}-\sum_{j=0}^{n-1}c_ja_{N-n+j}\right)$ (v)

From (v) $\sum_{j=0}^{n-1}|c_j|\leq 1$

3.1.3 Remark (2): If $a_{-N}=\cdots=a_{-2}=0$, then the solution to the recurrence relation (2) is $c_0=\cdots=c_{N-2}=0$ and $c_{N-1}=a_{-1}/\overline{a_N}$, thus the analytic polynomial.

$k_p\in H^\infty$ is $k_p(z)=(a_{-1}|a_N)z^{N-1}$. Therefore the norm of every $k\in H^\infty$ that satisfies $\varphi-k\bar{\varphi}\in H^\infty$ is such that $\|k\|_\infty\geq\left|\frac{a_{-1}}{\bar{a}_n}\right|=\|k_p\|_\infty$.

Therefore, T_φ is hyponormal if and only if $|a_{-1}|\leq|a_N|$.

The following theorem and corollary concern the extremal cases: $|a_{-m}|=|a_N|\neq 0$

Proof. $a_{-N}=\cdots=a_{-2}=0$. then the solution is $c_0=\cdots=c_{N-2}=0$ $c_{N-1}=\frac{a_{-1}}{a_N}$, thus $k_p\in H^\infty=\sum_{j=0}^{N-1}c_j z^j$, $c_0=\frac{a_{-N}}{\bar{a}_N}$ since $c_{N-m}=\left|\frac{a_{-m}}{\bar{a}_N}\right|$ implies that $c_{N-1}=\left|\frac{a_{-1}}{\bar{a}_N}\right|, c_{N-2}=\left|\frac{a_{-N-2}}{\bar{a}_N}\right|$ implies $\sum_{j=0}^{N-2}|c_j|\le 1$ from the proposition (6) and $\|k_p\|_\infty\le\sum_{j=0}^{N-1}|c_j|\le 1$, since ,$1\ge\|k\|_\infty\ge\|c_{N-n}\|$ thus $\|k\|_\infty\ge\left|\frac{a_{-1}}{\bar{a}_N}\right|=\|k_p\|_\infty$.

Therefor, T_φ is hyponormal if and only if $|a_{-1}|\le|a_N|$.

3.2 Theorem (3): There exists a finite Blaschke product $b\in\mathcal{E}(\varphi)$ of degree equal to the rank of $[T_\varphi^*,T_\varphi]$.

3.3 Theorem (4): Suppose that $\varphi(e^{i\theta})=\sum_{n=m}^{N}a_n e^{in\theta}$, where $m\le N$ and $|a_{-m}|\le|a_N|\neq 0$, and let $\mathcal{E}(\varphi)\subset H^\infty$ be the subset of all $k\in H^\infty$ for which $\|k\|_\infty\le 1$ and $\varphi-k\bar{\varphi}\in H^\infty$. The following statements are equivalent.

(a) The Toeplitz operator T_φ is hyponormal.

(b) For all $k=1,...,N-1$, $\det\begin{pmatrix}a_{-(m-k)} & a_{-m}\\ a_{N-m+1} & a_N\end{pmatrix}=0$.

(c) The following equation in $\mathbb{C}^m$ holds:

$$\overline{a_N}\begin{pmatrix} a_{-1} \\ a_{-2} \\ \vdots \\ \vdots \\ a_{-m} \end{pmatrix} = a_{-m}\begin{pmatrix} \overline{a_{N-m+1}} \\ \overline{a_{N-m+2}} \\ \vdots \\ \vdots \\ \overline{a_N} \end{pmatrix} \qquad (5)$$

$(d)\ \varepsilon(\varphi)=\left\{a_{-m}\left(\overline{a_N}\right)^{-1} z^{N-m}\right\}.$

Moreover, if T_φ is hyponormal , then the rank of $\left[T_\varphi^*, T_\varphi\right]$ is $N-m$.

Proof. Let $c_0,\cdots,c_{N-1}$ be the solution to (2) ; because $|a_{-m}|=|a_N|\neq 0$,we have $|c_{N-m}|=1$. Note that if $m<N$, then $c_0=\cdots=c_{N-m-1}=0$. If a function $k\in H^\infty$ satisfies $\varphi-k\bar{\varphi}\in H^\infty$, then the Fourier series expansion of k is

$k=\sum_{j=0}^{N-1} c_j e^{ij\theta}+\sum_{n=N}^{\infty} b_n e^{in\theta}$ for some set of $b_n\in\mathbb{C}$.

From fact $\|k\|_\infty\geq\|k\|_2$ we have $\|k\|_\infty\geq|c_{N-m}|=1$; if for some $j>(N-m)$ or $n\geq N$ there is a nonzero Fourier coefficient c_j or b_n of k, then $\|k\|_\infty\geq\max\left\{\sqrt{|c_{N-m}|^2+|c_j|^2}\ ,\sqrt{|c_{N-m}|^2+|b_n|^2}\right\}>1$.

Thus $\|k\|_\infty=1$ if and only if c_{N-m} is the only nonzero Fourier coefficient of k . Therefore $\mathcal{E}(\varphi)$ can have at most one element : namely $c_{N-m}z^{N-m}$ Hence, statements (a) and (d) are equivalent. Now statement (a) and (b) are equivalene; clearly (b) and (c) are exact same statement. Suppose that T_φ is hyponormal. Then there exists $k\in\mathcal{E}(\varphi)$ and $k(z)=c_{N-m}z^{N-m}$. Hence , for every $k=1,\cdots,m-1$,

$$0=\left|c_{N-m+k}\right|=\left|\frac{1}{\overline{a_N}}\left(a_{-(m-n)}\right)-c_{N-m}\,\overline{a_{N-k}}\right|=\left|\frac{1}{\overline{a_N}}\right|^2\left|\det\begin{pmatrix}\dfrac{a_{-(m-k)}}{a_{(N-k)}} & \dfrac{a_{-m}}{a_N}\end{pmatrix}\right|.$$

Conversely, if $\det\begin{pmatrix}\dfrac{a_{-(m-k)}}{a_{(N-k)}} & \dfrac{a_{-m}}{a_N}\end{pmatrix}=0$ for all $k=1,\cdots,N-1$ then

$$\left|c_{N-m+1}\right|=\left|\frac{1}{\overline{a_N}}\left(a_{-(m-1)}-c_{N-m}\,\overline{a_{N-1}}\right)\right|=\left|\frac{1}{\overline{a}_N}\right|^2\det\begin{pmatrix}a_{-(m-k)} & a_{-m}\\ \overline{a_{(N-1)}} & \overline{a}_N\end{pmatrix}=0.$$

and hence $\left|c_{N-m+2}\right|=\left|\frac{1}{a_N}\left(a_{-(m-2)}-c_{N-m}\,\overline{a_{N-2}}-c_{N-m-1}\,\overline{a_{N-1}}\right)\right|=\left|\frac{1}{\overline{a_N}}\right|^2\det\begin{pmatrix}a_{-(m-2)} & a_{-m}\\ \overline{a_{(N-2)}} & \overline{a_N}\end{pmatrix}=0.$

Inductively, we obtain $c_k=0$ for all k=1,…,N-1 . As $c_0=\cdots=c_{N-m-1}=0$, if $m<N$ and $\left|c_{N-m}\right|=1$, we have, that the analytic polynomial $k_p(z)=\sum_{j=0}^{N-1}$ is of the form $k_p(z)=c_{N-m}z^{N-m}$ and therefore $k_p\in\mathcal{E}(\varphi)$. This completes the proof that statements (i) and (ii) are equivalent.

Lastly, if T_φ is hyponormal, then $\mathcal{E}(\varphi)=\left\{\frac{a_{-m}}{\overline{a}_N}\,z^{N-m}\right\}$. Because the self commentator $\left[T_\varphi^*,T_\varphi\right]$ has finite rank, ([18], theorem 10), there is only one element in $\mathcal{E}(\varphi):b(z)=\frac{a_m}{\overline{a}_N}z^{N-m}$, which is a finite Blaschke product of degree N-m.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

3.4 Corollary: suppose that $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-m}^{N} a_n e^{in\theta}$, where $m\le N$ and $|a_{-m}|=|a_{-N}|\neq 0$ and let $\varepsilon(\varphi)\subset H^{\infty}$ be the subset of all $k\in H^{\infty}$ for which $\|k\|_{\infty}\le 1$ and $\varphi-k\bar{\varphi}\in H^{\infty}$ .the following statements are equivalent :

(a) The Toeplitz operator T_{φ} is hyponormal .

(b) For all $k=1,...,N-1$, $\det\begin{pmatrix} \dfrac{a_{-(m-k)}}{a_{N-m+1}} & \dfrac{a_{-m}}{a_N} \end{pmatrix}=0$.

Proof. Suppose T_{φ} is hyponormal from remark (8) the analytic polynomial (ii) holds for all $k=1,...,N-1$. For backward implication since $|\bar{a}_N|\neq 0$ and $|\bar{a}_{-m}|\neq 0$,

$$\det\begin{pmatrix} \dfrac{a_{-(m-k)}}{a_{(N-k)}} & \dfrac{a_{-m}}{\bar{a}_N} \end{pmatrix}=a_{-(m-k)}\bar{a}_N-a_{-m}\bar{a}_{N-k}=a_{-m+k}\bar{a}_N-a_{-m}a_{N-k}$$

$$=a_{-m+k}\bar{a}_N-a_{-m+k}\bar{a}=0$$

Then from proposition (6) and the remarks (7) and (8) T_{φ} is hyponormal

3.5 Example: T_{φ} is hyponormal with rank-2self commutator rank $\left[T^{*}_{\varphi_2},T_{\varphi_2}\right]=2$, $\varphi_2\left(e^{i\theta}\right)=e^{-i2\theta}+e^{-i\theta}+e^{i3\theta}+e^{i4\theta}$

Prove that T_{φ_2} is hyponormal with rank-2self commutator.

Proof. Let $c_0=c_1=...,c_{N-m-1}=0$, $k:1=1,...,N-1,\det\begin{pmatrix} \dfrac{a_{-(m-n)}}{a_{(N-n)}} & \dfrac{a_{-m}}{\bar{a}_N} \end{pmatrix}=0$, $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-m}^{N} a_n e^{in\theta}$,

$$c_0=\frac{a_{-m}}{\bar{a}_N},\quad c_{-m-1}=\frac{a_{-m-1}}{\bar{a}_N}\quad ,\quad \frac{a_{-m-2}}{\bar{a}_N}=c_{-m-2}...c_{-m-(N-1)}=\frac{a_{-m-(N-1)}}{\bar{a}_N}$$

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p11 E-ISSN 2755-3418

Then $\begin{pmatrix} e^{-i\theta} & e^{-2i\theta} \\ e^{-i3\theta} & e^{-i4\theta} \end{pmatrix} = e^{-5i\theta} - e^{-5i\theta} = 0$

Then T_{φ_2} is hyponormal.

3.6 Example: Applied thereom (10) to show that the Toeplitz operator with symobol

$$\varphi\left(e^{i\theta}\right) = e^{-i5\theta} - e^{-i4\theta} + e^{-i2\theta} + e^{-i\theta} + 2e^{i2\theta} - 2e^{i4\theta} + 2e^{i5\theta}$$

Whose coefficients satisfy the symmetric relation

$$\overline{a_N} \begin{pmatrix} a_{-2} \\ a_{-3} \\ \vdots \\ a_{-N} \end{pmatrix} = a_{-N} \begin{pmatrix} \overline{a}_{-2} \\ \overline{a}_{-3} \\ \vdots \\ \overline{a}_{-N} \end{pmatrix}$$

But for which there is no symmetry involving a_{-1} and a_1 is hyponormal .

Proof. $\varphi\left(e^{i\theta}\right) = \sum_{n=-N}^{N} a_n e^{in\theta}$

$$a_N e^{iN\theta} = 2e^{i5\theta}$$
$$\overline{a}_N = 2e^{-i5\theta} / e^{-iN\theta}$$

$$\overline{a}_1 = 2e^{-i5\theta} / e^{-i\theta}$$
$$\overline{a}_2 = 2e^{-i5\theta} / e^{i2\theta}$$
$$\overline{a}_3 = 2e^{-i5\theta} / e^{-i3\theta}$$

$$a_{-N} e^{-iN\theta} = e^{-i5\theta} \Rightarrow a_{-N} = e^{-i5\theta} / e^{-iN\theta}$$

$$a_{-1} = \frac{e^{-i5\theta}}{e^{i\theta}},\ a_{-2} = \frac{e^{-i5\theta}}{e^{i2\theta}},\ a_{-3} = \frac{e^{-i5\theta}}{e^{i3\theta}}$$

International Journal for Scientific Research, London Vol (3), No (3), 2024
https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p11 E-ISSN 2755-3418

$$2e^{-i5\theta}/e^{-iN\theta}\begin{pmatrix} e^{-i5\theta}/e^{i2\theta} \\ e^{i5\theta}/e^{i3\theta} \\ \vdots \\ e^{-i5\theta}/e^{-iN\theta} \end{pmatrix} = e^{-i5\theta}/e^{-iN\theta}\begin{pmatrix} 2e^{i5\theta}/e^{-i2\theta} \\ 2e^{-i5\theta}/e^{-i3\theta} \\ \vdots \\ 2e^{-i5\theta}/e^{-iN\theta} \end{pmatrix}$$

3.7 Corollary: If $\varphi\left(e^{i\theta}\right)=\sum_{n=-m}^{N} a_n e^{in\theta}$, then T_φ is normal if and only if $m=N$, $|a_{-N}|=|a_N|$ and $\overline{a_N}\begin{pmatrix} a_{-1} \\ a_{-2} \\ \vdots \\ \vdots \\ a_{-N} \end{pmatrix} = a_{-N}\begin{pmatrix} \overline{a_1} \\ \overline{a_2} \\ \vdots \\ \vdots \\ \overline{a_N} \end{pmatrix}$ (6)

Proof. If $m=N$, $|a_{-m}|=|a_N|$, and let $\det\begin{pmatrix} a_{-(m-k)} & a_{-m} \\ \overline{a_{(N-k)}} & \overline{a_N} \end{pmatrix}=0$ for all $k=1,...,N-1$, then by Theorem (11), T_φ is hyponormal and rank $\left[T_\varphi^*, T_\varphi\right]=N-m=o$; that is T_φ normal. Conversely, if T_φ is normal, then by [Brown – Halmos [13]], there are scalars $\alpha,\beta\in\mathbb{C}$ and areal –value $\psi\in L^\infty$ such that $T_\varphi=\alpha T_\psi+\beta 1$. As T_ψ is a hermitian Toeplitz operator , the Fourier coefficients of ψ satisfy $\hat{\psi}(n)=\overline{\hat{\psi}(-n)}$ for all n ; in particular $|\alpha||a_N|=|\hat{\psi}(N)|=|\hat{\psi}(-N)|=|\alpha||a_{-N}|$, Showing that $|a_{-N}|=|a_N|$. Thus, N=m and (16) holds.

3.8 Remark: For trigonometric polynomials φ satisfying the assumptions of theorem (11) the question of whether or not the Toeplitz operator T_φ is hyponormal is completely independent of the values the coefficients $a_0,\cdots,a_{N-m}$ of φ.

References

[1] A. Browen and P.R. Halmos, Algebraic properties of Toeplitz operators, J. Regine. Angew. Math. 213 (1963/1964),89-102.
[2] Cowen C.C., Hyponormality of Toplitz operators. Proc. Amer Math.Soc.103(1988), 809 812.
[3] C. Gu, On operators commuting with Toeplitz operators modulo the finite rank operators, J. Funct. Anal. 215(2004), 178-205. MR2085114 (2005c:47033)
[4] C. Gu, Some algebraic properties of Toeplitz and Hankel operators on polydisk, Arch. Math. 80(2003), 393-405. MR1982839 (2004e:47039)
[5] C. Gu and D. Zheng, The semi-commutator of Toeplitz operators on the bidisk, J. Operator Theory, 38(1997), 173-193. MR1462020 (98g:47022)
[6] Davidson. K R., on operators commuting with Toeplitz operators modulo the compact operators. J. Funct. anal.24(1977)291-302.
[7] GUO K., Essential commutants of analytic Toeplitz algebra and some related problems, Acta Math. Sinica 739(3) (1996), 300 -313 [in Chinese] MR141 3350 (97i:47043).
[8] KUNYU GVO And KAI WANG: on operators which commute with analytic Toeplitz operators modulo the finite rank operators, article electronically published on February 17, 2006.
[9] W. Rudin, New construction of functions holomorphic in the unit ball of C^n, Conference Board of the Mathematical Science Regional Conference Series in Mathematics, 63(1986). MR0840468 (87f:32013)
[10] X. Chen and K. Guo, Analytic Hilbert Modules, Chapman & Hall/CRC Research Notes in Mathematics, 433, 2003. MR1988884 (2004d:47024)
[11] P. R. Hams., A Hilbert Space problem book, Springer, New York, 1984.
[12] T. Nakazi and K. Tahahashi, Hyponormal Toeplitz operators and external problems of Hardy spaces, Trans. Amer.Math.Soc.338(1993), 753-769.

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

المكتبات المدرسية التونسية: خيارات الهيكلة والتنظيم نحو العصرنة

طارق حامدي
محاضر في إدارة الوثائق والمحفوظات، جامعة الشرقية، سلطنة عمان
tarek.hamdi@asu.edu.om

ملخص البحث:

المكتبات ومصادر المعلومات بالمؤسسات التربوية جزء من محيط تربوي متشعّب تشرف عليه الوزارة المكلفة بالتربية أو بالتعليم وتمثيلياتها الجهوية والمحلية. كما أن هذه المكتبات تخضع لتدخل أطراف متعددة من حيث تجميع وتكوين الأرصدة ومصادر المعلومات ومعالجتها وممارسة السلطة الإدارية عليها.

المكتبات المدرسية هي كغيرها من الهياكل الإدارية تستوجب إطار قانوني ينظمها، يضبط مهامها ودورها ويحدد علاقاتها ببقية الهياكل المرتبطة بها وكيفية إدارتها. وتحتاج هذه المكتبات لإطار بشري مختص له من الكفاءة المهنية والطموح ما يمكنه من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقراءة والمطالعة واستغلال ما توفره من مصادر معلوماتية وكل ما يتماشى وحاجيات المؤسسات التربوية المنتمية إليها. كما يجب أن يشرف على انتداب هؤلاء الإطارات وتعيينهم وارتقائهم ونقلهم هياكل إدارية معلومة ومضبوطة تتكون من الأطراف المتدخلة في مجال المكتبات والتوثيق من جهة ومن مختلف المتعاملين مع "المكتبات المدرسية" من جهة أخرى. تحاول هذه الورقة العلمية الإجابة عن: **هل الإطار القانوني والتنظيمي الحالي كاف لتحقّق "المكتبات المدرسية" ما تصبو الوصول إليه في عصرنا الحالي؟**

وتستوجب الإجابة عن هذا السؤال تحديد وتجميع ودراسة الإطار القانوني الحالي المنظم لما يسمى بالمكتبات المدرسية وأدلّة الإجراءات المعتمدة في تسييرها بالإضافة إلى حصر المكتبات الخاضعة لإشراف وزارة التربية التونسية وكيفية تجهيزها وتخصيص اعتماداتها وتبيان طرق توزيع الموارد البشرية بها وإدارة مسارهم المهني ومتابعة تنفيذهم لمهامهم.

ويخصص الجزء الثاني من الورقة لتقديم بعض الحلول الهيكلية والتنظيمية والإجرائية الممكنة للإشراف الإداري والفني على مجال المكتبات والتوثيق بوزارة التربية ولصياغة برنامج أو مخطط لمساعدة المكتبات المدرسية على مواكبة التكنولوجيا والمساعدة الفعالة في النهوض بالمنظومة التربية والتحسين من النتائج المدرسية والمعرفية لزوارها مما يبوؤها مكانة مركزية في الحياة المدرسية للتلاميذ وللإطار التربوي. ونعتمد في صياغة هذه الحلول، أساسا، على المرجعيات النظرية والمهنية ومقارنة مجال

المكتبات والتوثيق بمجالات مشابهة أو متقاربة وعلى تجارب دول تتبوء المكتبات المدرسية بها مكانة هامة وتلعب دورا أساسي في الحياة المدرسية للمتعلمين وللمعلمين.

لتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث باعتباره يتميز بالواقعية ودراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع مما يتماشى وهذا البحث الذي يتطرق إلى دراسة هيكلة وإدارة "المكتبات المدرسية" في تونس بالاعتماد على النصوص القانونية والترتيبية والإجرائية المتعلقة بها إضافة للمواصفات والمرجعيات المهنية في ذات المجال.

الكلمات المفاتيح: المكتبات بالمؤسسات التربوية، هيكلة المكتبات المدرسية، الإطار القانوني، التنظيم الإداري، تونس.

Tunisian School Libraries: Structuring and Organizing Options Towards Modernity

Tarek Hamdi
Lecturer, Department of Documents and Archives, Al Sharqiya University, Sultanate of Oman
tarek.hamdi@asu.edu.om

Abstract

School Libraries and information centers are part of a complex educational environment supervised by the Ministry of National Education and its regional and local representations. These libraries are also subject to the intervention of multiple actors in terms of collection, documentary funds, processing and exercise of administrative authority over them.

School libraries require a legal framework that regulates them, regulates their tasks and roles, and determines their relationships with other associated structures ... These libraries need librarians equipped with professional competence and ambition to enable them to implement strategies and programs related to reading and to exploit information resources. The recruitment, appointment, promotion and transfer of these librarians must also be supervised by a known and controlled administrative structure made up of stakeholders in the field of libraries and documentation on the one hand and

the various people dealing with school's libraries on the second hand. This paper attempts to answer: is the current legal and regulatory framework sufficient for school libraries to achieve what they aspire to be in our current era?

Answering to this question requires identifying, developing and studying the current legal framework governing school libraries and the guides to the procedures adopted for their management, in addition to the list of libraries subject to the supervision of the Tunisian Ministry of Education. Also, how to equip them, award their accreditations...

The second part of the article is devoted to the presentation of some possible structural, organizational and procedural solutions for the administrative and technical supervision of the area of libraries and documentation and the formulation of a program or of a plan to help the school libraries keeping pace with technology and be an effective support for the progress of the education system and the improvement of the academic and cognitive results of its visitors, which gives them a central place in school life. To formulate these solutions, we rely mainly on theoretical and professional references, comparing the field of libraries and documentation with similar or close fields, and on the experiences of countries where school libraries occupy an important place and play a role essential in the school life of students and teachers.

To achieve the objectives, we relied on the descriptive and analytical approach because it is characterized by realism which is in line with this study which deals with the analysis of the structure and management of school libraries in Tunisia.

Keywords: School Libraries, Restructuring, Legal Framework, Organization, Tunisia.

المقدمة

إن المكتبات ومصادر المعلومات بالمؤسسات التربوية هي جزء من محيط تربوي متشعّب تشرف عليه مركزيا الوزارة المكلفة بالتربية أو بالتعليم وجهويا من خلال تمثيلياتها الجهوية والمحلية كالمندوبيات الجهوية للتربية والمراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر والمؤسسات التربوية إلخ... كما أن هذه المكتبات تخضع لتدخل أطراف متعددة من حيث تحديد دورها ومهامها وأنشطتها وتجهيزها وممارسة السلطة الإدارية عليها.

إن المكتبات المدرسية كغيرها من التقسيمات الإدارية تستوجب إطار قانوني ينظمها، يضبط مهامها ودورها ويحدد علاقاتها ببقية الهياكل المرتبطة بها وكيفية إدارتها. وتحتاج هذه المكتبات لإطار بشري مختص له من الكفاءة المهنية والطموح ما يمكّنه من تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المتعلقة بالقراءة والمطالعة واستغلال ما توفره من مصادر معلوماتية لتنمية قدرات التلاميذ على التعلم الذاتي. كما يجب أن يشرف على انتداب هؤلاء الإطارات وتعيينهم وارتقائهم ونقلهم هياكل إدارية معلومة تتكون من الأطراف المتدخلة في مجال المكتبات والتوثيق من جهة ومن مختلف المتعاملين مع "المكتبات المدرسية" من جهة أخرى.

في هذه الورقة العلمية سنحاول الإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

هل الإطار القانوني والتنظيم الإداري الحالي للمكتبات المتواجدة بالمؤسسات التربوية التونسية كاف لأن تحقّق ما تصبو الوصول إليه في عصرنا الحالي؟

وتستوجب الإجابة عن هذا التساؤل تحديد وتجميع ودراسة:

- المواصفات والتوصيات وغيرها من الوثائق المرجعية المتعلقة بالمكتبات المدرسية؛
- الإطار القانوني والإداري الحالي المنظم لقطاع التربية بصفة عامة وللحياة المدرسية بصفة خاصة وذلك من خلال النصوص القانونية والترتيبية كالقانون التوجيهي المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي[1] ومختلف الأوامر الحكومية المتعلقة بالتنظيم الهيكلي لوزارة التربية ولهياكلها المركزية والجهوية؛
- دليل أو أدلّة الإجراءات المعتمدة في تسيير "المكتبات المدرسية" إن وجد؛
- حصر المكتبات الخاضعة لإشراف وزارة التربية وكيفية إدارتها وتبيان طرق توزيع الموارد البشرية بها من المختصين وإدارة مسارهم المهني ومتابعة تنفيذهم لمهامهم.

[1] القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 والمتعلق بالتربية والتعليم المدرسي.

وينقسم هذه البحث إلى ثلاث أجزاء. نتناول في الجزء الأول منها تعريف المكتبات المدرسية ودراسة العناصر الأساسية المكونة للأسس والمبادئ والشروط التي يجب أن تتوفر فيها أو تتميز بها. أمّا الجزء الثاني فيتعلق بتجميع النصوص القانونية والتشريعية والوثائق الإدارية في مجال التربية واستقراء مضامينها ودراستها اعتمادا على الإحصائيات الرسمية المتعلقة بالمجال التربوي. وفي الجزء الأخير سنحاول تقديم بعض الحلول الهيكلية والتنظيمية والإجرائية الممكنة للإشراف الإداري والفني على مجال المكتبات والتوثيق بوزارة التربية التونسية. وفي صياغة هذه الحلول، تم الاعتماد على المرجعيات النظرية والمهنية ومقارنة مجال المكتبات والتوثيق بمجالات مشابهة أو متقاربة وعلى تجارب دول تتبوء المكتبات المدرسية بها مكانة هامة وتلعب دورا أساسي في الحياة المدرسية للمتعلمين وللمعلمين كفرنسا وسويسرا.

ارتكزت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي الذي يتناسب مع موضوع البحث باعتباره يتميز بالواقعية ودراسة الظاهرة كما هي موجودة في الواقع بما يتماشى وهذا البحث الذي يتطرق إلى دراسة هيكلة وإدارة "المكتبات المدرسية" بوزارة التربية التونسية بالاعتماد على النصوص القانونية والترتيبية والإجرائية المتعلقة بها إضافة للمواصفات والمرجعيات المهنية في ذات المجال.

1. المكتبات المدرسية من خلال المواصفات والمراجع المهنية

يشار عادة إلى مركز المعلومات أو المكان المخصصة للاطلاع على الكتب وغيرها من مصادر المعلومات بالمؤسسات التربوية بـ"المكتبة" أو "مركز مصادر التعلّم" أو "المكتبة المدرسية". وقد عرف الاتحاد الدولي لرابطات المكتبات وأمناء المكتبات "الإفلا" المكتبات المدرسية بكونها فضاء مدرسي للتعلم المادي والرقمي حيث القراءة والتساؤل والبحث والتفكير والخيال والإبداع من صميم تمشي التلاميذ من المعلومة إلى المعرفة وبهدف التنمية الذاتية والاجتماعية والثقافية [2].

لقد تناولت عديد من الجمعيات المهنية والهياكل الوطنية والدولية بالدرس دور المكتبات المدرسية ومهامها والخصائص التي ينبغي توفرها أو تحققها حتى تكون عامل تأثير إيجابي وعنصر فعّال في مجال التعلّم الذاتي. وفي هذه الورقة العلمية اعتمدنا على العديد من الأعمال المرجعية في مجال المكتبات المدرسية نذكر منها على سبيل المثال:

- مواصفات للمكتبات المدرسية عن جمعية المكتبات السويسرية[3]؛
- معا من أجل مدرسة الثقة عن وزارة التعليم الفرنسية 2019/2018 [4]؛

[2] IFLA. Recommandations de l'IFLA pour la bibliothèque scolaire.2015, p.17
[3] Bibliosuisse. Normes pour bibliothèques scolaires, 3eme éd., 2014
[4] Ministère de l'éducation national (France). Ensemble pour l'école de la confiance, 2018

- مواصفات الإيفلا/اليونسكو للمكتبات المدرسية [5] ؛
- توصيات الإيفلا حول المكتبات المدرسية [6] .

أدّت دراستنا للنقاط الواردة بمختلف المؤلفات التي اعتمدناها إلى استخراج ما هو مرتبط أساسا بهيكلة مجال المكتبات والتوثيق في المحيط المدرسي وأهدافه ويتمثل أساسا في:

(1) المبادئ الأساسية للمكتبات المدرسية:

- المكتبة المدرسية هي جزء أساسي من المؤسسة التربوية؛
- المكتبة المدرسية هي دعامة للمؤسسة التربوية في تحقيق مهامها التعليمية والتربوية؛
- كل مؤسسة تربوية يجب أن توفر لتلاميذها خدمة النفاذ المجاني إلى المكتبة. وقد تكون المكتبة خاصة بالمؤسسة التربوية أو تتعلق بالمكتبة العمومية؛
- المكتبة المدرسية هي مزود خدمات للتلاميذ ولإطار التدريس سواء تعلق الأمر بالحصول على المعلومات أو التعلم أو بالرغبة في القراءة؛
- توفر المكتبات المدرسية الكتب والمصادر الإلكترونية وكل أنواع الوثائق بهدف تشجيع القدرة الذاتية للتلاميذ وتطوير مهاراتهم المعلوماتية؛
- إضافة لفضاءات العمل وحفظ الوثائق، يجب على المكتبات المدرسية أن تهيأ البنية التحتية المناسبة للتعلم بشكل رسمي أو غير رسمي، فردي أو جماعي أو في إطار قسم كامل؛
- توجد المكتبة المدرسية بمركز المؤسسة التربوية.

(2) خصائص المكتبات المدرسية:

- تحتوي وجوبا على مختص في المكتبات متحصل على تكوين معترف به ويتمتع بمعارف ومهارات بيداغوجية وتعلّمية؛
- تقدم مجموعات وثائقية محددة وفق المستفيدين وذلك على أوعية متعددة وبجودة عالية تمكن من دعم البرامج الرسمية وغير الرسمية للمؤسسة التربوية؛
- لها سياسة معلنة ومشروع للتوسع وللتطور بصفة دائمة.

إن وجود هذه العناصر يعتبر ضروري لإطلاق صفة الـ"مكتبة المدرسية" على أي وحدة إدارية تعتزم تقديم خدمات معلوماتية بالوسط المدرسي. وبالتالي فإنه لا يستقيم، بالرجوع إليها، استعمال هذا

5 Fédération Internationale Des Associations Et Institutions De Bibliothèques (IFLA) / Organisation Des Nations Unies Pour L'éducation, La Science Et La Culture (UNESCO). Normes IFLA/UNESCO pour les bibliothèques scolaires, 2004

6 Fédération Internationale des Associations et Institutions de Bibliothèques, 2015. Recommandations de l'IFLA pour la bibliothèque scolaire, 2ème éd.

المصطلح للإشارة على أي محل أو قاعة مدرسية تحتوي مجموعة من الكتب ما لم يتوفر على المكونات الثلاث السابقة.

وللمكتبة المدرسية عدّة أدوار أو مهام فهي تعتبر مركز للتعلم يوفر برنامج حيوي مدمج ضمن محتوى المسار المدرسي للتلاميذ.

(3) الجوانب القانونية والإدارية والتطبيقية:

- يجب أن تدار المكتبات المدرسية في إطار استراتيجية واضحة المعالم تعترف بها كمصدر أساسي ومحوري للقراءة والبحث المعلوماتي.
- المكتبات المدرسية تحدد مع الهياكل المشرفة عليها أهدافها؛
- سلطة الإشراف تعد الإطار القانونية وتخصص الموارد المالية وتقدم المعونة الفنية؛
- الهياكل المهنية تشجيع التكوين الأساسي والتكوين المستمر بالمحيط المدرسي وينصحون بإدارة منسجمة للمكتبات سواء تعلق الأمر بتهيأتها، بنشاطها أو بتطبيق المواصفات؛
- سياسة إدارة المكتبات يجب أن تعد في إطار شامل يأخذ بعين الاعتبار حاجيات المؤسسة التربوية؛
- يجب أن تعد هذه السياسة من قبل المختص في المكتبات المدرسية بالتعاون مع المدرسين وأعوان الإطار الإداري (مدير، ناظر، متفقد، مرشد ...).

ينص الإفلا على عدة نماذج للعلاقات الممكنة بين المكتبة المدرسية والهياكل المسؤولة عنها غير أنه يخص بالذكر العلاقات التي تكون فيها المسؤولية عن المكتبة المدرسية كاملة أو جزئية للجهات المشرفة عليها أي عدم ترك مجال للاستقلالية التامة عن الهياكل التي تنتمي إليها. وتأكد الإفلا على ضرورة عرض المشروع الأولي لسياسة إدارة المكتبة المدرسية على نطاق واسع ضمن الشبكة التربوية وأن تصاحب ذلك سلسلة واسعة من النقاشات قبل اعتمادها.

2. واقع إدارة المكتبات بوزارة التربية: الإطار القانوني والتسيير

(1) الإطار القانوني والإداري للمكتبات بوزارة التربية

تشتمل المدونة القانونية والترتيبية لوزارة التربية على قائمة طويلة للنصوص وتنقيحاتها (الملحق عدد 3). ويمكن تقسيم النصوص التي تحتوي على فصول تتعلق بصفة مباشرة أو غير مباشرة مع مجال المكتبات والتوثيق إلى صنفين. يشمل الصنف الأول النصوص المتعلقة بتنظيم مجال التربية والتعليم المدرسي والحياة المدرسية أمّا الثاني فيجمع النصوص المتعلقة بهيكلة وزارة التربية والهياكل الخاضعة لإشرافها وتلك الضابطة لمشمولات كل منها.

أ- المكتبات والحياة المدرسية

يقر الفصل الأول من الأمر المتعلق بالحياة المدرسية[7] بأن الحياة المدرسية امتداد للتعلمات في الفصول وتتمثل في ما يتعاطاه التلاميذ من أنشطة تربوية وثقافية وفي ما يسدى لهم من خدمات في انسجام مع رسالة التربية ووظائف المدرسة. كما يعدد، في فصله الثاني، قواعد الحياة المدرسية ويذكر منها "الانسجام والتلاؤم بين محتويات التعلّم ومناهجه وبين الأنشطة المكمّلة له،

مع توظيف مختلف الأنشطة في أغراض تربوية". فيتنامى الشعور، لدى متتبع الفصول، بأن يجد للمكتبة الحظ الأوفر والحضور البارز في أنشطة المرافقة المدرسية باعتبارها امتداد للتعلّمات وفي وتكاملا معها غير أنه لا يظفر بذكرها إلّا كمجرد مثال عن فضاءات الموارد تماما كما فضاء الإنترنت وفضاء المراجعة وغيرها من الفضاءات وفق تعبير الفصل السابع من الأمر المذكور سابقا.

إن التأمل في النصوص القانونية والترتيبية المتعلقة بالحياة المدرسية يلاحظ بوضوح عدم إيلاء المكتبات المدرسية المكانة التي تعكس دورها وما يمكن أن تقدمه لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للتربية فعدديا لم يقع استعمال هذا المصطلح إلا مرة واحدة كمثال على أنواع فضاءات الموارد[8]. أمّا للدلالة على الهياكل والفضاءات التي توفر الوثائق والمعلومات بصفة عامة فقد وردت في عدّة مناسبات تحت مسميات مختلفة كال "مكتبة" و"مركز التوثيق" و"التوثيق والإعلام" مما يعكس تداخل المفاهيم والمصطلحات وعدم انسجام المشرع في التعامل مع هذا المجال. وفي نفس التمشي للقراءة الظاهرية الكميّة للنصوص القانونية ورمزية مضامينها نشير إلى أن المشرع التونسي لم يذكر المكتبة في القانون التوجيهي للتربية والتعليم المدرسي إلا مرة واحدة[9] وكان ذلك في إطار ما يمكن أن توفره من رسوم ومداخيل للمؤسسة التربوية. فهذا القانون التوجيهي والذي حدّد في فصله الثاني أن التلميذ هو محور العملية التربوية وأن المدرسة تعمل على ضمان تنمية قدرات التلاميذ على التعلّم الذاتي وإتقان اللغة العربية وحذق لغتين أجنبيتين واستعمال التكنولوجيا لم يدرج ضرورة العناية بمصادر التعلم لا شكلا من خلال الجوانب المعمارية ومسببات الراحة النفسية عند دخولها ولا مضمونا من خلال الحرص على إثراء محتوياتها وتخصيص جزء من ميزانية المؤسسة أو الهياكل المشرفة عليها لتطوير رصيدها والأنشطة التي تنظمها. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النقطة تتعارض وتوصيات المرجعيات الدولية، المعتمدة في هذه الورقة البحثية، والتي تنص من ضمن واجبات المؤسسة التربوية توفير فرصة النفاذ مجانا للمكتبة.

أمّا النص المنبثق عن القانون التوجيهي سابق الذكر والمتعلق بالحياة المدرسية فقد حدد أنها تتمثل في ما يتعاطاه التلاميذ من أنشطة تربوية وغيرها وأن كل الأنشطة تعتبر امتداد للتعلمات التي يتلقاها التلميذ

[7] أمر عدد 2437 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 والمتعلق بتنظيم الحياة المدرسية
[8] أمر عدد 2437 لسنة 2004 المتعلق بتنظيم الحياة المدرسية
[9] القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم الأساسي. لفصل 36.

في الفصل وفي تكامل معها. وأن من بينها الأنشطة التي تقدمها المؤسسات التربوية يوجد صنف يسمى أنشطة المرافقة المدرسية ويندرج ضمنها تدريب التلاميذ على استثمار ما توفره المكتبات ومراكز التوثيق من موارد ومراجع. لقد كان يوحي هذا التسلسل في الأفكار بوجود نقطة مضيئة في أحد فصول أو فقرات هذا المستند القانوني تثبت لنا تفطن وزارة التربية والمشرع التونسي عموما إلى أهمية دور المكتبات المدرسية وضرورة التنصيص على إدراجها ضمن المراتب الأولى لقائمة الأنشطة المرافقة والإلزامية صياغة استراتيجية لتطورها وتوفير مقومات نجاح برامجها غير أن النص قد انتهى بذكرها كمثال عن فضاءات الموارد ونزع عنها الصفة الجامعة والحاضنة لكل فضاءات المراجعة والمطالعة والنفاذ للمصادر الإلكترونية. لقد حاولنا جاهدين معرفة أسباب التمييز بين فضاء الإنترنت وفضاء المطالعة غير أننا لم نجد بين طيات النصوص الحكمة في ذلك.

على الرغم من أهمية النصوص القانونية التي عادة ما تعكس التوجهات والتصورات والاختيارات الإستراتيجية العامة فقد ترد بها بعض الهنات والنقائص خاصة وأن أغلبها تعود ركائزه إلى فترة لم تتسم بالتشاركية في بلورة الرؤى. ونأمل أن يكون للمكتبات الراجعة بالنظر لوزارة التربية حضور مادي أفضل مما سُطّر لها من أدوار بقلم المشرع.

ب- المكتبات في الهياكل التنظيمية

إضافة إلى النصوص سابقة الذكر فإن النصوص المتعلقة بمهام وهيكلة المؤسسات الراجعة بالنظر لوزارة التربية تعتبر أيضا من النصوص المرجعية في تجسيدا لتوجهاتها ولتركيز محاور اهتمامها وذلك سواء من خلال تواجد التقسيمات الإدارية في حد ذاتها أومن خلال حجم هذه التقسيمات (خلية، وحدة، قسم، إدارة فرعية، ... إدارة عامة). مركزيا، يوجد تقسيم إداري بحجم إدارة فرعية تسمى الإدارة الفرعية للتوثيق تحتوي على قسمين أحدهما مصلحة التصرف في الوثائق والثاني مصلحة المكتبة. وعادة ما يرفق ذكر التقسيمات الإدارية بالمهام والمشمولات المسندة لكل تقسيم غير أن الأمر المتعلق بتنظيم وزارة التربية[10] قد حدد مشمولات كل من الإدارة الفرعية للتنظيم والأساليب والإدارة الفرعية للأرشيف وصمت عن تنصيص مشمولات الإدارة الفرعية للتوثيق مما يساهم في عدم وضوح المهام الموكولة لها وصلاحياتها في ما يتعلق بالإشراف على مجال المكتبات والتوثيق في كل الهياكل الراجعة لوزارة التربية وبالتالي غياب العلاقة الهرمية بين مؤسسات السلطة المركزية وتمثيلياتها الجهوية والمحلية.

[10] أمر عدد 3779 لسنة 2009 مؤرخ في 21 ديسمبر 2009 يتعلق بتنظيم وزارة التربية والتكوين

المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر من الهياكل الخاضعة لإشراف وزارة التربية وتعنى بمجال التكوين المستمر لرجال التعليم وإعداد البحوث البيداغوجية الرامية لتطوير التعليم. ويحتوي كل من هذه المراكز على مكتبة يشرف عليها أحد المختصين في المكتبات والتوثيق تماشيا والأمر عدد 2548 لسنة 2003 المتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر. ويعتبر الفصل الثالث عشر من هذا الأمر أحد أهم النقاط المضيئة في مختلف النصوص الصادرة عن وزارة التربية في ما يتعلق بمجال المكتبات والتوثيق إذ ينص صراحة على دور وحدة التوثيق والإعلام كما يحدد في الفقرة الثانية منه أن من يتولى تسيير هذه الوحدة هو موثق أي من المختصين في المكتبات والتوثيق.

أمّا في المندوبيات الجهوية للتربية فقد أحدث سنة 2007 مصلحة للتوثيق[11] ملحقة بإدارة المصالح المشتركة سرعان ما حذفت في أول تحيين للنص سنة 2010[12] دون أن يقع تسمية أي مختص لتسييرها. ويعتبر هذا نوعا من التردد اللخبطة في التعامل مع مجال المكتبات والتوثيق ومجال التصرف في الوثائق والأرشيف على الحد السواء نظرا لكون هذه المصلحة أنشأت للإشراف على المجالين معا على المستوى الجهوي.

يستخلص من كل ما سبق في هذا العنصر بأن النصوص القانونية الصادرة في شأن الحياة المدرسية وهيكلة المؤسسات التي تشرف عليها وزارة التربية لم تعطي لمجال المكتبات المكانة التي تعكس أهميتها ومحورية دورها في العملية التربوية وفي تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي أقرتها وزارة التربية (الملحق عدد1). ونذكر من جملة برامج هذه الوزارة ما ورد بالمخطط القطاعي التربوي 2020/2016 والتي تهدف إلى الرفع من نسبة تلاميذ البكالوريا المتحصلين على المعدّل فما فوق في مادّتي العربية والفرنسية على التوالي من 46% و16.44% سنة 2018 إلى 55% و30% في سنة 2020 [13] متسائلين عن السبل والوسائل التي تعتمدها الوزارة في ضل غياب نصوص وهياكل واضحة تمكن من مساعدة التلاميذ في اكتساب مهارات التعلم الذاتي وتطوير مكتسباتهم خارج الفصول الدراسية.

وقد نفترض أن المدونة التشريعية المذكورة سابقا كافية لتحقّق المكتبات الراجعة بالنظر لمختلف هياكل وزارة التربية، مركزيا وجهويا ومحليا، الدور المطلوب منها، فإننا نقر بضرورة الاطلاع على واقع المكتبات المدرسية واحتمال وجود وضع مغاير لما وقع استقرائه سابقا. وتبعا لذلك فإننا في العنصر

[11] أمر عدد 463 لسنة 2007 مؤرخ في 6 مارس يتعلق بضبط تنظيم ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية والتكوين
[12] أمر عدد 2205 لسنة 2010 مؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتعلق بإحداث المندوبيات الجهوية للتربية وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشمولاتها وطرق تسييرها
[13] وزارة المالية، ميزانية الدولة لسنة 2019: الباب الخامس والعشرون – وزارة التربية

التالي سنحاول دراسة واقع المكتبات المدرسية، من خلال إحصائيات وزارة التربية، وتبيان مدى تطابق واقعها مع ما نصت عليه المواصفات والمرجعيات المهنية المعتمدة في هذه الدراسة.

(2) واقع المكتبات من خلال الأرقام الإحصائية والحياة المهنية للمختصين

تصدر وزارة التربية سنويا إحصائيات مفصلة تتعلق بكل ما يرتبط بالمجال التربوي إداريا وبيداغوجيا. في هذه الدراسة اعتمدنا على إحصائيات وزارة التربية للخمس سنوات الأخيرة كما استعملنا الجزء المتعلق بوزارة التربية من ميزانية الدولة للسنوات الثلاث الأخيرة. وبالتالي فإن الأرقام المعتمدة في هذا العمل تشمل السنوات الممتدة من 2014 إلى حدود 2019.

تزعم وزارة التربية أن من أهدافها الاستراتيجية ضمن المخطط القطاعي التربوي 2020/2016 هو "ضمان جودة المنظومة التربوية من خلال تحسين مكتسبات التلاميذ وإعطاء أهمية كبرى للوظيفة التربوية للمدرسة ودفع الحياة المدرسية ... [14]". وعلى غرار الأهداف المتعلقة بالمرحلة الابتدائية، فإن البرنامج الثاني لميزانية وزارة التربية لسنة 2019 والمتعلق بالمرحلة الإعدادية والثانوية يهدف إلى تحسين مكتسبات التلاميذ وخاصة في المواد الأدبية من خلال عزمه على بلوغ نسبة 50% من تلاميذ الباكالوريا المتحصلين على المعدل فما فوق في اللغة العربية سنة 2019 بعد أن كانت حوالي 46% السنة الماضية وإلى الترفيع في نسبة تلاميذ البكالوريا المتحصلين على المعدل فما فوق في اللغة الفرنسية لـ 20% بعد أن كانت أقل من 17% سنة 2018.

في الجزء الموالي سنحاول دراسة مكانة المكتبات المدرسية اعتمادا على توزيع المؤسسات التربوية حسب مراحل الدراسة واستخراج ما تحتويه من أرقام تتعلق بها كما سنحاول استقراء ما يمكن أن يستنتج من هذه الأرقام.

أ- المرحلة الابتدائية

تصرح وزارة التربية بأن من أهداف البرنامج الأول المتعلق بالمرحلة الابتدائية للسنة المالية 2019 هو تحسين مكتسبات التلاميذ وذلك من خلال الترفيع بأكثر من 1% في نسبة التلاميذ المتحصلين على أكثر من المعدل في اللغة العربية بامتحان السنة السادسة مقارنة بسنة 2018 وبأكثر من 10% من نسبة التلاميذ المتحصلين على أكثر من المعدل في اللغة الفرنسية مقارنة بسنة 2017 غير أنها لم تشر البتة إلا إي جهود تتعلق بالقراءة أو بأي دور للمكتبات بالفضاءات المدرسية. كما تذكر وزارة التربية بأن نسبة التلاميذ المشاركين في الأنشطة الثقافية قد ارتفعت من 15% سنة 2017 إلى 20% سنة 2018 ومن

[14] ميزانية وزارة التربية 2019 ص 24

المتوقع بلوغها 25% سنة 2019 غير أن طبيعة هذه الأنشطة لم تذكر ولم نتبين إن كان للمطالعة نصيب منها.

بالجمهورية التونسية 11676003 تلميذ، يشرف على تعليمهم 64560 مدرسة ومدرس موزعون على 4589 مدرسة ابتدائية [15] تحتوي على 168 قاعة للمراجعة و264 محل خاص بالمكتبة تضمّ مجمّعةً 3745 كتاب[16]. ظاهريا، هذه الأرقام تشير إلى أن 5.75% من المدارس الابتدائية تحتوي مكتبة. غير أن وجود محل مخصص للمكتبة لا يعني ضرورة وجودها فعليا. أمّا إذا سلمنا بأن كل المحلات المخصصة للمكتبة هي فعلا مستغلة في نفس النشاط فإن هذه الأرقام تعني توفر ما معدله 0.82 كتاب بكل مدرسة وحوالي 0.00032 كتاب لكل تلميذ. وتعتبر هذه الأرقام ضعيفة جدا خاصة إذا ما قارناها بما تنص عليه الإفلا واليونسكو أي 10 كتب لكل تلميذ وبحد أدنى لا يقل عن 2500 كتاب بكل مكتبة.

وبالتالي فإن الاستنتاج الأبرز يتمثل في غياب المكتبة المدرسية في أكثر من 96% من المدارس التونسية.

ولعل الأرقام المتعلقة بالمرحلة الابتدائية لا تعني الكثير بالنسبة لإطار التدريس وللأولياء باعتبار أن التلاميذ لا يزالون في مرحلة تطوير مهاراتهم في القراءة والكتابة واعتبارا لكون تركيز مكتبات بها سيكون له تكلفة مالية كبيرة. غير أن الأمر بالمرحلة الإعدادية والثانوية قد يكون مغايرا وأن المكتبات المدرسية أكثر انتشارا بها (الملحق عدد 2).

ب- المرحلة الإعدادية والثانوية

تشمل شبكة المدارس الإعدادية والمعاهد التونسية 1508 مؤسسة تضم 911208 تلميذ و 79006 أستاذ وبواقع 982 مكتبة مدرسية أي بنسبة تقدّر بـ 65.12%. يفتقر جلها لمختص في المكتبات (انظر العنصر الموالي) ولو افترضنا إمكانية تعيينهم جميعا بالمؤسسات التربوية لما تجاوزت النسبة 6.1 % من مجموع المكتبات المدرسية و 4% من مجموع المؤسسات التربوية في كل الحالات. وما يثير الحيرة ويزيد من الشكوك حول جدية وزارة التربية في إيلاء المكتبات العناية الكافية هو التطور المضطرب والسير في الاتجاه السلبي في السنوات الأخيرة في عدد المكتبات المدرسية كما هو مبين في الرسم التالي:

[15] وزارة المالية، ميزانية الدولة لسنة 2019: الباب الخامس والعشرون – وزارة التربية
[16] وزارة التربية، الإحصائيات التربوية 2018/2017

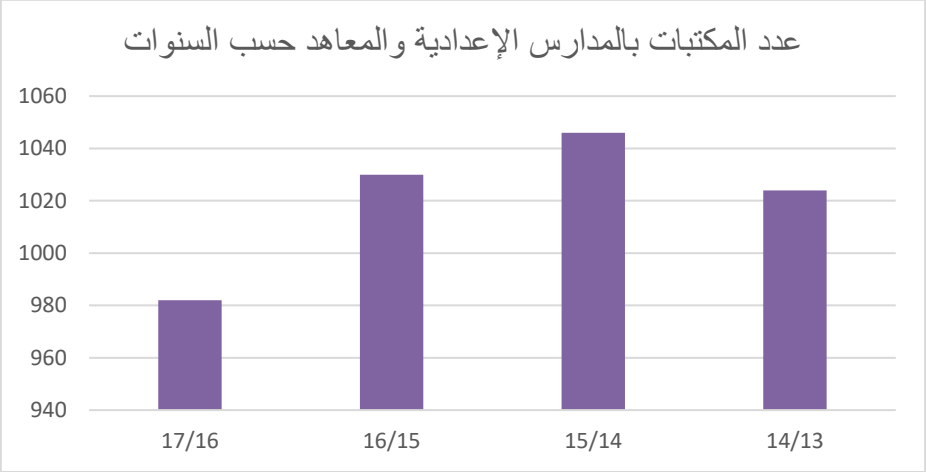

كما تشير الإحصائيات المدرسية إلى تعدد الفضاءات المتعلقة بالأنشطة المكمّلة للتعلمات بالفصول والمتداخلة في مجال القراءة والنفاذ لمصادر المعلومات. وتتمثل هذه الفضاءات في قاعات للمراجعة، وأخرى للمطالعة، وغيرها للموارد والإعلام. في الجدول التالي تطور لهذه الفضاءات مقارنة بالمكتبات المدرسية:

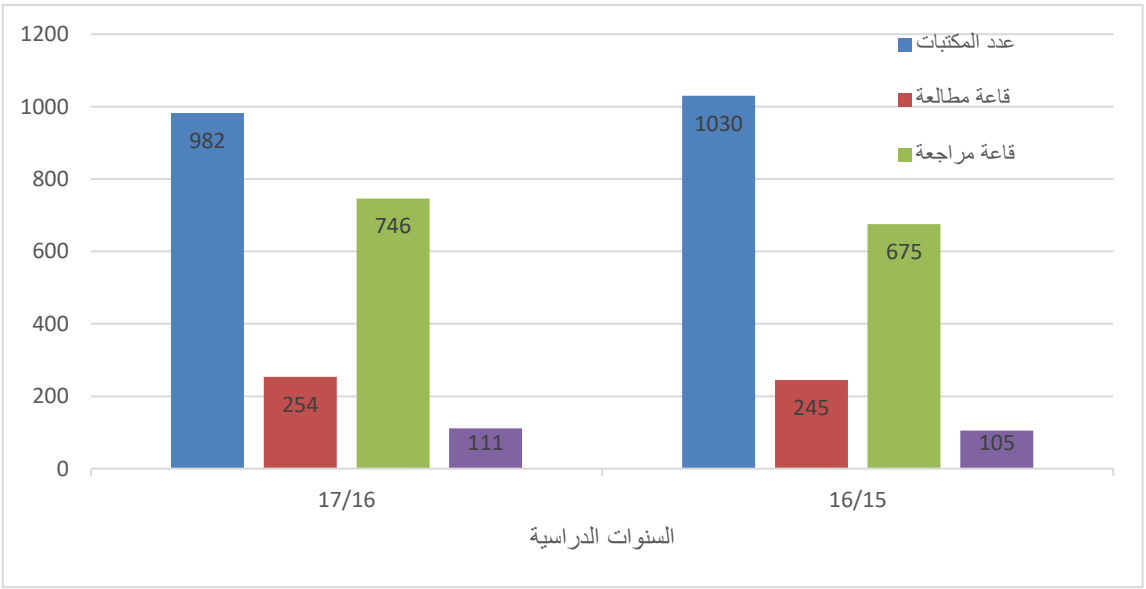

أما على مستوى تطوير الحياة المدرسية فقد أُدرِجت ببرنامج المرحلة الإعدادية والثانوية قائمة طويلة من النقاط المهمة كالصحة المدرسية والأنشطة الموسيقية والعمل التطوعي واكتشاف المواهب والطاقات الكامنة في مجال الثقافة والرياضة والفن غير أنها لم تشر لأي دور للمكتبات المدرسية ضمن

اهتماماتها فيما يتعلق بتطوير الحياة المدرسية. وقد لا يبدو ذلك غريبا إذا ما عرفنا أن الأمر المتعلق بالحياة المدرسية[17] أيضا لم يشر إلى أهمية ودور المكتبات في تطوير الحياة المدرسية.

ج- المختصين في المكتبات: الحياة المهنية والتكوين المستمر

تمثل وزارة التربية المرتبة الأولى وطنا من حيث عدد الأعوان المنتمين إلى إطارها البشري المقدر بـ 189992[18] ومن حيث المؤسسات المنتمية إليها بأكثر من 6160 مؤسسة. ومن ضمن مواردها البشرية ينتمي 60 عونا لسلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية. مقارنة بعدد مؤسساتها التي يستوجب احتواءها مكتبة فإن نسبة المكتبيين بوزارة التربية لا تتجاوز الـ 1%. ويمكن مقارنة منتسبي وزارة التربية من المنتمين لسلك المكتبات والتوثيق مع المنتمين لسلك المختصين في الوثائق والأرشيف باعتبار انتمائهم مركزيا لنفس الإدارة المركزية ولتشابه المادة الخام المتعامل معها (المعلومات والوثائق) . ونلاحظ توازن في عدد المنتسبين لهذين السلكين بتفاوت طفيف لفائدة المختصين في الوثائق والأرشيف بـ 60 مقابل 64. كما نرى بإمكانية مقارنة نسبة الاعتماد على المختصين في مجال المكتبات في بوزارة التربية مع وزارة الثقافة وذلك لانتشارهم الواسع على كامل تراب الجمهورية أولا ولكونهم يضمون عددا كبيرا من المكتبات على اختلاف تخصصاتها. حسب إحصائياتها الرسمية المنشورة عن موقعها الإلكتروني[19] فوزارة الثقافة تضم حوالي 426 مكتبة و 1273 منتمي لسلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية أي بما يقارب الثلاث مختصين لكل مكتبة. فعلى الرغم من أن عدد "المكتبات" المنتمية لوزارة التربية تتجاوز بكثير ضعف عدد المكتبات بوزارة الثقافة إلا أن عدد المختصين لديها لا يتجاوز الـ 5% من عدد المختصين في مجال المكتبات والتوثيق المنتمين لوزارة الثقافة.

تفتح وزارة التربية أبواب الانتداب لخريجي المعهد العالي للتوثيق للانتماء لسلك المكتبيين والموثقين حسب ما تسمح به الميزانية المرصودة لها. غير أنها لم تنتدب أي مختص في الثلاث سنوات الأخيرة ممّا يكرّس دائما فكرة هامشية مجال المكتبات بهذه الوزارة.

أمّا لتنمية قدرات مواردها البشرية فتعتمد وزارة التربية في مجال التكوين المستمر على أكثر من طريقة للارتقاء بقدرات موظفيها على اختلاف تخصصاتهم. وتمكن وزارة التربية منظوريها من المشاركة في مختلف الدورات التدريبية التي تنظمها جهات مختصة في التكوين المستمر أو الجهات الحكومية المتخصصة في مجال محدد على غرار مؤسسة الأرشيف الوطني غير أنها تعتمد أساسا على "برنامج وزارة التربية في تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير كفاءات الموارد البشرية" (الملحق عدد أ) وهو عبارة عن

[17] الأمر عدد 2437 لسنة 2004 والمؤرخ في 19 أكتوبر 2004 والمتعلق بتنظيم الحياة المدرسية
[18] ميزانية الدولة 2019
[19] وزارة الثقافة، متاح وفق http://www.openculture.gov.tn/dataset/les-ressources-humaines-disponibles-au-sein-de-ministere-des-affaires-culturelles-2019/resource/e301f380-1fb3-46f8-9e72-d7b80b58f571

روزنامة سنوية تعدها إدارة التكوين المستمر من الإدارة العامة للبرامج والتكوين المستمر. ولهذا البرنامج عدّة إيجابيات ونقاط قوّة فهو:

- وجوده دليل على اهتمام وزارة التربية بالارتقاء بالكفاءة المهنية منظوريها؛
- برنامج سنوي لم ينقطع منذ إقراره سنة 2016 ويشمل جل القطاعات بما في ذلك مجال المكتبات والتوثيق؛
- كل المصاريف تحمل على ميزانية التكوين والحضور بحلقات التدريب له صبغة إلزامية في الموافقة على المشاركة. وتعتبر هذه النقطة من الأهمية بمكان باعتبار أن أكبر الإشكاليات التي تعترض الموظفين تتمثل في عدم موافقة مرؤوسيهم على الحضور في الدورات التدريبية لأسباب تتعلق بضرورة العمل أو بعدم توفر الاعتمادات الضرورية للمشاركة.
- من السلبيات الخضوع للمنشور المتعلق بتحديد عناصر تأجير أعمال التدريب وكيفية خلاص المدربين مما يسبب في عدم الاهتمام بالإشراف عليه أو المشاركة فيه من قبل الكفاءات المتخصصة في كل مجال.
- هذا البرنامج على يعتمد على تصنيف كفاءة المتدربين حيث يصعب تحديد محتوى يتناسب مع كل الرتب الإدارية لأعوان سلك المكتبات والتوثيق مهما كانت خبرتهم ومدى تمكنهم من العناصر المزمع تقديمها خاصة لما يتعلق الأمر بتكنولوجيا المعلومات.
- لا ينبني على التدرج في المواضيع وتكاملها وتسلسلها فالأمر موكول للمكوّن دون الارتباط بالعناصر التي وقع تناولها سابقا أو تلك التي تبرمج للسنوات التالية.
- لا يميز كثيرا بين تخصص المكتبات والتوثيق وبين تخصص التصرف في الوثائق والأرشيف. قد لا يثير هذا غرابة الكثيرين سواء لتقارب التخصصات أو لعدم التمييز بينهما غير أن الجمع بين منتسبي السلكين يسبب إرباكا في تسيير الحلقات التدريبية وفي تحديد المادة العلمية المقدمة.

وختاما لهذ العنصر فإننا نستنتج أن أغلب ما يطلق عليه اسم "مكتبة مدرسية" هو وفق المواصفات الدولية والمرجع العلمية ليس بمكتبة باعتباره غير مسير من طرف مختص في مجال المكتبات ولا يحتوي على العدد الأدنى من الكتب والمصادر كما لا تحتوي على برامج لتطوير رصيده وأنشطته مستقبلا. أمّا في مجال البنية التحتية فلم تشر وزارة التربية إلى أي أشغال مبرمجة ضمن ميزانيتها لسنة 2019 تتعلق بقاعات للمكتبات سواء بالصيانة أو الإحداث وبالتالي إننا نعتقد بأن واقع المكتبات المدرسية هو **واقع اللامكتبة**.

3. الحلول والاقتراحات

نعتقد بأن مجال المكتبات المدرسية بما يمكن أن يقدمه من خدمات أو بما يمكن أن يساهم فيه من تحقيق للأهداف التربوية بمكان يستوجب أن يدرج من الأولويات المطلقة للدولة وللمجتمع والأسرة.

وحتى نبحث عن الحلول العملية الممكنة لعصرنة المكتبات المدرسية نرى من الضروري تحديد توجهاتنا من خلال الإجابة عن سؤال أي مكتبة نريد؟ أو ما المكتبة المدرسية التي نريد؟

هل هي فضاء جامد تقلدي يقدم المراجع داخل جدرانه أو هو فضاء تشاركي تفاعلي يمكن أن يكون مناسبة للتفاعل بين التلاميذ والأساتذة خارج الأقسام أو افتراضيا؟

هل يمكن استغلال تكنولوجيا المعلومات والأدوات الحديثة في التوصل وتبادل المعلومات هذا المجال؟

لا بد من تحديد دور المكتبات المدرسية: هل هي مكتبات للتلاميذ أم للمدرسين؟ للمتفقدين؟ وهذا ضروري لتحديد نوع المراجع ودرجة تعمق مواضيعها. هل هي فقط تكملة لبرامج العربية والفلسفة ... أم هي منافس لباعة الكتب من حيث توفير المصادر الضرورية والمكملة للبرامج التعليمية (الكتب الموازية)؟

وللمساهمة في النهوض بهذا المجال فإننا نقترح بعض النقاط المتعلقة بهيكلته وإدارته من خلال طرح تصور جديد وشامل يستفيد مما تحقق إلى حد الآن ويوظفه لبلوغ الأهداف التي يجب أن تحققها وفق المواصفات والمواجع الدولية والمهنية. وتنقسم هذه الاقتراحات والتصورات لجزئين. أوّلهما آني ويتعلق بالتدخل العاجل لمحاولة تطويع الأرقام المحققة في استثمار المكتبات والأرصدة وكفاءات البشرية المتوفرة في سبيل تطوير الحياة المدرسية بما يحسس جميع المتدخلين في العملية التربوية بأهمية المكتبات. أمّا الجزء الثاني فيتعلق بالأفكار والتوجهات وتصور لبرنامج أو لمجموعة من النقاط كركائز لنظام عصري متكامل للتحكم في مصادر المعلومات وجعلها في قلب العملية التعليمية ومحور أنشطة المرافقة المدرسية وامتدادا أساسيا للتعلمات التي يتحصل عليها التلميذ في الفصول.

(1) على المدى القصير

أ- في ما يخص الإطار التشريعي والإداري

قد يبدو إجراء تعديلات على النصوص القانونية مسارا طويل ويستوجب بعض الإكراهات الإجرائية تحول دون التدخل السريع لفائدة التلاميذ وإطار التدريس بصفة خاصة. غير أن وزارة التربية تستطيع إصدار مناشير وذكرات إدارية تمكن من تنفيذ بعض النقاط التالية:

- توفير قاعة مدرسية أو تخصيص إحدى قاعات الدروس لفترة محددة قصد ممارسة القراءة؛

- تخصيص فترة محدودة، قد لا تتجاوز الـ15 دقيقة، يوميا للقراءة أو لاستغلال المصادر المتوفرة في حال وجود ذلك؛
- إدراج استغلال المكتبة ضمن عناصر تقييم وتكريم التلاميذ في يوم العلم؛
- إصدار التعليمات الإدارية الضرورية لدمج قاعة المراجعة وقاعة المطالعة والقاعات المتعددة الاختصاصات وفضاء الموارد والإعلام والمكتبة تحت مسمى واحد يكون "المكتبة" أو "مصادر التعلم".
- حث المؤسسات التربوية إلى الاستغلال الأمثل للفضاءات والأرصدة التي تحتويها وتوظيفها للرقي بمكتسبات التلاميذ.
- العمل على إسداء التعليمات قصد الشروع في دراسة ميدانية دقيقة لمتطلبات المؤسسات التربوية وتحديد الحاجيات الضرورية لبلورتها ضمن برنامج وطني شامل للنهوض بالمكتبات المدرسية.

ب- المؤسسات التربوية

قد يعتبر توظيف المكتبات في هذه المرحلة صعب التحقيق باعتبار سن التلاميذ ومحدودية حركيتهم واستقلالهم عن أوليائهم. غير أن هذه المرحلة مهمّة جدا لترسيخ عادة المطالعة والقراءة والاستفادة من مختلف المصادر المكملة للتعلمات الأساسية.

وفي هذا الإطار يمكن لوزارة التربية حث المدارس الابتدائية على التواصل والتنسيق مع هياكل وزارة الثقافة قصد الاستفادة من المكتبات المتجولة وتحويل المدارس الابتدائية كنقاط قارة للتوقف عندها. كما يمكن إصدار التعليمات الضرورية للمدارس الإعدادية والمعاهد الثانوية باستقبال تلاميذ المرحلة الابتدائية وفق برنامج يعدّ بالتنسيق بينهم وذلك بالنسبة للمؤسسات التي تحتوي على مكتبة.

هذا ويجدر بوزارة التربية بالانخراط في تشجيع التلاميذ على القراءة من خلال مكافأة التلاميذ الذين يمارسون بصفة فردية لهذا النشاط.

ويمكن للمدارس الإعدادية والمعاهد المنتمية لنفس المنطقة الجغرافية التنسيق فيما بينها لإنشاء مكتبة تضم الرصيد المتوفر لدى كل منها وتسمح باستغلاله من طرف تلاميذ كل المؤسسات.

ج- المختصين في المكتبات والتوثيق

على المدى القصير يمكن لوزارة التربية فتح باب التطوع للعمل بالمكتبات المدرسية وذلك لكامل الوقت أو لفترة محددة. ويكون التطوع لمعالجة المصادر أو للإشراف على تسيير المكتبة. ويمكن فتح الباب أمام

المتقاعدين من المهتمين بمجال المكتبات أو من العاملين بها سابقا مما يوفر على الوزارة الأعباء المالية وعناء التكوين على المدى القصير.

كما يجب على مصالح وزارة التربية الاهتمام بالبرنامج الوطني لتطوية الكفاءات وذلك بالتخلي عن التمشي الحالي والتوجه نحو التكوين وفق البرامج وحسب الكفايات. وذلك بتقسيم التعلمات الضرورية للوصول للمستوى المرغوب فيه إلى مراحل يسمح للمشاركة في كل منها أثر تحديد لمستوى كل مترشح.

هذا ويمكن لوزارة التربية فتح باب الترشح للانتماء لسلك المكتبات التوثيق لمن يرغب في ذلك بما يتناسب والنظام الأساسي المعتمد حاليا قصد الخفض قدر الإمكان من الهوة الموجودة في عدد المختصين مقارنة بعدد المكتبات المتوفرة.

(2) على المدى الطويل

قد يصعب تحديد برنامج شامل وواقعي لتصبح المكتبات الموجودة بالمؤسسات التربوية "مكتبات المدرسية" كما وقع تعريفها وتحديد مميزاتها من قبل الهياكل المهنية المختصة. ولكن لا بد من الإشارة لأهمية بعض النقاط التي نراها مفيدة لعصرنة التصرف في المكتبات المدرسية وجعلها قادرة على تبوء مكانة محورية ضمن العملية التربوية. ويمكن تبويب هذه النقاط على النحو التالي:

أ- الإطار القانوني والإداري للإشراف على المكتبات

- العمل على تحيين القانون التوجيهي والأمر المتعلق بالحياة المدرسية في اتجاه ترسيخ قناعة عامة بأهمية المكتبات ضمن المنظومة التربوية. قد تطول النقاط الممكن اقتراحها في هذا السياق غير أن إلزامية تخصيص حيز زمني يومي لاستغلال مصادر المعلومات في القراءة أو في التدريب على بعض المسائل العلمية في الرياضيات أو الفيزياء أو غيرها يبقى مهما جدا. كما نرى
- أهمية عالية لربط استغلال مصادر المعلومات بمعدل التلميذ خاصة لتكريم المتفوقين وإسعاف أصحاب المعدلات الضعيفة. هذا ويمكن بلورة بعض الأفكار في اتجاه إنجاز بحوث أو القيام بأعمال تأليفية للحط من عقوبة سلطت على التلميذ.
- تجاوز الهنات الحالية المتعلقة بالإشراف الإداري والفني على مجال المكتبات المدرسية. إنه لمن الصعب اليوم تحديد الجهة المشرفة على المختصين في مجال المكتبات والتوثيق بصفة واضحة. فانتدابهم مركزي تشرف عليه إدارة المناظرات المهنية إداريا وإدارة التنظيم والتوثيق والأرشيف فنيا غير أن كلا الإدارتان لا تملكان برنامج واضح للحاجيات وكيفية توزيعها مركزيا وجهويا. كما أن المنتمين لسلك المكتبات والتوثيق لا اشراف فني عليهم بعد تعيينهم وبالتالي فإن التصرف في المكتبات وفي المكتبيين لا هو مركزي ولا هو لامركزي. وفي هذا الصدد نرى أن

الإشراف على قطاع المكتبات بوزارة التربية لا بد أن يكون ضمن إطار عام وبرنامج وطني متجانس تتوزع فيه الأدوار ضمن نظام لامركزي تحت إشراف مركزي. في هذه الطريقة توزع الأدوار بين الإدارة المركزية والفروع الجهوية والمحلية فتوكل مهام التصور والبرمجة والتخطيط والتشريع والمراقبة لهيكل مركزي فيما تسند مهام التنفيذ كالتصنيف والترتيب والترفيف وإدارة عملية الإطلاع والجرد بالمؤسسات التربوية. كما يمكن تجميع بعض المهام الفنية كالفهرسة والتكشيف مركزيا. ويمكن الاعتماد على الهياكل المختصة للوزارة كالإدارة العامة للإعلامية والمركز الوطني لتكنولوجيا في التربية لتوفير قاعدة بيانات أو برنامج مدمج للتصرف في المكتبات.

- تخصيص الاعتمادات الضرورية لانتداب المختصين في المكتبات والتوثيق كأحد عناصر المنظومة التربوية تماما كالأساتذة والمعلمين وفتح الآفاق المهنية أمامهم لتقلد مناصب قيادية في التسيير الإداري.
- إدراج عنوان قار غير قابل لتحويل اعتماداته بميزانية المؤسسة التربوية أو المندوبية الجهوية للتربية أو الوزارة مركزيا لاقتناء المؤلفات الجديدة.
- البحث عن طرق لتمويل المكتبات المدرسية من خلال الأنشطة أو الإشهار لبعض المنتوجات ضمن أروقتها بمقابل يوظف في الرفع من مردوديتها.
- إدراج التصرف في المكتبات أو مصادر المعلومات ضمن برامج التفقد الإداري والمالي للمؤسسات التربوية واعتبار عدم تنفيذ البرنامج الخصوصي للوزارة في مجال المكتبات، بما في ذلك عدم صرف الميزانية المخصصة لها، تقصير مهني وخطأ يستدعي المسائلة والعقوبة.
- العمل على خلق مكتبات مدرسية محلية تجمع بها أرصدة مكتبات المنطقة الواحدة.
- الشروع في إعداد دليل للإجراءات وضبط المهام الإدارية والفنية الموكولة للعاملين بالمكتبات المدرسية؛

ب- الحياة المهنية لأعوان سلك المكتبات والتوثيق بوزارة التربية

تخصيص نظام أساسي خاص بسلك المكتبيين بوزارة التربية (المؤسسات التربوية) وذلك لتعدد أوجه الإخلاف بينهم وبين مكتبيي بقية الوزارات وخاصة مكتبيي وزارة الثقافة ومكتبيي وزارة التعليم العالي. فمكتبات المؤسسات التعليم العالي هي مكتبات متخصصة بحكم تخصص المؤسسة الجامعية في حد ذاتها أما مكتبات وزارة الثقافة فهي عمومية ولا تتخصص بجمهور معين دون غيره. أمّا على مستوى حجم الرصيد وعدد العناوين فبالنسبة للمكتبات الجامعية الرصيد يجب أن يتميز بالتجدد ومواكبة التطورات المتعلقة بكل مجال حسب التخصص وذلك بمستوى كاف من التعمق مما يمكن من الاعتماد عليه في البحث العلمي غير أن الرصيد المكتبات المدرسية يجب أن يشمل مراجع تتعلق بالبرامج الرسمية وأخرى تتعلق بالثقافة والأدب والعلوم بصفة عامة. هذا ويجب على المكتبيين بالمؤسسات

التربوية أن يكونوا على اطلاع كامل بالبرامج الرسمية ومكوناتها كما يجب أن تكون لهم خبرات في مناهج التعلم وفي مجال التعامل مع الأطفال.

أمّا بالنسبة للتكوين المستمر لمنتسبي سلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية فنقترح النقاط التالية:

- ضرورة تخصيص برنامج شامل يعتمد على حصر المكتسبات النظرية والمهارات لمنتسبي سلك المكتبات والتوثيق وذلك لكل رتبة أو لمجموعة من الرتب على غرار الرتب المنتمية للصنف "أ" أو "ب" إلخ من جهة وتحديد المستوى الأعلى المرغوب تحقيقه من خلال برنامج التدريب.
- ضرورة ربط الأهداف أو المستوى المراد تحقيقه بواقع المكتبات المدرسية ذلك أن الفجوة بين الجوانب النظرية والحقائق الميدانية تجعل من البرنامج (سياسيا أو غير منطقي) غير قادر على تحقيق أهدافه.
- تحديد كفاءة المكونين والساهرين على إعداد البرنامج الخصوصي لمنتسبي سلك المكتبات والتوثيق وإيجاد الحلول الكفيلة باستقطاب الكفاءات العالية لكل عنصر من عناصر هذا البرنامج الخصوصي.
- التنسيق مع الموارد البشرية لتحديد عدد منتسبي هذا السلك وتوزيعهم في الرتب والتوزيع الجغرافي لمؤسسات عملهم وذلك لأن المتأمل في برنامج التكوين يلحظ غياب التناسب بين منتسبي هذا السلك وبين عدد المقاعد المخصصة بحلقات التكوين كما يرى بكل وضوح الخلط بين منتسبي سلك المكتبات والتوثيق وسلك المتصرفين في الوثائق والأرشيف.
- فتح آفاق الارتقاء بالنجاح في برامج دراسية تفوق الرتبة المنتمي لها الموظف مما يحفز المختصين في تطوير مهاراتهم.

قائمة مختصرة بالمراجع الأساسية

- قانون توجيهي عدد 80 لسنة 2002 مؤرخ في 23 جويلية 2002 يتعلق بالتربية والتعليم المدرسي.
- أمر عدد 2762 المؤرخ في تعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لأعوان سلك المكتبات و التوثيق بالإدارات العمومية.
- أمر عدد 3779 لسنة 2009 مؤرخ في 21 ديسمبر 2009 يتعلق بتنظيم وزارة التربية والتكوين ومختلف النصوص التي نقحته.
- أمر عدد 2205 لسنة 2010 مؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتعلق بإحداث المندوبيات الجهوية للتربية وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشمولاتها وطرق تسييرها.
- وزارة التربية / الإحصائيات التربوية، 2017. (وما قبلها)

- Fédération Internationale Des Associations Et Institutions De Bibliothèques (IFLA) / Organisation Des Nations Unies Pour L'éducation, La Science Et La Culture (UNESCO), 2004. Normes IFLA/UNESCO pour les bibliothèques scolaires.
- Association Bibliosuisse, 2014. Normes pour les bibliothèques scolaires, 3ème éd. [document PDF en ligne]. [Consulté le 6 avril 2019]. Disponible à l'adresse : https://bibliosuisse.ch/fr/Dokumente/Shop/Downloads/Normes-bibliotheques-scolaires-2014
- Fédération Internationale des Associations et Institutions de Bibliothèques, 2015. Recommandations de l'IFLA pour la bibliothèque scolaire, 2ème éd. [document PDF en ligne]. [Consulté le 30 décembre 2018]. Disponible à l'adresse : http://www.ifla.org/files/assets/school-libraries-resourcecenters/publications/school-library-guidelines/school-library-guidelines-fr.pdf
- Ministère de l'éducation national (France). Ensemble pour l'école de la confiance, 2018 . [document PDF en ligne]. [Consulté le 5 avril 2019]. Disponible à l'adresse : http://cache.media.education.gouv.fr/file/Rentree_2018-2019/82/9/2018_DPrentree_989829.pdf
- Département de la formation, de la jeunesse et de la culture, 2017. Recommandations et normes pour les bibliothèques scolaires. [document PDF en ligne]. [Consulté le 5 avril 2019]. Disponible à l'adresse : https://www.bcu-lausanne.ch/wp-content/uploads/2017/03/2017_Recommandations-et-normes-biblioth%C3%A8ques-scolaires.pdf

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 1

الأهداف الاستراتيجية لوزارة التربية 2019

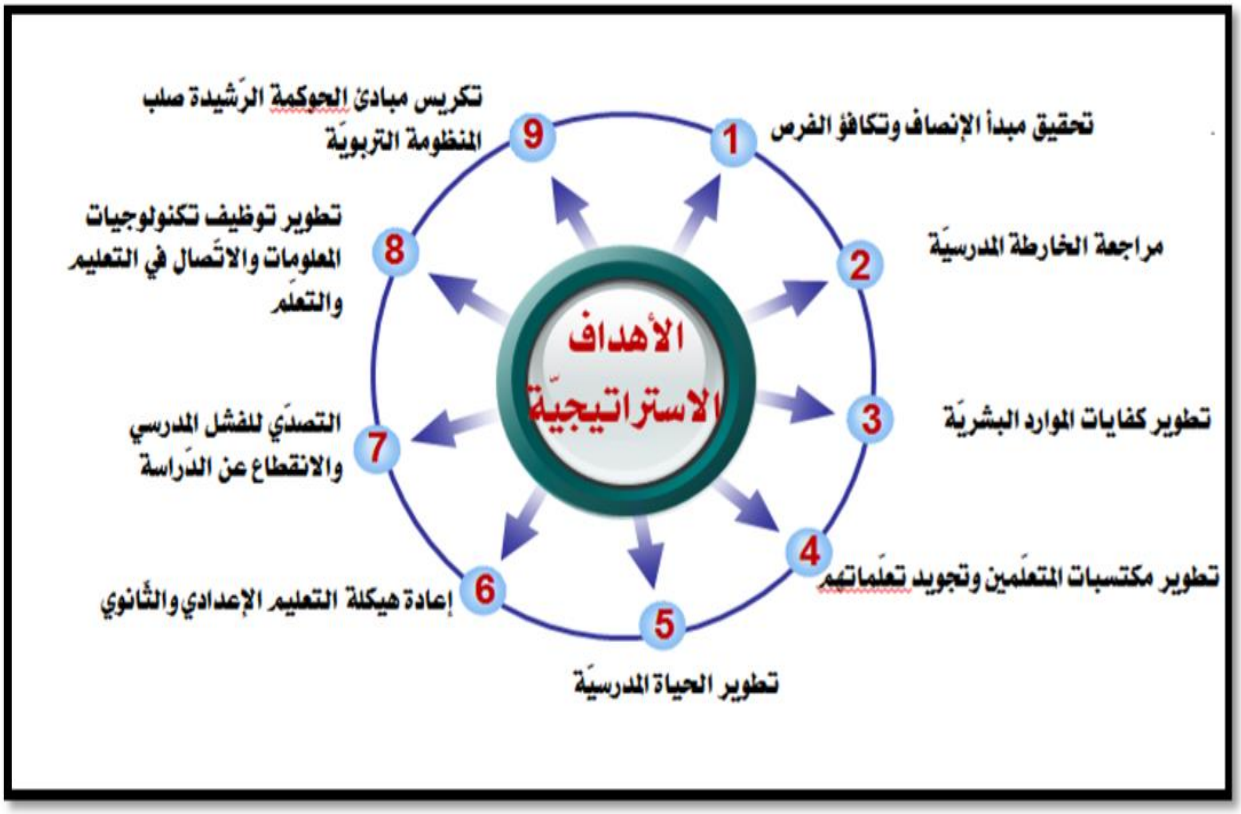

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 2

شبكة المكتبات بوزارة التربية

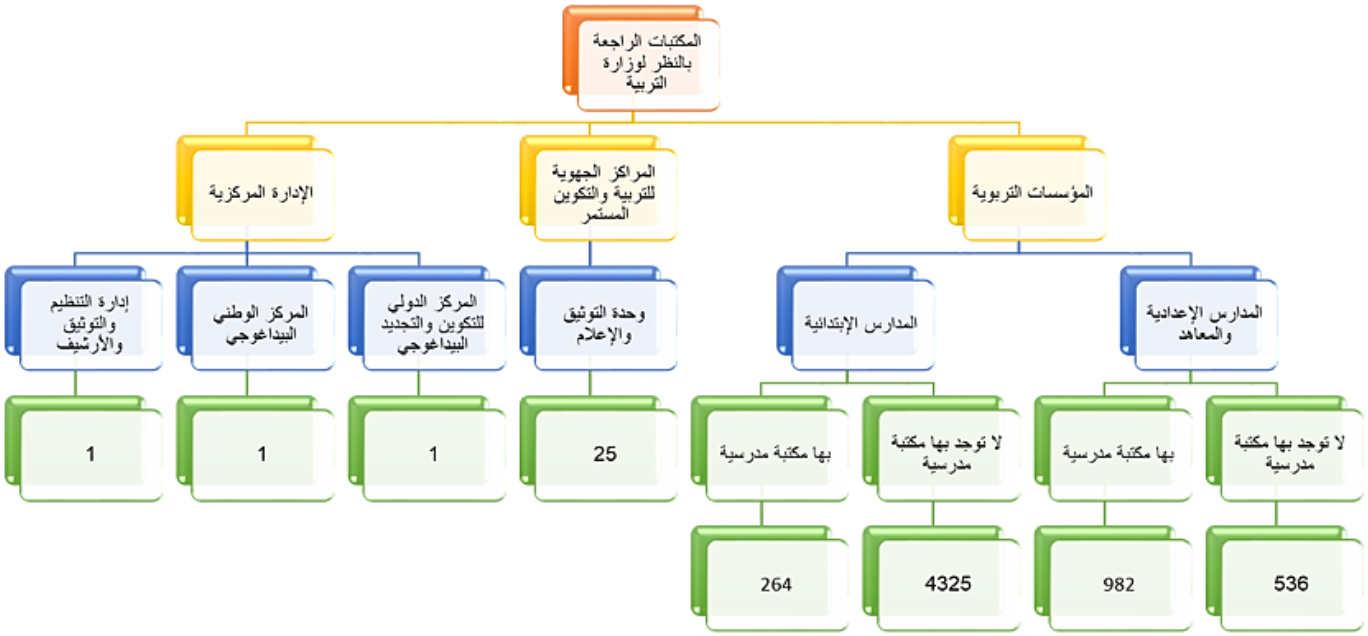

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 3

قائمة النصوص القانونية

المجال	النصوص
التربية والحياة المدرسية	• القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002 المؤرخ في 23 جويلية 2002 المتعلق بالتربية والتعليم المدرسي. • القانون عدد 9 مؤرخ في 11 فيفري 2008 يتعلق بتنقيح وإتمام القانون التوجيهي عدد 80 لسنة 2002. • أمر عدد 2437 لسنة 2004 المؤرخ في 19 أكتوبر 2004 المتعلق بتنظيم الحياة المدرسية. • أمر عدد 827 لسنة 2012 مؤرخ في 11 جويلية 2012 يتعلق بتنقيح وإتمام الأمر عدد 2437 لسنة 2004 التعلق بتنظيم الحياة المدرسية.
الأسلاك	• أمر عدد 2762 لسنة 1999 مؤرخ في 6 ديسمبر 1999 يتعلق بضبط النظام الأساسي الخاص لأعوان سلك المكتبات والتوثيق بالإدارات العمومية.
التنظيم وضبط المشمولات للهياكل	• أمر عدد 1779 لسنة 1998 المؤرخ في 14 سبتمبر 1998 المتعلق بتنظيم وزارة التربية • الأمر عدد 3779 لسنة 2009 المؤرخ في 21 ديسمبر 2009 والمتعلق بتنظيم وزارة التربية والتكوين. • أمر عدد 463 لسنة 2007 مؤرخ في 6 مارس 2007 يتعلق بضبط تنظيم ومشمولات الإدارات الجهوية للتربية والتكوين. • أمر عدد 2205 لسنة 2010 مؤرخ في 6 سبتمبر 2010 يتعلق بإحداث المندوبيات الجهوية للتربية وبضبط تنظيمها الإداري والمالي ومشمولاتها وطرق تسييرها • أمر عدد 2548 لسنة 2003 مؤرخ في 9 ديسمبر 2003 يتعلق بضبط التنظيم الإداري والمالي وطرق سير المراكز الجهوية للتربية والتكوين المستمر التابعة لوزارة التربية والتكوين.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الملحق عدد 4

برنامج التكوين المستمر لأعوان سلك المكتبات والتوثيق

المحور/المجال	الرمز	المستهدفون	المحتوى	الأهداف	المكونون	مدة التكوين	عدد الأيام	الملاحظات
حماية المقاعد والمفترقات الإدارية	GA 15	إطارات وأعوان من الإدارة المركزية والجهوية الجهوية والمحلية	- السعية حرية التقاعد طبقا للمعايير المتبعة - المنح الخصوصية لمختلف الأسلاك	إعداد المكونين على إحكام إعداد قائمة حقوق السعية حرية التقاعد - إعداد المكونين على كيفية تحيين المنح الخصوصية لمختلف الأسلاك	مختصون من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية	04 أيام	فوجان	يتم عقد الدورات بمركز التدريب الإداري التابعة لبرنامج التكوين المستمر
الأرشيف	GA 16	أعوان مصنفون من الإدارة المركزية	تكوين تكميلي في اللغة الأرشيفية	إعداد المكونين على حذق اللغة الأرشيفية كتابة وقراءة وتحليلا	مختصون	10 أيام	04 أفواج	
قانون الوظيفة العمومية والمنازعات الإدارية وحماية الإدارة والموظفين	GA 17	عملة الإدارة المركزية	- الواجبات المهنية - الحقوق والمزايا العامة - الاتصال الإداري وعلاقة الإدارة بالمواطن - مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي	- الالتزام بالواجبات والأخلاقيات المهنية - اكتساب الخبرة على الاتصال الإداري الجيد - تحسين الأداء المهني	مختص في المجال	05 أيام	فوجان	
الأرشيف العام	GA 18	الأرشيفيون	التصرف في الأرشيف الإداري	مزيد التحكم في الوثائق الإدارية	يحتدون بالتنسيق مع إدارة الأرشيف	4 أيام	فوجان	
حوسبة المكتبات المركزية	GA 19	أعوان هياكل المكتبات والوثائق	حوسبة المكتبات المدرسية ومراكز الوثائق	إعداد المكونين على تسيير المكتبات المدرسية ومراكز الوثائق		4أيام	فوج واحد	

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الجمهورية التونسية
وزارة التربية

برنامج وزارة التّربية في تنفيذ الخطة الوطنية
لتطوير كفاءات الموارد البشريّة
السنـــة الماليـــة 2017

2- الهدف العام الثاني: تطوير الحوكمة الإدارية والمالية

الأنشطة	عدد الأفواج	مدة التكوين	الفئات	المحاور	المضامين	المستهدفون	العدد	الأنشطة/العنوان
يرتكز على تعهد هذا التكوين مركزيا إدارة التكوين المستمر	فوج واحد	3 أيام	مختصون في المجال	يجدر التذكير على التوصيف في الوظائف الإدارية وغير الجامعية	النصوص القانونية المتعلقة بالوظائف الإدارية	إطارات من الإدارة المركزية والتفقدية الجهوية التابعة	0162	الوظائف الإدارية
	3 أفواج	يوم واحد		تطوير القدرات لدى المكلفين والأعوان من مختلف الهيكل	الطريقة الجديدة للتعهيد وإدارة طوره الجارية	إطارات من المصالح الجهوية التابعة	0163	التحليل و الإحصاء العلمية الجديدة
	فوج واحد	يومان		إجراء التكوين على الإجراءات الجديدة بالإدارة الإلكترونية	تقنيات التواصل الحديث بالإدارة الإلكترونية	إطارات من الإدارة المركزية والتفقدية الجهوية التابعة	0164	تقنيات التواصل الحديث بالإدارة الإلكترونية
	فوجان	يومان		التعريف على كيفية توظيف الوثائق الإدارية من أجل التصرف الرشيد فيها	الحوكمة في التصرف في الموارد البشرية	إطارات من الإدارة المركزية والتفقدية الجهوية التابعة	0165	حوكمة التصرف في الموارد البشرية
	فوجان	يومان		إجراء التكوين على حسن التصرف في الأرشيف وطرق التصنيف الحديثة	التصنيف الحديث للتصرف في الأرشيف	إطارات من الإدارة المركزية والتفقدية الجهوية التابعة	0166	التقنيات الحديثة للتصرف في الأرشيف

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

برنامج وزارة التربية

في تنفيذ الخطة الوطنية لتطوير كفاءات الموارد البشرية

السنة المالية 2018

https://doi.org/10.59992/IJSR.2024.v3n3p12 E-ISSN 2755-3418

International Journal for Scientific Research (IJSR)
المجلة الدولية للبحوث العلمية
IJSR
Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

الحالة الأسرية ميزة شخصية وصلاحية قانونية[1]

أسامة محمد عثمان خليل
أستاذ بكلية الحقوق، جامعة البريمي، سلطنة عمان
khalilosama42@hotmail.com , osama.k@uob.edu.om

ملخص البحث

يهدف البحث من خلال فقراته للآتي:

1- تقديم شواهد تطبيقية للمسائل المتعلقة بالأسرة التي تبدو للناظر متباينة، إلاأنّها شديدة الصلة بالحالة الأسرية في أدق مسائلها كالبيانات الشخصية، انتهاءً بممارسة الحقوق والتصرفات القانونية.

2- يسعي البحث إلي بيان أثر توحيد النظام القانوني داخل الأسرة في تقوية الميزة الشخصية لأفرادها وصلاحيتهم القانونية في اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وبيان نتاج هذا التوحيد في حفظ الأسرة ورعايتها وتماسكها.

الكلمات المفتاحية: الحالة الأسرية، النظام القانوني داخل الأسرة، حقوق الأسرة، قانون الأسرة.

Family Status is a Personal Advantage and Legal Validity

Osama Muhammad Othman Khalil
Professor, College of Law, Al Buraimi University, Sultanate of Oman
khalilosama42@hotmail.com , osama.k@uob.edu.om

Abstract

The research aims, through its paragraphs, to the following:

1. Providing practical evidence for issues related to the family that appear disparate to the observer, but are closely related to the family situation in its most precise issues, such as personal data, ending with the exercise of legal rights and actions.

[1] تم تقديم البحث في المؤتمر العلمي الدولي للأمن الأسري بجامعة أكادير -المملكة المغربية 7-9 فبراير 2024م.

2. The research seeks to explain the impact of unifying the legal system within the family in strengthening the personal advantage of its members and their legal authority to acquire rights and bear obligations, and to explain the result of this unification in preserving, caring for, and cohesive the family.

Keywords: Family Status, Legal System within the Family, Family Rights, Family Law.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على رسوله الأمين، وبعد

فهذا بحث نحاول فيه بمشيئة الله كشف جوانب من تدخل القوانين في تنظيم الحالة الأسرية، إذ من المعلوم أن القوانين تنظم كافة المسائل المتعلقة بالفرد منذ ميلاده من حيث واجباته وسلوكه في أكثر من وجه بدأً من علاقته بربه، ثم بنفسه نفسه وانتهاءً بالغير الذي يتعامل معه.

ولما كانت القوانين المنظمة لتلك العلاقات؛ تهتم بإبراز حقوق الشخص الطبيعي الشخصية وبيان الواجبات التي تفرض عليه في المجتمع الذي يعيش فيه. سوف نركز في هذه الورقة الوجيزة إلى إظهار مركز الشخص القانوني بدراسة الحالة الأسرية التي تؤثر قانوناً في شخصيته منذ بدئها، وتحديد نطاقها وانتهائها، وما يترتب على ذلك من أثار تتمثل في التصرفات القانونية وما ينتج عنها من اشكالات معضلة تنازع القوانين في مسائل الأحوال الشخصية التي رحاها الحالة الأسرية والمركز القانوني للشخص داخل أسرته.

ولا شك أن هذا التأثير يزداد أهمية في الواقع المعاش في قضايا الأسرة أمام المحاكم، لاختلاف وجهات النظر حول النظام القانوني للأسرة من حيث اعتماد النظرة الموحدة، أو المستقلة تجاه القضايا القانونية المختلفة؟

يهدف البحث من خلال فقراته للآتي:

1- تقديم شواهد تطبيقية للمسائل المتعلقة بالأسرة التي تبدو للناظر متباينة، إلاأنّها شديدة الصلة بالحالة الأسرية في أدق مسائلها كالبيانات الشخصية، انتهاءً بممارسة الحقوق والتصرفات القانونية.

2- يسعي البحث إلي بيان أثر توحيد النظام القانوني داخل الأسرة في تقوية الميزة الشخصية لأفرادها وصلاحيتهم القانونية في اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات وبيان نتاج هذا التوحيد في حفظ الأسرة ورعايتها وتماسكها.

إشكالية البحث: تكمن إشكالية البحث في التساؤلات الآتية:

1- هل من طبيعة قانونية للحالة الأسرية تميزها عن بقية أحوال الشخص الطبيعي.

2- مدي كفاية القوانين بإعمال النظام القانوني الموحد أم الموزع داخل الأسرة في توفير الحماية للشخص بمركزه العائلي في ممارسة الحقوق والتصرفات القانونية؟

3- ومن ثم السؤال هل يمكن أن يلعب الاجتهاد البحثي دوره في توحيد النظام القانوني بسد العجز التشريعي.

منهج البحث: تقتضي طبيعة البحث أن نعتمد على المنهج الاستقرائي في دراسة الحالة الأسرية، وذلك باستعراض الشواهد التطبيقية للحماية في التشريعات الوطنية، عن طريق المنهج التحليلي بدراسة جزئيات البحث الرئيسة دون إغفال لأوجه المقارنة في الفقه الاسلامي، والمدارس القانونية وابتغاء الإضافة مع مراعاة قواعد الكتابة البحثية المستقرة.

خطة تقسيم البحث: يجري تناول الموضوع على ضوء هدف واسئلة البحث في أربعة مطالب وخاتمة:

المطلب الأول: القرابة أساس الحالة الأسرية.

المطلب الثاني: الشخصية القانونية أساس الحالة الأسرية.

المطلب الثالث: الحالة الأسرية صلاحية قانونية للشخص.

المطلب الرابع: نتاج وحدة النظام القانوني للأسرة.

الخاتمة: تضم نتائج وتوصيات.

المطلب الأول: القرابة أساس الحالة الأسرية

أولاً: أهمية الأسرة

تأتي أهمية الأسرة كونها نواة المجتمع الذي تتشكل منه الأمة، لذلك بين الله تعالى للناس ما يحمله النظام الأسري من نعم امتن الله بها علينا، فقال عز من قائل جل جلاله: "وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ"[2] جاء في

[2] سورة الروم، الآية 21.

تفسير الطبري[3] للآية جعل بينكم بالمصاهرة والختونة مودة تتوادون بها، وتتوصلون من أجلها. وهي القرابة بالنسب والمصاهرة.

ومن المفيد في موضع القرابة أن نشير إلي ما استقر من التعريف السليم للأسرة في اللغة بأنّها "عشيرة الإنسان ورهطه الأقربون"، ويلحظ قرنها بالقرابة، وهي مأخوذة من الأب وهو القوة إذ إنّ أسرة الإنسان قوة له [4].

يتضح من الآية الكريمة ما حظيت به الأسرة لكونها حاضنة القرابة الأولي في الشريعة الإسلامية بعناية كبيرة تناسب دورها في المجتمع، ومن مظاهر تلك العناية تعلية قدر العلاقة الزوجية وإظهار عظم حكمة وجودها.

ما يلينا حقيقة عكس جانب اهتمام الشرائع والقوانين بالأسرة كحالة من أحوال الشخص، كونها ميزة لها تأثير في اكتساب الحقوق وأداء التصرفات القانونية، بالإضافة إلي أنّها مؤسسة تحتاج إلى وحدة النظام القانوني داخلها، تنظم العلاقات (الحقوق والواجبات) بين أفرادها فيما بينهم ومع الغير؛ الأمر الذي يسهم دون شك في ديمومة الحالة الأسرية.

لم يقتصر اهتمام التشريعات على الجانب الاجتماعي والعاطفي داخل الأسرة، بل تعداها إلى أدق الجوانب الحياتية المتعلقة بالأحوال والمعاملات واعتبار الأسرة من عناصر الضروريات تتوقف عليها حياة الناس الدينية والدنيوية بحيث إذا فقدت اختلت الحياة الدنيا. تلك الحقيقة التي استرعت خطط الأعداء (أصحاب الحضارة المادية) للنيل من مكانة الأسرة بوصفها صمام أمان للأمة وحاضنة للتوجهات القيمية [5]، دفعهم ذلك للسعي الماكر لهدمها وتشجيع الشباب على العزوف من تكوينها.

هذه المكانة العظيمة للأسرة تبرر إعمال فكرة النظام العام بصرامة باعتبارها تحافظ على المجتمع في أخطر مصالحه، وهي المصلحة الاجتماعية التي تعلو على مصلحة الأفراد، وإعمالها بتوسع لطبيعة الأسرة التي تكثر فيها ممارسة الأنشطة والعلاقات في اكتساب الحقوق في سنامها الحقوق الشخصية بوابة الأحوال الشخصية (الحالة المدنية والأهلية)، لتحكم بقواعد قانونية آمرة تحقق وحدة النظام القانوني للأسرة حيث لا يجوز تعديل الحالة الشخصية باتفاق خاص لكونها ميزة أساسية يقررها القانون للشخص.

[3] تفسير الطبري، آيات القران الكريم مشروع المصحف الإلكتروني- جامعة الملك سعود، ص 406.
[4] المصباح المنير وتاج العروس ولسان العرب لابن منظور، مادة (أسر) بحوث دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي ط 3، د.ت 6/1.
[5] أعمال ندوة تطور العلوم الفقهية المقاصد الشرعية – سلطنة عمان وزارة الأوقاف والشئون الدينية ن المنعقد خلال عام 1427ه/ 2006م).

ونقول إن للزوج بما يمثله داخل الأسرة دور لا يغفل في توحيد النظام القانوني للأسرة بكونه الرجل لما له من قوامة وولاية "الرجال قوامون على النساء"، فهو القائم بشؤونها بتوفير احتياجاتها بالإنفاق من مسكن وملبس ونحوه [6] ورئاستها وحماية أفرادها.

وبفضل هذه الحياة الأسرية يتولد لدي الفرد الروح العائلية ويكتسب ميزته الشخصية وتنشأ حياته الاجتماعية الأولي [7].

ثانياً: ماهية الحالة الأسرية

الحالة يقصد بها مركز الشخص في أسرته كعضو تربطه بباقي أعضائها رابطة وثيقة من القرابة، والقرابة على نوعين قرابة الدم وقرابة المصاهرة. وإنّ علاقة القرابة سواء كانت قرابة الدم أم قرابة المصاهرة لا علاقة لها بالميراث وإنما تحسب لمعرفة درجة قرابة الشخص، خلاف قرابة النسب التي يقصد بها القرابة التي تتعلق باستحقاق الميراث وما يتحقق معه وحده النظام القانوني، حيث يجوز الإقرار بالبنوة ولو في مرض الموت، وبالتالي تثبت القرابة التي تمنح الشخص حق الميراث من الميت.

المطلب الثاني: الشخصية القانونية أساس الحالة الأسرية

أولاً: الأصل في الشخصية

الأصل في مصطلح الشخصية أنّه للإنسان وحده، ذلك أنّ الحياة الاجتماعية تقوم على الإنسان وحده، وأن غاية القانون تحقيق أكبر قدر ممكن من السعادة لمجموع الأفراد[8].

إذاً هو الإنسان الذي يتمتع باكتساب الحقوق، أو يتحمل الواجبات والالتزام وتثبت له بهذه الصفة الشخصية القانونية، والأصل أنّ الشخصية القانونية تثبت لكل إنسان، بالتالي يكون مؤهلاً لكسب الحقوق وتحمل الالتزامات بفوارق بين إنسان وآخر أساسها تدخل تشريعي ليقابل عوامل معينة، ويضع ما يسمي نطاق الشخصية، الذي يختلف مثلاً تبعًا لما إذا كان الفرد مواطناً أم أجنبياً، رجلاً أم امرأة، صبياً أم مميزاً.

وجدير بالذكر أنّ الشخصية القانونية تثبت للفرد بصرف النظر عن إرادته لأنّها صفة يمنحها القانون، سواءً كان الفرد بالغاً أم قاصراً ، عاقلاً أم مجنوناً، فهي تثبت للجميع على حدٍ سواء [9].

[6] مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 10، 2006/1437، المرآة في عصر التنزيل، عصام أحمد البشير ص167.
[7] حمدي عبد الله نافع، الشريعة الإسلامية وفقا للقانون العماني، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولي 2007، ص 13.
[8] سهيل حسين الفتلاوي، المدخل لدراسة علم القانون - دراسة مقارنة بين نظريتي القانون والحق، مكتبة الذاكرة بغداد 2009، ص88.
[9] توفيق حسن، المرجع السابق، ص 253.

ثانياً: عناصر الشخصية

هنالك عناصر مؤثرة قانوناً في الشخصية منها:

العنصر الأول: مدة الشخصية ونهاية الشخصية

تبدأ شخصية الإنسان بولادته حياً ولادة تامة، بأن ينفصل المولود عن أمه انفصالاً تاماً، وأن يولد حياً ولو للحظة بعد ولادته، وتنتهي الشخصية بالموت الذي يترتب عليه انتقال أموال الميت إلى ورثته، وذمة هؤلاء تضمن ديون مورثهم في حدود أموال التركة.

العنصر الثاني: مميزات الشخص الطبيعي

أ- الحالة

مجموعة من الصفات يقرها القانون ليعلّق عليها آثاراً قانونية وهي تشمل الحالة السياسية، والحالة الأسرية والحالة الدينية.

(الحالة السياسية): تحدد الحالة السياسية للشخص بانتمائه إلى دولة معينة، تحت رعايتها تتكون أسرة شخص، وتعتبر الجنسية المعيار الأول المحدد الذي بمقتضاه يتم تحديد ركن الشعب في أي دولة، يتحقق هذا الانتساب باستيفاء الشخص شروطاً موضوعة سلفاً تؤكد حرصها البالغ في تنظيم الجنسية وضابط الموطن. السؤال هو بأي ضابط نحقق وحدة النظام القانوني؟ بضابط الجنسية أم ضابط الموطن داخل الأسرة؟

إنّ وحدة النظام القانوني هي الأخرى من مميزات الشخص، فالأسرة التي تتكون من أفراد متعددي الجنسية ويتوطنون في دولة واحدة يخضعون جميعهم لنظام قانوني واحد، في حين أن الأخذ بضابط الجنسية في هذا الوضع قد يؤدي إلى تعدد القوانين الحاكمة للأسرة.

هنا تبرز أهمية اكتساب الجنسية الأصلية على أساس فكرة الجنسية الفعلية كفيصل لاختيار الجنسية الضابط للطفل الذي ولد لأب أو أم وطنية، بأنّه يكتسب جنسية أبيه أو أمه استناداً إلى فكرة "التربية العائلية" [10] على نحو يؤكد دور الحالة الأسرية في تحقيق وحدة النظام القانوني داخل الأسرة غاية لأجلها - مع غيرها من الغايات - تنحو محكمة العدل الدولية في أحكامها المتواترة نظرية الجنسية الفعلية كأساس للترجيح بين الجنسيات المختلفة التي يحملها الفرد متعدد الجنسية. لهذا فإنّ منح الجنسية يجد الأساس القوي بحق الدم المقترن بحق الإقليم مشكلاً واقعاً لوحدة إقامة العائلة قائم على مبدأ الفاعلية العائلية للجنسية التي قد تضحي في مقابلها بقدر من المصالح الوطنية احتراماً لإرادة الفرد

[10] هشام علي صادق، المرجع السابق، ص 47.

وحده دون الأسرة التي لا تصلح أن تكون طرفاً في الجنسية، ولا جنسية خاصة لها وإن انتمى كل أعضائها إلى جنسية واحدة. الأمر الذي يجعل من موطن الأسرة وإقامة أفرادها فيه الضابط الأنسب لتحديد القانون المختص منعاً لإشكالات قانونية تنتج من تراكم الجنسيات، وتحقق في نفس الوقت وحدة النظام القانوني داخل هذه الأسرة.

وتزيد من فرص وحدة النظام القانوني التبعية العائلية التجنس، بكونه باباً تمنح عبره المرأة والأولاد القصر جنسية الزوج باعتباره رب الأسرة، وجعل الزواج سبباً لتجنس الزوج الأجنبي بجنسية الزوجة الوطنية، وإعطاء الوليد غير الشرعي جنسية الأم، كل ذلك استجابة عملية لتوحيد جنسية الأسرة.

في المقابل برز مبدأ استقلال الجنسية داخل الأسرة وسيقت بشأنه مبررات قوية في قمتها احترام إرادة المرأة وتحقيق مبدأ المساواة وغيرها من المبررات التي كانت سبباً في تخفيف تطرف مبدأ وحدة الجنسية وعدم الانحياز الكامل له.

أثار إعمال كلا المبدأين جدلاً فقهياً واسعاً أدي إلى تباين في موقف التشريعات؛ إلاّ أنّ الباحث يركن في مقام تأثير الحالة الأسرية إلى حجج أنصار وحدة الجنسية في الأسرة لما تحققه من انسجام وتوافق داخل الأسرة الواحدة، وتضييق فرص نشوء تنازع القوانين في مسائلها بتطبيق قانون واحد.

ولقد حاولت الأمم المتحدة تحقيق نوع من الانسجام بين تشريعات الدول في خصوص جنسية الزوجة مراعية في ذلك العديد من الاعتبارات، تضمنتها اتفاقية عام 1962 في مادتها الأولي بالنص على مبدأ عدم جواز فرض جنسية الزوج علي الزوجة الأجنبية بقوة القانون، كما تضمنت مادتها الثانية مبدأ فتح باب الجنسية للزوجة الأجنبية بحيث لها حق التجنس إذا أرادت، مع منح دولة الزوج سلطة تقديرية في منح الزوجة الأجنبية جنسيتها أو رفضها استجابة لدواعي الأمن القومي والنظام العام بها، وما زالت هذه المبادئ توصيات غير ملزمة.

أمّا الموطن فلا يكون سبباً للتنازع كما الجنسية حيث يستلزم فقط إقامة فعلية، أي استقرار أو استمرار للإقامة؛ فهو ألصق بالحالة الأسرية بالسكن أو الإقامة والمعيشة ونية الاستقرار على وجه يتحقق معه على الأقل صفة الاعتياد، ولو تخللتها فترات غيبة، وهذا ما يسمي بالموطن الارادي (الموطن العام) الذي يعد ضابطاً كالجنسية في تحديد القانون واجب التطبيق في بعض التشريعات في مسائل الأحوال الشخصية المتعلقة بالموضوع أو الشكل.

ولعل هذه الأهمية يجعل من إبقاء موطن الشخص موجوداً ولو افتراضياً (حيلة)؛ بإقرار الموطن بالتبعية بالنسبة للقاصر والمحجور عليه أو المفقود أو الغائب وجعله موطن قانونياً لهؤلاء قائم على تبعية هؤلاء للشخص الذي ينوب عنه، ولا يغير من الأمر في بعض الحالات أن تخصص موطن خاص للقاصر بعيداً من أسرته كما في إدارة أعمال تجارية خاصة له في حدودها يكون القاصر أهلا لمباشرتها بمفرده.

يسهم الأخذ بالموطن في تحقيق وحدة النظام القانوني للأسرة كميزة من ميزات الشخص بالإضافة ما لها من تأثير في اكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات. فالأسرة التي تتكون من أفراد متعددين الجنسية ويعيشون في دولة واحدة سوف يخضعون حينئذ لنظام قانوني واحد بسبب هذا التوطن الأمر الذي يحقق فائدة مباشرة في حل التنازع والوصول إلى القانون الواجب التطبيق، بينما الأخذ بضابط الجنسية يؤدي إلى تعدد القوانين.

(الحالة الدينية): يلحظ أن إعمال فلسفة وحدة القانون الحاكم للأسرة حاضرة حتى في أخص المسائل المرتبطة بالشخص وهي الحالة الدينية لما لها من تأثير على الحالة الأسرية.

صحيح أن المبدأ العام يقضي أن يتساوى جميع الأشخاص في الحقوق والواجبات بغض النظر عن تأثير الحالة الدينية في مراكزهم القانونية، غير أن الضرورة تقتضي أن يخضع الأشخاص في مسائل الأحوال الشخصية لشرائعهم الدينية المختلفة، يظهر هذا الاختلاف بشكل كبير في المجتمعات غير المسلمة مثال نظام الرهبنة الذي يثير مراكز قانونية متباينة بين أفراد الأسرة الواحدة حيث يعتبر الراهب ميتاً غير صالح للتملك، فالحق للدير الذي ينتمي إليه، ويجعل عالم الدين يتقدم على غيره في الميراث [11]. هذا الاختلاف لا نجده عند المسلمين فمجتمعه متجانس الأسرة فلا تؤثر الحالة الدينية على المركز القانوني للشخص فيه.

ب- الاسم

هو حق من الحقوق الشخصية في أن يتسمى الشخص باسم معين ينبغي احترامه من قبل الآخرين تقرره التشريعات على نحو ما نص في المادة 47 من قانون المعاملات المدنية العماني بأنه "لكل من نازعه الغير في استعمال اسمه بلا مبرر أو انتحال الغير اسمه دون حق أن يطلب وقف هذا الاعتداء وله التعويض عما يكون فد لحق ضرر". والاسم أيضاً واجب يقرره القانون حيث لا يترك للأفراد الحرية في تغيير أسمائهم أو تصحيحها حسب إرادتهم إنما عليهم اتباع إجراءات قانونية معينة أمام القضاء أو الأحوال المدنية حسب جهة الاختصاص. إذاً لابد من نظام يجب اتباعه حفظاً لحقوق ومصالح المتعاملين مع الاسم ليصبح الاسم ميزة أساسية لكل شخص تفرقه عن الأخرين. والتميز بالاسم لا ينحصر للاسم المقصود عليه بالذات (الاسم الأول) إنما يضاف إليه اسم أبيه وجده أو عائلته (اللقب)، بالإضافة إلي الكنية مثال أن يطلق على الشخص أبو فلان حيث يضفي القانون الحماية لها أيضاً.

[11] حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف الإسكندرية 1974، ص 44.

يطلق على هذه المجموعة "الاسم" وهو الاسم الثلاثي. ويلحظ أن اسم الأسرة في الإسلام يورث والنسب يكون للأب خلاف ما نجده لدي الغرب فالمرأة تسمي بلقب عائلة زوجها دون أبيها وهو بلا شك ظلم لا يقره الإسلام [12].

ويلقي الاسم الحماية القانونية لكونه أول ميزة للشخص، وتمتد الحماية للغير الذي يتعامل معه، فلا يجوز مثلا منازعة شخص في اسمه ولقبه وإذا ما وقع الاعتداء على الاسم فمن حق صاحبه أن يطالب بوقف الاعتداء، وطلب التعويض عن الأضرار التي أصابته. وقد تكون هنالك صعوبة في تطبيق قواعد المنع لاستعمال اسم يتسمى به شخص آخر في دولنا الإسلامية بسبب تشابه الأسماء وتكرارها، إنما المنع لمن يستعمل الاسم بهدف الإضرار بالشخص أو انتحال شخصيته. وجدير بالذكر بأنه إذا كان القانون قد منح الشخص حق حماية اسمه فإن ذلك لا يعني أن يمنع غيره في أن يسمي هو أو أولاده بذات الاسم.

تظهر حقيقة التميز بالاسم في التصاقه بصاحبه وملازمته له بشكل دائم يستعمله، فلا يسقط الاسم واللقب بالتقادم فإذا ما قام شخص بانتحال اسم ولقب غيره، مهما كانت مدة الانتحال فلا يكتسب المنتحل حقاً على هذا الاسم.

ج- الذمة المالية

هي ما للشخص وما عليه من أموال وديون منظوراً إلى مجموعه. بهذا المفهوم تصبح للذمة المالية صلة مباشرة ولصيقة بالشخص ويصبح لكل شخص ذمة مالية، وإن لم يكن له إرادة أو عليه التزام مثل الطفل حيث له ذمة مالية مفترضة. وتصبح حقيقةً حالة قانونية واحدة يصلح معها أن نقول إنها ميزة من مميزات الشخص.

د- إرادة التعاقد

يمثل العقد المصدر الأول للالتزامات الناشئة عن المعاملات والأحوال الشخصية، وهو يمثل موقع القلب لعلاقات الفرد، وإرادة الفرد تعتبر المصدر لأول للعقد وتُعبر في نفس الوقت عن كينونة الشخص كميزة من مميزاته. ولعل هذا ينعكس في تماثل إعمال فكرة وحدة القانون في حكم مسائل العقد ومسائل الشخص في بعض الأحوال، إذ يخضع شكل العقد لذات القانون الذي يحكم موضوعه كخيار من خيارات الإسناد لتحديد القانون واجب التطبيق لشكل العقد، فغاية التماثل واضحة فهي تحقيق وحدة

[12] عصام أحمد البشير، المرجع السابق، ص 168.

القانون الذي يسري علي العقد لتفادي صعوبات التفرقة بين شكل العقد وموضوعه، إلا أن القانون الذي يحكم جانب الموضوع أقرب إلى طبيعة الأشياء وأكفل بتحقيق وحدة القانون الذي يطبق على العقد [13].

المطلب الثالث: الحالة الأسرية صلاحية قانونية للشخص

تهدف التشريعات إلى حماية واستقرار الأسرة وذلك بتمكين أفرادها مزاولة الأنشطة الحياتية المختلفة إن كانت تصرفات، أو أعمال قانونية، أو أعمال قضائية. هذه الحماية قائمة على عناصر (أفكار) يمكن أن نؤسس عليها صلاحية الحالة الأسرية لممارسة هذه الأعمال.

أولاً: تأسيس الصلاحية

تتأسس الصلاحية على عدة أفكار قانونية وهي العناصر التي تؤثر بصورة مباشرة في الصلاحية القانونية لأفراد الأسرة.

الفكرة القانونية الأولي: نطاق الشخصية

يقصد به مدي ما يتمتع به الشخص من حقوق وما يتحمل من واجب أو التزام، والفكرة القانونية التي تحدد هذا النطاق هي أهلية الوجوب. هذه الأهلية تختلف باختلاف مميزات الشخص خاصة حالته وهي لكل أفراد الأسرة في الأصل، إلا أننا نجد في بعض التشريعات الوضعية خروجاً من هذا الأصل الممثل في موضعين:

(الموضع الأول) تفاوت الأهلية بين الرجل والمرأة في بعض الحقوق، هذا التفاوت لا نجده في الإسلام إنما تساو بينهما خاصة في الحقوق المدنية فالمرأة حق التملك والتعاقد وحق الاحتفاظ باسمها واسم أسرتها.

(الموضع الثاني) تفاوت بين المصالح حيث تعُزز هذه التشريعات الوضعية المصلحة الشخصية وتعمل على قدر ما تستطع تنمية الحرية الفردية دون مراعاة مصلحة الجماعة رغم جهود القوانين في توليد توفيق المصالح كوظيفة حديثة للقانون، بينما نجد التوازن في الإسلام في ترتيب هذه المصالح قائمة على تحقيق المصلحتين[14].

[13] مجموعة الأعمال التحضيرية للقانون المدني، الجزء الأول ص 96.
[14] ندوة العلوم الفقهية، المرجع السابق، ص 521.

الفكرة القانونية الثانية: مباشرة الشخصية

أن يمارس الشخص الأعمال والتصرفات القانونية وهو ما يسمي "أهلية الأداء"، وهي قدرة الشخص على أن يكتسب بنفسه ولمصلحته الحقوق بإبرام التصرفات القانونية. هنا تظهر حقيقة دور إرادة الشخص كميزة وصلاحية ممارسة لا بطبيعته الأدمية إنما بقدرته التكليفية؛ باعتبار أن ابرام التصرفات القانونية لا تصح إلا بإرادة واعية لترتب آثارها القانونية. فالأهلية تختلف من شخص لأخر باختلاف درجة التمييز والأدراك، وتنقسم التصرفات القانونية تبعاً لها إلى أقسام ثلاثة، تصرفات نافع نفعاً محضاً، وتصرفات ضارة ضرراً محضاً، وتصرفات تدور بين النفع والضرر.

تتدرج الأهلية في مراحل ثلاث لدى الشخص من الصبي غير المميز تنعدم فيه الأهلية فلا يصلح مباشرة أي من التصرفات القانونية، إلى مرحلة الصبي المميز وأهليته ناقصة فيصلح مباشرة الأعمال النافعة أما الضارة فهي باطلة، أما الدائرة بين النفع والضرر فهي موقوفة على اجازة الصبي عندما يبلغ سن الرشد أو اجازة وليه، إلى مرحلة الشخص البالغ الراشد وفيه تكتمل عناصر الشخصية القانونية حيث يستطيع الشخص أن يقوم بجميع التصرفات القانونية.

وخلال مسير مراحل الأهلية قد نجد أحكاما استثنائية مثل حالة القاصر حيث له أهلية أداء كاملة في الحدود التي يحددها القانون مثال ذلك حال إدارة الأموال المأذون له الاتجار فيها، وحالة الأذن بالزواج، وحالة تسلم أموال النفقة، وإبرام أنواع معينة من العقود العمل كعقد التدريب المهني والتأهيل والتلمذة الصناعية.

الفكرة القانونية الثالثة: الحيل (الافتراضات القانونية)

يعد الافتراض حيلة لتقرير الحقوق لأفراد الأسرة في إطار مصلحة الأسرة، وكان هذا الافتراض أداة قضائية في التشريعات القديمة منها:

أ- القانون الروماني القديم: كان لا يقضي بالميراث للأبن أو الزوجة إلا إذا كان الأبن خاضعاً لسلطة أبيه والزوجة خاضعة لسلطة زوجها عند وفاته، غير أن البريتور كان يفترض عكس ذلك حتى يتمكن لكل منهما الحصول نصيبه في التركة وذلك من خلال إجراء خاص يسمي "التمكين من الحيازة" واستقر بذلك نظام الإرث البريتوري بجانب الإرث العام[15]. وفي الوصية كان يجري افتراض مخالف للحقيقة التاريخية في اعتبار الأسير الروماني قد مات قبل وقوعه في يد الأعداء حتى تظل وصيته قبل الأسر صحيحة.

[15] ندوة تطور العلوم الفقهية المرجع السابق، ص 60.

والعمل أحياناً على مخالفة الحقائق العلمية كافتراض بقاء الموت حياً في قبول الوارث للتركة فهو بالخيار بين القبول والرفض حتى لا يظل مال المتوفي بغير مالك، وهذا يخالف الحقيقة العلمية التي تقرر أن الشخصية القانونية تبدأ بواقعة الميلاد وتنتهي بواقعة الوفاة.

ب- القانون الإنجليزي: أسس الفقهاء الإنجليز تبريرهم لمبدأ مصادرة أموال المجرم في بعض الجرائم مثل جريمة الخيانة العظمي قبل إلغائه عام 1870 بافتراض إن إقدام المجرم على ارتكاب هذه الجريمة الكبيرة يدل على فساد دمه العائلي ويترتب على ذلك إيقاف سير الإرث الشرعي، فإذا أعدم المجرم فلا تؤول أمواله إلي ابنه، بل مصادرتها بحجة أن السبيل الذي تعبره الأموال من الأصل إلي الفرع قد فسد بالجريمة وانقطع [16].

ج- وعرف الفقه الإسلامي الافتراض الفقهي، "الفقه الافتراضي" في قواعدها العامة التي تأسست على غايات نظرية المصالح العامة وحلولها الجزئية لإحاطة وقائع قد تحدث أثراً واحد وإن اختلفت صور هذه الوقائع لكي تأتي الأحكام منضبطة مثال ذلك تقسيم الفقهاء للموت وهي حقيقة وجودية واحدة إلى أنواع ثلاثة، موت حقيقي، وموت حكمي للغائب، وموت تقريري لحالة الجنين الذي أسقط.
وحقيقة يتضح من موقف القوانين القديمة والحديثة التي أقرت الافتراض (الحيلة) ولاسيما في المعاملات أنه يقوم على تصور ذهني لإيجاد حكم قانوني[17] من قبل المُشَرع ليرتب عليه آثاراً قانونية معينة بذات قوة الأحكام الفعلية بغية توسيع دائرة تطبيق نصوص القوانين. ذات التبرير يلحق مسائل الأحوال رغم شدة التصاقها بالحقيقة الوجودية (الطبيعة) مثل حق الإرث حيث الافتراض يبرر على العلة القانونية وهي وحدة الشخصية بين الحي والميت.

ثانياً: أمثلة تطبيقية لتأثير الحالة الأسرية على الصلاحية القانونية للشخص (حماية، وممارسة، وتنظيم للحقوق)

المثال الأول: حماية خصوصية الشخص

يُولي القانون والشرع خصوصية الشخص أهمية كبيرة لذا تجد البيانات الشخصية [18]- التي تبدو هينة- الحماية والإحاطة لعظم أثرها لكونها لصيقة بالشخص الطبيعي وقضت من مظاهر حياتنا الخاصة

[16] محمد كمال الدين المام، الموقف في الفقه الافتراضي، كتاب ندوة العلوم الفقهية، المرجع السابق ص 63.
[17] محمود عبد الرحيم الديب، الحيل في القانون المدني، دار الجامعة الجديدة 2008، ص 52 وما بعدها.
[18] نص قانون حماية البيانات الشخصية لسلطنة عمان علي تعريف للبيانات الشخصية أن البيانات الشخصية هي البيانات التي تجعل شخصاً طبيعياً معرفاً أو قابلاً للتعريق بطريقة مباشرة = أو غير مباشرة وذلك بالرجوع إلى معرفة أو اكثر كالاسم أو الرقم المدني أو بيانات المعرفات الإلكترونية أو البيانات المكانية أو الرجوع إلى عامل أو أكثر خاص بالهوية الحينية أو الجسدية أو العقلية أو النفسية أو الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية – في المغرب صدر قانون حماية الأشخاص الذاتيين تجاه معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي قانون رقم 2009/8 بتاريخ 2009/2/18 - أصدر الاتحاد الأوربي بشأن هذه الحماية اللائحة العامة 2018 وهي أحدث ما أفرزه العمل المشترك بين لبرلمان الأوربي – أشير في بحث تكميلي للماجستير حماية البيانات الشخصية، محمد بن سعيد بن علي الهنائي - كلية الحقوق جامعة البريمي سلطنة عمان 2023.

وزادت خطورة انتهاكها في عصرنا الحالي الذي أتاح ووفر أدوات انتهاك الخصوصية القادرة على إخفاء الانتهاكات التي تتعرض لها البيانات وهي انتهاكات تكون في الغالب بليغة من جراء معالجتها إلكترونياً.

ولا نحتاج تأكيد أهمية هذه البيانات الأسرة وضرورة حماية بيانات أفرادها، ففي حمايتها حفظ للكيان المعنوي للشخص صنو كيانه المادي، الأمر الذي جعل منها ميزة، بل حقوق خاصة للشخص تختلف عن باقي الحقوق الأخرى؛ إذ لا محل لها خارج صاحبها فهي تثبت للإنسان لكونه إنساناً بغض النظر عن مولده، وجنسه ولونه ومركزه.

المثال الثاني: إجراءات التقاضي

أ- التبليغ

إذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب بتبليغه في مكان إقامته يسلم ورقة التبليغ إلي أحد الساكنين معه من أهله (أقاربه وأصهاره) ويعتبر التبليغ صحيحاً متى سلمت الورقة إلى أحد هؤلاء الأشخاص ولو لم يصل بالفعل إلى المعلن إليه ويعد التبليغ في هذه الحالة تبليغا حكمياً.

ب- حياد القاضي

يكون القاضي ممنوعاً في نظر الدعوي في قوانين المرافعات إذا توافر سبب من الأسباب المتعلقة بالأسرة وهي دائرة واسعة من الأسباب تحرص تشريعات المرافعات النص عليه وجوباً من هذه الأسباب:

1- إذا كان زوجاً لأحد الخصوم أو كان قريباً أو صهراً له إلى الدرجة الرابعة ولو بعد انحلال الزواج الذي نتجت عنه المصاهرة.
2- إذا كان للقاضي أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوي أو مع زوجته.
3- إذا كان للقاضي ولزوجته أو لأحد أقاربه أو أصهاره على عمود النسب مصلحة له أو لزوجته في الدعوي القائمة [19].
4- إذا كان القاضي وصياً أو قيماً لأحد الخصومة أو مظنونا وراثته له أو كان زوجاً لوصي أحد الخصوم أو القيم عليه أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة بهذا الوصي أو القيم عليه بشرط أن تظل هذه العلاقة قائمة عند نظر الدعوي.
5- وجود صلة القرابة بين القاضي وممثل النيابة أو الممثل القانوني لأحد الخصوم أو الوكيل في الخصومة.

[19] أحمد صدق محمود، نظام المرافعات الشرعية، في المملكة العربية السعودية، الطبعة 2015، ص 60).

6- إذا كان لمطلقة القاضي التي له منها ولد، أو لأحد أقاربه أو أصهاره إلى الدرجة الرابعة في خصومة قائمة أمام القضاء مع أحد الخصوم في الدعوى، ولو مع زوجته، ما لم تكن هذه الخصومة قد أقيمت بعد قيام الدعوى المطروحة علي القاضي بقصد رده.
7- ويرد القاضي في حالات إذا كان للقاضي ولزوجته دعوى مماثلة للدعوي التي ينظرها.
8- بل أن وجود صلة القرابة بين قضاة أعضاء الدائرة الواحدة سبب كافي لمنع السير في الدعوى حتى نضمن استقلال القاضي في رأيه وعدم تأثره بآراء قريبه أو صهره.

ج - رفع الدعوي

تضفي القرابة أحكام خاصة لإجراءات رفع الدعوي رغم شدة صفة السوية لأحكام الإجراءات مثال ذلك إذا تخلف المدعي عليه في دعاوي المسائل الزوجية كالحضانة والنفقة والزيارة وغيرها فالمحكمة أن تأمر بإحضاره جبراً.

د- علنية الجلسات

تكون المرافعة علنية إلا إذا رأت المحكمة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أحد الخصوم، أجراءها سراً لحرمة الأسرة وهي الدعاوي التي تتعلق بمسألة من مسائل الأحوال الشخصية كما لو كان النزاع حول ثبوت نسب.

هـ- الشهادة

تقبل الشهادة بالتسمع في حالة النسب وهي من الحالات الاستثنائية إذ الأصل عدم قبولها في الدعاوي. وهنالك حالات أخرى تتأثر أحكامها بالحالة الأسرية لا مجال لتفصيلها وليس لنا جديد نضيف إليها مثل شهادة الأب لابنه أو الابن لأبيه والزوج لزوجته أو الزوجة لزوجها.

المثال الثالث: حقوق الأسرة

تشمل الحقوق الخاصة للشخص باعتباره عضواً في الأسرة، وهذه الحقوق تختلف باختلاف أساس انتساب الشخص للأسرة ومركزه، زوجا أم زوجة، أم ابناً، أم بنتاً، أم غير ذلك. تتميز هذه الحقوق أنها تمنح لتحقيق مصلحة الأسرة لا مصلحة الشخص وتتأثر بالحالة الأسرية في كسبها وإقرارها من حيث المصدر القانوني لهذه الحقوق، وصلاحية الممارسة لها التي تتم بأحكام خاصة نقوم بتناولها حالا.

أ- الاتفاقيات العائلية

لا تعد الاتفاقات الاجتماعية عقوداً ملزمة بسبب عدم اتجاه نية أطرافها لترتيب أثار قانونية، أما الاتفاقات العائلية التي تعقد إما بين الزوج وزوجته أو بين الأبناء والأبناء التي تبرم غالباً ضمن الحياة

الأسرية فتحكم بأحكام خاصة. بعض هذه الاتفاقات[20] لا تتجه نية أطرافها إلى ترتيب أية أثار قانونية عليها، وبالتالي لا تصح موضوعاً للمنازعة أمام المحاكم مثال ذلك اتفاق الزوجين على قيام الزوج بترتيب نفقة شهرية لزوجته، فمثل هذا الترتيب لا ينشأ عنه أية علاقة قانونية. وفي المقابل هنالك بعض اتفاقات تبرم بين الأزواج ترتب أثار قانونية مثال ما أقرتها المحاكم الإنجليزية بعد ما وضعت معياراً للتميز بين الاتفاقات العائلية التي ترتب أثاراً قانونية والاتفاقات التي لا ترتب مثل تلك الأثار.

يقوم هذا المعيار علي أساس قرينة تعرف "قرينة الود والوئام"، فاذا أبرم الاتفاق في ظل حياة زوجية مفعمة بالود والوئام وكان الزوجان يعيشان حياة زوجية اعتيادية فالمحكمة أن تستنتج قرينة مؤداها عدم اتجاه نية الأطراف إلى إحداث أثار قانونية متال ما تقرر في قضية Balfow v.Balfow CA 1919 التي وقائعها إنه تم تعيين الزوج موظفاً في جزيرة سيرلانكا فاضطر إلي إعادة زوجته إلى إنجلترا بسبب مرضها وبقيت هنالك لغرض العلاج فيما عاد الزوج إلي سيرلانكا وعند عودته اتفق معها علي منحها نفقة شهيرة أثناء غيابه، إلا أنه رفض إعطاء هذا المبلغ لاحقاً، وقاضته زوجته، ولكن المحكمة ردت دعواها مستندة في ذلك علي حجة إن لم تتجه نية الطرفين لإبرام اتفاق ملزم من الناحية القانونية.

أما إذا ابرم هذا النوع من الاتفاقات في ظل حياة زوجية مشوبة بالجفاء والقطعية والنزاع، ففي هذه الحالة يمكن للمحكمة أن تستنتج قرينة تؤكد وجود النية التعاقدية لإبرام عقد تترتب عليه أثاره القانونية وهذا ما حصل في قضية Marritt V.Marritt حيث غادر الزوج بيت الزوجية ليعيش مع زوجته الثانية واتفق مع زوجته علي أن يدفع لها مبلغ كنفقة شهرية وتم إفراغ هذا الاتفاق في مستند مكتوب، كما اتفقا علي أن تقوم الزوجة بتسديد قيمة الدين المترتب علي المنزل وعندما تسدد كامل قيمة الرهن يقوم الزوج بنقل ملكية المنزل إلى الزوجة. سددت الزوجة كامل قيمة الرهن، رفض الزوج بنقل ملكية المنزل إلى زوجته، فقاضته الزوجة على أساس الإخلال بالتزام عقدي. قررت محكمة الاستئناف وجود نية تعاقدية لخلق علاقة قانونية وألزمت الزوج ببنود الاتفاق حيث أقامت حكمها على أساس قرينة النزاع والشقاق وتفكك الرابطة الزوجية وقت إبرام الاتفاق، مما يؤكد وجود نية تعاقدية لخلق علاقات قانونية.

ب- النظام المالي للزوجية

يقصد به مجموعة القواعد القانونية أو المتفق عليه بين الزوجين والتي بمقتضاها يحدد حقوق وواجبات كل منهما من حيث ملكية أموالهما وإيرادات الأموال المذكورة في الاتفاق وإدارتها والانتفاع بها ومن حيث الديون التي بعترفانها قبل الزواج وأثناءه وبعد انحلال عقد الزواج تتم تسوية حقوق كل من

[20] هبة أبو بكر أبو قرجة، محاضرات في القانون المدني مع التعمق، ماجستير القانون الخاص – كلية الحقوق جامعة البريمي سلطنة عمان 2023، ص 28- 31.

الزوجين أو ورثتهما بعد انتهاء الزوجية [21]. تظل أموال الزوجين بموجب هذا النظام مملوكة على الشيوع ما دامت علاقة الزوجية قائمة؛ الأمر الذي يجعل هذا النظام وثيق الصلة بالعلاقة الزوجية (الحالة الأسرية). ولا تخضع هذه الاتفاق المالي إلى القانون الذي يحكم العقود حتى إن جاء الاتفاق مفصلاً لمسائل هي في الأصل ذي صفة عقدية (مشارطة) مثل شروط إدارة الأموال، أو انتفاع بها، إنما تخضع لقانون جنسية الزوج وقت الزواج باعتبارها أثراً من أثار عقد الزواج [22].

ج- ملكية الأسرة

يجوز لأعضاء الأسرة الواحدة الذين تجمعهم وحدة العمل أو المصلحة أن يتفقوا كتابة على إنشاء ملكية الأسرة وتكون هذه الملكية إما من تركة ورثوها واتفقوا على جعلها كلياً أو بعضها ملكية للأسرة، أو من أي مال آخر مملوك لهم اتفقوا على إدخاله في هذه الملكية[23]. ومن الشروط التي يجب توافرها عند إنشاء هذه الملكية أن يكون الشركاء أفراداً لأسرة واحدة. صحيح أن المقصود بالأسرة هي مجموعة الأفراد التي تجمعها وحدة العمل أو المصلحة؛ إلا أن الصورة الغالبة لهذا النوع من الملكية هي ملكية أفراد الأسرة.

ذهب فريق من الفقهاء في قصر مفهوم الأسرة على الأقرباء الذين يجمعهم أصل مشترك، وهذا المفهوم قد لا يتيح انعقاد ملكية الأسرة بين الزوجين - وهما عماد خيمة الأسرة – عندما يكون أصلهم غير مشتركاً.

ومنهم من وسع نطاق الأسرة لتشمل الأقرباء بالنسب أو المصاهرة لتوافر المصلحة من إقرار هذا النوع من الملكية؛ فأي مصلحة تلك التي تفصل بين الزوجين - على قول من قصروا الأمر على الأصل المشترك - عندما يكون أصلهما غير مشترك؟ المهم في الأمر وجود المصلحة وهو حاصل، وبالقرابة أوضح وبدونها قد تنشأ ملكية الأسرة، بل توسع البعض بأن القرابة مطلوبة عند الإنشاء لذلك لا يمنع الأجانب من الدخول فيها مستقبلاً بعد الإنشاء ‘عكس من تشدد ويري منع التصرف في الحصة للأجنبي لأن دخوله ينهض الغرض الأساسي وهو أن تبقي الملكية مقصورة على أفراد الأسرة بقدر الإمكان وإن كان هنالك مقتضي لدخول الأجنبي أن تتم بإجراءات خاصة موافقة جميع الشركاء على أقل تقدير.

د- أجر واستحقاقات العمل

المفهوم الاجتماعي للأجر مؤداه وجوب أن يحصل العامل على مقابل مادي يكفي لضمان مستوي معيشي له وأفراد أسرته يليق بكرامة الإنسان ومركزه في المجتمع.

[21] عبد الحميد أبو هيف، القانون الدولي الخاص في أوربا وفي مصر، الطبعة الثانية، ص 491.
[22] محمود لطفي محمود عبد العزيز، القانون الدولي الخاص العماني، مرجع سابق ص 47.
[23] محمد العالم ادم أبو زبد، الحقوق العينية الأصلية وفقاً للقانون العماني، الدار العربية للكتب 2022، ص 129.

يتحقق هذا الضمان بتوليد وسائل خاصة مثل وضع الحد الأدنى للأجور والحماية القانونية لها من تقييد الحجز أو التنازل من أجر العامل ولو من العامل نفسه، بالإضافة إلى حماية الأجر من الديون من أن تستغرق فلا يبقي له ولأسرته ما يقتاتون به [24].

جاءت نصوص صريحة في تشريعات العمل تدعمها الأصول الشرعية واجتهادات الفقه الإسلامي حيث يستحق العامل الأجر المتفق عليه والتأكيد على ضرورة أدائه فوراً. وامتد حرص التشريعات للأسرة إلى ربط المستحقات المتعلقة بالأجر مثل علاوة الأعباء المعيشية إلى مركز الشخص داخل الأسرة حيث تمنح هذه العلاوة للزوجة والأبناء، وتحديد كيفية توزيع مستحقات العامل المتوفي مثال ما جاء في نص المادة 52 من قانون العمل السوداني علي أنه "1- في حالة وفاة العامل يستحق أفراد عائلته الأجور والمكافآت والمبالغ الأخرى التي كان المتوفي يستحقها بموجب هذا القانون في وقت وفاته.

2- يقوم صاحب العمل بدفع والمكافآت والمبالغ الأخرى إلى أي محكمة جزئي من قضاة الدرجة الأولى أو الثانية وتوزع على أفراد عائلة المتوفي بالنسبة في الجدول الملحق بهذا القانون.

ولأغراض تطبيق النص المذكور عرف القانون أفراد العائلة بأنه "يقصد بهم أفراد أسرة العامل اللذين يعتمدون اعتماداً كلياً أو جزئياً على كسبه" ويقصد بهم الزوج أو الزوجة والأب والأم والجد والجدة والأبن والبنت، الحفيد والحفيدة والأخ والأخت لأم أو لأب وزوج الأم وابن الزوجة وبنت الزوج.

المطلب الرابع: نتاج وحدة النظام القانوني للأسرة

أولاً: فلسفة وحدة النظام القانوني

تمثل فكرة وحدة النظام القانوني من الدعائم القانونية لاستقرار الأسرة لذا فهي فلسفة مرعية في اختيار القانون المناسب عند تزاحم القوانين في مسائل الأسرة، كما تراعي في غيرها مثل تطبيق قانون موقع العقار في حالة تنازع القوانين الذي يجد سنده في ضرورة وحدة القانون الواجب التطبيق لسلامة المعاملات بأن يطبق هذا القانون المختار. فإخضاع العقار لقانون موقعه من شأنه تمكين الأفراد من معرفة حالة العقار والرهون الواردة عليه، كما أنّه يوفر الحماية الكافية للغير عن طريق إشهار الحقوق العينية الواردة على العقار. وذات الفلسفة نجدها في إخضاع شكل العقد للقانون الذي يحكم موضوعه لغاية تفادي صعوبة التفرقة بين شكل العقد وموضوعه [25].

[24] المادة 26 من الاتفاقية العربية لمستويات العمل تنص على: "لا يجوز الحجز على الأجر أو التنازل عنه إلا في أضيق الحدود"
[25] انظر فؤاد رياض، المرجع السابق، ص 300.

ونقول إنه لا يغيب عن الأسرة أحكام شبيه للأحكام التي تسري على مسائل (الأموال) حيث الموطن قرار وسكن الأسرة يشابه، بل يماثل موقع المال تماما، وبالتالي يقود الموطن المشترك ضابطاً للإسناد إلى قانون أطراف العقد (الزوجين) كما الأموال.

هذه الوحدة مطلوبة لمسائل الأسرة كلها وللحالة المدنية للشخص بالأخص وهي مجموعة الصفات التي يتميز بها الشخص وتحدد مركزه الأسري والعائلي الذي يتكون نتيجة النسب والزواج.

ما يهمنا معرفة مدي نجاعة فكرة وحدة النظام القانوني في تحديد القانون الحاكم لعلاقات الزواج المختلفة ولا سيما المسائل الموضوعية باعتبار أن المسائل الشكلية لصحة الزواج تحكم بقانون بلد الإبرام، إلا أنها تخضع أحياناً للقانون الذي يحكم الشروط الموضوعية.

عليه نبحث إعمال هذه الوحدة في مسائل مختارة من مسائل الأسرة.

ثانيا: توحيد النظام القانوني في مسائل الأسرة

المسألة الأولى: الشروط الموضوعية للزواج

أخضع مشرعي القوانين المدنية في دولنا العربية شروط الزواج من حيث الموضوع إلى قانون جنسية الزوجين مثال ما نص صراحة في المادة 12 من قانون المعاملات المدنية العماني علي أنه "يرجع في الشروط الموضوعية لصحة الزواج إلى قانون كل من الزوجين". والواقع إن تطبيق جنسية كلا الزوجين يثير أكثر من تساؤل ويضع أمام الباحث أكثر من فرض. فرض يثير تساؤل مهم وهو الذي يكون فيه جنسية الزوجين مختلفة تماماً بعضها من بعض وليس من بينها الجنسية الوطنية. أما الفرض الذي يكون أحد الزوجين يحمل الجنسية الوطنية أو الزوجين عديمي الجنسية أو مجهوليتها هنا لا إشكالية إذ يطبق حينها قانون الدولة التي يتوطنا أو يقيما في إقليمها [26].

حيال التساؤل عن الفرض السابق انقسم الفقه إلى رأيين[27] في الإجابة المنتظرة في كيف نطبق كلا القانونين؟

(الرأي الأول): يري أصحاب الرأي ضرورة البحث عن صحة الزواج من الناحية الموضوعية في كلا القانونيين لكل من الزوج والزوجة وهو ما يسمي بالحل الجامع ومؤدي ذلك أنه لكي يعتبر الزواج صحيحاً يجب أن يتوافر كل الشروط الموضوعية التي يتطلبها قانون كل من الزوج والزوجة. ويترتب على هذا التطبيق أنه إذا حدد قانون جنسية الزوج أهلية الزواج مثلاً بواحد وعشرين عاماً، بينما حدد قانون الدولة

[26] عدا الأهلية المادة 14- في الأحوال المنصوص عليها في المادتين إذا كان الزوجين عمانيا وقت انعقاد الزواج يسري القانوني العماني وحده فيما عدا شروط الأهلية للزواج.

[27] عامر محمد الكسواني، موسوعة القانون الدولي الخاص 1- تنازع القوانين، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولي 2010، ص 156 وما بعدها.

التي تنتمي إليها الزوجة أهلية الزواج بثمانية عشر عاماً، فإن الزواج لكي يكون صحيحاً يجب أن يبلغ كلاً من الزوجين واحد عشرين عاماً، أي لا يكفي بلوغ الزوج هذا السن دون الزوجة، إذاً يجب أن تبلغ الزوجة هذا السن رغم أن قانونها لم يشترط ذلك.

يستند أنصار الاتجاه المؤيد للتطبيق الجامع إلي أن كلا القانونين يهدفان إلى حماية رابطة الزوجية وليس فقط حماية الطرف الذي ينتمي إليه مما بتعيُّن تطبيق الأحكام الموضوعية للقانونين معاً تطبيقاً جامعاً لتوفير الحماية للرابطة الزوجية وضمان بقائها؛ الأمر الذي لا يتوفر حال وجود علاقة زوجية تكون صحيحة طبقاً لقانون أحد الزوجين وغير صحيحة وفقاً لقانون الزوج الأخر [28].

ويلحظ صعوبة هذا الحل الجامع إذ يفضي إلى تطبيق الشرط الأشد، ولعل لهذا السبب هجر. وفي مقام بحثنا نضيف إنه رغم ما يظهر من هدف توحيدي للحل الجامع إلا أنه إعماله قد يؤدي إلى أبطال العلاقة الزوجية ومن ثم نسف استقرار الأسرة.

(الرأي الثاني): يري ضرورة البحث في قانون كل واحد من الزوجين على حدة وهو ما يسمي بالحل الموزع، أي أن يطبق على كل زوج الأحكام المتعلقة بالشروط الموضوعية الواردة في قانونه فقط دون الأحكام الواردة في قانون الزوج الأخر.

وترتيباً على هذا التطبيق يعد الزواج صحيحاً إذا استوفي كل زوج الشروط الموضوعية المتعلقة بالزواج كسن الزواج وصحة الرضا الواردة في قانونه فقط استناداً إلى أن كل قانون يهدف إلى حماية وطنييه.[29] وعلى العكس الحل الجامع نري في إعمال هذا الرأي دعم لوحدة استقرار الأسرة خلافا ما يبدو من اسمه الموزع ...!

وعلى الرغم من رجاحة الحل الموزع بالتطبيق المتقدم إلا أنه لا يطبق بصورة مطلقة في كل الفروض؛ فبعض الشروط الموضوعية للزواج مثل موانع الزواج ينبغي تطبيقها تطبيقاً جامعاً منها القرابة إلى درجة معينة، إذ لا يمكن إعمال التطبيق الموزع بشأنها لأن الزواج يجب أن يكون صحيحاً خالياً من هذه الموانع وفقاً لقانون كلا الزوجين.

المسألة الثانية: أثار الزواج

هي الحقوق والالتزامات المتبادلة بين الزوجين وهي خلاف الشروط الموضوعية تخضع لقانون واحد هو قانون جنسية الزوج باعتباره رب الأسرة، إذ لا يمكن أن يطبق بشأنها قانونين إلا بإهدار إحداهما. عليه يستوجب وحدة القانون الذي يحكم هذه الأثار على نحو ما ذهب إليه البعض باختيار قانون الزوج كما

[28] ابراهيم أحمد ابراهيم، القانون الدولي الخاص، الجنسية ومكز الأجانب، دار النهضة العربية 2006، ص 21.
[29] منصور مصطفي منصور مذكرات في القانون الدولي الخاص، تنازع القوانين، دار المعارف 1957، ص 203).

في القانون العماني الذي نص في المادة 1/13 على أنه "يسري قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج على الأثار التي يرتبها عقد الزواج، على أنه إذا اتحدت جنسية الزوجين بعد الزواج يطبق قانون جنسيتهما.

ويجد الباحث فيما ذهب إليه القانون العماني وقوانين أخرى من تقييد حرية المرأة في التصرف في أموالها التي تستلزم ضرورة حصول الزوجة على إذن من زوجها [30] قبل مباشرة بعض التصرفات فيه وجه من وجوه إعمال لفكرة وحدة النظام القانوني للأسرة رغم اختلاف مقاصد وغايات الفكرتين.

ثار خلاف في الفقه حول تقييد أهلية تصرف المرأة المتزوجة، حيث ذهب جانب من الفقه إلى تكييف القيد الذي يرد على حرية المرأة في التصرف على أنه أثر من أثار الزواج [31]. بينما ذهب فريق أخر من الفقه إلى القول بأنه إذا كان نقص الأهلية عاماً أي متعلقة بكافة التصرفات فأنه يعتبر أثراً من أثار الزواج، أما إذا كان لم يكن كذلك، بل كان خاصاً يشمل فقط بعض التصرفات القانونية فأنه يعتبر حالة من حالات عدم الأهلية الخاصة التي تخضع للقانون الذي يحكم التصرفات الزوجة طرفا فيها.

ويري فريق ثالث في الفقه ضرورة أن يستأنس القاضي عند إجراء تكييف هذه المسألة بالغرض الذي قصده القانون الأجنبي المحتمل التطبيق من إيراد هذا القيد، فإذا كان الهدف هو حماية الأسرة فأن نقص أهلية المرأة حينئذ يعد أثراً من أثار الزواج، أما إذا كان الهدف من إيراد هذا القيد حماية الزوجة بالذات بالنظر إلى جنسها، فأن تقييد حريتها يعد في هذه الحالة متعلقة بالأهلية وتخضع بالتالي لقانون الجنسية.

وهنالك رأي آخر يقوم على ضرورة تكييف نقص أهلية المرأة المتزوجة بالرجوع إلى السبب الذي تولد عنه؛ فنقص أهلية المرأة جاء باعتباره نتيجة مترتبة على الزواج، ومن ثم يجب تكييفه على أنه أثر من أثار الزواج وإخضاعه لقانون جنسية الزوج في كافة الحالات أي سواء كان عاماً أو قاصراً على مباشرة تصرفات معينة [32].

يتضح من الآراء السابقة أن وحدة النظام القانوني داخل الأسرة يحقق استقرارها، عليه نري اختيار القوانين تطبيق قانون جنسية الزوجة الوطنية على هذه الأثار إن كان زوجها أجنبياً كما في القانون العماني[33] إضعاف لعضد وحدة النظام القانوني للأسرة رغم ما فيه من تعلية من سيادة القانون الوطني وحماية الوطنيين، ويهون ذاك الإضعاف أنه استثناء يطبق في فرض أن يكون الزوج أجنبياً وقت الطلاق، أو وقت رفع دعوى التطليق أو الفسخ وكانت الزوجة تتمتع بالجنسية العمانية لحظة إبرام عقد الزواج.

[30] عامر محمد الكسواني تنازع القوانين ندار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان الطبعة الأولي 2010، ص 160.
[31] منصور مصطفي منصور، المرجع السابق ص 22.
[32] فؤاد رياض، سامية راشد، الوسيط في القانون الدولي-الجزء الثاني، تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي، دار النهضة 1992 ص 209.
[33] المادة 17 من قانون المعاملات المدنية.

المسألة الثالثة: الميراث

تخضع جميع التصرفات المضافة إلى ما بعد الموت التي تشمل الميراث والوصية وتصرفات مريض مرض الموت لقانون جنسية المتوفي. إذا أخذنا الميراث متالاٍهذه التصرفات فإن تطبيق قانون جنسية الزوج يؤدي إلى تطبيق قانون واحد على جميع أموال التركة سواء كانت أموال منقولة أم أموال عقارية. مما يعني حلاً لإشكالية تنازع القوانين بتحقيق وحدة القانون واجب التطبيق، وهو هدف يصبح مطلوباً في التركة لأن أهم ما يواجه تطبيق قانون الموقع أنه يؤدي إلى تعدد القوانين التي تطبق عندما يتعدد أموال التركة وتقع في دول مختلفة مع اختلاف القواعد الموضوعية للميراث في هذه الدول ينتج كتير من الصعوبات الفنية، فقد يعتبر شخصاً وارثاً في قانون دولة ولا يعتبر كذلك في قانون أخر، وقد تختلف القوانين فيما يتعلق بحق الوارث في قبول التركة أو عدم قبولها وشروط القبول إلى غير من حالات مما يؤدي إلى كثير من الإشكالات عند تطبيق القوانين المختلفة علي تركة واحدة.

المسألة الرابعة: الزواج المختلط

تعمل بعض التشريعات بوحدة الجنسية في العائلة وبالتالي تدخل الزوجة الأجنبية جبراً في جنسية زوجها بقوة القانون، في حين تبنت بعض التشريعات على العكس مبدأ استقلال الجنسية ولم تجعل لزواج الوطني من أجنبية أي أثر على جنسية الزوجة.

أما غالبية التشريعات فقد اتخذت موقفاً توفيقياً أو وسطاً فلم تفرض جنسيتها على الزوجة الأجنبية بقوة القانون احتراماً لإرادتها في هذا الشأن، مع إفساح المجال لدخولها في جنسية الدولة إذا رغبت في ذلك دون حاجة إلى اتباعها طريق التجنس العادي عملاً على وحدة الجنسية في العائلة تحقيقاً لوحدة النظام القانوني.

وذات الغاية وحدة النظام القانوني داخل الأسرة تبرر زوال جنسية المتجنس بأن تزول معها جنسية التابعين للجنسية المكتسبة خروجاً من الأصل بأن السحب إجراء فردي لا يلحق سوى الشخص الذي سحبت منه الجنسية ولا يمتد إلى تابعيه.

الخاتمة: من خلال هذه الدراسة توصل الباحث لأهم النتائج الآتية

1- المسائل المتعلقة بالأسرة شديدة الصلة بالحالة الأسرية أدقها حماية لأسم الشخص وبياناته الشخصية، انتهاءً باكتساب الحقوق وممارسة التصرفات والأعمال القانونية.
2- تؤسس الصلاحية القانونية للحالة الأسرية على جملة من الأفكار الفلسفية العملية والافتراضية في إقرار الحقوق وممارستها تراعي فيها اتزان كفة مصلحة الشخص ومصلحة الأسرة التي هي مصلحة المجتمع.

3- تمثل فكرة وحدة النظام القانوني أداة تشريعي داعم لاستقرار الأسرة، وفي افساح قانون الزوج - بما له من قوامة - ليحكم أثار الزواج دور مؤثر في توحيد هذا النظام.
4- الوعي بالأمن الأسري يكتمل بإدراك باصر لخطورة اختلاف النظر إلى النظام القانوني للأسرة تجاه قضاياها القانونية المتعلقة بالعناصر المؤثرة في الشخصية.

والحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

1- القرآن الكريم.

2- تفسير الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القران.

3- ابراهيم أحمد ابراهيم، القانون الدولي الخاص، الجنسية ومكز الأجانب، دار النهضة العربية 2006.

4- أحمد صدق محمود، نظام المرافعات الشرعية، في المملكة العربية السعودية، الطبعة 2015.

5- حسن كيرة، المدخل إلى القانون، منشأة المعارف الإسكندرية 1974.

6- حمدي عبد الله نافع، الشريعة الإسلامية وفقاً للقانون العماني، دار الكتاب الجامعي، الطبعة الأولي 2007.

7- سهيل حسين الفتلاوي، المدخل لدراسة علم القانون - دراسة مقارنة بين نظريتي القانون والحق، مكتبة الذاكرة بغداد 2009.

8- فؤاد رياض، سامية راشد، الوسيط في القانون الدولي-الجزء الثاني، تنازع القوانين وتنازع الاختصاص القضائي، دار النهضة 1992.

9- هبة أبو بكر أبو قرجة، محاضرات في القانون المدني مع التعمق، ماجستير القانون الخاص – كلية الحقوق جامعة البريمي سلطنة عمان 2023 عبد الحميد أبو هيف، القانون الدولي الخاص في أوربا وفي مصر، الطبعة الثانية.

10- محمد الكسواني تنازع القوانين ندار الثقافة للنشر والتوزيع -عمان الطبعة الأولي 2010.

11- محمد العالم ادم أبو زبد، الحقوق العينية الأصلية وفقاً للقانون العماني، الدار العربية للكتب 2022.

12- محمود عبد الرحيم الديب، الحيل في القانون المدني، دار الجامعة الجديدة 2008.

13- منصور مصطفي منصور مذكرات في القانون الدولي الخاص، تنازع القوانين، دار المعارف 1957.

14- المصباح المنير وتاج العروس ولسان العرب لابن منظور، مادة (أسر) بحوث دار إحياء التراث العربي مؤسسة التاريخ العربي ط 3، د.ت 6/1.

15-عمال ندوة تطور العلوم الفقهية المقاصد الشرعية – سلطنة عمان وزارة الأوقاف والشئون الدينية ن المنعقد خلال عام 1427هـ/ 2006م.

16-مجلة مجمع الفقه الإسلامي، العدد 10، 2006/1437.

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

The Role of Saudi Arabia's Copyright Law in Governing the Modern Video Game Landscape

Sara Alsaud

Master of Commercial Law Program, College of Law, Prince Sultan University, Riyadh, Kingdom of Saudi Arabia

Sara.salsaud@hotmail.com

Abstract

Saudi Arabia's billion-dollar gaming industry is experiencing a rapid transformation marked by exponential growth and substantial investment. The Kingdom is the 19th biggest gaming market worldwide, with an investment of $6.4 billion to support the industry's development. The exponential growth and substantial investment in the Kingdom's gaming industry emphasize the significance of understanding the role of its Intellectual Property law, particularly copyright, in administering this dynamic landscape. Understanding this role will help to demonstrate the Kingdom's dedication to encouraging the growth and development of the video game industry. As part of its 2030 Vision, Saudi Arabia's Public Investment Fund (PIF) has entered the gaming sector by establishing Savvy Gaming Group, which invested $1.05 billion to acquire FACEIT and ESL, forming the ESL FACEIT Group. This article examines the intersection of video games and Intellectual Property law, focusing on copyright to explore how the Kingdom's current copyright framework accommodates the distinctive elements of the video gaming industry and addresses the legal ambiguities that potentially undermine the industry's copyright protection and overall growth and development. The article analyses the levels of existing copyright protection and legal ambiguities in the Kingdom of Saudi Arabia. Consequently, this article proposes a copyright system tailored to the video gaming industry to address the Kingdom's specific challenges in this domain. Conclusively,

it contends that existing copyright laws do not adequately accommodate Saudi Arabia's dynamic video gaming industry. It advocates for discussions on a new regime that caters to the industry's unique aspects and safeguards the interests of publishers and creators in the emerging gaming sector.

Keywords: Video Games, Saudi Arabia, Saudi Copyrights Act, IP Protection.

1. Introduction

The video gaming industry is among the fastest-growing globally in recent decades. Market analysis confirms that the video gaming market may reach $211.2 billion by 2025. Having realized considerable growth in the video gaming industry in recent years, Saudi Arabia is making significant investments and efforts to establish itself as a player in the industry, demonstrating its recognition of the industry's economic potential, its dedication to diversifying beyond oil, and desire to align with broader national strategies, such as Saudi Vision 2030. In light of this, Saudi Arabia is investing $38 billion to establish itself as a player in the video game industry. This move is part of its strategy to diversify its economy. Initially, they focused on the e-sports sector, which has recently faced challenges. However, its subsidiary, Savvy Games Group, is expanding its efforts to develop, publish, and acquire high-quality games while supporting the gaming industry's growth. Saudi Arabia aims to diversify its economy under the Saudi Vision 2030. It has a growing number of game developers who create innovative games and game publishers who release or distribute these games. Further, the country is experiencing exponential growth in video game players, with 67% of its population constituting 23 million gamers playing them.

Saudi Arabia's investment in the gaming industry continues to attract global attention and strategic partnerships. Strachan (2022) notes that Saudi Arabia continues making substantive investments in the video gaming industry, citing the recent $1 billion

shares acquisition in the European video distribution company known as the Embracer Group by Saudi Arabia's Public Investment Fund. In 2022, the country's sovereign wealth fund acquired a 96% share of the Japanese video game software and hardware company SNK, known for the Samurai Shodown and other fighting video games (Strachan, 2022). Saudi Arabia's Savvy Games Group owns 7.08% of Nintendo, the Japanese gaming giant (Middle East Monitor, 2023). These increased acquisitions should encourage the Saudi Arabian government to create laws that protect the video gaming industry and encourage partnerships and collaborations among local and international video game developers to boost local and global competitiveness. Having the appropriate copyright laws will ensure the legal enforceability of measures against entities violating their intellectual property rights, ultimately enhancing fairness in business practices within the video gaming industry.

The Entertainment Media Use in the Middle East report explores the challenges the video gaming industry faces regarding regulations within the region. It discusses the complex legal environment for developers and game publishers. The report emphasizes how enforcing regulations has become more challenging with the rise of digital distribution that bypasses traditional content control mechanisms. The recent World Forum held in Riyadh showcased the growing potential of Saudi Arabia in gaming and e-sports. Industry experts like Sebastien Borget and Yat Siu emphasized the need for a framework to support the industry. The discussions also highlighted the value of assets and the tech-savvy population of Saudi Arabia. Noteworthy partnerships and agreements, including those between the Qatar Esports Federations, Coda Payments, and Etihad Etisalat, underscored this sector's rapid growth and strong government backing (Arab News, 2023).

The diverse technologies being integrated into video games by different players contribute to the increasing yearly disputes regarding the violation of video game rights. Video games combine various art forms, including music, videos, plots,

paintings, scripts, and characters. Video games allow players to engage with the virtual world, ranging from simple puzzle games to complex simulations covering various genres. Video games are not singular creations but compositions of distinct individual copyright elements, such as songs and characters, which demand legal protection. Studying the development stages of these works is critical to discuss the evolution of their legal nature. Accordingly, this study analyzes the protection of video games as distinct, complex, creative works of authorship. The study examines the protection of these works within Saudi Arabia's copyright laws. The history of video games dates back to the 1950s. They captured the public's imagination in the 1970s and 1980s with iconic arcade games and the advent of home gaming consoles. During this period, there was a rise in games and series, which laid the groundwork for the industry's rapid expansion. Over the decades, video games have evolved from 8-bit graphics to incredibly lifelike environments.

The modern video game environment is a dynamic meeting point between technology, entertainment, and legal frameworks, with digital IP laws being one of the key elements defining this field. The presence of good IP laws is likely to encourage the growth of the industry. unclear legal regulations to govern this industry complicate this problem as the country cannot render effective, definitive interventions. Thus, this research gives a multidimensional analysis since it is based on the fusion of legal studies with technological innovation and the integration of Saudi Arabia's cultural aspects. Saudi Arabia's video gaming industry's distinctive character arises from the connection of contemporary video games with the growing trajectory of intellectual property legislation specific to Saudi Arabia. The research theme scrutinizes the dynamic interrelationship between fixed and changing trends in regulatory systems and the speedily growing video gaming industry, considering Saudi Arabia's social and cultural factors. The study focuses on national law, analyzes Saudi Arabia's IP law's role in managing the contemporary video game

ecosystem, and evaluates its impact. The research conducts a multidimensional analysis to explore how the Saudi IP legislature compares and aligns with the changing demands of the video game industry, enhancing understanding of vital aspects like trademark and copyright. The ultimate objective is to determine the appropriateness and adequacy of Saudi copyright laws that protect creative works, especially video games embedded in forms of content and their digital distribution platforms, to restrain piracy. Besides, brand name garnishing has been a consistent concern for all the brands, causing gaming franchises and merchandising ventures to outsource trademark protection.

Copyright protection is critical in shaping Saudi Arabia's video gaming industry landscape. Saudi Arabia is a member of several entities that govern international copyright laws. For example, World Intellectual Property Organization (2003) notes that it is a member of the Berne Convention of 1971, the principle copyright treaty that protects artistic and literary works. Consequently, the government is obligated to enforce copyright protections by revising its copyright laws to protect developers in the nascent industry and ensure compliance with international copyright protection treaties. It must extensively enhance awareness among video developers and publishers to sensitize them about this legal obligation to avoid copyright violations. Instructing these agencies is necessary, considering Saudi Arabia's intention to invite international video game developers to work with its local creators to create new games and hasten the new industry's growth.

This research examines Saudi Arabia's budding video gaming industry to establish whether it has robust, readily accessible, and well-understood copyright laws. The research demonstrates why Saudi Arabia must have a dedicated framework to enable video game developers to navigate the dynamic industry effectively while observing the relevant copyright protections, such as those encapsulated in international treaties, such as the Berne Convention.

2. The Role of Technological Advancements in the Gaming Industry in KSA

The video gaming industry has undergone an unparalleled evolution, propelling it from a peculiar form of entertainment to a cultural phenomenon. Upcoming technological innovations have powered this evolution, engendered changes in consumer needs, and exponentially grew the video game market. The evolution of gaming platforms is a crucial driver of this revolution (Babu & Mohan, 2022). The change has transformed gaming from a confined console experience focused on specific milestones to a more accessible, diverse, and immersive form of entertainment. Powerful gaming devices in living rooms worldwide now boast intricate graphics and a sense of virtual realism, thus enhancing the pursuit of victory in video game development.

Simultaneously, the emergence of smartphones and tablets brought countless audiences to mobile gaming, where casual game titles and app-based games had already gained millions of users globally. The emergence of the internet has changed the course of playing games as players can even connect on diverse gadgets and simultaneously play with many players. Games like “World of Warcraft,” ‘Fortnite,” and “League of Legends developed into cultural sensations that attracted gaming enthusiasts and non-play audiences fascinated by watching gaming competitions between high-level professionals. Gaming became a part of mainstream entertainment, and esports tournaments took over arenas that usually host big games such as football (Migliore, 2021).

According to Jaiswal (2021), electronic sports (popularly known as e-sports) is a form of competitive tournaments in online games. Professional players can participate either individually or as part of multiplayer teams. The video gaming industry and e-sports are experiencing a significant transformation in Saudi Arabia.

The country is witnessing robust consumer engagement; hence, actively supporting the sector's growth. The market is attracting more consumers, which brings opportunities for increased investment. About 67% of gamers in Saudi Arabia actively engage in gaming. The market has experienced revenue growth, with an anticipated increase from 2.6 billion SAR in 2020 to a projected 4.9 billion SAR in 2023, marking an 88.5% increase. Saudi gamers provide 2.9 times more average revenue per user than their closest competitor in the MENA region (Deloitte, 2024). According to Awni (2023), there is a need to develop a strategy that encompasses IP monetization, protection, and enforcement. This is particularly important given that new technologies for consuming and distributing e-sports are coming up.

3. Video Games and Intellectual Property Law: Establishing A Regulatory Framework

It would be prudent for the government of Saudi Arabia to establish the necessary legal framework for protecting intellectual property rights. As a result, it is crucial to engage all stakeholders interested in Saudi Arabia's video gaming industry. This would involve bringing together local and international video game developers and intellectual property rights experts (both local and global) to create the necessary legal framework for protecting intellectual property rights. Currently, the Saudi Arabian government faces several challenges because of the lack of a legal framework for supporting the young video gaming industry. Consequently, it should develop a framework that demonstrates the process it uses to enforce copyright protections, the procedures for litigation against copyright violations, and the system it uses to license and implement copyright agreements among local and international developers working remotely or within the Kingdom's jurisdiction under the government's facilitation. The Saudi Authority for Intellectual Property extended protections relevant to the video gaming industry by introducing the Regulation for the optional registration of copyrighted works back in 2021, which covers computer

software and applications, photographs, and artistic works, among other developments (Saudi Authority for Intellectual Property, 2023, p. 6). These immersive technologies offer interactive experiences and continue growing in popularity, necessitating robust intellectual property protection development and effective implementation. Saudi Arabia should first create original video games and related components and register them with the pertinent copyright protections such as the Saudi Authority for Intellectual Property to copyright them. Registration may involve submitting the relevant documentation to show intellectual property ownership. After registering the creative works, copyright holders can pursue several approaches to enforce their rights to infringing parties, including giving cease-and-desist notices or pursuing litigations that may involve filing suits against entities that illegally reproduce, alter, or distribute the copyrighted content to seek damages and enforce protection (Kretzschmar & Stanfill, 2019).. The dynamic nature of the international gaming industry continues to cause multiple difficulties and challenges, including disputes on jurisdiction zones and international intellectual property protection law applications, among other concerns.

Cooperation through establishing licensing agreements can help handle industry intellectual property rights. Licensing agreements are familiar with game creation projects, which involve, for instance, reference to music third parties, trademarks, or characters. Developers control these third-party elements to allow the integration of required references in games (Friston et al., 2017). Well-defined and complete agreements enable the creation of rules under which this licensed content is used, royalties collected, and other matters relating to protection handled. Notably, coordinated projects among developers consider business ownership of intellectual property, entailing agreements honoring proprietary rights and outlining responsibilities for each party. International treaties and conventions are crucial in achieving harmony and protecting the video game market's intellectual property, like

characters. The Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works and the Agreement on Trade-Related Aspects of Intellectual Property Rights (TRIPS) are crucial instruments that protect rights and other branches under the sphere of copyrights and related rights (Morcos & Khneisser, 2020).

Video Game Governance in SA: Savvy Games Group and other Institutions

In Saudi Arabia, several key institutions enforce copyright enforcement to protect intellectual property rights within the video gaming industry. For example, Savvy Gaming Group, a Public Investment Fund subsidiary, enforces copyright by investing in the gaming sector to foster compliance with copyright laws and inspire creativity and innovation within the industry. On the other hand, the Saudi Authority for Intellectual Property is the central regulatory body that oversees copyright enforcement and implements intellectual property laws across diverse sectors, including video games. The entity plays a vital role in registering copyrights, issuing licenses, and resolving mediating disputes related to intellectual property violation conflicts. Further, Saudi Arabia's February 14, 2023, implementation of the Intellectual Property Prosecution is a considerable step towards its dedication to protecting intellectual property rights within the budding video gaming domain. This new IP entity is authorized to investigate and litigate cases that breach intellectual property rights (Saudi Gazette, 2024). The move headed by the attorney general, is vital to encourage a thriving video gaming ecosystem that fosters knowledge-sharing and collaboration among video game developers. Consequently, stakeholders in the sector will feel protected, thus encouraging them to invest in the budding video gaming industry, accelerate its growth, popularize the country's economic and cultural significance locally and globally, and boost its socio-economic development.

4. Copyright Law in Saudi Arabia versus other Countries

Saudi Arabia's current copyright law attempts to define what amounts to protected work and incidents where protection can or cannot be applied. Although the words video games do not appear in the law, the industry is still part of the creative sector; thus, industry players can expect some degree of protection from the law. For instance, the law is cognizant of the fact that many business interests break down due to finances; hence, Article 9 is dedicated to the financial obligations that accrue to protected works. The law goes further to envisage circumstances whereby a third party is interested in using or sharing part of the protected works. Without protection, video game content can easily be pirated; thus, Article 11 comes in handy to explain how copyrights can be assigned, inherited and transferred. Most importantly, the law covers the duration of protection, which cannot exceed 50 years (Copyright Law, 1989).

Saudi Arabia's copyright law has some key similarities with other international laws, such as the European law on copyrights. For instance, both aim to protect original, creative works. They also grant authors/owners exclusive rights to distribute, reproduce, and adapt their works. However, European law is considered more friendly to creators, unlike the Saudi Arabian law, which focuses on economic considerations instead of the rights of creators. The European law protects creative works for 70 years, compared to Saudi Arabia's law, which grants exclusive rights for 50 years. The fair use doctrine is also more explicit in European law, granting limited use of protected works for research and critical review purposes. Besides, it is notable that European law protects computer applications, while in Saudi Arabia, such applications must be patented first before being granted full protection. Enforcement is also easier in Europe, which has the necessary legal system for dealing with cases of intellectual property disputes. The harmonized legal framework in the European Union also benefits video game developers since it stretches across

member states. The EU's copyright directives ensure protection for video game content; they ensure that all involved nations have similar processes and laws regarding enacting copyright practices. Furthermore, the EU's model of protection for moral rights (including the right of attribution and protection against message distortion) prescribes the authorship and integrity of creators, demanding ethical practices among game authors. EUIPO is among the most crucial trademark offices in Europe and globally.

In the USA, video game developers largely depend on copyright law to protect their creative works. Games, graphics, music, and stories are protected as a form of written work. Legislation protects copyright acts, encompassing original expressions fixed in any tangible art form, among other elements with different intellectual property rights levels. Moreover, the Digital Millennium Copyright Act (DMCA) outlaws the shielding of technological countermeasures and offers a cover against plagiarism and unauthorized entry into video game content (He, 2017). In the US, trademark laws protect identifications such as names, logos, and symbols, which are mandatory for practicing games, especially in a highly hybridized market with a tremendous threat of counterfeiting products with changing technologies.

5. Copyrights and Video Games: Challenges and Opportunities for KSA

The existing copyright law in Saudi Arabia is relatively well-established. However, the unique qualities of digital and interactive video games require changing laws to enhance the responsiveness of the legal systems (Larouche & de Streel, 2021). Concerns have arisen about creating digital content that adheres to existing regulations. For instance, online platforms facilitating the sharing of user-generated content may violate copyright laws by encouraging piracy and other unlawful modes of online streaming.

Another challenge is the global and interconnected nature of gaming. Most of the major video game publishers, developers, and players operate worldwide. Copyright law varies in different national jurisdictions, with variations also occurring in the cultural perceptions of intellectual property and the territorial scope of IP protection within the borders of each country, thus demanding harmonization (Walsh et al., 2021). International treaties and conventions, including the Berne Convention and TRIPS, focus on providing a legal framework for cross-border protections to reduce IP piracy, although problems regarding uniformity still exist. Digital distribution platforms and the widespread popularity of online multiplayer entertainment cause problems with piracy and illegal sharing. A most troubling aspect of digital files is how easily they can be copied and distributed, thus presenting a real threat to the economic interests developers and publishers enjoy. Digital Rights Management (DRM) tools are designed to oppose pirating, although consumers resist them because they demand restraints on how lawfully acquired games are used.

Emerging technologies also foster profitable innovations and adaptation opportunities within the IP legal setting (Fasnacht & Fasnacht, 2018). Due to ever-evolving technologies, the gaming industry's dynamic and volatile nature implies that intellectual property protection laws must evolve similarly to guarantee their effective function. Additionally, the sector absorbs and shares knowledge through cooperation with partners that challenge prevalent approaches to IP management. This collaborative working approach enables them to create strategies to protect intellectual property rights. While effective joint-venture partnerships can bring significant benefits, they have challenges due to a lack of clear-cut contracts and licensing agreements to guide navigation through collaborative ventures while ensuring partners understand what is expected of them.

The creation of game content based on the feedback generated from online, video game communities results in increased fidelity to ownership rights and stimulates

user interaction (Sun et al., 2023). Contrastingly, it raises certain issues in proprietorship, benefit allocations, and violations. Developing constructive frameworks that promote creativity while respecting the creative rights of both developers and users remains challenging. Developed business models in the gaming industry that offer exceptional scope for effective IP management exist, especially in the rapidly growing field of subscription services, such as Xbox Game Pass and Play Station now, which create new revenue streams and consumption patterns. The new models, such as building licensing agreements and contracts that comply with these innovative structures, ensure developers are rightfully paid for their contribution towards these services.

Blockchain technology presents the gaming and IP industry with a vital opportunity (Pittaras et al., 2021). Real-life options can be used to establish properly identifiable, transferable, and interchangeable virtual properties because blockchain will create transparent ownership of in-game assets. Non-fungible tokens such as (NFTs) can represent distinctive in-game items, providing authentic proof of ownership and ensuring the consideration of the items' holders. Implementing blockchain solutions to games is nonetheless a legal process evaluated with consideration of proper legal frameworks that guarantee their compliance with players and appropriate protections for developers.

Sharing the benefits of intellectual property with the users of products enables a standard of respect toward developers' efforts (Bican et al., 2017). Industry coalitions and advocacies that address issues, such as the ESA's protection efforts, demonstrate commitment to protecting creative works in the country.

6. Conclusion

Saudi Arabia is a significant player in the Middle East North Africa (MENA) games market, with high spending power and revenue generation (Pocket Gamer Connects, 2022). The Saudi Arabian government is investing roughly $40 billion in the sector, targeting thirty video games and creating approximately 40,000 job prospects by 2030. This substantial investment in the gaming industry is a strategy to boost its economy and lessen its dependence on oil, which constitutes roughly 42% of its gross domestic product. Consequently, the government should consider updating its copyright laws to encourage the creation of jobs, expansion of its gaming industry and market, foster economic growth, attract local and global industry players, and generate revenue.

In this regard, Saudi Arabia should urgently consult with diverse professionals specialized in various aspects of the video gaming industry, such as players and copyright protection experts, to create a customized copyright protection law. The law will protect its local developers' creations and sensitize them to be careful when developing games to avoid incorporating copyrighted works into their creations. The law should also cover copyrightable video game aspects such as characters and gameplay. It is necessary to hire professionals who can conduct grassroots and national campaigns to sensitize developers around the country desiring to participate or actively engage in developing video games to avoid copyright breaches, including by appropriating other cultures' practices without consent. The Saudi Arabian government also desires to incorporate various aspects of Arabic culture in its video games, and the government can support effective game modification by using its varied cultural symbols and practices to increase local and global visibility.

This research recommends that the Saudi Kingdom must first create a customized legal framework for copyright protection and its developers and other relevant stakeholders. Creating recurrent platforms where open discussions and collaboration

are promoted will enable the exchange of concepts, practices, and intellectual property protection issues in the video gaming environment. Through collaborative discussions, all stakeholders can mutually establish problems, search for solutions, and create policies that sustain the video gaming industry. Collaboration between the various stakeholders in this ecosystem can result in more people-centered policy formulation processes that can benefit the video gaming industry players. Therefore, it is vital to create a framework that contains provisions on how the government will engage developers to teach them about copyright law and its implications on their work. This knowledge will help local developers engage among themselves and other developers globally to create and copyright unique works.

References

- Arab News. (2023). Experts stress need to establish legal framework for growth of esports. Retrieved from: https://www.arabnews.com/node/2365181/business-economy
- Awni, J. (2023). How does Saudi Arabia's Intellectual Property law play in Esports? https://www.linkedin.com/pulse/how-does-saudi-arabias-intellectual-property-law-play-jeanina-awni/
- Babu, M. A., & Mohan, P. (2022, June). Impact of the metaverse on the digital future: people's perspective. In 2022 7th International Conference on Communication and Electronics Systems (ICCES) (pp. 1576-1581). IEEE.
- Bican, P. M., Guderian, C. C., & Ringbeck, A. (2017). Managing knowledge in open innovation processes: an intellectual property perspective. Journal of Knowledge Management, 21(6), 1384-1405.
- Copyright Law. (1989). https://www.saudiembassy.net/copyright-law
- Deloitte. (2024). Gaming and e-sports in KSA | Deloitte Middle East. Retrieved from: https://www2.deloitte.com/xe/en/pages/strategy-operations/articles/gaming-esports-ksa.html
- Fasnacht, D., & Fasnacht, D. (2018). Open innovation in the financial services (pp. 97-130). Springer International Publishing.

- Friston, S., Fan, C., Doboš, J., Scully, T., & Steed, A. (2017, June). 3DRepo4Unity: Dynamic loading of version-controlled 3D assets into the Unity game engine. In Proceedings of the 22nd International Conference on 3D Web Technology (pp. 1-9).
- Garcia, A. (2023). Saudi Arabia turns to video games to further diversify economy. Retrieved from: https://economysaudiarabia.com/news/saudi-arabia-turns-to-video-games-to-further-diversify-economy/#:~:text=Saudi%20Arabia%20eyes%20to%20produce,National%20Gaming%20and%20Esports%20Strategy.
- He, T. (2017). Copyright and Fan Productivity in China (p. 165). Singapore: Springer.
- Jaiswal, D. (2021). Highligthing the complex relationship between e-sports and intellectual property rights. Retrieved from: https://blog.ipleaders.in/highlighting-complex-relationship-esports-intellectual-property-rights/
- Kretzschmar, M., & Stanfill, M. (2019). Mods as lightning rods: A typology of video game mods, intellectual property, and social benefit/harm. Social & legal studies, 28(4), 517-536.
- Larouche, P., & de Streel, A. (2021). The European digital markets act: A revolution grounded on traditions. Journal of European Competition Law & Practice, 12(7), 542-560.
- Middle East Monitor. (2023). Saudi Arabia increases stake in Nintendo. Retrieved from: https://www.middleeastmonitor.com/20230216-saudi-arabia-increases-stake-in-nintendo/
- Migliore, L. (2021). What is Esports? The Past, Present, and Future of Competitive Gaming. In Handbook of Esports Medicine: Clinical Aspects of Competitive Video Gaming (pp. 1-16). Cham: Springer International Publishing.
- Morcos, P. G., & Khneisser, E. F. (2020). Intellectual property rights. Higher Education in the Arab World: Building a Culture of Innovation and Entrepreneurship, 183-204.
- Pittaras, I., Fotiou, N., Siris, V. A., & Polyzos, G. C. (2021). Beacons and blockchains in the mobile gaming ecosystem: A feasibility analysis. Sensors, 21(3), 862.
- Pocket Gamer Connects. (2022). The MENA region. Retrieved from: https://www.pgconnects.com/leaders-summit/the-mena-region/#:~:text=According%20to%20the%20Middle%20East,market%20that%20is%20on%20a
- Saudi Authority for Intellectual Property. (2023). WIPO conversation on intellectual property (IP) and frontier technologies. Retrieved from: https://www.wipo.int/edocs/mdocs/mdocs/en/wipo_ip_conv_ge_23/wipo_ip_conv_ge_23_ss10.pdf

- Saudi Gazette. (2024). Public Prosecution gets intellectual property wing. Retrieved from: https://saudigazette.com.sa/article/640425/SAUDI-ARABIA/Public-Prosecution-gets-intellectual-property-wing
- Strachan, R. (2022). Will Saudi Arabia be the next global gaming hub? Retrieved from: https://www.investmentmonitor.ai/features/saudi-arabia-force-global-gaming-hub/?cf-view
- Sun, X., Ding, J., Dong, Y., Ma, X., Wang, R., Jin, K., ... & Zhang, Y. (2023). A survey of technologies facilitating home and community-based stroke rehabilitation. International Journal of Human–Computer Interaction, 39(5), 1016-1042.
- Walsh, K., Wallace, A., Pavis, M., Olszowy, N., Griffin, J., & Hawkins, N. (2021). Intellectual property rights and access in crisis. IIC-International Review of Intellectual Property and Competition Law, 52, 379-416.
- World Intellectual Property Organization (2003). Berne Notification No. 227. Berne Convention for the Protection of Literary and Artistic Works Accession by the Kingdom of Saudi Arabia. https://www.wipo.int/treaties/en/notifications/berne/treaty_berne_227.html

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة الدولية للبحوث العلمية

Vol. (3), No. (3) March 2024 الإصدار (3)، العدد (3)

انتظروا العدد القادم

المجلة الدولية للبحوث العلمية

International Journal for Scientific Research (IJSR)

المجلة حاصلة على رقم تسلسلي معياري دولي: ISSN 2755-3418 (Online)

موقع المجلة: https://ijsr.vsrp.co.uk/
البريد الإلكتروني: ijsr@vsrp.co.uk
رقم التليفون (واتس): +442039115546

دار النشر **رؤية للبحوث العلمية والنشر**، لندن، المملكة المتحدة

Vision for Scientific Research and Publishing, London, UK

71-75 Shelton Street, Covent Garden, London, WC2H 9JQ